

مركز الراصد للدراسات

تسوية النزاعات في السودان

نيفاشا نموذجا

د. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي

نوفمبر ٢٠٠٦

مركز الراصد للدراسات

تسوية النزاعات في السودان

نيفاشا نموذجًا

د. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي

نوفمبر 2006م

قال تعالى :

{لاَّ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُواْ إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}

سورة الممتحنة : الآية (8) .

وقال تعالى :

{يأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وقبائل لِتَعَارَفُواْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عَندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}

سورة الحجرات : الآية (13) .

إهداء

إلى والديَّ

وفاءً

وعرفاناً

وحباً

بهاء الدين

شكر وعرفان

الشكر لله المنعم المتفضل الذي وفقني وأعانني علي إكمال هذا الكتاب وجزيل شكري ووافر تقديري للعالم الجليل البروفيسور/ محمود حسن أحمد الذي إليه – بعد الله تعالى – يرجع الفضل في خروج هذا الكتاب إلي الوجود ، فقد كان تشجيعه المستمر حافزًا لي علي إكمال هذا الكتاب . وقد استفدت – بلا حدود – من آرائه الثاقبة وتوجيهاته الصائبة وملاحظاته الدقيقة . وإني إذ أجد نفسي عاجزًا عن شكره ، لأرجو الله صادقًا أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الكريم الفاضل البروفيسور/ حسن علي الساعوري – مدير جامعة النيلين وأستاذ العلوم السياسية المعروف – والذي دفعني بتشجيعه ، وقدم لي النصائح المفيدة خلال مرحلة إعداد هذا الكتاب . فله مني الشكر ومن الله المثوبة .

ولا يفوتني أن أشكر الأخوة بمكتبة جامعة النيلين ومكتبة جامعة الخرطوم و ومكتبة الأكاديمية العسكرية العليا بالخرطوم ، والمراكز البحثية بالسودان خاصة مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا , ومركز دراسات المستقبل ، ومركز الراصد للدراسات .

وأجزل الشكر وعظيم الإمتنان لزوجتي (أم علي) التي وقفت معي منذ أن كان الكتاب فكرة لم تختمر – بعد- في الذهن وحتى فراغي منه . فقد عملت علي تهيئة الجو المناسب لإعداد هذا الكتاب . أسأل الله أن يسبغ عليها نعمة الصحة والعافية .

ولا يفوتني أن أشكر الأخ العزيز حقًا ، الحبيب صدقًا عبد الباسط أحمد محمود (نميري) ، الذي كان سؤاله المتكرر عن الكتاب والمراحل التي وصل إليها دافعاً لى على إكماله . نسأل الله ان يجزيه خيراً وينعم عليه بالصحه والعافية .

بهاء الدين

قائمة المحتويات

الموضوع .... الصفحة

الآية ....أ

الإهداء .... ب

شكر وعرفان .... ج

قائمة المحتويات .... د

قائمة الخرائط .... و

قائمة الجداول والملاحق ....ز

مقدمة : 4

الفصل الأول : التعدد العرقي والوحدة الوطنية : إطار نظري 4

تمهيد :

1 – 1 المبحث الأول : القومية : ماهيتها ومقوماتها 9

1 -2 المبحث الثاني : العرقية والقبلية والأقلية 24

الفصل الثاني :التعددية العرقية كظاهرة عالمية 39

تمهيد :

2- 1 المبحث الأول : المشكلة العرقية في كندا 41

2 – 2 المبحث الثاني : المشكلة العرقية في يوغسلافيا السابقة 48

2 – 3 المبحث الثالث : المشكلة الكردية 60

الفصل الثالث : التعددية العرقية في القارة الأفريقية 71

تمهيد :

3 – 1 المبحث الأول : جذور أزمة التكامل القومي في أفريقيا 73

3 -2 المبحث الثاني : نماذج للتعدد العرقي في أفريقيا 94

الفصل الرابع : التطور التاريخي للهوية السودانية ومظاهر التعددية 119
تمهيد :
4 -1 المبحث الأول : التطور التاريخي للقومية السودانية 121
4 -2 المبحث الثاني : مظاهر التعددية في السودانية 144
الفصل الخامس : مشكلة جنوب السودان : الأسباب والتداعيات ومبادرات الحل.158
تمهيد :
5 -1 المبحث الأول : جنوب السودان خلال فترة الحكم الثنائي 160
5 – 2 المبحث الثاني : جنوب السودان في ظل الحكومات الوطنية 189
الفصل السادس : التجارب السودانية لحل مشكلة التكامل القومي 282
6 -1 المبحث الأول : الخياران المتطرفان (الاستيعاب والاسبعاد) 284
6 – 2 المبحث الثاني : الإندماج الوظيفي 300
الخاتمة 346
قائمة المصادر والمراجع...356
ملحق 365

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان (موضوع) الخريطة	رقم الصفحة
1	خريطة كندا وموقع إقليم كويبك .	44
2	التوزيع العرقي للسكان في يوغسلافيا عام 1981م ,	52
3	مناطق الأكراد في العراق .	68
4	إفريقيا قبل التدخل الأوروبي في العصر الحديث .	75
5	إفريقيا المستعمرة في القرن التاسع عشر الميلادي .	79
6	إفريقيا السياسية .	80
7	غرب إفريقيا في القرن السادس عشر .	85
8	غرب إفريقيا في القرن العشرين .	85
9	مناطق انتشار الصوماليين (داخل وخارج جمهورية الصومال) .	99
10	الحدود بين العشائر الصومالية .	102
11	التوزيع الإثني في إثيوبيا وإرتريا .	116
12	الممالك النوبية بالسودان حوالي سنة 550م .	132
13	حدود الإرساليات العاملة بالجنوب عام 1904م .	171
14	التقسيم الإداري للسودان	318

قائمة الجداول والملاحق

أولاً : قائمة الجداول .

رقم الجدول	عنوان (موضوع الجدول)	الصفحة
1	القوميات في يوغسلافيا السابقة .	50
2	الصراعات العرقية الإثنية في العالم .	69
3	التعليم الحديث في نيجيريا قبل الاستقلال .	86
4	اللغات الرئيسية في جنوب السودان .	125
5	إسهام الإرساليات في العلاج بجنوب السودان (1942م – 1944م)	172
6	المدارس في جنوب السودان (1953م – 1954م) .	173

ثانيًا : قائمة الملاحق .

رقم الملحق	موضوع الملحق	رقم الصفحة
1	البيان الختامي لاجتماعات المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بشأن تنفيذ اتفاقية السلام .	365

المقدمة

علي الرغم من الإتفاق بين الكتاب والباحثين وعلماء السياسة والإجتماع علي أن الصورة المثلي للمجتمعات السياسية هي تلك الدولة المتجانسة عرقيًا وثقافيًا . إلا أن الدراسات التي أجريت في هذا الصدد أكدت علي أن الواقع أبعد ما يكون عن هذه الصورة التي رسمها هؤلاء العلماء والباحثين والكتاب .

لقد كشفت الدراسات العلمية أن التنوع وليس التجانس هو السمة التي تميز دولة اليوم ، إلي درجة يمكن القول معها بأن التعدد العرقي هو القاعدة بينما يمثل التجانس إستثناء عن هذه القاعدة . ذلك أنه تبين من خلال دراسات أجريت في هذا الصدد علي الدول الموجودة علي خارطة العالم ، أن 9% فقط من هذه الدول تتميز بالتجانس بينما تتسم 91% من دول العالم بالتنوع العرقي والثقافي .

ومع ذلك ، فإن هنالك ما يشبه الإجماع علي أن هذا التنوع لم يكن – بحد ذاته – سببًا في مشكلة تعانيها هذه الدول غير المتجانسة بل وعلي عكس ذلك تمامًا , فإن هذا التنوع – إذا ما أحسن استخدامه – يمكن أن يكون مصدرًا من مصادر القوة في الدولة ومعينًا للإثراء الثقافي فيها ، ولكن حينما يساء استخدام التنوع ويتخذ سندًا لمطالب سياسية أو اقتصادية معينة فيمكن أن يتحول إلي سلاح مدمر يضعف الدولة وربما يذهب بها تمامًا كما حدث في الصومال ، وفي يوغسلافيا السابقة وفي مناطق أخرى من العالم .

وبالتالي فإن حسن إدارة التنوع – وليس ظاهرة التنوع نفسها – هو الموضوع المهم الذي ينبغي أن تنصرف الجهود العلمية والسياسية لمعالجته . ويأمل الكاتب أن يكون هذا الكتاب إسهامًا في هذه الجهود العلمية الهادفة لوضع أسس الإدارة الناجحة للتنوع العرقي والثقافي بشكل عام وفي السودان بشكل خاص .

يهدف الكتاب إلي تسليط الضوء علي علاقة التعدد العرقي والثقافي بالاستقرار السياسي ، كما يعمل علي إجلاء طبيعة التعدد كظاهرة عالمية وذلك بأخذ نماذج من

مناطق متفرقة من العالم تعاني من مشاكل عرقية بسبب سوء الإدارة ، والهدف من ذلك هو التدليل علي عموم الظاهرة من ناحية ، والوقوف علي تجارب هذه الدول في مجال إدارة التنوع العرقي والثقافي وسبل معالجة الصراعات الناجمة عنها .

ثم يتناول الكتاب بالدراسة والتحليل ظاهرة التنوع العرقي والثقافي في القارة الإفريقية : جذورها وأسبابها ، وجوانب الخصوصية فيها . كما يتوقف عند بعض النماذج الإفريقية (الصومال ، إثيوبيا وبوروندي) .

ثم يتقدم الكتاب ليقف عند المشكلة السودانية من خلال تتبع التطور التاريخي للقومية السودانية ، وتسليط الضوء علي مشكلة جنوب السودان بإعتبارها أوضح النماذج للصراع العرقي في السودان ، بل وفي أفريقيا من حيث طول الأمد . ويقف علي الأساليب التي إتبعها القادة السياسيون في السودان في المراحل المختلفة لحل هذه المشكلة . وذلك بهدف تقييم هذه الأساليب وإجلاء نقاط الضعف فيها لتفاديها مستقبلا في إطار التعامل مع المشاكل المشابهة في مناطق السودان المختلفة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بمشكلة دارفور أو قضية شرق السودان أو غيرها . وفي هذا الصدد يتوقف الكتاب عند نيفاشا وما يميزها عن الحلول الأخرى التي أُقترحت لحل مشكلة الجنوب في أوقات سابقة . كما يتوقف عند العقبات والتحديات المتوقعة وسبل مواجهتها .

يشتمل الكتاب علي مقدمة وستة فصول وخاتمة . يتناول الفصل الأول المفاهيم والأطر النظرية للتعددية العرقية ، كما يتعرض بالشرح للمصطلحات الرئيسية التي سوف يرد ذكرها مرارًا في ثنايا الكتاب مثل : العرقية والقبلية والقومية ...الخ .

ويتناول الفصل الثاني نماذج لبعض الحركات العرقية في العالم وأثرها علي مستقبل الدول المعنية .

أما الفصل الثالث فقد خصص للتنوع العرقي في أفريقيا : وأثر التحولات الدولية علي الأوضاع العرقية في الدول الأفريقية ويعرض الفصل لنماذج من الصراعات العرقية والثقافية في هذه الدول .

في الفصل الرابع من الكتاب يتناول الكاتب التطور التاريخي للقومية السودانية ومظاهر التعددية في السودان (التعددية العرقية واللغوية والدينية والاقتصادية) .

يقدم الفصل الخامس من الكتاب رصدًا للتطور في مشكلة جنوب السودان منذ ظهورها إبان الحكم الإستعماري الإنجليزي وحتى توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا مطلع يناير 2005م .كما يقدم هذا الفصل رصدًا للجهود المختلفة للوصول إلي اتفاق للسلام بين الحكومات المختلفة والحركات المتمردة في الجنوب .

أما الفصل السادس والأخير من الكتاب فإنه يتناول التجارب السودانية المختلفة لحل المشكلة ، والخيارات التي طرحت عبر المراحل المختلفة متمثلة في الإستيعاب والاستبعاد والإندماج الوظيفي .

ختامًا ، يأتي هذا الكتاب والسودان عند مفترق الطرق و " منعرج اللوى " بين خيارين : أن يكون أو لا يكون وما ذلك إلا بسبب النزاعات الناجمة عن الاختلافات العرقية والجهوية والسياسية ، ويرجو كاتبه أن يكون مساهمة في وضع السودان علي الطريق الصحيح الذي يصون وحدته ويحفظ كرامته وعزته ويحقق مصالح أهله .

وبالطبع لا يدعي الكاتب الإحاطة بكل جونب الموضوع ذلك أن هذا الموضوع أكبر من أن يحاط به في كتاب كهذا ، ولا يمكن لكاتب واحد أن يغطي كل جوانبه ، وحسبه فقط أن يسهم — مع آخرين من أبناء هذا الوطن العزيز — في تسليط الضوء علي بعض مشاكله وإقتراح الحلول المناسبة للخروج من هذا النفق المظلم .

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

التعدد العرقي والوحدة الوطنية : إطار نظري

تمهيد :

إن التعددية العرقية هي السمة التي تميز دولة اليوم ، إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تتمتع بتجانس سكاني كامل. لقد كشفت الدراسات التي أجريت في هذا الصدد أنه من بين 132 دولة مستقلة في العالم (وقت إجراء الدراسة) لا توجد سوى 12 دولة فقط تتمتع بالتجانس الثقافي ، بينما تتراوح درجة التعدد الثقافي بين 10 و 15% فيما تبقى من دول[1].

برزت هذه الظاهرة إلى الوجود ، ابتداءً بسبب تفكك الإمبراطوريات الضخمة ، والتي تشمل شعوباً مختلفة وأمماً متفرقة في الأديان واللغات والثقافات ، إلى وحدات أصغر لم تتطابق فيها الحدود السياسية مع الواقع الإثني ، فانقسمت جماعة عرقية واحدة مثلاً إلى عدة وحدات سياسية ، وعلى عكس ذلك تماماً ، ضمت الدولة الواحدة في داخلها جماعات مختلفة أشد الاختلاف وأعراقاً متباينة أشد التباين ، إلى درجة لم تجد معها شعوب بعض هذه الوحدات السياسية أي قواسم مشتركة من لغة أو دين أو عرق ، سوى هذه الرقعة الجغرافية والوحدة السياسية الجديدة التي تجمعها ، مما قاد إلى صراعات حادة بين هذه الجماعات تريد كل منها أن تكون ثقافتها أو دينها أو لغتها هي المسيطرة ، وترفض هيمنة الجماعات الأخرى عليها. وهكذا ظهرت الصراعات القائمة على أساس الأصل العرقي ، أو الثقافة أو الدين أو اللغة .

إن ذلك كما لاحظ الحصري ، يرجع إلى أن " حدود الدول كانت تتقرر- في أغلب الأحوال - بنصوص المعاهدات التي تعقد بعد الحروب .. وكانت تتغير في بعض الأحيان من جراء زواج الملوك أو وفاتهم حسب أحكام قوانين وراثة العرش في الممالك

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) ، القاهرة ، 1988م ، ص 1.

المختلفة ، لذلك كثيراً ما كانت تنتقل بعض البلاد من حكم مملكة إلى حكم أخرى ، عن طريق الفتح أو الصداق ، أو الميراث[1].

إن النص أعلاه ، يوضح بجلاء أن طبيعة السكان وأوضاعهم العرقية لم تكن تجد الاهتمام الكافي حيث تجد جماعة ما نفسها فجأة . بسبب الزواج أو الميراث . وقد انفصلت عن قوميتها لتلحق بجماعة أخرى تختلف عنها جذرياً في الجوانب العرقية والثقافية.

لقد قادت هذه الممارسات ، مثلاً ، إلى تقسيم الألمان إلى مئات الوحدات السياسية وانقسم الطليان . بسببها . إلى ثماني وحدات سياسية ، وخضع اليوغسلاف لإمبراطوريتين عظيمتين هما : الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية. وعلى عكس ذلك ، وجدت شعوب مختلفة في إطار كيان سياسي واحد ، فالإمبراطورية النمساوية . المجرية مثلاً اشتملت على الألمان والطليان والمجر والرومان واليوغسلاف ، والروس ، وكذلك اشتملت الإمبراطورية العثمانية على شعوب مختلفة ومتعددة مثل : اليونان والبلغار والألبان واليوغسلاف والرومان والأتراك والعرب وغيرهم[2].

في ذلك الوقت – قبل قيام الثورة الفرنسية – لم تكن مفاهيم القومية والمواطنة والسيادة قد تبلورت . بعد . بشكل واضح ، فالسيادة مثلاً كانت مرتبطة بأشخاص الملوك وكانت الشعوب مجرد رعايا لملوكها ، تدين لها بالولاء والطاعة العمياء ، وكانت العلاقة بينهما تقوم على أساس خضوع الشعوب التام للملوك.

لكن قيام الثورة الفرنسية كان حداً فاصلاً في تاريخ تلك العلاقة ، فقد ظهرت مع الثورة مفاهيم تحررية مثل : الحرية ، والإخاء ، والمساواة ، وتأكد بعدها حق الشعوب في تقرير مصائرها ، وارتبط بذلك مبدأ القومية الذي يقوم على الاعتراف بحق

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري ، ما هي القومية : أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985م ، ص 9.

(2) المرجع السابق ، ص 10.

الأمم في إقامة كيانات سياسية تعبر عن قيمها وثقافاتها على النحو الذي تريد ، ولكن في نهاية الأمر كانت هذه المبادئ القومية التي بشرت بها الثورة الفرنسية، سبباً في هزيمة الفرنسيين بقيادة نابليون بونابرت ، لأن الشعوب، وقد تملكتها المشاعر القومية ، رفعت شعار الحرب القومية لتحرير أوطانها من الاستعمار الفرنسي.

وبعد هزيمة نابليون انعقد مؤتمر فينا عام 1885م لترتيب الأوضاع في القارة الأوربية وإعادة ميزان القوة الذي اختل بسبب الحروب النابليونية. في هذا المؤتمر حاول المؤتمرون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، فعلى الرغم من الشعارات التي رفعتها الثورة الفرنسية ، وما ترتب عليها من طغيان الشعور القومي لدى الشعوب ، وظهور مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصائرها ، إلا أن المؤتمر أكد على " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب" ذلك المبدأ الذي اندثر بقيام الثورة الفرنسية ، وأعقب مؤتمر فينا نشاط واسع لتطويق الحركات القومية ، لكن الشعوب التي كان قد طالها الغزو النابليوني ظنت أن السبب الذي مكن الفرنسيين من التغلب عليها هو تمزق هذه الشعوب . آنذاك . بسبب غياب العامل القومي الذي كان يمكن أن يكون عاصماً لها من أن تقع تحت سيطرة الفرنسيين.

من جانبهم عمل القوميون . عقب مؤتمر فينا . على تأسيس الجمعيات السرية في أوربا والتي دعت إلى انتهاج العنف وسيلة لتحقيق الوحدة السياسية القومية , وانتشر الفكر القومي انتشاراً واسعاً في القرن التاسع عشر إلى درجة أن ذلك القرن عرف باسم قرن القومية (Century of Nationalism) ، وخلال الفترة 1821 . 1921م تغيرت خريطة أوربا جذرياً ، فتوحدت ألمانيا وكذلك إيطاليا ، واستقلت بولونيا ووحدت أقطارها الثلاثة التي كانت مقسمة بين روسيا والمانيا والنمسا ، كما انفصلت فنلندا عن روسيا ، والنرويج عن السويد ، وبلجيكا عن هولندا ، وتكونت دول جديدة مثل اليونان ، ورومانيا ، وبلغاريا ، والبانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وانفصلت

الجزر اليونانية عن بريطانيا العظمى ولحقت باليونان ، وانقرضت في المقابل الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية ، والإمبراطورية العثمانية وانقسمت كل واحدة منها إلى عدة دول[1].

وهكذا ووفقاً للمبدأ القومي ، تفككت الإمبراطوريات التي كانت تضم أجناساً وشعوباً مختلفة ، واتحدت أمم كانت ـ في السابق ـ مقسمة إلى عدد من الوحدات السياسية.

على أن مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن هذه القومية التي فعلت فعل السحر في الخارطة الأوربية فغيرت وبدلت ، ودمجت وقسمت ، لا يزال الجدل محتدم حول ماهيتها ، والأسس التي تنهض عليها ، والمقومات أو العناصر التي تجعل من جماعة معينة قومية واحدة أو " أمة ".

وتوخياً للدقة العلمية ، وعملاً بقول فولتير " إذا أردت أن تتحدث معي ، فعليك أن تحدد مصطلحاتك" سيقوم الباحث من خلال هذا الفصل باستعراض بعض التعريفات التي وردت بشأن القومية والآراء المختلفة حول مقوماتها وأسسها ، كما يعمل على محاولة إجلاء معنى المصطلحات التي ترد متكررة في ثنايا الدراسة ، حتى يلم القارئ بمضمونها وما تعنيه ـ على الأقل ـ في سياق هذه الدراسة.

ينقسم هذا الفصل إلمبحثين : الأول ، يتناول تعريف القومية والأمة وهي تشير إلى معاني التوحد والترابط ، ولما كانت الأشياء تتميز بأضدادها ، فإن المبحث الثاني يتناول مصطلحات أخرى مثل : العرقية والقبلية والأقلية والتي تفيد الانقسام والتمايز والتشرذم.

---

(1) المرجع السابق ، ص 11.

المبحث الأول

القومية : ماهيتها ومقوماتها

كلمة قومية مشتقة من القوم ، والقوم في اللغة العربية هم : الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها[1] أما في اللغة الإنجليزية فنجد كلمتي Nation والتي تترجم عادة إلى " أمة " و Nationalism وتترجم إلى " قومية" .

جاء في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية أن كلمة (Nation) مشتقة من اللفظ اللاتيني (Nasci) ومعناه (يولد) ، وتشير كلمة (Nation) إلى مجموعة من الناس ولدوا في مكان واحد ، واستخدمت قديماً في الجامعات الأوربية للإشارة إلى مجموعة من الطلاب قدموا من إقليم واحد أو دولة واحدة. وفي العصور الوسطى المسيحية أطلق اللفظ على كل الجماعات التي تدين بغير اليهودية والمسيحية حيث قام التمييز بين اليهود والمسيحيين من جهة وغيرهم (The Nations) أو الغرباء (Foreigners)، من جهة أخرى . أما في الاستخدامات المعاصرة كما جاء في الموسوعة المذكورة ، فإن كلمةNation تعني مجموعة بشرية ترتبط فيما بينها بروابط تجعل ولاء أعضائها لجماعتهم ، أقوى من الولاء لأي جماعة أخرى سواها ، وأن العاطفة التي تربط بين أعضاء هذه الجماعة تجعلهم راغبين في التعاون والخضوع لحكومة واحدة تمثلهم وتعبر عنهم[2]. أما كلمة Nationalism فهي حديثة لأنها استخدمت لأول مرة في عام 1798م ، بيد أن كلمة Nation هي أقدم من ذلك بكثير حيث استخدمت في فرنسية القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين[3].

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (23) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000م ، ص 157.

(2) International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan Company an The Free press. 1972 Volume "1" P P 7 s– 8.

(3) I bid P. 7.

لكــن كلمــة (القوميــة) لم تســتخدم في اللغــة العربيــة كترجمــة لكلمــة Nationalism قبل القرن التاسع عشر ، على أن اللغة العربية قد عرفت تعبيرين أقرب ما يكونا إلى معنى " القومية" وهما : (الشعوبية) و(العصبية). تشير الشعوبية إلى ثورة القوميات ضد الخلافة العربية أيام العباسيين ، وذلك حينما رفضت هذه القوميات سيطرة العناصر العربية على مقاليد السلطة العباسية مؤكدة أن جدة الدين الإسلامي لا تبرر سيطرة العرب على السلطة واستئثارهم بالمناصب السياسية ، لأنه ووفقاً للمنهج الإسلامي ، لا توجد أفضلية مطلقة للعرب على من سواهم من الشعوب إذا كانوا مسلمين ، أما العصبية فهو تعبير أطلقه عالم الاجتماع (عبد الرحمن بن خلدون) صاحب المقدمة ، حيث أشار إلى العصبة والعصبية باعتبار أنها أساس وحدة المجتمع القائمة على أساس العرق أو الجنس[1].

أما عن تعريف القومية من الناحية الاصطلاحية ، فقد اختلف الكتاب والباحثون اختلافاً كبيراً في ذلك ، وسيقوم الباحث هنا بإيراد بعض التعريفات الخاصة بالقومية للتدليل على الاختلاف الكبير بين الباحثين إزاء موضوع القومية.

يعرف البعض القومية على أنها ميل أو شعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة ، في ظل إحساس عام بوحدة المصير[2].

الملاحظ أن هذا التعريف لم يشترط مقومات معينة كوحدة الأصل العرقي أو اللغة أو الدين كأساس للقومية ، لكنه أشار إلى " شعور" بالانتماء إلى حضارة بعينها. هذا " الشعور" هو الذي يوحد بين الأفراد ويقودهم للتوحد من أجل تحقيق أهداف وقيم تتعلق بالحضارة التي ينتمون إليها.

---

(1) لويس عوض ، معنى القومية ، الأهرام ، 1978/5/11م ، ص 10.

(2) شبلي العيسمي ، عروبة الإسلام وعالميته ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1985م ، ص 215.

هذا التعريف للقومية قريب من المفهوم الإسلامي فقد ورد لفظ قوم في القرآن الكريم لوصف جماعة تمتاز بخصائص معينة : فكرية أو اجتماعية مثل : القوم الظالمين ، القوم الكافرين ...الخ ، وتشير كلمة (أمة) في الإسلام إلى جماعة عقدية ، فالأمة الإسلامية هي مجموع المسلمين الذي يؤمنون بوجود الله تعالى وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم بغض النظر عن أعراقهم ، وألوانهم ، ولغاتهم ، بل وأوطانهم. وقد أجاز الفقهاء المعاصرون تعدد الوحدات السياسية بحكم الأمر الواقع ، واشترطوا التنسيق في المواقف والتعاضد بين المسلمين ومناصرة المسلمين بعضهم لبعض ، وسيظل المسلمون وإن تباعدت بينهم المسافات وحالت بينهم الحدود السياسية أو الحواجز الطبيعية- (أمة) ، بل يتسع مفهوم الأمة أحياناً ليشمل أهل الكتاب ، ففي وثيقة المدينة وصف المسلمون واليهود في المدينة بأنهم "أمة" في مواجهة الكفار والمشركين.

على أن الاختلاف بين التعريف السابق والمفهوم الإسلامي ، هو أن هذا التعريف عام ، لأنه لم يتحدث عن حضارة معينة ، بل تحدث عن شعور بالانتماء إلى جماعة حضارية ، ويشمل التعريف من ثم الانتماء إلى كل جماعة حضارية حتى وإن تعارضت قيمها الحضارية مع القيم الإسلامية أو الرسالات السماوية مما يتعارض مع الفهم الإسلامي للقومية والذي لا يتجاوز في كل حالاته القيم التي جاءت بها الأديان السماوية ، ويحث على عدم موالاة الكفار وعدم التضامن معهم.

والقومية عند آخرين تعني " شعور متبادل بين الأفراد ، يجعلهم متأثرين في وجدانهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ما ، لأنهم نبت أرض واحدة ، ومصالحهم الاقتصادية والسياسية واحدة ، يتأثرون بمؤثرات واحدة بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية ، لأنهم نتاج تاريخ مشترك"[1].

وفقاً لهذا التعريف يمكن أن تنهض الأمة على ثلاث دعائم أساسية هي :

---

(1) حمد محمد حسين ، " الهوية السودانية بين الجذب العربي والأفريقي" ، بحث غير منشور ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الخرطوم ، الدورة السادسة (88 ـ 1989م) ، ص 1.

1/ العاطفة والولاء للأرض (الوطن) ، وهي صفة يشترك فيها كل الذين يقطنون هذه الأرض ، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والطائفية ، مما يعني أن الولاء للوطن يعلو على كل الولاءات الأخرى : العرقية واللغوية والجهوية ...الخ.

2/ المصلحة الاقتصادية والسياسية بين أعضاء الجماعة وتعتبر هي أقوى الصلات بحيث يتغاضى الناس في سبيلها عن الاختلافات في الجوانب الأخرى.

3/ المؤسسية : وتعني خضوع الجماعة إلى نظام مؤسسي يعمل من أجل تحقيق المصالح المشار إليها ، وترتبط شرعية النظام الحاكم بمدى قدرته على تحقيق هذه المصالح وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية باسم " الاندماج الوظيفي " حيث تندمج الجماعات العرقية المختلفة في إطار نظام سياسي معين لأداء وظائف تخدم الأعضاء عامة بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم ولغاتهم وأديانهم.

لقد برزت مثل هذه التعريفات إلى الوجود استجابة للأمر الواقع بعد أن تأكد . من الناحية العملية . عدم وجود دول في عالم اليوم تتمتع بالتجانس العرقي واللغوي والديني مما جعل العلماء والمفكرين يبحثون عن " قواسم مشتركة " للجماعة الوطنية مثل المصالح الاقتصادية والسياسية ، وبالتالي تقوم الأمة على روابط مؤسسية تجمع بين الأفراد على أسس أخرى غير الأصل العرقي والدين واللغة التي أصبح التوحد حولها أقرب إلى المستحيل في دولة اليوم ، لذلك جاءت مثل هذه التعريفات في إطار السعي لدمج الجماعات المختلفة في إطار الدولة الوطنية.

ومع وضوح هذه الحقيقة فهنالك بعض التعريفات التي تسهب في الحديث عن المقومات التي ينبغي أن تنهض عليها الأمم وتتأسس عليها القوميات مثل : وحدة اللغة ، ووحدة الأصل العرقي ، ووحدة العادات والتقاليد والشعور الاجتماعي ...الخ. فعلى سبيل المثال يعرف مانتشيني Mancini الأمة بأنها " مجتمع طبيعي من البشر ،

يرتبط بعضه ببعض من ثنايا وحدة الأرض ، والأصل ، والعادات ، واللغة، فضلاً عن اشتراكه في الحياة ، وفي الشعور الاجتماعي[1].

ويعرفها كابور Kapoor بأنها " جماعة من الناس يجمعهم إحساس واع نابع من تراث ثقافي مشترك ، وتطلع مشترك إلى العيش معاً في دولة مستقلة ، ويلزم أن تستحوذ هذه الجماعة في صورة الأمة على الولاء السياسي والنهائي للأفراد المكونين لها[2].

لقد كثرت التعريفات التي تتحدث عن مقومات الأمة مثل الأصل العرقي واللغة والتاريخ المشترك ، والدين والرغبة في المعيشة المشتركة... الخ ، ومن أشمل التعريفات في هذا الصدد ما جاء في بحث د. عبد السلام بغدادي في إطار الحديث عن القوم حيث ذكر بأنهم " الجماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة ، والتقاليد الاجتماعية ، وأصول الثقافة ، وأسباب المصالح المشتركة. والقومي هو المنسوب إلى القوم ... القومية أيضاً صلة اجتماعية عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن ... واللغة والثقافة ، والتاريخ ، والحضارة والآمال ، والمصالح[3].

لقد اشتمل هذا التعريف على كثير مما أشار إليه الكتاب على أنه أساس القومية ونشوء الأمم مثل : اللغة والدين والثقافة والتقاليد الاجتماعية والمصالح الاقتصادية بالإضافة إلى التاريخ والحضارة والآمال المشتركة والرغبة في التعايش... الخ . وبداهة فإنه من الصعب الاشتراك في كل هذه الخصائص ، فقد تشترك جماعة ما في بعض هذه الخصائص ولكنها تختلف في البعض الآخر ، لكن يمكن القول أنه كلما اشتركت الجماعة الوطنية في أكبر قدر من هذه الصفات ، كلما كان ذلك مصدراً

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري ، مرجع سابق ، ص 35.

(2) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م ، ص 30 ـ 31.

(3) المرجع السابق ، ص 157.

لتماسكها وانسجامها ، والعكس أيضاً صحيح ، كلما اختلفت في أكبر قدر من هذه الصفات كلما ازدادت تنافراً وقلت فرصتها في التماسك والوحدة.

اختلف الكتاب حول تعريف القومية اختلافاً كبيراً كما اتضح من خلال الاستعراض السابق ، ويرجع ذلك إلى اختلافهم حول مقومات الأمة ، على أنه يمكن من خلال التعريفات المختلفة للقومية استنباط أهم العناصر التي أوردها الباحثون باعتبارها الأساس الذي تنشأ عليه القوميات وتقوم على أساسه الأمم وهي كما يلي :

1/ وحدة الأصل :

يرى البعض أن وحدة الأصل العرقي تمثل الركيزة الأساسية للقومية لأن "الانتماء إلى مجموعة بشرية واحدة تربطها علاقة الدم ، هو الذي يحدد تماسك هذه المجموعة ، وهو الذي يفسر ويعطي معنى لاشتراك أبناء هذه المجموعة في اللغة ، والدين ، والثقافة بوجه عام"[(1)].

لقد لعبت مشاعر الاعتزاز بالنفس القائمة على أساس الاعتقاد في نقاء الأصل العرقي دوراً كبيراً في التاريخ ، فعلى سبيل المثال قامت النازية في ألمانيا على أساس سمو الجنس الآري على سائر الأجناس باعتباره حامل مشعل الحضارة وعلى عاتقه تقع مسؤولية الحضارة الإنسانية قاطبة. وعلى هدى عقيدة سمو الجنس الآري ، قام هتلر بمهاجمة الدول الأوربية في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الماضي.

وبرغم التشكيك في وجود أمة تنحدر كلها من أصل واحد ، وقول البعض بأن ذلك لا يعدو كونه أسطورة ، إلا أن الثابت هو أن الاعتقاد في وحدة الأصل يهيئ للرغبة في المعيشة المشتركة ، ويعزز مشاعر الوحدة الوطنية والتماسك القومي ، وبالعكس فإن الاعتقاد في تباين الأصول العرقية بين الجماعات المختلفة داخل الدولة من شأنه خلق صراعات ونزاعات قد تعصف بكيان الدولة نفسها.

---

(1) المرجع السابق ، ص 157.

لكـن ممـا يجـدر ذكـره في هـذا المقـام ، هـو أن كـل الدراسـات التاريخيـة والأنثروبولوجية تؤكد على عدم وجود أمة واحدة على وجه الأرض ينحدر كل أفرادها من أصل واحد ، بل أن أية أمة من الأمم تتكون من أفراد ينحدرون من أصول عرقية مختلفة ، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن القرابة التي يشعر بها أفراد الأمة إنما هي " قرابـة معنويـة" تنشـأ بيـنهم بسـبب الـروابط الاجتماعيـة والاشـتراك في اللغـة والتـاريخ والمصـالح ، ويؤكـد الحصـري علـى أن العـرب القـدامى كـانوا يعلمـون هـذه الحقيقـة وأن الحـديث عـن " العـرب المسـتعربة" يؤكـد أن العـرب كـانوا يـدركون أنهـم لا ينحـدرون مـن أصل واحد وأن العروبة لا تتوقف على وحدة الأصل العرقي[1].

كذلك فإن القول بوحدة الأصل كأساس للقومية ليس صحيحاً ، ذلك لأن وحدة الأصل وحدها ليست كافية لتقوم على أساسها قومية ، فقد تنحدر جماعة ما مـن أصـل عرقـي واحـد ولكـن تحـول الطبيعـة دون تواصـلهم مـع بعضـهم الـبعض فتتطور مجموعتان تنحدران من أصل عرقي واحد في اتجاهين مختلفين مما يباعد بينهما ، بينما توجد مجموعتان مختلفتان من الناحية العرقية في مكان واحد فينتج بينهما تقارب بسبب التفاعل والاحتكاك مع بعضهما البعض.

وعلى الرغم مـن القـول بأن وحـدة الأصـل العرقـي تعتـبر مـن مقومـات الأمـة ، وأنه إذا انحدرت الجماعة الوطنية من أصل واحد فذلك أدعى إلى توحدها وتماسكها ، إلا أن الـبعض يـرى عكـس ذلـك ويعتـبر التعـدد مصـدراً للإثـراء الثقـافي والـتلاقح بـين الثقافات المختلفة بما يخدم مصلحة الدولة ويعمل على تماسكها.

2/ وحدة اللغة :

يؤكـد الـبعض علـى أهميـة اللغـة في دعـم الوحـدة الوطنيـة ، بـل يعتبرهـا أهـم المقومات التي تنهض عليها القومية ذلك أن وحدة اللغة تقود إلى تيسير عملية الاتصال بين الأفراد ، على نحو يهيئ في النهاية إلى خلق شعور بالتجانس والتجاوب بين أفراد

(1) أبو خلدون ساطع الحصري ، مرجع سابق ، ص 38.

المجتمع البشري ذي اللغة الواحدة ، وان وحدة اللغة تؤدي إلى وحدة الثقافة فعلى الرغم من الاختلاف بين الإنجليز والأمريكيين فإن الأخيرين يعتبرون أعمال شكسبير وميلتون جزءاً من تراثهم وذلك بسبب اشتراكهم في اللغة مع الإنجليز[1]. وتعتبر المدرسة الألمانية أول من نادى بأهمية اللغة في تكوين الأمة، ذلك أنه وكنتيجة للصراع بين الفرنسيين والألمان حول إقليم الالزاس الغني بالفحم ، برزت مدرستان في تعريف القومية هما : المدرسة الألمانية والمدرسة الفرنسية. لقد ارتبط الخلاف بين المدرستين بمصالح كل من ألمانيا وفرنسا حول الألزاس. كان إقليم الالزاس من الناحية التاريخية جزءاً من ألمانيا ، لكن وبموجب معاهدة وستفاليا عام 1648م قام لويس الرابع عشر بضم الالزاس إلى فرنسا مما أحدث صراعاً بين فرنسا وألمانيا بسبب عدم اعتراف ألمانيا بضم الالزاس إلى فرنسا. ولما كان مؤتمر وستفاليا قد أقر قيام الدول على الأساس القومي ، ولما كان الإلزاسيون يتحدثون باللغة الألمانية ، فقد ركزت المدرسة الألمانية على أهمية اللغة في تكوين القومية ، دعماً لحجة الألمان في ضم إقليم الالزاس كما كان عليه الوضع في السابق ، باعتبار أن سكان الالزاس يعتبرون جزءاً من الأمة الألمانية بحكم لغتهم.

يقول العالم الألماني فيخته (Fichte) في هذا الصدد بأن " الأمة الألمانية هي كل الذين يتكلمون اللغة الألمانية" ويؤكد على أن اللغة هي جهاز الاجتماع في الإنسان ، وأن اللغة والأمة أمران متلازمان ، وأن الذين يتكلمون بلغة واحدة يكونون كلاً موحداً ربطته الطبيعة بروابط متينة[2].

ومن أشهر رواد هذا الاتجاه أيضاً هردر Herder (1742 . 1803م) . كتب هردر بإسهاب عن علاقة اللغة بشخصية الأمة ، مؤكداً أن الطبيعة ، وكما فرقت بين الشعوب بواسطة الحواجز الطبيعية كالجبال والبحار والغابات ، فرقت بينهم كذلك

---

(1) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 43.

(2) أبو خلدون ساطع الحصري ، مرجع سابق ، ص 51.

بواسطة اللغات ، وأن اللغة القومية هي الوعاء الذي تنتقل بواسطته أفكار الشعب ، وهي التي تخلق العدل وتوجهه ، وهي قلب الشعب النابض[1].

ولما كان هذا الاتجاه يتعارض مع رغبة الفرنسيين في ضم الألزاس ، فقد أكدوا على أنه لا اللغة ولا العرق هو الذي ينشئ القومية ، ولا يمكن لقومية صلبة أن تنشأ على مثل هذه الأسس الهشة. بل أن الرغبة في المعيشة المشتركة هي التي تشكل الأساس لنشأة الأمم ، ويؤكد رواد المدرسة الفرنسية على أن مشيئة الإنسان تمثل العنصر الحاسم في انضمامه لهذه أو تلك من القوميات ، فقد تنحدر جماعة ما من أصل عرقي واحد ويتحدث أفرادها بلغة واحدة ، لكن تطورات معينة تجعل جزءاً من هذه الجماعة لا يرغب في العيش مع الجزء الآخر الذي يشاركه الأصل واللغة ، ويحدث العكس حينما توجد جماعات لا يوحدها أصل ولا لغة ، وبرغم ذلك تكون مستعدة للتعايش مع بعضها البعض وراغبة في الانضمام والتوحد في إطار وحدة سياسية واحدة.

إن مثل هذه الاتجاهات في تعريف القومية تفتقد الصفة العلمية ، لأنها ترتبط بشكل مباشر بمصالح القوميات التي ينتمي إليها الباحثون ، وكما هو معروف فإن البحث العلمي يقتضي التجرد والموضوعية والحياد ، الأمر الذي لم يتوفر لهاتين المدرستين حيث حاولت كل مدرسة أن تطور نظرية في مقومات الأمة تتماشى ومصالح أمتها ، ومن ثم فإن ما قدمته المدرستان : الألمانية والفرنسية ، لا يصلح أساساً لتعريف علمي للقومية ، ولا يعدو كونه طرحاً آيديولوجياً وسياسيا محضاً.

ومع ذلك فإنه يمكن القول بأهمية كل من اللغة والرغبة في التعايش في تشكيل الأمة ، فالأمة الألمانية التي كانت مجزأة على مئات الوحدات السياسية تجمعت وتوحدت على أساس اللغة الألمانية ، وكذلك ايطالياً بل إن كثيراً من الدول التي نشأت في أوربا في القرن التاسع عشر قامت على أساس اللغة مثل: اليونان ، وبلغاريا ،

---

(1) المرجع السابق ، ص 47.

ورومانيا ، وألبانيا , وغيرها ، واليوم تقف مشكلة إقليم كويبك في كندا شاهداً على أهمية اللغة في التكوين القومي حيث يطالب سكان كويبك (الناطقون بالفرنسية) بالانفصال عن كندا التي يتحدث أغلب سكانها باللغة الإنجليزية، واستناداً إلى معيار اللغة يعتبر سكان كويبك أنفسهم مختلفين عن بقية السكان.

لكن من ناحية أخرى ، فإنه من الصعب أن نتصور قومية تنشأ على أساس اللغة وحدها ، فليس رباط اللغة بأقوى من رابطة الدم ولا رابطة العقيدة ، ومع أن اللغة تعتبر عاملاً مساعداً في تحقيق الوحدة الوطنية ، وتحقيق التقارب وتسهيل التواصل بين الجماعات المختلفة ، إلا أن ما قال به فيخته من أن الأمة الألمانية هي كل المتحدثين باللغة الألمانية لا يخلو من غلو ، فعلى سبيل المثال ، قام الاستعمار الفرنسي على أساس السعي لفرض الثقافة واللغة الفرنسية ، والعمل على استيعاب (Assimilation) الشعوب المستعمرة في إطار الثقافة واللغة الفرنسية ، فهل يمكن أن نقول استناداً إلى هذا المنطق ، إن شعوب الدول الأفريقية الذين خضعوا للاستعمار الفرنسي ويتحدثون باللغة الفرنسية بأنهم جزء من الأمة الفرنسية ؟!

كذلك فإن هذه المقولة يمكن تفسيرها بأن القومية يمكن أن تفرض بالقوة فتستطيع دولة ما أن تفرض سيطرتها على إقليم معين فتستعمره ، ثم تفرض لغتها عليه فيصبح جزءاً منها لأنه يشاركها اللغة ، لكن المعروف هو أن القومية " عاطفة" و "ولاء" يتولد عن القناعة والرغبة في الانتماء ولا مكان فيها للقوة والإكراه والقسر.

3/ الجوار الإقليمي :

يؤكد البعض على أن التجاور الإقليمي بين جماعات وإن كانت مختلفة ، ولفترة طويلة من شأنه أن يخلق الثقة بين هذه الجماعات ويوجد بينها قواسم مشتركة، ويولد لديها الرغبة في العيش المشترك ، خاصة إذا لم تكن هنالك اختلافات جوهرية أو حواجز لغوية بينها ، كما أن الاستقرار لفترة طويلة في منطقة واحدة سيولد بين هذه

الجماعات إحساس مشترك بالولاء إلى أرضهم وحينئذ يكون الولاء للأرض من أهم الروابط التي توحد بين هذه المجموعات.

في ذات الوقت ، فإن الجماعات المتجانسة إذا تباعدت بينها المسافات وحالت بينها الحواجز الطبيعية ، أو سكن أعضاؤها في مناطق متباعدة ، فإن ذلك من شأنه أن يضعف روح الولاء القومي بينها ، حيث تستغني هذه المجموعات المتباعدة بجيرانها عن جماعاتها المتفرقة والبعيدة.

لكن التجاور وحده بالطبع لا يكفي لدمج مجموعات متنافرة أصلاً ، ومختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً ، بل أن الأهم من ذلك هو " التفاعل" الإيجابي بين هذه المجموعات لتخلق فيما بينها قواسم مشتركة تمثل الأرضية التي تقوم عليها الوحدة. ولعل ما سبقت الإشارة إليه من أن التباعد الجغرافي يؤدي إلى إضعاف الولاء القومي ، وفصم عرى الوحدة ، لهو دليل على ما ذهبنا إليه ، لأن البعد الجغرافي حال دون تفاعل هذه الجماعات مع بعضها البعض ، وكما لوحظ فقد كادت جبال البرانس التي تفصل شبه جزيرة أيبريا عن بقية غرب أوربا ، سبباً في نمو القومية الأسبانية وكان لجبال الألب دوراً في دعم القومية الإيطالية كما قادت جبال البلقان إلى نمو القوميات المختلفة في تلك المنطقة[1].

4/ التاريخ المشترك :

كذلك يؤكد بعض الباحثين على أهمية دور التاريخ في تكوين الأمم والقوميات، باعتبار أن القومية هي " نتاج تفاعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية ونفسية حدثت خلال العديد من القرون ، وأدت إلى دمج الجماعات مع بعضها البعض وصهرها في بوتقة واحدة ، فتميزت بذلك عن غيرها من الجماعات ، من حيث تراثها وتقاليدها"[2].

---

(1) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 42.

(2) المرجع السابق ، ص 46.

ويعتبر التاريخ المشترك من أهم العوامل التي تقود إلى الشعور بالوحدة القومية مما يؤدي ـ بدوره ـ إلى الاستعداد للتعايش والرغبة في ذلك بين الأفراد أو الجماعات التي لديها تاريخ مشترك ، وقد استخدم القوميون – على اختلافهم – التاريخ لإلهاب المشاعر القومية ، وإثارة الاعتزاز بمنجزات أمتهم. كما تحرص الدول ـ عادة ـ على الاهتمام بتاريخها وتدرسه لأبنائها باعتبار أن ذلك يؤدي إلى تقوية الروابط والشعور القومي بين أفرادها.

لقد اتضح من استقراء التاريخ أن الأمم الجديدة تنشأ بين جماعاتها وأفرادها صراعات تستمر لفترة من الزمن ، ثم تهدأ ثورتهم بعد ذلك بسبب (تاريخهم المشترك) وبسبب احتكاكهم مع بعضهم البعض ، وتفاعلهم ، وتواضعهم على قواسم مشتركة.

5/ وحدة الدين :

يلعب الدين دوراً رئيسياً في تكوين الأمم ، فوحدة العقيدة بين الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة من شأنها تقوية شعور الترابط والتضامن بينهم. لأنهم يتوجهون بالعبادة إلى رب واحد ، ويؤمنون بنفس الأفكار والمعتقدات ، ويخضعون لنفس القيم المستمدة من الدين والتي توحد سلوكهم وتصرفاتهم ، وقد كان الدين ـ عبر التاريخ ـ سبباً في توحيد الكثير من الجماعات المختلفة عرقياً ، وثقافياً ، ولغوياً كما كانت المذاهب الدينية حائلاً دون الاندماج القومي في بعض الأحيان حيث حالت كاثوليكية بولندا مثلاً دون اندماجهم مع السلافيين الأرثوذكس المجاورين لهم ، وحالت دون اندماجهم مع سكان ألمانيا الشرقية اللوثريين وكذلك كان اختلاف المذهب الديني سبباً في عدم اندماج الأيرلنديين والأسكندنافيين مع سكان الجزر البريطانية ، وتسببت المذاهب الدينية المسيحية في انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى بيزنطية شرقية ورومانية غربية ، وانتهى الخلاف بين المسلمين والهندوس في أواخر الأربعينات من القرن الماضي إلى قيام دولة باكستان الإسلامية.

على أن مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الاختلاف الديني . وفقاً للتصور الإسلامي . لا يحول دون اندماج الناس في وحدة سياسية واحدة ، فالإسلام يعترف بالديانات السابقة كاليهودية والمسيحية ، بل ان الإيمان بالكتب السماوية هو احد أركان الإيمان وفقاً للعقيدة الإسلامية ، ولم تقم الدولة الإسلامية . حتى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . كدولة حصرية كل سكانها من المسلمين ، بل كانت دولة المدينة التي أسسها الرسول الكريم تشمل . بجانب المسلمين . اليهود والنصارى ، ونظمت (وثيقة المدينة) العلاقة بينهم ووصفتهم بأنهم " أمة " مما يعني أن مفهوم الأمة هنا اتسع ليشمل غير المسلمين من أهل الكتاب باعتبارهم " أمة " في مواجهة معسكر الكفر والشرك.

6/ الاستعداد للتعايش :

لعل من نافلة القول ، أنه قلما توجد دولة لديها كل مقومات الوحدة وعناصر التجانس التي وردت أعلاه (وحدة اللغة ، وحدة الدين ، وحدة التاريخ ، والتجاور الإقليمي ... الخ) ، مما يتطلب البحث وبشكل عاجل عن حل لهذه المشكلة الناتجة عن الاختلافات في الجوانب المشار إليها ، والتي باتت تهدد الاستقرار السياسي بصورة ملفتة للنظر. إن كل العناصر المذكورة تعتبر عوامل مساعدة في نشأة القومية ولكنها ليست منشئة لها. إن أهمية هذه العناصر تنبع من أنها تقود إلى الرغبة في المعيشة المشتركة التي يعتقد الباحث أنها تمثل الأساس لنشأة القومية ، ولا يمكن أن تنشأ قومية على أسس متينة مهما توافرت لديها هذه العناصر ، ما لم تتوافر الرغبة والاستعداد للتعايش المشترك بين الجماعات المختلفة في إطار وحدة سياسية واحدة. وان الاستعداد للتعايش المشترك هو العامل الذي يمكن من خلاله القفز فوق حواجز اللغة والعرق والثقافة ، بحيث ينعقد الولاء للوطن متجاوزاً الولاءات الأخرى ومهيمناً عليها.

لقد ثبت بالملاحظة أن التعددية العرقية واللغوية والدينية هي الصفة التي تشترك فيها كل دول العالم اليوم ، مما يجعل الاستعداد للتعايش هو الحل الوحيد

للمشكلات الناجمة عن التعدد العرقي ، خاصة وأن أغلب هذه المعايير مما لا يمكن تخطيه Unbridgeable Gaps ولا دخل للأفراد فيه مثل الأصل العرقي واللغة والتاريخ المشترك وكذلك الدين إذ لا يطلب من شخص تغيير دينه ليندمج في إطار وحدة وطنية مع بقية الجماعات في الدولة. صحيح أن العناصر المشار إليها تعتبر عوامل مساعدة في تحقيق الوحدة الوطنية ولكن لا يشترط وجودها جميعاً لنتحدث عن التكامل القومي.

إن على الدولة أن تتعامل بحصافة وعدالة مع قضايا ومطالب وثقافات الجماعات المختلفة داخل أراضيها ، بما يدعم الوحدة الوطنية ، وأن تعمل على تطوير قيم الولاء للوطن عند أفرادها ، أي خلق شعور جماعي يهدف إلى تحقيق التطلعات القومية وينطوي على الحب والولاء للوطن ، والتمسك بتاريخه ، والعمل على تحقيق مصالحه ، ولا شك أن ذلك سيقود إلى خلق الوحدة السياسية القومية الشاملة والفاعلة.

إن الكاتب يعتقد ان الاختلافات الثقافية لا تعتبر عنصر ضعف بحد ذاتها، ذلك أن هذه الاختلافات إذا تم التعامل معها بحكمة ، وتم توجيهها الوجهة الصحيحة، فإنها تمثل عنصر قوة لأنها مصدر إثراء ثقافي . إن أكثر الثقافات ثراءً وعراقة هي ما يعرف بالثقافة " الهجين" وهي تلك الثقافة الناتجة عن تلاقح عدد من الثقافات المختلفة لفترة طويلة من الزمن ، مما يؤدي إلى وجود ثقافة تشتمل على ملامح كل هذه الثقافات وتتمايز عنها وتأخذ من كل منها بنصيب. إن على الدولة أن تعمل على تطوير الثقافات المختلفة داخل حدودها ، وأن تهيئ لهذه الثقافات أسباب التفاعل والتلاقح ، وأن تبتعد عن محاولات الاستقطاب ، والسعي لفرض ثقافة معينة دون الثقافات الأخرى ، بما يثير حفيظة الجماعات الثقافية الأخرى داخل الدولة.

المبحث الثاني

التعريف بالعرقية والقبلية والأقلية

أولاً : مفهوم العرقية والجماعة العرقية :

إن لفظ عرقية "Ethnicity " مشتق من اللفظ اللاتيني Ethnos والذي يقابل كلمة Nation الإنجليزية.

ويلاحظ أن هنالك اختلافات كبيرة حول مفهوم الجماعة العرقية ، فعلى سبيل المثال ، يعرفها موريس بأنها " مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ويعتقد أفرادها أو يعتقد الآخرون أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة[1]. بينما يعرفها البعض بأنها " تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية) [2].

وهنالك اختلاف كبير بين هذا التعريفين حيث يشترط التعريف الأول وجود هذه الجماعة في إطار مجتمع أكبر منها حتى يطلق عليها وصف الجماعة العرقية، بينما يمكن أن يطلق هذا الوصف على أي جماعة تربطها رابطة الأصل العرقي أو السلالي أو الثقافي أو الديني حسب التعريف الثاني. ولعل هذا التعريف الأخير هو الأصوب لأن الحديث هنا عن (جماعة) عرقية وليس (أقلية) عرقية حيث يشترط وجود جماعة أكبر تعيش إلى جوارها الأقلية العرقية ، بينما لا يشترط ذلك في الجماعة العرقية لأننا لا نتحدث عن هذه الجماعة ـ عادة ـ في إطار علاقتها بجماعات أخرى وإنما نتحدث عن شكل الروابط التي تربط بين أعضائها.

---

(1) H.S. Morris, " Ethnic Groups" in the International Encyclopedia of the social Sciences , edited by David .. Sills (1968) Growell Collier and Macmillan inc… Volume (11)P.8.

(2) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 55.

وقد حدد البعض أربع سمات أساسية للمجموعة العرقية يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ الانتماء المشترك : والذي يشكل عاملاً هاماً في تكوين الجماعة العرقية من خلال التاريخ الطويل المشترك بين أعضاء الجماعة ، ويعتبر البعض أن هذا الشعور هو أساس قيام المجموعة العرقية ، وأن وحدة الدين واللغة والثقافة ليست سوى عوامل مساعدة.

2/ التفرد الثقافي : ولأن الأشياء تتمايز بأضدادها ، فإن احتكاك المجموعة العرقية بغيرها من الجماعات يجعلها تتعرف على مواطن تفردها وتمايزها.

3/ العضوية الإجبارية : بمعنى أنه لا خيار للفرد في الانتماء إلى مجموعة عرقية معينة حسب رغبته ، وإنما يحصل على عضويته في الجماعة العرقية بحكم المولد.

4/ الجهوية : فالمجموعة العرقية تتركز عادة في إقليم بعينه داخل وحدة سياسية أكبر كالباسك في اسبانيا ، وكويبك في كندا ، والفيلمنج في شمال بلجيكا[1].

يرى البعض أن هنالك فرق بين العرقية والإثنية فالأولى من العرق (الجذر) الذي تنحدر منه الجماعة ، وبالتالي فإن الجماعة العرقية ترتبط فيما بينها برابطة القرابة والدم ، حيث ينحدر كل أفرادها من أصل واحد ، أما الجماعة الإثنية فتعني (العرقية ـ الثقافية) ويقصد بها تلك الجماعة التي ينحدر أفرادها من أصل واحد ويتميزون بصفات ثقافية معينة. أو يقصد بها أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن وإن لم ينحدروا من أصل واحد لكن البعض لا يميز بين الإثنية والعرقية ويستخدم الكلمتين كمترادفتين ، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عزمي خليفة حينما عرف الإثنية على أنها هي " السلالة أو العرق" وهذا ما فعله إيليا حريق وعبد الغني سعودي وما فعله صاحب قاموس المورد حيث ترجم كلمة Ethnic بمعنى عرقي وكلمة Ethno على أنها " بادئة معناها : عرقي" و

---

(1) محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م ، ص 11 ـ 13.

Ethnocentric علـى أنهـا مسـتعرق أي متمركـز حـول العـرق كغايـة و Ethnogeny على أنه علم نشوء الأعراق[1].

ولغرض هذه الدراسة ، فإن الكاتب سيستخدم الكلمتين كمترادفتين على النحو المشار إليه أعلاه.

تصنيف الجماعات العرقية :

تختلف المعايير التي تصنف على أساسها الجماعات العرقية ، ولكن يمكن بصورة عامة التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تصنيف الجماعات العرقية هما :

1/ تصنيف الجماعات العرقية استناداً إلى المقومات الذاتية.

2/ تصنيف الجماعات العرقية استناداً إلى مواقعها السياسية والإقليمية والاجتماعية.

واستناداً إلى المعيار الأول تصنف الجماعات العرقية إلى جماعات سلالية ولغوية ودينية . فالأولى (الجماعات السلالية) تشير إلى الجماعة التي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية العامة ، والثانية (الجماعات اللغوية) تشير إلى كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة يتميزون من خلالها عن الجماعات الأخرى داخل مجتمعهم ، والثالثة (الجماعات الدينية) تشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن الجماعات الأخرى في مجتمعها[2]. على أن هنالك اتجاهاً ـ كما سبقت الإشارة ـ يعتبر الجماعة العرقية هي تلك التي تستند إلى وحدة الأصل والسلالة فقط ، أما إذا تميزت الجماعة بوحدة الأصل والثقافة (وتشمل الدين واللغة) فيشار إليها باسم الجماعة الإثنية والتي تعني (العرقية ـ الثقافية) أي تلك الجماعة التي تنحدر من اصل واحد وتتميز بثقافتها عن الجماعات الأخرى التي تشاركها الإقليم.

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 100 ـ 101.

(2) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 97.

واستناداً إلى المعيار الثاني فيمكن تصنيف الجماعات العرقية إلى جماعات مسيطرة وجماعات خاضعة ، وتكون السيطرة بالهيمنة على السلطة والثروة في المجتمع ، بينما تكون الجماعة الخاضعة بعيدة عن السلطة ومواقع صنع القرار ، كما أنها تكون أقل ثراء من الناحية الاقتصادية من الجماعة المسيطرة ، وتكون الجماعة الخاضعة عرضة للتهميش وغير قادرة على التعبير عن مصالحها وهويتها. وعلى الرغم من أن الغالب هو تطابق هذا المفهوم مع الأغلبية والأقلية حيث تكون الأغلبية هي المسيطرة بينما تكون الأقلية هي الخاضعة ، مع ذلك فالأقليات ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة. ففي ناميبيا سيطرت الأقلية البيضاء التي لا تتجاوز الـ7% من مجموع السكان على الأغلبية السوداء التي ظلت تعاني لفترات طويلة من الاضطهاد والتمييز. وفي بلجيكا يسيطر الوالون (Walloon) على الرغم من كونهم أقلية (32%) على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وفي بورندي تسيطر قبيلة التوتسي على الأوضاع السياسية والاقتصادية على الرغم من كونهم أقلية (14%) ، بينما يعاني الهوتو (85) من اضطهاد الأقلية التوتسية.

ثانياً : تعريف القبيلة والقبلية :

تقوم الرابطة القبلية على أساس القرابة (Kinship) ، ومن ثم فهي رابطة تعتمد على الدم والأصل المشترك ، وقد تكون رابطة الدم بين أفراد القبيلة Tribe حقيقية أو مكتسبة بفعل المصاهرة[1].

وهكذا فإن القبيلة هي احد المكونات الاجتماعية التي ينتمي أفرادها إلى سلالة واحدة ربطتهم روابط الدم والرحم والمصاهرة والمعيشة المشتركة ، ذلك أنه وعلى الرغم من أن رابطة الدم تعتبر هي الأساس ، إلا أن ذلك لا يحول دون وجود أفراد لا يتميزون بهذه الميزات ضمن القبيلة ذلك أنه " لما تقتضي الظروف من استعاضة عن تلك بعلاقات الحلف والتعاضد والتعايش ، وفي الاستجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 203.

، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية ، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب"[1]. وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته حيث قال " أعلم أنه من البيّن أن بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو لفرار من قومه بجناية أصابها فيدعى بنسب هؤلاء ويعد منهم... لأنه لا معنى أن يكون من هؤلاء أو من هؤلاء ، إلا بجريان أحكامهم عليه وكأنه التحم بهم ، ثم أنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان فيذهب أهل العلم به فيخفى على الأكثر ، وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ، ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام ، والعرب والعجم[2].

وتقترن القبلية بمفهوم العصبية ، والعصبية من العصب ويتضمن معناها، بالضرورة ، معنى وحدة العرق أو وحدة الجنس[3].وتكون القبيلة أكثر تضامناً وترابطاً حينما تحس بخطر يتهددها ، حينئذ تجتمع القبلية على قلب رجل واحد للوقوف في وجه الخطر تدفعها إلى ذلك غريزة البقاء أو السعي للمحافظة على وضعها في مواجهة الجماعات والقبائل الأخرى ، وتكون القبيلة أكثر حساسية حينما تكون أقلية في مجتمعها الذي تسيطر عليه قبائل أخرى أكثر قوة ، وتعتبر القبلية من أكثر المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية ، إذ أن المجتمع الأفريقي ما هو إلا مجتمع يتألف من جماعات قبلية إلى درجة يصعب فيها الحديث عن قوميات أو أمم في أفريقيا باستثناء بعض الدول الواقعة في الجزء الغربي من أفريقيا كتونس التي تتميز بتجانس سكاني كبير مقارنة مع الدول الأفريقية الأخرى تصل نسبته إلى 84% ، وقد لعبت القبيلة ولا زالت تلعب دوراً هاماً في السياسة الأفريقية عامة بل كان لها دور لا يمكن تجاهله في

---

(1) نفس المرجع ، ص 304.

(2) عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2001م ، ص 131.

(3) لويس عوض ، مرجع سابق .

تعبئة أفرادها للصراع ضد الهيمنة الاستعمارية ، وقادت حركات التحرر الوطنية في أغلب الدول الأفريقية ، كما لعبت دوراً مقدراً في حماية منتسبيها وضمان التكافل الاجتماعي لهم ، إلا أن من سلبيات القبلية أنها تقود إلى الانقسام السياسي داخل المجتمع ، وبالتالي تؤدي إلى أزمة الاندماج الوطني وتهدد الوحدة الوطنية بإعلائها للولاءات الأدنى المتمثلة في الولاء القبلي على حساب الولاء الوطني مما يضعف الدولة ، كما أنها تؤدي إلى الفساد السياسي والإداري المتمثل في ترسيخ مفاهيم المحاباة والمحسوبية . وبرغم ما تشيعه القبيلة من روح التضامن والتعاضد بين أفرادها ، وشحذ هممهم للعمل لمصلحة القبيلة التي ينتمون إليها فإنها تحصر ولاءهم عند هذا الحد ، بحيث لا يكون لأعضائها أي ولاء للوطن الأكبر (الدولة) ، بل تعتبر أن الولاء للوطن الكبير يتعارض مع الولاء للقبيلة ، باعتباره ولاءً لجماعات أخرى من خارج القبيلة . ولهذا السبب تمثل القبيلة أكبر العوائق أمام الوحدة الوطنية ذلك أن القبيلة تدفع أفرادها إلى التمايز والانقسام عن القبائل الأخرى بقدر ما تشد أعضاءها إلى بعضهم بعضاً ، فتصبح لكل قبيلة إطارها المتميز عن الأطر الأخرى والمعادي لها ، مما يعوق عمليات التوحيد الوطني أو القومي . والقبيلة ، بمفاهيم الثأر العشائري الذي تغذيه ، تدفع أفراد المجتمع إلى الاقتتال الداخلي. فيغرق الثأر المجتمع بالتمزق ويعطل ـ إلى حد كبير ـ عملية مواجهة العدو الخارجي[1].

إن الولاء للدولة بالطبع عنصر واضح من عناصر الوحدة الوطنية ، وهو إحساس بالهوية الوطنية . فوطنية الشخص هي أهم عنصر من عناصر هويته إلى درجة أن " الأمريكي أو البريطاني هو أمريكي وبريطاني أولاً ، ثم بعد ذلك هو كاثوليكي أو بروتستانتي" [2]. أما في مجموعة مقدرة من دول العالم الثالث يصنف الفرد نفسه أولاً

---

(1) عبد السلام بغدادي ، مرجع سابق ، ص 21.

(2) Raymond Frost. The Backward Society, St. Martins Press. New York. 1961 P45.

على أساس العرق أو الإقليم ، ثم يصنفها ثانياً على أساس المقومات أو السمات الوطنية ، وبالطبع إذا لم يتحمل الأفراد مسؤولياتهم تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه ، فإن ذلك المجتمع لا يمكن أن يتوحد[1].

ثالثاً : تعريف الأقلية :

اختلف الباحثون اختلافاً كبيراً حول تعريف الأقلية (Minority) ذلك أن مفهوم الأقلية يختلف باختلاف الأقلية نفسها ودرجة قوتها ، فهو " يستلهم دائماً الظرف التاريخي الذي يعطيه شحنته وأبعاده الاجتماعية التي يمكن أن تتراوح بين المطالبة بالمساواة إلى الدعوة إلى الاستقلال وتكوين دولة منفصلة ، (والأقليات) ليست دائماً على ذات المستوى من القوة. ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي"[2]. على أنه يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات في تعريف الأقليات:

الاتجاه الأول :

ويستند هذا الاتجاه في تعريف الأقلية على عدد أعضائها مقارنة بعدد بقية الجماعات البشرية الموجودة معها في نفس الإقليم ، وهو الاتجاه التقليدي في هذا المجال. فعلى سبيل المثال تعرف الأقلية العرقية بأنها هي " ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون إلى أصل قومي يختلف عن ذلك الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان"[3]. ويعرفها آخرون بأنها " مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون متميزون بذاتيتهم عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات واللغات"[4].

---

(1) I bid, P 47.

(2) برهان غليون ، المسألة العلمانية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة ، بيروت ، 1979م ، ص 15.

(3) إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، الطبعة الثانية ، 1985م ، ص 85.

(4) أحمد سويلم العمري ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1959م ، الطبعة الثانية ، ص 576.

بينما عرفها معجم الدبلوماسية بأنها " مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية السكان"[1].

وقد تعرض هذا الاتجاه لانتقادات شديدة باعتبار أن العدد ليس مؤشراً جيداً لوضع الأقلية ، ولذلك فإن هذا المعيار سيؤدي حتماً إلى نتائج مضللة ، من بينها تضخيم قيمة العدد في الصراع على السلطة"[2]. وبالفعل فهناك بعض الجماعات ذات العددية الكبيرة مثل الهوتو في بورندي والذين يمثلون85% إلا أن وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجعلهم في عداد الأقليات ، وكذلك وضع السود في ناميبيا حتى وقت قريب.

وعلى ذلك فإن معيار الكم وإن كان يصدق في كثير من الأحيان ، إلا أنه لا يصدق دائماً ، مما يجعل هذا المعيار مضللاً وبالتالي فإن المعيار الحقيقي ليس هو عدد أفراد الجماعة (الأقلية) وإنما درجة أهميتها ونفوذها السياسي والاقتصادي ، ودرجة تماسكها وتنظيمها ، ودرجة ولاء أعضائها وتضحيتهم في سبيل تحقيق أهداف الأقلية ، ذلك أن التنظيم الهرمي الصارم في قبيلة التوتسي هو الذي مكنها من الاستمرار في السلطة لفترة طويلة من الزمن رغم محاولات الهوتو المتكررة للانقضاض على سلطتهم.

الاتجاه الثاني :

نسبة لتضليل المعيار الأول في معرفة وضع الأقلية ، فقد ظهر الاتجاه الثاني الذي يركز في تعريفه للأقلية على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماعة وبالتالي فالأقلية وفقاً لهذا التعريف ،هي كل جماعة مستضعفة ومقهورة سياسياً أو

---

(1) سموحي فوق العادة ، معجم الدبلوماسية والشئون الدولية (إنجليزي ، فرنسي ، عربي) ، بيروت ، 1968م ، ص 267.

(2) نيفين عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص 5.

مظلومة اقتصادياً ، أو مهمشة اجتماعياً ، فهي أقلية في محيطها ، فالأقلية وفقاً لهذا الاتجاه هي عبارة عن " مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لهم السيطرة أو الهيمنة ، وهي تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو اللغة أو الديانة عن باقي الشعب ، وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة[1]".

وهي لدى آخرين " جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية ، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتعامل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ودعمهم"[2].

ويلاحظ أن هذين التعريفين لم يشيرا إلى عدد هذه الجماعة بأي وجه من الوجوه ، وبالتالي فإن الأقلية طبقاً لها هي جماعة تشعر بالدونية والتهميش والعزلة والتمييز من قبل الجماعات الأخرى المسيطرة ، وهكذا فالأقلية وفقاً لهذا الاتجاه تعني الجماعة غير المسيطرة بينما لا تكون الجماعات المسيطرة أقلية مهما كان حجم أعضائها. وربما يكون سبب تهميش الجماعات لأسباب بيولوجية أو ثقافية أو تعليمية مما يمنعها من المشاركة بصورة فاعلة في السياسة الوطنية ، ففي عهد باجازا وحينما أتيحت الفرصة للهوتو في بورندي للمشاركة السياسية ، حالت قلة الكوادر المتعلمة والمؤهلة في أوساط الهوتو دون مشاركتهم بصورة فاعلة في السلطة مما اضطره إلى اللجوء إلى الأقلية التوتسية. وهكذا فإن الأقلية طبقاً لهذا الاتجاه هي الجماعة المستضعفة وغير المسيطرة ، بغض النظر عن عددها ، إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض أيضاً للنقد على اعتبار أن مفهومي الأغلبية والأقلية هما أصلاً مفاهيم عددية ، ولا يغير استضعاف الهوتو في بورندي أو السود في جنوب أفريقيا من وضعهم إذ أنهم رغم اضطهادهم فهم أغلبية من الناحية العددية ، وأن استخدام مثل هذه المعايير سيؤدي إلى خلط كبير

---

(1) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 81.

(2) نيفين عبد المنعم سعد ، مرجع سابق ، ص 2.

واختلاف حول تحديد الأقليات والأغلبيات بصورة عامة. كذلك فإن التعميم بأن كل الجماعات غير المسيطرة هي جماعات مضطهدة وتمثل أقليات قول يجانبه الصواب إذ أن هنالك جماعات غير مسيطرة ولكنها تعامل مع بقية الجماعات الأخرى في الدولة على قدم المساواة ، إلى درجة لا تشعر فيها بكونها أقلية ولا ترى الأغلبية لنفسها ميزة على الجماعات الأخرى.

الاتجاه الثالث :

ويحاول هذا الاتجاه التوفيق بين الاتجاهين السابقين ، فيعرف الأقلية على أنها هي الجماعة الأقل عدداً وغير المسيطرة ، ومن بين التعريفات التي وردت في هذا الاتجاه أن الأقلية هي " مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة وهي غير مسيطرة أو مهيمنة ، وتشعر بالاضطهاد"[1].

وقد قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة في عام 1958م تعريفاً للأقلية جاء فيه أنها " جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ، ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلب السكان ، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء كجماعة متميزة ، وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية"[2].

ولعل إيجابية هذا التعريف هو أنه اهتم بمسألة الكم العددي كمعيار لتحديد وضع الأقلية باعتبار أن تحديد مفهوم الأقلية والأغلبية إنما يتم على أساس العدد وليس على أي أساس آخر ، وأضاف هذا الاتجاه شرطاً آخر (بالإضافة إلى قلة العدد) وهو عدم السيطرة ، إذ أن قصور الاتجاه الأول جاء في حقيقة أن الأقلية العددية أحياناً لا

---

(1) أحمد وهبان ، مصدر سابق ، ص 88.

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص

تعتبر معياراً دقيقاً لوضع الجماعة العرقية. وبالعكس فإن سيطرة الجماعة القليلة العدد لا تجعل منها أغلبية مهما كانت درجة قوتها وقد وفق هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين.

على أن الدكتور أحمد وهبان قد تقدم بتعريف جامع لمفهوم الأقلية حيث عرفها بأنها هي " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ويكون أفراها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها ، وغالباً ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع ، كما يعاني كثير منها . بدرجات متفاوتة . من التمييز والاضطهاد والاستعباد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية"[1].

ويؤكد بغدادي على ضرورة الاهتمام بالآتي عند تحديد مدلول الأقليات :

1/ يجب أن يكون عدد أفراد جماعة الأقلية كافياً نسبياً ، فلا يكفي أن توجد مجموعة صغيرة من الأسر أو الأفراد لا تشكل بذاتها مجموعة بشرية متميزة في نظر المجتمع الذي تعيش فيه.

2/ أن تكون هنالك روابط مشتركة بين أفرادها : لغوية وعرقية ودينية تجعل منهم فئة مختلفة عن بقية السكان.

3/ أن يعي أفراد هذه الجماعة طبيعة الروابط القائمة بينهم ، وأن يرغبوا في المحافظة عليها.

واشترط بغدادي توافر هذه العناصر مجتمعة على فئة ما قبل أن نطلق عليها صفة الأقلية[2].

على أنه يمكن تقسيم الأقليات القومية بصورة عامة إلى نوعين : الأقلية القومية التي يتركز وجودها على مناطق حدود الدولة التي تعيش فيها ، والأقلية التي تشارك دولة

---

(1) أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 89.

(2) عبد السلام بغدادي ، مصدر سابق ، ص 91.

مجاورة قوميتها ، وكلا النوعين موجودان في القارة الأفريقية. حيث أدى التقسيم العشوائي للقارة الأفريقية في مؤتمر برلين 1885م بين القوى الاستعمارية إلى وجود جماعات مختلفة عرقياً وثقافياً في إطار دولة واحدة بينما حدث العكس حيث قسمت الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون الجماعات الإثنية الواحدة إلى عدة دول ، ويعتبر السودان أنموذجاً جيداً لهذه الحالة ، فمن ناحية قسمت الحدود عدة قبائل أصبح جزء منها في السودان وبقيتها خارجه مثل الزغاوة والبرنو والسلامات الذين تم تقسيمهم بين السودان وتشاد ، والنوبة والبشاريين بين السودان ومصر ، والبجا بين السودان وإريتريا ، وبعض القبائل الجنوبية بين السودان ويوغندا وكينيا والكنغو ، في ذات الوقت فقد ضم السودان في داخله مجموعات عرقية عديدة قدرت بما يقارب الستمائة مجموعة فرعية يتحدثون بحوالي 115 لغة ولهجة[1]. وتظهر هذه المشكلة أيضاً بالنسبة للصوماليين حيث ينقسمون حالياً بين جمهورية الصومال ، وجمهورية جيبوتي ، بالإضافة إلى بعض الصوماليين في إثيوبيا (إقليم الأوجادين) وكينيا (الأنفدي) وقد أدى ذلك إلى صراعات إثنية بين الجماعات المختلفة في داخل الدولة الواحدة من جانب ، وأدى إلى صراع بين بعض الأقليات مثل الصوماليين في كينيا وإثيوبيا ضد السلطات الحاكمة هناك بهدف الانفصال واللحاق بجمهورية الصومال لتكوين (الصومال الكبير) الذي يجمع كل الصوماليين.

ففي الحالة الأولى يمكن تسوية الصراعات دون اللجوء للانفصال من خلال انتهاج سياسات متسامحة وإعطاء الحكم الذاتي للجماعات المتميزة وتحقيق تنمية متوازنة تضع الجماعات المختلفة في إطار دولة موحدة ، أما في الحالة الثانية (حيث تتطلع جماعات إلى اللحاق بقوميتها) فإنه يصعب إرضاء الجماعات العرقية بوسائل غير الاستقلال.

---

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين ، " الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 63 ، مايو 1984م ، ص 40.

على أن الدولة قد تقبل بفصل الإقليم الذي تقطنه الأقلية لأسباب معينة يمكن إجمالها في الآتي :

1/ التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها الأقلية التي تصر على مطلب الانفصال.

2/ عجز الدولة عن تحمل أعباء التنمية الاقتصادية لمناطق الأقليات ، خاصة إذا أصرت الأقليات على هذه التنمية كشرط للبقاء في إطار الدولة والتخلي عن الانفصال.

3/ العجز عن مواجهة الضغوط الخارجية عليها من أجل إقرار حق الانفصال لهذه الأقلية[1].

لكن هنالك حلولاً أخرى لمشاكل الأقليات تتوقف على نوعية المشكلة ، وما إذا كانت تتطلب انفصالا أو معالجات أخرى. فقد تعمل الحكومة على استرضاء الأقليات من خلال الاستجابة لبعض مطالبها مثل تحقيق التنمية في الإقليم الذي تقطنه الجماعة إذا كانت مطالبها اقتصادية ، أو السماح لها بدرجة من الاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية في إطار الدولة الموحدة إذا كانت مطالبها تتعلق بالمشاركة السياسية أو الحق في تقرير أمورها.

وقد تلجأ الحكومات ذات الصلة بموضوع الأقلية إلى تبادل الأقليات بينها كما حدث بين اليونان وتركيا فيما بين الحربين العالميتين حيث تم تبادل اليونانيين الذين يعيشون في آسيا الصغرى التركية بالأتراك الذين يعيشون في اليونان[2]. كما قد تلجأ الدول إلى أساليب غير إنسانية لحل مشكلة الأقليات كما فعلت ألمانيا النازية التي قامت بتصفية جسدية وطرد جماعي إجباري للأقليات غير الألمانية وإعادة توطين

(1) إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 86.

(2) نفس المرجع ، ص 87.

مناطقهم بالجنس الألماني[1]. على أن هذه الوسيلة بالإضافة إلى كونها غير إنسانية ، لم يعد بإمكان الدول الآن اللجوء إليها باعتبار أنها تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . كما أن انتشار وتقدم وسائل الإعلام والاتصالات حالت دون انتهاج مثل هذه السياسات ، بالإضافة إلى انتشار المنظمات الداعية لحقوق الإنسان خاصة في ظل العولمة التي جعلت العالم كقرية صغيرة يعلم كل ما يجري فيها بالتفصيل ، كما أن انهيار المعسكر الاشتراكي مكن المعسكر الغربي من فرض شروط الإصلاحات السياسية (التي تتضمن أوضاع الأقليات) ومراعاة حقوق الإنسان كأساس للتعامل مع كل الدول ، وقد أدى ذلك إلى تقوية موقف الجماعات الإثنية حيث وجدت فرصة للتعبير عن مطالبها بعد موجة الديمقراطية التي تأثرت بها أغلب دول العالم وانهارت فيها الأنظمة الديكتاتورية التي كانت مستقرة بدعم الاتحاد السوفيتي. إلا أن الانفتاح المفاجئ بعد فترات طويلة من الكبت قادت إلى ما يمكن تسميته بفوضى الأقليات ، القائمة على الإثنية ، وقد كان لأفريقيا النصيب الأوفر من ذلك كما سيتضح من خلال الفصل الثالث.

خلاصة :

تناول هذا الفصل ظهور مبدأ القومية Nationalism في أوربا وأثره على تغيير الخريطة السياسية فيها ، وتغيير الأسس التي تمارس من خلالها السلطة ، حيث انتقلت السيادة من الأشخاص إلى الشعوب قاطبة تمارسها بالصورة التي تراها، فظهر ما يعرف بالسيادة الشعبية "Popular Sovereignty" والتي شكلت الأساس للديمقراطية الحديثة.

كما تناول بالشرح والتحليل مفهوم الدولة القومية باعتبارها المثال الذي تسعى الدول للوصول إليه ، وكشف النقاب عن المقومات الأساسية للأمة ، ودورها في خلق الاستعداد للتعايش بين الأفراد في داخل الدولة ، كما تعرض لمفهوم التعددية العرقية ،

---

(1) نفس المرجع ، ص 89.

والجماعة العرقية والقبلية والأقليات ، باعتبار أن ذلك المثال "الدولة القومية" لم يتحقق علي أرض الواقع إلا قليلاً ، إذ تعاني أغلب الدول من ظاهرة التعدد العرقي والثقافي . وسنتناول في الفصل الثاني نماذج للتعدد العرقي في بعض دول العالم للتدليل على عمومية الظاهرة ، وعدم اقتصارها على منطقة معينة من العالم دون المناطق الأخرى.

الفصل الثاني
التعددية الإثنية كظاهرة عالمية

تمهيد :

إن التعددية العرقية والثقافية هي السمة المميزة لعالم اليوم إذ أن الدول المتجانسة لا تتعدى 9% من مجموع دول العالم. هذا التعدد العرقي والثقافي قاد . في أغلب الأحيان . إلى صراعات حادة بين الجماعات المختلفة وتنوعت أشكال الصراعات تبعاً للسياسات التي تنتهجها الجماعات المسيطرة وتبعاً لقوة الجماعة الإثنية ودرجة تماسكها.

على أن من أهم ما يجب التركيز عليه هنا ، هو أن هذه المشكلات والصراعات تسود أغلب دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فهي ليست ظاهرة خاصة بدول العالم الثالث ، بل أنها توجد في أكثر دول العالم تقدماً ففي فرنسا نجد مشكلة الجماعات الإثنية التي تسكن مقاطعات بريتانا والباسك وكورسيا. هذه المقاطعات لم تنصهر . بعد . في إطار الثقافة الوطنية الفرنسية ، وتنادي الجماعات التي تقطن هذه المقاطعات بالحكم الذاتي ، أو مراعاة خصوصيتها الثقافية ضمن الدولة الفرنسية، وفي بلجيكا يدور الصراع بين الوالون (Walloon) الناطقين بالفرنسية ويقطنون جنوب بلجيكا والفليمنغ الناطقين باللغة الدويتشية (Dutch) في الشمال ويسيطر الوالون على الأوضاع السياسية والاقتصادية على الرغم من كونهم أقلية (32% من عدد السكان) وتشهد منطقة (أستر) في أيرلندا صراعاً حاداً بين الكاثوليك والبروتستانت ، وكذلك تعاني أسبانيا مشكلة إثنية حادة في إقليم الباسك وإقليم كاتولونيا، وتشهد كندا صراعاً بين الناطقين بالإنجليزية والناطقين بالفرنسية (إقليم كويبك). وفي يوغسلافيا وجدت أعداد هائلة من القوميات ، أدى الصراع بينها إلى انهيار دولة يوغسلافيا نفسها ، وفي أستراليا توجد

107 جماعة إثنية ، ووجدت هذه المشكلة كذلك في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وفي الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وللتدليل على عالمية الظاهرة سيقوم الكاتب هنا باستعراض بعض نماذج التعدد الإثني . من خارج القارة الأفريقية . ذلك أن الفصل الثالث من هذا الكتاب سيفرد للحديث عن التعددية الإثنية في القارة الأفريقية يسلط هذا الفصل الضوء على ثلاثة نماذج هي إقليم كويبك في كندا ، والصراع العرقي في يوغسلافيا (السابقة) ، بالإضافة إلى مشكلة الأكراد.

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (23) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (الطبعة الثانية) ، 2000م ، ص 15 . 16.

المبحث الأول

المشكلة العرقية في كندا(إقليم كويبك)

تعتبر مقاطعة كويبك أكبر مقاطعات كندا (594.860 كلم2) وتأتي في المرتبة الثانية من حيث السكان حيث يبلغ عدد سكان كويبك ، طبقاً لتعداد عام 1996م ، 7.138.795 نسمة[1].

ينقسم سكان كندا إلى قسمين : الناطقون باللغة الإنجليزية ويشكلون أغلبية السكان والناطقون باللغة الفرنسية وهم أقلية تتمركز في كويبك ، حيث يشكل الناطقون باللغة الفرنسية 80% من سكان كويبك وتوجد أعداد مقدرة في مقاطعتي بر ونسويك وأونتاريو بالإضافة إلى مجموعات متناثرة في بقية المقاطعات.

الملاحظ أنه وبينما يشكل الكنديون الفرنسيون (French Canadians) جماعة ثقافية واحدة استناداً إلى اللغة ، فإن القوميات الإنجليزية الأربع (إنجليز الجزر البريطانية ، والاسكتلنديون ، والويلزيون والأيرلنديون) لا يشكلون قومية واحدة حيث لكل منها تاريخ مختلف وتنتمي إلى ديانات مختلفة.

ترجع بدايات الوجود الفرنسي في كندا إلى عام 1535م حينما فوض الملك فرانسيس الأول ، ملك فرنسا المستكشف جاك كارتييه Jaeques Cartier بإقامة مستعمرة فرنسية في تلك المنطقة وقد اكتشف كارتييه خلال رحلته نهراً سماه سانت لوران (Saint Lawrence) واستولى على مصبه ، وفي بدايات القرن السابع عشر الميلادي استوطنت مجموعة من الفرنسيين بقيادة شامبلان (Samuel – de – Champlain) في مقاطعة نوفاسكوشيا ، وأسسوا كويبك عام 1608م. واستغلت بريطانيا انشغال الفرنسيين بحروبهم في أوربا في عهد لويس الرابع عشر فقامت بالاستيلاء على المستعمرات الفرنسية هناك ، وبعد صراع بين الطرفين

(1) Encarta Encyclopedia 2000. Microsoft Corporation.

حول المنطقة ، اضطرت فرنسا للاعتراف بسيادة بريطانيا على هذه المنطقة إقراراً للأمر الواقع بعد أن تأكدت سلطة بريطانيا الفعلية فيها ، وجاء هذا الاعتراف من خلال اتفاقية باريس عام 1763م.

وهكذا تحول الكنديون الفرنسيون إلى شعب مستعمر ، وحاولت بريطانيا دمجهم مع السكان الناطقين باللغة الإنجليزية وأصدرت في عام 1763م قانوناً يوضح حدود ولاية كويبك ويطبق عليها القوانين الإنجليزية ويحرم سكانها من تولي الوظائف العامة، إلا أنها عدلت عن هذه السياسة أثناء الحرب ضد المستعمرات الأمريكية ، وبعد هزيمة بريطانيا في الحرب وانتقالها عن الولايات المتحدة هاجر عدد من البريطانيين الذين استوطنوا في أمريكا إلى كندا مما زاد عدد الناطقين باللغة الإنجليزية فأصبح الناطقون بالفرنسية أقلية[1].

وبدأ سكان كويبك الذين يتحدث 80% منهم بالفرنسية يشعرون بالغبن تجاه السياسات الحكومية التي باتوا ينظرون إليها على أنها محاولات متكررة من جانب الحكومة إلى إضعاف موقفهم وتهميش ثقافتهم ولغتهم ، وأدى ذلك إلى صحوة إثنية تبلورت في شكل حركات عرقية تدعو لفصل إقليم كويبك الغني بالمعادن الطبيعية مثل اليورانيوم والنحاس والأخشاب ووضع حد للاستعمار" الأنجلو - أمريكي" ولم تجد المحاولات المختلفة من الحكومة الكندية لإرضاء أهل كويبك ، ويعتبر إقليم كويبك مثالاً للأقليات اللغوية ويقصد بها " أي جماعات فرعية من سكان دولة ما ، تتحدث بلغة مختلفة عن لغة الأغلبية ، والمقصود هنا اللغة الأم (Mother Tongue) إذ قد يتحدث الفرد - بحكم وضعه في إقليم يتحدث بلغة غير لغته - أكثر من لغة[2]. ويمكن التمييز بين نوعين من أنواع الحركات العرقية في كندا.

---

(1) منى محمد طه أيوب ، "مشاكل التعدد العرقي وأثره في بناء الدولة الحديثة " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (13) ، مارس - يونيو ، 1998م ، ص 132.

(2) Encyclopedia Americana, International edition, (New York : American Corporation, 1980, Volume (19) P 208 - 209.

خريطة رقم (1) توضح
كندا وموقع إقليم كويبك منها

المصدر : Encarta Encyclopedia 2000 Microsoft Corporation

1/ الحركات العرقية الارتقائية :

وقد سميت بذلك لأنها لا تهدف إلى الانفصال عن الدولة الأم بقدر ما تسعى إلى الارتقاء بشؤون الإقليم والسعي إلى توسيع نطاق مشاركة الكنديين الفرنسيين في إدارة الشؤون الكندية[1]. ولعل أفضل الأمثلة لهذا النوع من الحركات : الحزب الليبرالي Liberal Party ، وقد وصل هذا الحزب إلى السلطة في بداية الستينات بزعامة جان ليساج Jean Lesage وقد أكد ليساج أن الحزب الليبرالي يهدف إلى مشاركة الكنديين الفرنسيين في السلطة في إطار ما أسماه الثورة الهادئة "Quiet Revolution".

2/ الحركات العرقية الانفصالية :

على الرغم من اتفاق هذه الحركات على مبدأ الانفصال وضرورة السعي لتحقيق ذلك إلا أن هذه الحركات تختلف في أساليبها لتحقيق هذه النتيجة اختلافاً كبيراً، وتتوسل هذه الحركات بوسائل مختلفة لتحقيق هذا الهدف ، ومن أمثلة الحركات الانفصالية :

أ/ جبهة تحرير كويبك :

ظهرت هذه الجبهة في مايو 1963م ، وتعتمد جبهة تحرير كويبك على العنف كوسيلة لتحقيق هدفها المتمثل في الانفصال ، لذلك فقد قامت هذه الجبهة بأعمال عنف منظمة استهدفت المؤسسات الفدرالية والقوات المسلحة والمؤسسات الاقتصادية التابعة للناطقين بالإنجليزية ، كما قامت بعمليات اغتيال للزعماء السياسيين ومارست أسلوب الخطف والإعدام للوزراء[2].

---

(1) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1999م ، ص 112 ـ 113.

(2) نفس المرجع ، ص 113 ـ 114.

ب/ حزب كويبك :

يسعى حزب كويبك (PQ) إلى انفصال إقليم كويبك عن كندا ، إلا أنه ينتهج نهجاً سلمياً لتحقيق هذا الهدف ، وبسبب مواقفه المرنة والسلمية فقد ظلت شعبيته في ازدياد مستمر ، فبينما حصل على 23% من عدد المقاعد عام 1970م استطاع في عام 1976م أن يحصل على 69 مقعداً من جملة المقاعد البالغ عدد 110 مقعداً ، واستطاع في انتخابات عام 1994م أن يحصل على 77 مقعداً من 110 مقعداً[1].

وعلى الرغم من وصوله للسلطة مرتين (1976و 1994م) ، إلا أنه لم يستطع تحقيق هدفه المتمثل في الانفصال ، ففي عام 1976م أوضح الاستفتاء الذي أجري في ظل إدارة رينيه لينعيسك أن 15% فقط من سكان كويبك يؤيدون انفصال كويبك عن كندا ، لأن الإقليم كان في حاجة ماسة إلى دعم الحكومة المركزية. وفي استفتاء عام 1994م أوضحت نتيجة الاستفتاء أن 46.4% من سكان كويبك يؤيدون الانفصال بينما 50.6% يقفون ضد ذلك[2]. إن هذه النتيجة تؤكد على حقائق هامة أهمها : ازدياد قوة التيار الداعي للانفصال في كندا ، ويرجع ذلك إلى أن سياسات الحكومة الكندية لم تقنعهم بالارتباط بكندا ، وربما كان العكس هو الصحيح إذ أن السعي للانفصال يأتي نتيجة لقناعة الأقلية بعدم جدوى الاستمرار في الارتباط بالدولة الأم. وإذا ما استمر الأمر هذا ، على ما هو عليه فإن النتيجة الحتمية هي انفصال هذا الجزء عن الدولة الكندية.

كما أن انتهاج الأساليب الديمقراطية مثل الاستفتاءات الشعبية وغيرها كفيل بأن يقود إلى انفصال ، واتباع سياسة حاسمة ربما يكون أوفق في مثل حالة كندا ، لكن الليبرالية المعتمدة في كندا وفي دول أمريكا الشمالية عامة تحول دون اتباع مثل هذه السياسة.

ومع أن الحركة العرقية في كندا حركة داخلية ، لكنها قادت أحياناً إلى تدهور في العلاقات الفرنسية ـ الكندية ، حيث تساند فرنسا ـ علناً ـ قيام دولة كويبك المستقلة.

---

(1) Encarta Encyclopedia 2000. op. cit

(2) أحمد وهبان ، مصدر سابق ، ص 115 ـ 116.

ففي عهد شارل ديغول وفي عام (1967م) وأثناء زيارته لكندا ،كان ديغول يؤكد على حق إقليم كويبك في الانفصال وإقامة دولته المستقلة ، مما أدى إلى أزمة بين الطرفين انتهت بقطع ديغول لزيارته ورجوعه إلى فرنسا قبل أن يصل إلى العاصمة أتاوا. كذلك فقد صرح شيراك إبان الاستفتاء على مصير كويبك على تأييد فرنسا واعترافها بدولة كويبك المستقلة إذ كانت نتيجة الاستفتاء لصالح استقلال الإقليم ، وقد قادت هذه المواقف والتصريحات إلى تدهور في علاقة الطرفين لفترة من الزمن.

إن مشكلة إقليم كويبك تؤكد الحقائق التالية :

1/ إن مشاكل التكامل القومي ليست خاصة بالدول المتخلفة في العالم الثالث وحدها ، فهذه المشكلة دلالة على أن الدولة المتقدمة تعاني من ذات المشاكل.

2/ إن الاختلافات الثقافية أيضاً مثلها مثل الاختلافات العرقية والدينية يمكن أن تهدد الاستقرار السياسي للدولة.

المبحث الثاني

المشكلة العرقية في يوغسلافيا السابقة

يتجمع داخل جمهوريات يوغسلافيا الست عدد كبير من القوميات. ويعتبر الصراع هو السمة المميزة لعلاقات هذه الجماعات خاصة الصرب والكروات ، ويرجع تاريخ هذا الصراع إلى عام 395م حيث قام الإمبراطور (Theodosiu) في ذلك العام بتقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين هما :

1/ الإمبراطورية الرومانية الغربية التي تضم المناطق التي عرفت فيما بعد بـ "كرواتيا و " سلوفينيا " و بوسنيا " و " الهرسك".

2/ الإمبراطورية البيزنطية التي تضم صربيا ومقدونيا ومونتنيجرو[1].

أما السلاف[2] الذين سميت يوغسلافيا باسمهم ، فتؤكد المصادر التاريخية أنهم هاجروا من مواطنهم الأصلية واستقروا بالمنطقة في بداية القرن السادس الميلادي.

وترتب على توزيع مناطق استقرار المهاجرين السلاف بين الإمبراطوريتين : الغربية والشرقية اكتسابها للسمات الحضارية والثقافية المتميزة لكل من الحضارتين ، فالذين استقروا في المناطق الواقعة تحت سيادة الإمبراطورية الرومانية الغربية ، اعتنقوا الديانة المسيحية الكاثوليكية واستخدموا الحروف اللاتينية في الكتابة ، أما الذين سكنوا المناطق الواقعة تحت سيادة الإمبراطورية الرومانية الشرقية ، فقد استخدموا الأبجدية السريالية واعتنقوا الأرثوذكسية الشرقية[3].

---

(1) فاطمة الزهراء عثمان " أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 106، أكتوبر 1991م ، ص 54.

(2) السلاف من أهم المجموعات الهندو أوربية (Indo – European) المنتشرة في الجزء الأكبر من أوربا الشرقية والوسطى وأهم تجمعاتها في روسيا وبولندا وأوكرانيا وتشيكو سلوفاكيا وبلغاريا. ويعرفون عند العرب باسم " الصقالبة".

(3) المصدر السابق ، ص 54 . 55.

وعلى الرغم من عدم وجود اختلافات عرقية كبيرة في المنطقة إلا أن المذهبية الدينية تعتبر هي المحرك الرئيسي للصراع بين الطرفين والذي وصل إلى حد الإبادة الجماعية خاصة بين الصرب والكروات.

لقد كان النزاع بين الصرب والكروات سبباً في هزيمة جيش يوغسلافيا وتراجعه أمام المانيا النازية حيث تحالف الكروات مع الألمان ضد الصرب بهدف إنشاء دولة كرواتيا المستقلة ، وبعد احتلال المانيا النازية ليوغسلافيا ظهرت ثلاثة تيارات رئيسية متصارعة هي : تيار الفاشيين في كرواتيا المستقلة المتحالف مع النازي ، والتيار الملكي الذي يتزعمه الصربيون القوميون ، والحزب الشيوعي بقيادة جوزيف بروز تيتو[1].

قاد الصراع والتنافس بين هذه التيارات الثلاثة إلى مجاذر بشعة ، حيث قام الفاشيون بقتل أكثر من 35 ألف صربي ، وبعد هزيمة المانيا قام الصرب بقتل أكثر من مائة ألف كرواتي. كان جوزيف بروز تيتو زعيم الحزب الشيوعي على عداء تام مع التعصب القومي ، إذ قاد التعصب إلى انشقاقات داخل الحزب الشيوعي نفسه، فقام تيتو بتأسيس (Partisan Party) في عام 1941م ، وأعلن بعد أربع سنوات عن قيام اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية الاشتراكية والتي ظهرت إلى الوجود في 29/نوفمبر 1945م.

لقد تكونت يوغسلافيا من خليط من الأعراق والثقافات والأديان ، واشتملت على ست جمهوريات هي : صربيا ، الجبل الأسود ، كرواتيا ، سلوفينيا ، مقدونيا , والبوسنة والهرسك ، بالإضافة إلى إقليمي كوسوفا وفويفودين الذين يتمتعان بحكم ذاتي ، وتضم يوغسلافيا ، الصرب ، والكروات ، والسلوفيين عدا البوسنة والهرسك ذات القوميات المختلفة ، وتسود فيها ثلاثة أديان هي : الكاثوليكية ، والأرثوذكسية ،

(1) المصدر السابق ، ص 56 . 58.

والإسلام ، ولهم خمس لغات هي : السلوفينية ، والصرب .كرواتية ، والمونتنيجرية ، والمقدونية والألبانية[1].

عمل تيتو ، منذ البداية ، على إقامة نظام إداري فاعل يساوي بين القوميات المختلفة والأقليات العرقية والدينية في الحقوق والواجبات. وقد نص الدستور اليوغسلافي الصادر عام 1946م على المساواة الكاملة بين كافة القوميات والأعراق والثقافات ، كما منح الجمهوريات حق إصدار دستور خاص بها ، ومنح نوعا من الحكم الذاتي لفويفودين وكوسوفا ، وأصبحت كل منها تتمتع بقانون أساسي خاص بها[2].

جدول رقم (1)

القوميات في يوغسلافيا

اسم الجمهورية	الأغلبية المسيطرة	نسبة الأغلبية المسيطرة من عدد السكان	الجماعات العرقية الأخرى
صربيا	الصرب	66.2	الألبان ، المجريين ، مسلمي البوسنة ، الكروات ، أبناء الجبل الأسود ، الروم (الفجر)
كرواتيا	الأستونين	71.1	الصرب
البوسنة والهرسك	المسلمون البوسنيون	39.5	الصرب والكروات والفجر

(1) منى محمد طه أيوب ، مرجع سابق ، ص 127.

(2) فاطمة الزهراء عثمان ، مرجع سابق ، ص 58.

مقدونيا	المقدونيين	%76	الألبان ، الأتراك ، الصرب ، الفجر ، المسلمين ، البوسنيين ، الكروات
سلوفينيا	68.5	68.5	الكروات ، العرب ، المسلمون ، البوسنيون ، الألبان
الجبل الأسود	السلافيون	90.5	الكروات والصرب

تم إعداد هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في كتابي :

1/ تيد روبرت جار ، أقليات في خطر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م.

2/ عبد الله إسمايتش ، الصراع في يوغسلافيا ومستقبل المسلمين ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، 1992م.

خريطة رقم (2)

التوزيع العرقي للسكان في الجمهورية اليوغسلافية عام 1981م

المصدر : عبد الله إسمايتش ، الصراع في يوغسلافيا ومستقبل المسلمين ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، 1992م ، ص 43.

وفي محاولة للحد من الطموحات الصربية اتبع تيتو الطرق التالية :

1/ أنشأ تيتو جمهورية البوسنة والهرسك التي كانت موزعة بين صربيا وكرواتيا.

2/ أنشأ جمهورية مقدونيا ، واعترف الدستور اليوغسلافي لعام 1946م باللغة المقدونية كواحدة من اللغات الرسمية الثلاث وذلك للقضاء على دعاوى الصرب القائلة بأن المقدونيين هم من الصرب الجنوبيين.

3/ وفي محاولة لتقليص مساحة صربيا، أنشأ تيتو إقليمين مستقلين هما : كوسوفا (90 من السكان من الألبان) وفويفودين (ثلث السكان من الصرب) [(1)].

كما اعترف الدستور اليوغسلافي بحقوق القوميات المختلفة ، كحق الشخص في استخدام لغته الأم أمام المحاكم ، وحق الالتحاق بمدارس تستخدم اللغة القومية كوسيط للتعليم. كذلك فقد تم تكوين الجيش على أساس الاعتراف بكافة القوميات ، وحينما اطمأن النظام اليوغسلافي إلى سياسته ، أقر في عام 1953م دستوراً جديداً وأزال حق تقرير المصير وقام بحملات قوية تستهدف توحيد يوغسلافيا وخلق قومية يوغسلافية واحدة[(2)]. فعلى سبيل المثال قام النظام اليوغسلافي بحملة للزواج المختلط بين القوميات المختلفة بهدف دمج وتوحيد " القوميات اليوغسلافية ، وكان نتيجة هذه الزيجات أن وجد حوالي 1.2 مليون شخص من اليوغسلاف"[*(3)].

لقد نجحت سياسة تيتو البراغماتية في تمكينه من إحكام قبضته على الدولة اليوغسلافية ، ساعده على ذلك النظام الفيدرالي ونظام التسيير الذاتي كنظام اقتصادي ، بالإضافة إلى الوضع المتميز الذي اكتسبته يوغسلافيا على المستوى العالمي كعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز. هذا إضافة إلى براعة تيتو في جمع قوميات يوغسلافيا

---

(1) فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ، ص 58.

(2) منى محمد طه أيوب ، مرجع سابق ، ص 127.

* اليوغسلاف هم الأشخاص الذين جاءوا إلى الحياة نتيجة تزاوج أشخاص من قوميات مختلفة.

(3) عبد الله إسمايتش ، الصراع في يوغسلافيا ومستقبل المسلمين ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، 1992م ، ص 34.

المتعددة والمتنافرة حول أيدلوجية واحدة هي عبارة عن مزيج من المبادئ الاشتراكية والفدرالية ولا مركزية الإدارة الذاتية[1].

إلا أن بداية العقد التاسع في القرن العشرين تعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ يوغسلافيا ، إذ شهدت وفاة تيتو (1980م) ، كما شهدت هذه الفترة التسيب الاجتماعي وانتشار المفاسد الاقتصادية والانقسامات السياسية وانتشار العنف والإرهاب ، وتأكد بشكل قاطع أن الجهود التي بذلت لخلق قومية يوغسلافية واحدة قد ضاعت سدى ، وأن الاستقرار الذي شهدته البلاد لم يكن بسبب انصهار هذه القوميات في بوتقة القومية اليوغسلافية وإنما ساد الاستقرار بسبب قمع السلطات اليوغسلافية لهذه القوميات ، فما أن توفي تيتو حتى أطلت الصراعات الإثنية برأسها من جديد وبصورة أكبر حدة.

فبعد أقل من عام على وفاته ، وخلال العام 1981م اندلعت الاضطرابات في إقليم كوسوفا الصربي ذي الأغلبية المسلمة حيث تصل نسبة المسلمين إلى 92% من مجموع السكان في الإقليم. طالب أهل كوسوفا بحقهم في إقامة جمهوريتهم المستقلة داخل نطاق الاتحاد اليوغسلافي أسوة بجمهوريات أقل منهم عدداً مثل مونتنجرو التي يبلغ عدد سكانها مليون ونصف المليون ، في حين يصل عدد سكان كوسوفا إلى 2 مليون نسمة.

تاريخياً سيطر الألبان ولمدة خمسة قرون متتالية على إقليم كوسوفا، ولكن بعد ضعف الإمبراطورية العثمانية اتفقت صربياً مع الشعوب السلافية في المنطقة سنة 1844م على إنشاء دولة للشعوب السلافية بقيادة صربيا ، وقد وافقت الدول الأوربية على ذلك في مؤتمر برلين ، وفي عام 1912م ، وبعد خروج الجيش العثماني من ألبانيا، تم تقسيمها بين اليونان وفرنسا وإيطاليا ، وأعطى الجزء الشمالي من ألبانيا لبعض القبائل الصربية ، وقد عرف هذا الجزء الشمالي باسم كوسوفا وبعد فترة قصيرة

---

(1) فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ، ص 58.

انسحبت الدول الثلاث من ألبانيا، إلا أن صربيا رفضت التخلي عن هذا الإقليم. وبعد تأسيس المملكة اليوغسلافية سنة 1918م ضم إقليم كوسوفا إليها. وأثناء غزو النازية ليوغسلافيا وعد تيتو الألبان بمنحهم الاستقلال إذا وقفوا إلى جانب المقاومة اليوغسلافية وقد فعلوا . إلا أنه ، ونتيجة للضغوط الصربية عليه ، لم يتمكن من الوفاء بوعده مع الألبان ، بل تعرض الألبان ، لضغوط عنيفة من قبل الصرب الذين عملوا بكافة الوسائل على إبقاء الإقليم متخلفاً على الرغم من الثروات الطبيعية التي يذخر بها.

واجه الصرب مطالب كوسوفا بوحشية شديدة ، وقمعوا ، بشكل دموي ، المظاهرات في كوسوفا وفرضوا حالة الطوارئ. وفي عام 1989م انتقلت الاضطرابات إلى فويفودين ذات الظروف المشابهة لكوسوفا إذ أنها أيضاً مقاطعة صربية تتمتع بالحكم الذاتي مثل كوسوفا. قام الصرب بإجراء تعديلات دستورية ألغوا بموجبها الحكم الذاتي للمقاطعتين كما قاموا بحملات توطين واسعة للصرب في إقليم كوسوفا حيث تم توطين 50.000 صربي ومونتنيجري في كوسوفا. كذلك قامت السلطات الصربية بإلغاء الجمعية الكوسوفية في مايو 1990م وتم إقصاء الألبان من الوظائف العامة ، وأوقفت صحيفة الألبان الوحيدة عن الصدور[1].

في هذا الأثناء كانت سلوفينيا تعمل جاهدة للحصول على الاستقلال حيث أجاز برلمانها في 27/سبتمبر 1989م حق سلوفينيا في الانفصال من خلال استفتاء شعبي الأمر الذي رفضه الصرب ، حتى نهاية عام 1991م تم إجراء استفتاء ليس فقط في سلوفينيا وإنما في كرواتيا ومقدونيا كذلك. وقد أيدت كل هذه الجمهوريات مبدأ الانفصال عن الاتحاد اليوغسلافي من خلال الاستفتاء[2].

---

(1) عبد الله إسماتيش ، مرجع سابق ، ص 77 ـ 78.

(2) المرجع السابق ، ص 72 ـ 75.

وقد أخذت الحرب الأهلية اليوغسلافية بعداً دولياً بحيث لم يعد بالإمكان فهم ما يجري في يوغسلافيا دون فهم دوافع القوى العالمية ومصالحها في المنطقة ، خاصة الدول المجاورة ليوغسلافيا. ففيما يتعلق باستقلال مقدونيا برزت اليونان كمعارض للفكرة ذلك لأن هنالك مجموعات سلافية تشترك في الأصل العرقي مع المقدونيين السلاف تغطي أجزاء كبيرة من اليونان ، مما جعل اليونان تخشى أن تشكل مقدونيا خطراً على وحدة الأراضي اليونانية . أما بلغاريا فقد بادرت بالاعتراف بمقدونيا، ولكن ليس على أساس أن المقدونيين أمة مستقلة ، بل باعتبارها جزءاً من الأمة البلغارية. وقد كانت البانيا تتطلع إلى استقلال إقليم كوسوفا باعتباره جزءاً من البانيا تم ضمه إلى صربيا في أعقاب حرب البلقان (1912 . 1913م) [1].

كذلك فقد اهتم النمساويون اهتماماً كبيراً بمستقبل سلوفينيا وكرواتيا باعتبار أن مواطنيها ينحدرون من أصل عرقي سلوفيني ، ولأن النمسا كدولة مغلقة وليس لها ساحل بحري كانت تعتمد بشكل كبير على الموانئ الإدرياتيكية على الساحل الكرواتي مما دفعها إلى الاعتراف بكرواتيا ، كما أن للنمسا روابط تاريخية مع كل من كرواتيا وسلوفينيا ، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المهاجرين الكروات في المانيا (حوالي نصف مليون شخص) مما ولد موقفاً إيجابياً لاستقلال كرواتيا[2]، لذلك فقد أعلن المستشار الألماني هيلموت كول مساندته لاستقلال سلوفينيا وكرواتيا ، وكرد فعل على ذلك أعلنت الولايات المتحدة عن مقاطعة اقتصادية لكل يوغسلافيا بينما ماطلت الأمم المتحدة في إرسال قوات لحفظ السلام في يوغسلافيا. وقد كان الموقف الفرنسي مناقضاً لموقف المانيا وذلك بسبب العلاقات القوية بين الصرب والفرنسيين ، ورغماً عن ذلك فقد كان للموقف الألماني تأثيره القوي على المجموعة الأوربية حول الموضوع وقد ناقشت قمة ماستريخت موضوع الصراع العرقي في يوغسلافيا وأكدت القمة على

---

(1) المرجع السابق ، ص 120 . 122.

(2) المرجع السابق ، ص 123 . 125.

ضرورة عدم النظر في الاعتراف إلا أن يكون ذلك ضمن خطة شاملة للحل النهائي ، وأن على كافة الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يساهم في تفاقم الأزمة[1].

ورغم ذلك فقد واصل الألمان جهودهم وضغوطهم على أعضاء الجماعة الأوربية ودفعهم لمناقشة موضوع الاعتراف بالجمهوريات اليوغسلافية الساعية للانفصال، وقد نتج عن ذلك الموقف إعلان السابع عشر من ديسمبر 1991م ، والقاضي بتحديد شروط معينة يتوجب على هذه الجمهوريات استيفاؤها قبل الحصول على اعتراف المجموعة الأوربية باستقلالها ، وقد شملت هذه الشروط الالتزام بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحماية الأقليات ، والالتزام بقوانين الحد من التسلح[2]. وعلى أن تتقدم الجمهوريات الراغبة في الانفصال واعتراف المجموعة الأوربية بطلب لذلك قبل 1991/12/23م وبالفعل تقدمت سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك بطلب الاعتراف للمجموعة الأوربية والتي قررت الاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا على أن ينظر في طلب مقدونيا والبوسنة والهرسك بعد تقديم المزيد من الوثائق بشأن الالتزام بشروط الاعتراف المذكورة.

واصلت البوسنة والهرسك جهودها لتحقيق الاستقلال ، ونظمت استفتاءاً لتأكيد رغبتها في الاستقلال ، كان نتيجته أن 99.43% ممن شاركوا في الاستفتاء يرغبون في الاستقلال عن يوغسلافيا ، وأعلن الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش استقلال البوسنة والهرسك رسمياً في مارس 1992م[3].

وبعد الاستفتاء ظهر الصراع بين الطوائف الرئيسية الثلاث : المسلمين البوسنيين (42%) ، والصرب (32%) والكروات (18%) حول وضع الجماعات

---

(1) فاطمة الزهراء عثمان ، مرجع سابق ، ص 58.

(2) المرجع السابق ، ص 59.

(3) عبد الله إشماتيس ، مرجع سابق ، ص 127.

داخل البوسنة والهرسك وشكل العلاقة بينها وكانت هنالك ثلاثة أحزاب رئيسية قد تنافست في الانتخابات التي جرت عام 1992م وكانت نتيجتها كالآتي :

حصل حزب العمل الديمقراطي الذي يمثل المسلمين البوسنيين على 37% من المقاعد ، بينما حصل الحزب الصربي الديمقراطي بقيادة رادافان كرادتش على 31% والحزب الكرواتي على 17% وتشكلت حكومة قومية ائتلافية من المسلمين والكروات والصرب برئاسة على عزت بيجوفيتش[1].

وقد ناقشت هذه المجموعات الثلاث الوضع في البوسنة وأكدت على الاعتراف بنتيجة الاستفتاء القاضية باستقلال البوسنة والهرسك ، على أن يختار بيجوفيتش بين التجزئة السياسية أو التجزئة الجغرافية فاختار الثانية والتي تعني احتفاظ البوسنة بحدودها الخارجية على أن تنقسم إلى ثلاث مقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتي وفقاً للوضع العرقي. إلا أن الصراع دار حول أسس التقسيم نفسها حيث يطالب الصرب بثلثي مساحة يوغسلافيا وثلث سراييفو. كما اختلفوا حول وضع الجيش الفيدرالي حيث طالب الكروات والبوسنيين بطرده باعتباره سلطة احتلال ، بينما رفض الصرب انسحاب الجيش الذي رفض فعلاً الانسحاب ، وتمكن الصرب بمساعدة الجيش من احتلال أراضي المسلمين البوسنيين حيث استولوا على 70% من أراضي الجمهورية وكل ذلك تم على حساب البوسنيين حيث لم يتضرر الكروات كثيراً من ذلك.

---

(1) المرجع السابق .

قادت العرقية في النهاية إلى تفكك يوغسلافيا واستقلال جمهورياتها الواحدة تلو الأخرى وتقلصت يوغسلافيا الجديدة إلى جمهوريتين فقط هما (الجبل الأسود(*) وصربيا) بينما استقلت كل من سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا.

وفي مطلع مايو 2006م أجري استفتاء في الجبل الأسود . أكدت نتيجة الاستفتاء رغبة مواطني الجبل الأسود في الانفصال عن صربيا ، وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكثير من الدول باستقلال الجبل الأسود . وقد وافقت صربيا على ذلك وأعلنت نفسها وريثاً ليوغسلافيا السابقة . وهكذا تفكك الاتحاد اليوغسلافي الذي بناه تيتو بسبب الصراعات العرقية والثقافية الناجمة عن تعصب الصرب وسعيهم للهيمنة على الجماعات الأخرى بالبلاد .

- مصطلح (الجبل الأسود) ترجمة حرفية لعبارة سرناقورة (Crna Gora) التي تطلق على صغرى الجمهوريات اليوغسلافية والمعروفة باللغة الإنجليزية باسم منتيجرو (Montenegro) عبد الله إسماتيش ، مرجع سابق ، ص 22.

المبحث الثالث

المشكلة الكردية

هنالك اختلاف كبير حول الأصل العرقي للأكراد ، وتوجد أربعة آراء في هذا الصدد وهي على النحو التالي :

1/ أنهم من أصل آري.

2/ أنهم من الميديين وهم مجموعة من القبائل الإيرانية.

3/ هم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى.

4/ أنهم من الشعوب الهندوأوربية.

على أن الثابت هو أن الأكراد يمثلون مجموعة عرقية تقطن موطنها الحالي منذ عشرات القرون ، بيد أن إقليمهم (كردستان) مقسم حالياً بين خمس دول هي : تركيا ، وإيران ، والعراق ، وسوريا وأرمينيا. وإذا كان هنالك خلاف حول الأصل العرقي للأكراد ، فإن الخلاف قائم أيضاً حول حدود إقليم كردستان وحول عدد الأكراد ، لكن المتفق عليه هو أن عددهم لا يقل عن العشرين مليوناً ، وأن أكبر الجماعات الكردية عدداً هي الجماعة الكردية في تركيا (12 مليون) ، تليها الجماعة التي تقطن العراق (4 مليون) ، فالتي تستوطن إيران(2 مليون) ، ويتوزع الباقون بين سوريا وأزربيجان وأرمينيا ، ولهم تواجد رمزي في كل من مصر والأردن[1].

تمثل المشكلة الكردية مصدر قلق بالنسبة لكل من تركيا والعراق وإيران وذلك بسبب كثرة الأكراد في هذه الدول ، لذلك يقوم الكاتب باستعراض بعض جوانب هذه المشكلة في تركيا والعراق وإيران ، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

---

(1) أحمد ناجي قمحة ،" أكراد العراق : الواقع والمستقبل" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (126) ، أكتوبر 1996م ، ص 143.

أولاً : الحركة الكردية في تركيا :

على الرغم من أن عدد الأكراد في تركيا يصل إلى 12 مليون نسمة حسب إحصائيات أواخر الثمانينات ، إلا أنهم محرومون من حقوقهم السياسية ويشار إليهم باسم أكراد الجبال[1].

تاريخياً تعود مشكلة هذا الجزء من كردستان إلى بدايات القرن السادس عشر ، حيث اندلعت في عام 1514م معركة جالديران بين إيران الشيعية وتركيا العثمانية السنية ، وعلى إثر هذه المعركة تم تقسيم كردستان بين الدولتين ، وحصلت تركيا العثمانية المنتصرة في هذه الحرب على الجزء الأكبر من كردستان ، وقد تم إقرار هذا التقسيم نهائياً بموجب اتفاقية أبرمت عام 1639م بين الشاه الإيراني والسلطان العثماني ، كذلك فقد تم تقسيم كردستان بموجب اتفاقية سايس بيكو 1916م بين بريطانيا وفرنسا وروسيا[2].

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وجد الأكراد فرصة لنيل استقلالهم في إطار مبادئ ويلسون الأربعة عشر لعام 1918م ، وقد اهتمت معاهدة سيفر بالمشكلة الكردية حيث أقرت وضع مشروع للحكم الذاتي للأكراد في غضون ستة أشهر. إلا أن الأكراد لم يتحقق لهم ذلك وذهب رجاؤهم أدراج الرياح بوصول مصطفى كمال أتاتورك إلى السلطة في تركيا ، فقد رفض أتاتورك معاهدة سيفر وطالب بإلغائها، وبالفعل وافق الحلفاء على إلغاء هذه المعاهدة واستبدلوها بمعاهدة لوزان التي أبقت على تركيا بكاملها عدا الأقاليم العربية ، وسكتت الاتفاقية عن أي إشارة إلى حقوق الأكراد في الحكم الذاتي مما عنى الإبقاء على كردستان مقسمة بين خمس دول هي : تركيا ، وإيران ، والاتحاد السوفيتي (وهي دول مستقلة) والعراق وسوريا (وهي أقاليم موضوعة تحت الانتداب بموجب عهد عصبة الأمم).

---

(1) تيد روبرت جار ، أقليات في خطر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م، ص 259.

(2) أحمد وهبان ، مصدر سابق ، ص 192.

بدأ نضال الأكراد ضد تركيا منذ أواخر القرن الثامن عشر حيث قام عبد الرحمن باشان بابان بانتفاضة تستهدف الانفصال استمرت من (1788 ـ 1812م) وقد رصدت في الفترة من (1812 ـ 1935م) ما يربو على خمس عشرة ثورة وانتفاضة مسلحة قام بها الأكراد ضد السلطات التركية ، كان أهمها انتفاضة أمير محمد في رواندوز (1812 ـ 1836م) ، وثورة الشيخ بدرخان (1830 ـ 1847م) ، وثورة الشيخ عبيد الله النهري (1878 ـ 1881م) وثورة الشيخ سعيد البيراني (1923 ـ 1925م) ، وثورة درسيم بقيادة سيد رضا (1936 ـ 1938م)[1].

الحركة الكردية المعاصرة في تركيا :

شهدت العقود الأربعة الممتدة من (1940 ـ 1980م) هدوئاً في الأوضاع التركية فيما يتعلق بالمسألة الكردية وتمكنت الحكومة التركية خلال هذه الفترة من السيطرة على الأوضاع تماماً ، إلا أنه ، وبحلول الثمانينات ظهر إلى الوجود (حزب العمال الكردستاني) الذي يعتبر أقوى التنظيمات الكردية. بدأ وضع اللبنات الأولى لهذا الحزب خلال عقد السبعينات على يد الزعيم الكردي عبد الله أوجلان ، وقد فر أوجلان في بداية الثمانينات إلى لبنان وبدأ في إعداد المليشيات العسكرية وإرسالها بمساعدة سوريا إلى كردستان التركية. وقد استخدم حزب العمال الكردي أساليب العنف والإرهاب لتحقيق أهدافه المتمثلة في الانفصال عن تركيا وإقامة دولة مستقلة، وقد قام الحزب خلال الفترة 1991 ـ 1994م بآلاف العمليات العسكرية استهدفت الجيش التركي ومنشآته ، وقد تم القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ، وتمت محاكمته وإدانته وحكم عليه بالإعدام ولم يتم التنفيذ.

على أنه ينبغي أن لا نختم حديثنا عن المشكلة الكردية في تركيا قبل أن نشير إلى الآثار الدولية للمشكلة الكردية ، وأثر هذه المعضلة في علاقة الأطراف ذات الصلة بموضوع الأكراد . وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى التدهور الذي طرأ على

---

(1) المصدر السابق ، ص 165 ـ 170.

العلاقات التركية ـ السورية بسبب المعضلة الكردية ، وذلك بسبب اتهام تركيا لسوريا بمساعدة الأكراد في صراعهم ضد الحكومة التركية . وبالفعل فإن سوريا قد استخدمت الورقة الكردية في ضغطها على الحكومة التركية حتى تجبرها على بعض التنازلات فيما يتعلق بالخلاف حول اقتسام مياه الفرات خاصة وقد قام الأتراك ببناء العديد من السدود على الفرات رغم معارضة سوريا لذلك.

ثانياً : الحركة الكردية في إيران :

يصل عدد الأكراد في إيران إلى حوالي خمسة ملايين نسمة ، ومنذ مطلع القرن العشرين قام الأكراد بعدة ثورات وانتفاضات تهدف إلى تقرير مصيرهم كثورة إسماعيل أغاسيمكو (1920 ـ 1925م) ، وحركة القاضي محمد (1945 ـ 1946م) وغيرها من الحركات. استطاع الأكراد أن يكسبوا ثقة شاه إيران السابق (محمد رضا بهلوي) الذي عمل على مساندتهم ، إلا أنه تخلى عنهم بعد عقده لاتفاقية مع العراق تتعلق بالمشاركة في ممر شط العرب ومنذ ذلك العهد بدأ الشاه باعتقال قادتهم ، فحدثت المفاصلة التامة بينهم وبين الشاه ، وحينما قامت الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخوميني عام 1979م علق الأكراد آمالاً كبيرة على الثورة الإسلامية الجديدة وهيأوا أنفسهم تماماً للحكم الذاتي ، إلا أن الإمام الخوميني رفض أي حديث عن الحكم الذاتي حيث كان يعمل على توحيد المسلمين بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم ، ومنذ ذلك الوقت ساءت العلاقة بين الطرفين وحدثت مواجهات عنيفة بين الأكراد والحرس الثوري الإيراني.

وأخيراً استطاعت الحكومة الإيرانية مستخدمة القوة والفكرة معاً ، الانتصار على الأكراد وتشتيت شملهم ، وقد كان لرجال الدين أثراً كبيراً في إحداث انقسام وسط الأكراد حيث استندوا إلى فكرة التضامن الإسلامي التي تحتم على الأكراد مساندة الحكومة الإيرانية باعتبارها حكومة إسلامية ، مما كان له أكبر الأثر في انشقاق

الأكراد بين مؤيد للجمهورية الإيرانية وبين مؤيد للحركة الكردية الاستقلالية، وهكذا تم إضعاف الحركة العرقية الكردية وتشتيت جهودها.

ثالثاً : الحركة الكردية في العراق :

يصل عدد الأكراد في العراق إلى حوالي 4 مليون نسمة ، وعلى الرغم من التعددية العرقية التي تميز العراق (عرب ، أكراد ، آشوريين ، فرس) ، فإن المشكلة الكردية هي أكثر المشكلات التي تواجه العراق ، وقد ثار الأكراد العراقيون عدة مرات خلال القرن العشرين بهدف تحقيق الاستقلال ، من هذه الثورات : ثورة الشيخ محمد البرزنجي سنة 1919م ، وثورة مصطفى البرزاني (1943 . 1845م) ، إلا أنه وبمجيء عبد الكريم قاسم إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري أطاح بالمملكة في العراق ، تحولت طموحات الأكراد من مجرد السعي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمناطقهم إلى طموحات قومية تستهدف تحقيق نوع من الحكم الذاتي ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عبد الكريم قاسم أعلن عن عزمه على تبني نظام ديمقراطي تعددي يسمح لكل الأحزاب بممارسة نشاطها دون حجر أو قيد ، كما سمح قاسم بإصدار الصحف والمجلات الحزبية ، فاستثمر الأكراد هذه الظروف لتأكيد وضعهم كقومية مستقلة ، خاصة وقد نص الدستور العراقي الذي أصدره عبد الكريم قاسم على أن العراق تتكون من قوميتين هما : العرب والأكراد.

وشهدت هذه الفترة تقارباً بين الأكراد والنظام العراقي برئاسة عبد الكريم قاسم ، ووصل هذا التقارب إلى حد عودة البرزاني للعراق للمشاركة في معركة البناء الوطني ، إلا أنه وبحلول عام 1961م تدهورت العلاقات بين الطرفين تدهوراً شديداً مما أدى إلى فرار برزاني إلى خارج العراق حيث عمل على تعبئة أنصاره لمقاومة النظام واستمرت العلاقة بين الطرفين على هذا المنوال حتى تمت الإطاحة بعبد الكريم قاسم عام 1963م. وعلى الرغم من محاولة النظام الجديد بقيادة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر حل المشكلة الكردية سلمياً ، إلا أن الطرفين فشلا في الوصول إلى حل

مما قاد إلى مصادمات بين الطرفين وأخيراً توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع الأكراد في عام 1970م يقضي بالآتي :

1/ الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق ذات الإغلبية الكردية.

2/ النص في الدستور على أن الشعب العراقي يتكون من امتين رئيسيتين هما الأمة العربية والأمة الكردية في إطار وحدة العراق.

3/ يشارك الشعب الكردي في السلطة التشريعية حسب نسبته من إجمالي سكان العراق.

4/أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

5/ تعويض الأكراد عما أصابهم من تخلف في ميادين الثقافة والتعليم.

6/ حق الشعب الكردي في إنشاء منظماته الشبابية والنسائية والطلابية[(1)].

في مارس 1974م أعلنت الحكومة العراقية عن مشروع للحكم الذاتي يقوم على جعل أربيل عاصمة للإقليم الكردي وليس كركوك كما يطالب الأكراد ، كما حدد العراق مساحة للحكم الذاتي اعتبرها الأكراد لا تمثل سوى نصف مساحة كردستان الجنوبية الأمر الذي رفضه الأكراد فتجدد الصراع بين الطرفين وقامت إيران بدعم الأكراد نسبة للعداء بين إيران والعراق مما مكن الأكراد من تحقيق قدر كبير من النجاح ، لكن الوضع تغير تماماً عام 1975م حينما وقع العراق مع إيران اتفاقية الجزائر بتاريخ 6 مارس 1975م ، والتي تنازل العراق بموجبها لإيران في شط العرب مقابل توقف إيران عن دعم الأكراد في العراق ، وقد كان لاتفاقية الجزائر أثراً كبيراً على انحسار نشاط الأكراد حيث انسحبوا إلى إيران ، وانتهت بذلك صفحة من تاريخ النضال الكردي ضد العراق لتأسيس دولتهم المستقلة.

---

(1) أنظر في هذا الصدد ، عاطف عبد الحكم إدريس ، "المشكلة الكردية والطموحات التركية" ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 13 ، مارس- يونيو 1998م ، ص 103 ، وقارن مع محمد وهبان ، مصدر سابق ، ص 187.

عملت الحكومة العراقية في السنوات اللاحقة لعام 1975م على تدعيم موقفها وإحكام قبضتها على الأكراد ، فقامت بإجراءات استهدفت تغيير التركيبة السكانية حيث قامت بتهجير 50.000 كردي من الشمال وتوطين العرب في كردستان ، كما تم إخلاء القرى الكردية وإحراق بعضها.

على أنه رغماً عن هذه الإجراءات القاسية ضدهم ، فقد ظل الأكراد على موقفهم الرامي للانفصال عن العراق وإنشاء دولتهم المستقلة ، وتأسس في أول يونيو 1975م (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) على يد الزعيم الكردي جلال طالباني بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردي بزعامة مسعود البرزاني ، كما ظهر حزب الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز.

وخلال الحرب الإيرانية ـ العراقية ، قام الأكراد باستغلال الوضع حيث استفادوا من الدعم الإيراني الكبير لمواجهة السلطات العراقية ، وحققوا في ذلك نجاحاً كبيراً ، وبعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق في عام 1988م استطاعت السلطة العراقية إحكام قبضتها على الأكراد.

وخلال حرب الخليج الثانية وجد الأكراد فرصتهم لتحقيق طموحاتهم في إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، إلا أن موقف التحالف الدولي من موضوع الأكراد تلخص في الآتي :

1/ رفض إقامة دولة كردية في شمال العراق حتى لا تنتقل العدوى إلى تركيا حليفة الغرب في المنطقة ، كما أن ذلك يحرج بريطانيا التي تعاني من مشكلة أيرلندا الشمالية حيث سيؤدي تأييد بريطانيا لاستقلال الأكراد إلى ضغوط غير مباشرة فيما يتعلق بموقفها من المسألة الأيرلندية.

2/ استخدام الأكراد كورقة ضغط على العراق لحمله على الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن الدولي[1].

(1) عاطف عبد الحكم ، مصدر سابق ، ص 104.

على أن هذا الموقف قد أحرج قوات التحالف التي تخلت عن الأكراد بعد تحريضها لهم على الثورة ، وكمعالجة لهذا الوضع الحرج عملت قوات التحالف على تجميع اللاجئين الأكراد في معسكرات مفتوحة في شمال العراق. ثم تقدمت بريطانيا باقتراح يقضي بإقامة منطقة معزولة وآمنة للأكراد ، الأمر الذي رفضه العراق باعتبار أنه لا يختلف عن إقامة وطن قومي مستقل للأكراد ، وأخيراً عملت بريطانيا على تعديل اقتراحها ، فاقترحت قيام منطقة آمنة شمال العراق تحت حماية الأمم المتحدة لتأمين عودة اللاجئين الأكراد ، وقد أيدت الدول الأوربية والولايات المتحدة الاقتراح المعدل وقامت بإرسال قوات أوربية وأمريكية إلى شمال العراق لإغاثة الأكراد[1].

بعد سقوط نظام صدام حسين في 2003م لم يعد الأكراد يشعرون بالتهميش كما كان في السابق حيث أصبح الزعيم الكردي جلال طالباني رئيسا للعراق وانقلبت الأمور رأسا علي عقب حيث أصبح العرب السنة مهمشون بعد أن ظلوا يسيطرون علي الأوضاع في العراق لفترة طويلة بينما اصبح الأكراد والشيعة يسيطرون علي فعالية الأمور تحت رعاية الحكم الأجنبي بل وصل الأمر إلي حد التشكيك في عروبة العراق في الدستور الذي اقترحوه والذي عمل علي عزل العراق عن محيطه العربي .

(1) نفس المرجع ، ص 105.

خريطة رقم (3) توضح
مناطق الأكراد في العراق

المصدر ، أحمد ناجي قمحة ، أكراد العراق : الواقع والمستقبل ، مجلة السياسة الدوليـــــــــة ، العـــــــــدد (126) ، أكتـــــــــوبر 1996م ، ص135 .

خلاصة القول هو أن الصراعات الإثنية في العالم أكثر من أن تحصى ، إذ قلما تخلو دولة من مثل هذا الصراع بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها ، فكما هي منتشرة في الدول الصناعية المتقدمة فهي أكثر انتشاراً وخطورة في الدول المتخلفة في العالم الثالث والجدول أدناه يوضح نوع الصراعات التي تكتنف العالم.

جدول رقم (2)

نماذج للصراعات في العالم

القارة	الأقطار	أسباب النزاعات
أفريقيا	السودان ، إثيوبيا ، مصر ، تشاد ، منطقة البحيرات العظمى ، أنجولا ، نيجيريا ، المغرب ، الجزائر	عرقية ، دينية ، مطالب سياسية (انفصالية) ، مشاكل حدودية
آسيا	سيلان ، الهند ، باكستان ، بورما ، كمبوديا ، الفلبين ، أفغانستان ، العراق ، تركيا ، التبت	عرقية ، دينية ، مطالب سياسية (انفصالية)
أوربا وأمريكا الشمالية	شعوب الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، يوغسلافيا ، أيرلندا ، قبرص ، المملكة المتحدة ، كندا ، أسبانيا ، الولايات المتحدة	عرقية ، دينية ، مطالب سياسية (انفصالية) غبن اقتصادي واجتماعي أو ثقافي.

المصدر : عوض السيد الكرسني ، "النزاعات الأهلية في السودان" ، مجلة دراسات حوض النيل ، جامعة النيلين ، العدد (1) ، ديسمبر 1999م ، ص 135.

الخلاصة :

نخلص مما تقدم إلى أن التعددية العرقية تعتبر ظاهرة عامة تشمل كل بقاع العالم دون استثناء بغض النظر عن تقدم الدولة أو تخلفها فكما توجد في أكثر المناطق تخلفاً في القارة الأفريقية ، توجد في أكثر مناطق العالم تقدماً في أوربا وأمريكا الشمالية ، وقد تناول هذا الفصل بعض نماذج التعدد العرقي في العالم للتدليل على عموم الظاهرة مثل إقليم كويبك في كندا والغبن الذي تستشعره هذه الجماعة اقتصادياً وثقافياً. كما تم إلقاء الضوء على يوغسلافيا السابقة والجماعات العرقية التي تموج بها واستراتيجيات تيتو وسياسته للحفاظ على يوغسلافيا موحدة ، والصراع العرقي الدامي الذي تفجر بعد موت تيتو والذي قاد إلى تفكك الدولة الفيدرالية اليوغسلافية واستقلال كل جمهورياتها ، كما تطرق الكاتب إلى وضع الأكراد في كل من تركيا وإيران والعراق ونضالهم المستمر لتحقيق طموحهم المتمثل في إقامة دولة كردية مستقلة.

الفصل الثالث

التعدد الإثني في القارة الأفريقية

تمهيد :

على الرغم من أن التعددية العرقية والثقافة ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول كما سبق القول ، فإن هذه الظاهرة أكثر تعقيداً في القارة الأفريقية منها في أي بقعة أخرى من العالم ، حيث تمثل أفريقيا نموذجاً متفرداً في التعدد الإثني من عدة أوجه سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وتعتبر مشكلة التعددية العرقية أو التكامل القومي كما يشار إليها أحياناً ، من أكبر المعضلات التي واجهت القارة الأفريقية بعد الاستقلال ، ذلك أنه وبدون إيجاد حل لهذه المشكلة ، فإنه يصعب أن يتحقق للدولة ذلك القدر من الاستقرار الذي يمكنها من مواجهة المشكلات الأخرى.

إن وجود جماعات إثنية متعددة داخل الدولة يقود إلى حدوث صراعات بين الجماعات المختلفة داخلها ، حيث تسعى كل جماعة إلى فرض ثقافتها ودينها ولغتها وقيمها على الجماعات الأخرى التي تشاركها الوطن ، ذلك بالنسبة للجماعات الإثنية القوية ، أما الجماعات الإثنية التي تمثل أقليات فإنها تنكفئ على نفسها ، وتقف مدافعة عن خصوصيتها الثقافية والدينية والعرقية ، وهي برغم ضعفها لا تعترف بشرعية الجماعة الحاكمة ، وتنظر إلى أي قرارات تصدرها السلطة الحاكمة على أنها محاولة من جماعة الأغلبية لفرض نموذجها عليها. وفي بعض الأحيان تعمل الأغلبية الحاكمة على اضطهاد الأقليات ، مما يؤدي بهذه الجماعات إلى التمرد واستخدام العنف ضد السلطة ، فتقوم السلطة ـ في المقابل ـ باستخدام القوة في مواجهة ذلك ، الأمر الذي قد يفجر

حرباً أهلية أو يؤدي ـ على الأقل ـ إلى عدم استقرار الدولة ، وربما يتطور الأمر فيقود إلى تهديد الوحدة الوطنية أو المصالح العليا للدولة[1].

ونسبة لخطورة هذه المشكلة ولآثارها السالبة على الاستقرار والوحدة ، فقد أولاها القادة الأفارقة اهتماماً كبيراً وعملوا بكل الوسائل المتاحة على إيجاد حل لها من خلال سعيهم لخلق قومية واحدة تذوب فيها الولاءات الأدنى لصالح الولاء القومي ، حتى تتمكن الدولة من تحقيق التنمية المنشودة أو على الأقل العمل على إيجاد قدر من المصالح المشتركة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة بما يجعلها تعيش جنباً إلى جنب ، ويمنع خروج جماعة معينة على المجتمع والمطالبة بالانفصال عن الدولة الأم. وقد تعددت الوسائل التي لجأ إليها القادة الأفارقة في ذلك تبعاً لاختلاف نظراتهم للمشكلة ، وتبعاً لاختلاف طبيعة المشكلة نفسها من دولة إلى أخرى.

هذا الفصل يهدف للتعريف بأوضاع القارة الأفريقية من الناحية العرقية وجوانب التميز والخصوصية في الإثنية الأفريقية ، كما يعرض لبعض نماذج التعددية في القارة ، وآثارها على التكامل القومي في البلدان المعنية ، بالإضافة إلى الوقوف على تجارب هذه الدول لمعالجة مشاكل عدم الاستقرار الناجمة عن التعدد العرقي.

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (23) بيروت ، الطبعة الثانية ، 2000م ، ص 28.

المبحث الأول

جذور أزمة التكامل القومي في القارة الأفريقية

تؤكد المصادر التاريخية أنه منذ العصر الحجري في أفريقيا (قبل حوالي 12 ألف سنة) وجدت في القارة الأفريقية ثلاث سلالات متميزة هي شعب الكولي (Kholi) في جنوب أفريقيا من (" الهوتنتوت" والبوشمان") وشعب التوا (Twa) من الأقزام (Pygmies) في أحراش الكنغو ، والزنوج (Negros) وقد وجدوا في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل والتحموا مع المجموعات الحامية من الكوشيين (Cushitic) في السودان وشمال شرق أفريقيا ، ومع الهجرات السامية الواردة من الجزيرة العربية[1].

على أن أهم ما يجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية للقارة قبل الاستعمار الأوربي لها كانت تسير سيرها الطبيعي، وتعايشت فيها الكيانات السياسية المختلفة جنباً إلى جنب ، وسادت فيها ممالك وإمبراطوريات اختلطت فيها الأجناس ، واللغات ، والثقافات. في تلك المرحلة لم تكن للحدود السياسية أهمية ، نسبة لغياب الدولة المركزية ، وعرفت القارة آنذاك "مفاهيم للحيز المكاني لا يتعدى كونه يمثل إقليماً عشبياً بالنسبة للشعوب الرعوية ، أو إقليماً مملوكاً ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية"[2].

وتميزت العلاقات بين الجماعات الأفريقية آنذاك بالبساطة ، والمحدودية ، وغياب العامل الخارجي ، إلا أثراً محدوداً للمد الإسلامي المتنامي ، والرأسمالية التجارية الغربية (Mercantilism) فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلاديين ،

---

(1) أنس مصطفى كامل " الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992م ، ص 37.

(2) محمود محمد أبو العينين ، " أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي " ، في : مصر وأفريقيا ، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 1996م ، ص 264.

ومن هنا بدأ تأثير العوامل الخارجية يظهر تدريجياً من خلال تجارة الرقيق وتجارة السلاح ، فضلاً عن البعثات التبشيرية[1].

لكن الحقبة الاستعمارية مثلت انقطاعاً في مسيرة التطور الطبيعي للكيانات والوحدات السياسية في أفريقيا ، وتغيرت خلالها الخريطة السياسية للقارة تماماً ، بل " أنكر الفقه القانوني الدولي التقليدي صفة الشخصية الدولية بالنسبة للكيانات الأفريقية السابقة على الاستعمار ، وتقرر على يد الأجانب بصفة نهائية ، وإلى الآن أهم وأخطر عامل سياسي في العلاقات الدولية الأفريقية ، ألا وهو الحدود السياسية، حيث تطورت أشكالها وفقاً لمصالح المستعمرين وإرادتهم "[2].

أسباب انتشار الظاهرة العرقية في القارة الأفريقية :

لقد قادت عدة عوامل إلى انتشار الظاهرة العرقية في أفريقيا ، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الآتي :

1/ الحدود الاصطناعية العشوائية :

إن الحدود الاصطناعية (Artificial Boundaries) التي رسمها المستعمرون الأوربيون للقارة الأفريقية في مؤتمر برلين 1885م (أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا)، هي التي أوجدت هذه المشكلة ابتداء ، ذلك أن هذه الحدود " لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة ومقبولة عند أهل البلاد المعنيين ، بل أنها على عكس ذلك تماماً ، إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكمية واعتباطية عبرت أولاً وقبل كل شيء عن المطامح والمطامع التي كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية"[3].

---

(1) المرجع السابق .

(2) المرجع السابق ، ص 265.

(3) مدثر عبد الرحيم ، " فكرة الوحدة الوطنية " في : العجب أحمد الطريفي (محرر) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، 1988م ، ص 16 . 17.

خريطة رقم (4) توضح
أفريقيا قبل التدخل الأوربي في العصر الحديث

المصدر : مجلة السياسة الدولية ،العدد (107) ، يناير 1992م ، ص 34.

ففي مؤتمر برلين الذي وصف بأنه أكبر عملية اغتصاب تتعرض لها القارة الأفريقية عبر تاريخها الطويل ، تقرر تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الأوربية الاستعمارية وتعيين مناطق نفوذ لكل منها حتى لا تحدث صراعات ومواجهات بينها أثناء تكالبها على احتلال القارة ، وقد تحكمت مصالح الدول الاستعمارية في هذا التقسيم الذي تم دون أدنى اعتبار لأوضاع الكيانات الإثنية في القارة.

وكانت نتيجة هذا التقسيم العشوائي أن توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية ، وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كماً هائلاً من الجماعات العرقية والثقافية المختلفة ، والتي لا تربط بينها أية صلات ولا يجمعها أي إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية واحدة ، مما – أدى في كثير من الأحيان . إلى تنافر هذه الجماعات التي ربطت بينها الحدود المصطنعة ، وقادت . في أغلب الأحيان . إلى صراعات حادة ودموية بين الجماعات المكونة للدولة ، وهكذا اجتمعت داخل حدود الدولة الأفريقية جماعات مختلفة ومتنافرة ، وعلى العكس من ذلك قسمت هذه الحدود ، قسراً، جماعات عرقية متحدة ومنسجمة تماماً ، إلى عدة دول فقامت بينها وبين بقاياها حدود وفواصل.

ونتيجة لذلك أضحت " الحدود الثقافية لا تتفق مع الحدود السياسية ، وبالطبع ليس في ذلك ما يدعو للعجب. لقد كانت مصالح الدول الأوربية هي الاعتبار الوحيد الذي نصبوا عليه حكمهم في رسم تلك الحدود. وعليه فإن تبعة ذلك هي ما نصادفه اليوم حدوداً سياسية تتداخل على الأغلب مع الحدود الثقافية ، وتواجداً لشعوب أو مجتمعات تضم بينها ذات الثقافة وذلك في دول مختلفة"[1].

بهذه الطريقة أصبحت معظم المجتمعات الأفريقية مجتمعات تعددية حيث تضم بعض الدول الأفريقية داخل حدودها ما يزيد على مائة مجموعة عرقية ، وقد أثبتت

---

(1) محمد عمر بشير ، التنوع والإقليمية والوحدة الأفريقية ، ترجمة سلوى مكاوي . المركز الطباعي ، بدون تاريخ ، ص 13.

بعض الدراسات أن نصف عدد لغات التخاطب في العالم والبالغ عددها ألفي لغة هي لغات أفريقية الأصل[1].

لقد كانت مشكلة الحدود من أكبر المشكلات التي واجهت الدول الأفريقية بعد استقلالها ، وفي مؤتمر الشعوب الأفريقية في أكرا (غانا) في ديسمبر 1958م ، ناقش القادة الأفارقة هذه المشكلة ، وأكدوا علي ضرورة حل المشاكل الحدودية بين الأطراف المعنية بروح الإخاء والتسامح ، كما ناقش مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء 1961م بعض مشكلات الحدود ، واستنكر المؤتمرون تقسيم البلجيكيين لإقليم رواندا – أورندي الموضوع تحت الانتداب البلجيكي آنذاك .

وفي مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا في مايو 1963م ، نادي الرئيس المالي موديبو كيتا بضرورة المحافظة علي الحدود الموروثة من الاستعمار حتى لا تقوم الدول الأفريقية باستعمار بعضها البعض استنادا إلي حجة الحدود التاريخية ، كما عبر مندوب غينيا في الأمم المتحدة عن ضرورة الإبقاء علي هذه الحدود علي الرغم من كونها تعسفية [2] .

كذلك نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية علي احترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت في كيانها المستقل ، وعلي التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، والوساطة والتوفيق ، والتحكيم ، وأعلن مؤتمر القمة الأفريقي الأول بالقاهرة عام 1964م تعهد كل الدول الأفريقية الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها علي الاستقلال [3] .

وكما هو متوقع فإن هذه القرارات والنصوص والتعهدات لم تؤد إلى حل ناجع لمشاكل الحدود ، حيث استمرت النزاعات الحدودية بشكل دائم ، وقادت في كثير من

---

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين ، '' الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني '' ، المستقبل العربي ، العدد 63 ، مايو 1984م ، ص 35.

(2) عبدالله عبد الرازق إبراهيم ، " مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا " ، في : مصر وأفريقيا ، مرجع سابق ، ص74 .

(3) المصدر السابق .

الأحيان إلى حروب بين الدول المتنازعة. في ذات الوقت فإن الصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الواحدة ، ظلت هاجساً يؤرق السلطات السياسية في أغلب الدول الأفريقية ، دون أن تجد حلاً مقبولاً.

خريطة رقم (5) توضح
أفريقيا المستعمرة خلال القرن التاسع عشر

المصدر : فيصل محمد موسى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، مطبعة جامعة النيلين ، 1999م ، (الطبعة الثانية) ، ص 121.

خريطة رقم (6)
خريطة أفريقيا السياسية

إن تمسك قادة أفريقيا بالحدود التي أوجدها الاستعمار كان خطأ فادحاً ، لأنهم بذلك أبقوا على المشكلة التي خلفها الاستعمار والمتمثلة في الصراعات العرقية الناجمة عن الحدود المصطنعة . إن أهم ما يميز الحالة الأفريقية عن الحالة الأوربية في هذا الصدد ، هو أن ما تم في أوربا بعد انهيار الإمبراطوريات الضخمة ، قد تم تلافيه بعد قيام الثورات القومية في أوربا والتي غيرت خريطة أوربا فوحدت بين الجماعات القومية التي قسمتها الحدود ، وألحقت الجماعات المختلفة بقومياتها ، بينما ضرب القادة الأفارقة قداسة على الحدود الموروثة خوفاً مما ستجره مسألة تغيير الحدود من صراعات وفوضى ، بل ضمن ذلك في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وبإبقائهم على الحدود ، أبقى القادة الأفارقة على أكبر المعضلات وأكثرها خطورة على الاستقرار السياسي إذ لا تزال هذه المشكلة تفرز آثارها السالبة على الأوضاع في أفريقيا.

إن الحدود السياسية لا تعتبر مشكلة بحد ذاتها ، بل إن وضعها يعتبر عملاً إيجابياً يدعم الاستقرار لكونه يحول دون النزاعات بين الدول المتجاورة ، لكن المشكلة تنتج عادة من وضعها (عشوائياً) كما حدث في الحالة الأفريقية حيث لم تراع هذه الحدود الخريطة الديمغرافية والأوضاع الإثنية.ومع أن الصراعات الحدودية بين الدول لم تكن مشكلة مؤرقة في القارة الأفريقية .إلا أن آثارها علي الصراعات الإثنية داخل هذه الدول كان كبيرا وملحوظا .

سياسات الاستعمار الأوربي في أفريقيا ودوره في تكريس الفوارق الإثنية :

أولاً : سياسة فرق تسد :

وهكذا فإن القوى الاستعمارية هي التي أوجدت أزمة التكامل القومي ، ابتداء من خلال التقسيم العشوائي للقارة الأفريقية والذي استند على المصالح

الاستعمارية وليس على الواقع الديمغرافي ذلك أنه ، " لم تثر قضية تقسيم المستعمرات الأفريقية على أساس الجغرافيا الإثنية ـ الشعوبية ، ولكن أثيرت على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الكولونيالية ومشاريعها المقترحة ، وخاصة في إنتاج المواد الخام (التعدينية والزراعية) [1]. إلا أن دور القوى الاستعمارية لم يقف عند هذا الحد، بل راحت هذه القوى الاستعمارية تعمل على إذكاء الصراع بين الجماعات المختلفة ذلك أن " القوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الإثني على أساس أنه عنصر لتشكيل القومية ، بل أداة لخلق الصراعات الطائفية[2]. لقد سعت القوى الاستعمارية إلى دعم بعض المجموعات القبلية في القارة الأفريقية دون الجماعات الأخرى ، وكان المعيار الذي استندت إليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري ، بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف الذي يميز الجماعة القبلية نفسها فظهرت نتيجة لذلك ، بعض الجماعات المتميزة مثل الكريول في سيراليون ، والباجندا في يوغندا ، والكيكويو في كينيا ، والباروتسي في زامبيا ، والعيسى في جيبوتي. ومستفيدة من الوضع الذي خصها به الاستعمار ، تمكنت هذه الجماعات من الوصول إلى السلطة خلفاً للمستعمرين ، غير أن الجماعات الإثنية الأخرى رفضت الخضوع لهذه الجماعات المتميزة ، بل " راحت تنظر إلى أية سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الاندماج الوطني ، بأنها لا تعدو أن تكون دعوة لهذه الجماعات لتحويل ولاءاتها الإثنية إلى ولاء للجماعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة[3].

لقد قادت هذه السياسة الاستعمارية إلى خلق حالة من " الحساسية الإثنية" بين القوى المتميزة والمسيطرة من جانب ، والجماعات الأخرى : المحرومة اقتصادياً ، واجتماعياً وسياسياً من جانب آخر. وقد أدى ذلك إلى أن باءت كل جهود النخبة

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 16 ـ 17.

(2) أنس مصطفى كامل ، مرجع سابق ، ص 37.

(3) إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 37.

الوطنية الرامية لخلق حس قومي مشترك بالفشل ، لأن هذه السياسات الاستعمارية خلقت أزمة ثقة بين هذه الجماعات ، وهكذا تمكن الاستعمار من غرس بذور الفرقة والاختلاف بين الجماعة الوطنية ، وعمل على تشجيع الخلافات العرقية ، وأتاح لها فرص النمو من خلال استراتيجية محكمة. ويذهب البعض إلى القول بأن سياسة الحكم غير المباشر (Indirect – Rule) التي اتبعها المستعمر ، وخاصة البريطاني قصد بها ـ في الأساس ـ إتاحة الفرصة أمام الصراعات الإثنية للنمو[1].

هذا ما حدث من إثارة للصراعات بين الجماعات المختلفة داخل كل دولة بسبب الاستعمار وسياساته المقصودة في كثير من الأحيان ، ولكن هل كانت العلاقات بين الجماعات الأفريقية القديمة ـ قبل وصول الاستعمار الغربي للقارة ـ آمنة ومستقرة ؟

بالطبع ليس هناك ما يؤكد أو ينفي ذلك لعدم توافر المعلومات الموثقة عن تلك الفترة ، وحتى إذا تم رصد بعض حالات (الصراع) أو (التعاون) بين هذه الجماعات فمن الصعب تعميم هذه النتيجة ، لكن قرائن الأحوال تشير لعدم وجود صراعات ، وذلك لعدم وجود احتكاكات مباشرة بين الجماعات الأفريقية آنذاك ، حيث لم ترتبط هذه الجماعات بكيان سياسي تتنافس على السلطة فيه ، وكانت كل جماعة منها تحتل منطقة معينة من القارة وتعتبرها موطناً لها ، وفي أسوأ الحالات ربما قامت بعض الصراعات حول المراعي أو الأراضي الزراعية أو ما شابه ذلك ، إلا أن وجودها في إطار سياسي واحد بعد الاستعمار ووجود مكاسب سياسية واقتصادية جديدة بالإضافة إلى دور الاستعمار في إشعال فتيل الحرب بينها ضماناً لبقائه واستمراره، لا شك أن هذه الأسباب مجتمعة قد أثارت الصراعات بين هذه الجماعات وطبعت العلاقة بينها بطابع العداء.

ثانياً : التنمية غير المتوازنة :

---

(1) أنس مصطفى كامل ، مرجع سابق ، ص 38.

في إطار الهدف العام للاستعمار الأوربي ، والرامي إلى استغلال المناطق المستعمرة (بفتح الميم) كمستودعات للمواد الخام الرخيصة ، عمل المستعمرون ـ متى ما أتيح لهم ذلك ـ على تركيز المشاريع الإنتاجية في المناطق الساحلية وتحويلها إلى مزارع لإنتاج المحاصيل النقدية ومراكز التعدين بهدف استغلالها إلى أقصى حد ممكن بسبب قربها من موانئ التصدير وحركة المواصلات. لذلك فقد تركزت المشاريع الكبرى في المدن الساحلية ، بينما خلت المناطق الداخلية ـ في أغلب الأحيان ـ من مثل هذه المشروعات ، وقد لوحظ أن المدن الساحلية التي كانت قائمة قبل الاستعمار ، قد استمرت ونمت وازدهرت إبان فترة الاستعمار لكونها مراكز للتصدير والاستيراد ، بينما تلاشت المدن الداخلية التي أهملها الاستعمار بسبب موقعها. والخريطتان أدناه توضحان هذه الحقيقة بجلاء حيث يلاحظ من خلالهما أن المدن الساحلية لغرب أفريقيا في القرن السادس عشر ، قد استمرت بل أنشأت مدن جديدة على الساحل بينما تلاشت أغلب المدن الداخلية.

خريطة رقم (7)

توضح غرب أفريقيا في القرن السادس عشر الميلادي

خريطة رقم (8)

توضح غرب أفريقيا في القرن العشرين الميلادي

المصدر :

Lawernce A. Brown, Place, Migration and Development in the Third World, (London) Routledge, Champman and Hall,inc, 1991, P19.

كما عمل الاستعمار ، ولتسهيل عملية نقل هذه المنتجات ، على مد خطوط النقل في المناطق الساحلية أكثر مما فعل في المناطق الداخلية. وقامت المراكز الإدارية الاستعمارية في هذه المناطق لمراقبة ترحيل وتصدير هذه المنتجات ، وفي ذات الوقت خصت المناطق القريبة من المراكز الإدارية ببعض الخدمات العلاجية والتعليمية ، بينما حرمت المناطق الداخلية البعيدة عن المراكز الاستعمارية من هذا النوع من الخدمات ، مما أوجد فوارق جديدة تتمثل في التعليم والصحة والخدمات بصفة عامة.

والجدول التالي يوضح حجم التفاوت بين المناطق الساحلية والداخلية في مجال التعليم في نيجيريا خلال الفترة الاستعمارية.

جدول رقم (3) يوضح

التعليم الحديث في نيجيريا قبل الاستقلال

	جنوب نيجيريا (الساحل) الطلاب المقيدون		شمال نيجيريا (الداخل) الطلاب المقيدون	
السنة	**تعليم ابتدائي**	**تعليم ثانوي**	**ابتدائي**	**ثانوي**
1906	11.872	20	-	صفر
1926	138.249	518	5210	صفر
1947	538.291	6.657	70.962	251
1957	2.343.317	28.208	185.484	3.643

المصدر : عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2000م ، ص 57.

لكن ظروف المناخ وطبيعة الأرض ، والأوضاع الجغرافية بصورة عامة ، كانت في بعض الأحيان حائلاً دون ذلك ، ففي السودان مثلاً وجدت الأراضي الصالحة للزراعة والمياه اللازمة للري في أواسط البلاد وكانت نتيجة ذلك هو قيام مشروع الجزيرة في الوسط . ولكن حيثما وجدت إمكانية إقامة مشاريع إنتاجية على الساحل ، عمل المستعمرون على إنشائها هناك بسبب سهولة النقل منها وإليها. ولا شك أن اجتماع المكاسب الاقتصادية ، مع الفرص التعليمية لجماعة إثنية معينة سيؤدي إلى نهوض الإقليم الذي تقطنه هذه الجماعات مما يثير حفيظة الجماعات الأخرى ، خاصة إذا رفضت الجماعة المسيطرة اقتصادياً أن تشاركها الجماعات الأخرى خيراتها كما حدث في إقليمي بيافرا (نيجيريا) وكاتنجا (الكنغو). ففي الكنغو سعى إقليم كاتنجا الغني بالمعادن للانفصال عن الكنغو تعبيراً عن رفضهم لمشاركة الجماعات الأخرى في التمتع بخيرات إقليمهم ومعادنه وكذلك فعل الأيبو حينما أرادوا الانفصال عن الاتحاد النيجيري إثر خلاف حول توزيع عائدات البترول ، وأعلن الكولونيل أوجوكو ، الحاكم العسكري للإقليم ، عن استقلال إقليمه باسم (بيافرا) في 30 مايو 1967م. لقد فشلت المحاولتان ، وتمت إعادة الإقليمين إلى دولتيهما ، ولكن تأكد من هذين النموذجين " أن العوامل الاقتصادية تضافرت مع الاختلافات الدينية أو الثقافية أو القبلية لتجعل أقليات بعينها ترى في الانفصال وسيلة لتحسين ظروفها المعيشية بالاستقلال بثروتها ، بدلاً من مقاسمتها مع أغلبية تعتبرها متسلطة ومغتصبة لخيراتها"[1].

ثالثا : عملية التحديث Modernization Process :

كان من المتوقع أن يؤدي التقدم الصناعي ، وما يستلزمه من أسواق ومواد خام وأيدي عاملة إلى تخطيط الحدود القطرية على أسس إقليمية خدمة لأغراض التنمية مما يؤدي إلى ضمور الاختلافات الإثنية . وأن يقود ارتفاع معدل سكن المدن وزيادة

---

(1) محمد هاشم عوض ، "السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية " ، في : العجب أحمد الطريفي ، مرجع سابق ، ص104.

الإمكانيات الاتصالية للدولة واضطراد مؤسساتها السياسية إلى التقليل من حدة المشاعر الفطرية ، وتنمية الانتماء القطري على حساب الولاءات الأخرى[1].

وظهرت نظريات تؤكد على " أن عوامل التحديث ، والديمقراطية ، والتنمية، قادرة على تهيئة ظروف مساعدة تجعل الجماعات المختلفة مستعدة للتعرف على بعضها مما يساعد في إزالة الانطباعات السائدة ، ومعوقات التداخل فيما بينهم . وتفترض أيضاً أن القيم الليبرالية تساعد في خلق أوضاع متساوية ، تؤدي إلى احترام متبادل وتؤسس لقيم اجتماعية جديدة ، ومؤسسات تزرع الثقة بين الجماعات[2].

لكن التجربة أكدت على أن عملية التحديث نفسها تقود إلى تعميق الشعور بالهوية الإثنية ، فقبل الاستعمار عاشت الجماعات الأفريقية بمعزل عن بعضها البعض وبذلك أمكن تفادي الاحتكاكات التي تقود إلى الصراع ، إلا أنها . بمجيء الاستعمار . انفتحت على بعضها البعض مما أظهر الفوارق بينها الأمر الذي قاد إلى صراعات بينها وبهذا تكون عملية التحديث قد أسهمت بشكل أو بآخر في بروز الصحوة الإثنية.

رابعاً : الاستقلال واختفاء القيادات الكاريزمية :

إن تحقيق الاستقلال وغياب القيادات الكاريزمية التاريخية التي قادت البلدان الأفريقية إلى مرحلة الاستقلال ، أديا إلى زيادة حدة المشاعر الإثنية بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الأفريقية. فمن ناحية كان الاستعمار الأجنبي عنصر توحيد (Unified Element) للجماعات الوطنية حيث تخلت عن ولاءاتها التحتية . خلال مرحلة الصراع ضد المستعمر . لصالح الوطن. إلا أنه وبنيل البلدان الأفريقية

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) ، القاهرة ، 1988م ، ص 2.

(2) محمد الغزالي التجاني سراج ، " تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 15 ، أكتوبر 1998م ، ص 99.

لاستقلالها ، برزت الاختلافات العرقية والثقافية إلى السطح ، وقادت إلى صراعات بين هذه الجماعات نفسها. وقد وصف أحد الكتاب هذه الحالة وصفاً دقيقاً حين قال :

" ما تكاد احتفالات الاستقلال تنتهي ، حتى تتجاذب القطر نعرات انفصالية ، تعتمد على القبلية أحياناً ، وعلى العصبية أحياناً أخرى ، وعلى الروح الإقليمية والوطنية تارة أخرى. وعلى مزيج من هذه وتلك جميعاً في بعض الظروف ، وكأن الوحدة الوطنية التي حملت البلاد على أعتاب الاستقلال لم تكن إلا حلفاً مؤقتاً أو طوراً عابراً من أطوار تلك البلاد استلزمته حاجات مقاومة الاستعمار وإنتهت بانتهاء ذلك العهد وبنيل البلاد استقلالها[1]. لقد كان السعي لتحقيق الاستقلال السياسي مظلة عريضة احتشدت تحتها كل القوى والجماعات الوطنية ، وكان الهدف معروفاً وواضحاً ، وهو إجلاء المستعمرين ولم تثر حتى تلك اللحظة بالطبع ، المسائل المتعلقة بشكل الحكم ، ولا تلك الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لم تحدث صراعات بين الوطنيين خلال هذه المرحلة بسبب وضوح الهدف والاتفاق عليه من حيث المبدأ. وحتى في الحالات التي حدثت فيها بعض الخلافات بين الجماعات الوطنية فإنها كانت في الغالب تثور حولها الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقلال ، وليس على مبدأ الاستقلال نفسه ، ولا فيما يتعلق بالأوضاع بعده. إن غياب الأساس الموحد للجماعات الإثنية (الصراع ضد الاستعمار) بحصول البلدان الأفريقية على استقلالها ، قاد إلى صحوة إثنية ، فالاستقلال نفسه قد أوجد فرصاً سياسية ومكاسب اقتصادية جديدة مما أدى بالجماعات الإثنية المختلفة إلى أن تتنافس للحصول عليها.

كذلك استطاعت القيادات التاريخية الكاريزمية التي قادت معركة التحرير الوطني ، وبما تمتلك من مميزات شخصية أن توحد الجماعات العرقية المختلفة وراءها وهي تخوض حرب التحرير. لقد تمكنت هذه القيادات بسبب تضحياتها في سبيل

---

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 18.

الاستقلال أن تبني مجداً أسطورياً واكتسبت مكانة خاصة في نفوس شعوبها ، ولقبت الشعوب هذه القيادات القاباً تعكس دورهم ونضالهم ، وتوضح مدى إعجاب الشعب بهم ، فعلى سبيل المثال ، لقب سيكتوري (غينيا) بالفيل المناضل ، والحبيب بورقيبة (تونس) بالمحارب العظيم ، وجومو كينياتا (كينيا) برمح كينيا الوهاج ، وهوفيت بوانيه (ساحل العاج) بالكبش المدافع عن الشعب ، وكوامي نكروما (غانا) بالجنرال المنتصر وخريج السجون ، وإسماعيل الأزهري (السودان) بالزعيم وأبو الاستقلال[1]. غير أن بعض القيادات التي خلفتها ، والتي تفتقر إلى هذه المميزات والجاذبية ، وجدت في إذكاء الصراع الإثني مدخلاً لاستقطاب جانب من الجماهير في صفها خاصة القيادات التي تستند على قبائل كبيرة ومؤثرة ، إذ رأت في بعث العامل الإثني وجعله أساساً للصراع حول السلطة ، فرصة لها للوصول إلى أعلى مراتبها استناداً إلى قوة القبائل التي تنتمي إليها هذه القيادات.

خامساً : الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير :

يرى بعض الكتاب أن الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير قد ساهم بدرجة كبيرة في الصحوة الإثنية ذلك " أن توسيع نطاق المبدأ بجعله يسري على الأقليات قد جعل كثيرا من الانتماءات السياسية والحدود القطرية محل تساؤل ومحاجاة من قبل هذه الأقليات ذاتها"[2]. ذلك أن مبدأ تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، لا ينطبق على الأقليات وإنما قصد به مكافحة الظاهرة الاستعمارية ، وتأكد من خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة (عدم جواز الخلط بين حق تقرير المصير وبين

---

(1) أمباي لو ، إشكالية السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا) ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، (جامعة أفريقيا العالمية) ، الخرطوم ، 1998م ، ص 109 . 110.

(2) نيفين عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص 4..

حقوق الأقليات . إن إتاحة حق تقرير المصير للأقليات يشيع حالة من الفوضى في النظام الدولي ، خاصة وأنه يندر أن تجتمع لدولة كل عناصر التجانس ومقوماته) [1].

وبالفعل فقد أثار هذا الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير مشاكل عديدة ، حيث تلاحظ أنه ومتى ما أحست جماعة عرقية أو ثقافية بتميزها عن الجماعة الوطنية الشاملة داخل الدولة ، فإنها تبادر بالدعوة إلى تقرير مصيرها ، وتعتقد أنها تستند في دعواها على حق أصيل ومعترف به دولياً ، مما قوى موقف الأقليات وأكسبها قدراً كبيراً من الشرعية.

سادساً : التحولات في النظام الدولي :

إن انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك المعسكر الاشتراكي في مطلع التسعينات، مثل تحولاً كبيراً أمام الحكومات الأفريقية ، حيث بادر المعسكر الغربي (المنتصر في الحرب الباردة) بفرض شرط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع هذه الدول.

وكانت النتيجة أنه " خلال خمس سنوات (1990 ـ 1995م) انتهى نظام الحزب الواحد في أفريقيا تقريباً ، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية ، مما جعل البعض يصف هذا العهد بـ " عصر التحرير الثاني" ، حيث استطاعت الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الجديدة أن تواجه الجيوش ، وتم خلع العديد من الحكام الديكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع"[2].

ففي عام 1990م أوضحت الدراسات المسيحية أنه من بين 52 دولة أفريقية لا يوجد سوى 6 دول فقط تعترف بالتعددية السياسية وهي (غامبيا ، السنغال ، بتسوانا، موريشس ، مصر ، الجزائر) ، إلا أنه وما بين عام 1991 إلى 1993م قامت انتخابات رئاسية في 23 دولة أفريقية كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة

---

(1) نفس المرجع السابق.

(2) محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص 277.

منها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة ، بينما حافظت الزعامات القديمة على سـلطتها في 12 دولـة ، ووعـدت 20 دولـة أفريقيـة باعتمـاد التعدديـة وإجـراء الانتخابات[1].

لقد ظل القادة الأفارقة ومنذ الاستقلال في هذه البلدان يعتمدون على حجة أن المجتمعات الأفريقية هي مجتمعات تعددية يغلب على العلاقات بينها طابع الصراع أكثر من التعاون، وأن أفضل وسيلة لبناء القومية هو اتباع نظام الحزب الواحد الذي يمكن من خلاله حشد كل أفراد المجتمع على اختلافهم في إطار هذا الحزب حتى يتم تحقيق الوحدة الوطنية ، وأن التعددية ستفتح المجال أمام الاختلافات العرقية والثقافية التي يذخر بها المجتمع ، لتعبر عن نفسها سياسياً وهو ما يتعارض مع فكرة الوحدة الوطنية لأنه يؤدي إلى إعلاء العرقية والجهوية على حساب الولاء للوطن.

لكن التحولات في النظام الدولي اضطرت القيادات التي وصلت إلى السلطة على أنقاض الأنظمة الديكتاتورية الشمولية ، إلى تبني نهج ديمقراطي باعتباره شرطاً مفروضاً من قبل المعسكر الغربي كأساس للتعامل مع هذه البلدان. وبالفعل قادت الليبرالية في الدول الأفريقية إلى صحوة عرقية عظيمة ، وأدت إلتسييس المشاعر الإثنية ، ففي الانتخابات التعددية التي جرت في إثيوبيا عام 1995م لوحظ أن "كل الأحزاب التي خاضت الانتخابات ، خاضتها على أساس قبلي ، ولم تكن هنالك أحزاب قومية أو دينية ، كما أن كل التنظيمات السياسية نشأة أساساً كحركات تحرير في الإقليم المعين تطالب بالانفصال عن إثيوبيا"[2].

على أن الجدل ما يزال محتدماً حول علاقة الليبرالية بالصحوة الإثنية ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن الليبرالية وتطبيق المبادئ الديمقراطية في أفريقيا قد قاد إلى

---

(1) أمباي لو ، مرجع سابق ، ص 169 . 179.

(2) مواهب محمد ، " القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية" ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 5 ، يناير 1996م ، ص112.

صحوة إثنية ، إلا أن البعض يرى أن هذه المسألة مؤقتة ذلك " أن الليبرالية تقود في المدى القريب إلى صراع إثني ، على أنه ومن خلال العملية الديمقراطية المستمرة ستقل حدة هذه الصراعات تدريجياً. وأنها كذلك ليست عامة لأن الليبرالية كانت لها علاقة عكسية مع الصراع الإثني في أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة من 1988 - 1997م"[1].

(1) Zeric Kay Simth " The Impac of Liberalization and Democratization on Ethnic Conflict in Africa: An Empirical Test of Common Assumptions". The Journal of Modern Africa Studies, Cambridge University Press. U.K. 2000 P21.

المبحث الثاني
نماذج للتعدد الإثني في القارة الأفريقية

تمهيد :

إن التعددية العرقية ،كما سبق القول هي ظاهرة تتميز بها أغلب البلدان الأفريقية ، لكن هنالك اختلافاً في درجة التلاحم أو التنافر بين الجماعات الوطنية داخل كل دولة . وفي هذا الصدد فقد ميز البعض بين أربعة نماذج للجماعات الوطنية هي(1):

1/ الجماعة الوطنية المتجانسة :

يقصد بها تلك الجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة) التي تنتمي إلى مجموعة إثنية واحدة ، ولا توجد جماعات فرعية ، وإن وجدت الأقليات فإنها لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع عدد السكان. ويمكن الإشارة إلى الصومال وتونس كأمثلة لهذا النوع من الجماعات الوطنية حيث تصل نسبة التجانس إلى 92% في الصومال وإلى 84% في تونس.

2/ الجماعة الوطنية القطبية أو " الوسطى " :

ويقصد بها الجماعة الوطنية التي تتكون من جماعتين اثنيتين متقاربتين في التأثير ، مع جواز وجود جماعات صغيرة الحجم ، أو هامشية التأثير. ومن الأمثلة على هذا النوع جيبوتي ورواندا وبورندي.

3/ الجماعة الوطنية المتشرزمة :

وهي تلك الدول التي تعيش بها جماعات إثنية عديدة ومتماسة مع بعضها البعض دون أن تتفاعل وتتحاور بما يخلق ثقافة مشتركة، أو يؤدي إلى الاتفاق على قيم جامعة. بمعنى أن هذه الجماعة تفتقر إلى الاتفاق حول قيم ومبادئ وثقافة محددة، مما

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 31 ـ 42.

يقود إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي والصراع الإثني وشيوع أعمال العنف الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية. ومن أمثلة ذلك يوغندا ونيجيريا وإثيوبيا.

4/ الجماعة الوطنية التعددية :

ويقصد بها الجماعة الوطنية التي تتكون من ثلاث جماعات إثنية فأكثر مع وجود اتفاق عام على ثقافة وقيم وطنية عليا ، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الثقافات الفرعية أو المحلية للجماعات الإثنية ، ومن أمثلة هذا النوع : السودان وتنزانيا والكنغو.

يقوم الكاتب في هذا الصدد بأخذ مثال واحد لكل من هذه النماذج وهي الصومال (كنموذج للجماعة الوطنية المتجانسة) ، وبورندي (كنموذج للجماعة الوطنية القطبية) ، وإثيوبيا (كنموذج للجماعة المتشرزمة). ولما كان الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول عن السودان وهو أفضل مثال للجماعة الوطنية التعددية ، يكتفي الكاتب بذلك عن إيراد مثال آخر لهذا النموذج.

الصومال : (نموذج الجماعة الوطنية المتجانسة) :

يعتبر الصومال مثالاً جيداً للجماعة الوطنية المتجانسة إذ تصل نسبة التجانس في الصومال إلى 92% ، والجماعة الوطنية الصومالية " تمتلك لغة وثقافة مشتركة. وتاريخاً واحداً وتطلعات مشتركة"[1]. ولا توجد دولة أفريقية تتميز بالتجانس العرقي الذي تتميز به الصومال التي تميز بوحدة العرق والدين واللغة.

تاريخياً تكون الصومال من خمسة أقاليم هي :

أ/ الصومال الشمالي (البريطاني).

ب/ الصومال الجنوبي (الإيطالي).

ج/ الصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً).

د/ الصومال الغربي (الأوجادين ـ شرق وجنوب شرق إثيوبيا).

---

(1) المرجع السابق ، ص 32.

هـ/ الصومال أنفدي (الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا) [1].

استقل الصومال الشمالي (البريطاني) ، وتبعه الصومال الجنوبي (الإيطالي) واتحدا ليشكلا جمهورية الصومال في أول يوليو 1960م ثم استقل الصومال الفرنسي ليكون جمهورية جيبوتي ولا يزال النزاع محتدماً بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم أوجادين وبين الصومال وكينيا حول إقليم الأنفدي ، حيث تسعى الصومال إلى ضم هذين الإقليمين لتكوين " الصومال الكبير".

إن إقليمي أنفدي وأوجادين هما خير مثال على التقسيم العشوائي للقارة الأفريقية وعدم مراعاة القوى الاستعمارية للواقع الإثني فيها ، وقد ظل الصومال منذ استقلاله يعمل على تحرير المناطق التي يسكنها الصوماليون ، وتوحيدها في إطار دولة الصومال التي تجمع كل الصوماليين في جيبوتي ، إثيوبيا ، وكينيا. أما فيما يتعلق بجيبوتي فقد اضطرت الصومال في وقت سابق . تحت الضغوط الفرنسية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية والحكام في جيبوتي والذين يفضلون الاستقلال بجيبوتي على الانضمام للصومال . اضطر الصوماليون لهذه الأسباب إلى الموافقة على استقلال جيبوتي في عام 1977م ، حيث أعلن الرئيس الصومالي آنذاك أن "بلاده سوف تحترم إرادة شعب جيبوتي في إقامة دولته المستقلة ، وإذا رغبت بالانضمام إلى الصومال فإنه يرحب بذلك[2].

أما في كينيا فإن الصوماليين يقطنون المقاطعة الشمالية الشرقية من كينيا. كانت السلطات الاستعمارية البريطانية قد اقتطعت هذا الجزء من الصومال وضمته إلى مستعمراتها السابقة (كينيا) خلال الفترة (1941 . 1950م) ، وتصل نسبة سكان هذا الإقليم حوالي 2.25% من سكان كينيا ولكنهم يشكلون حوالي 80% من سكان هذه المقاطعة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 165.

(2) المرجع السابق ، ص 168.

قامت السلطات البريطانية قبل رحيلها عن كينيا بإجراء استفتاء في عام 1962 ـ 1963م لسكان هذا الإقليم لمعرفة رغبتهم في الانضمام إلى الصومال ، أو البقاء ضمن كينيا وأوضحت نتيجة الاستفتاء رغبة الإقليم في الانضمام إلى الصومال. لكن ولأن القوى السياسية في كينيا لم تكن راغبة في ذلك فلم يؤخذ بنتيجة الاستفتاء مما دفع بسكان المقاطعة إلى التمرد على سلطة الحكومة الوطنية الأولى فقام الرئيس الكيني (جومو كينياتا) بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع إثيوبيا باعتبار أنهما يشتركان في ذات المشكلة على الرغم من اختلاف توجهات النظامين. وقد أدى ذلك إلى توتر في العلاقات بين الطرفين وحدوث مناوشات بينهما ، وبرغم التسوية التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية والقاضية باحترام الحدود القائمة إلا أن كينيا وقفت مع إثيوبيا في صراعها مع الصومال حول أراضي الأوجادين حيث منعت كينيا مرور المساعدات للصومال عبر مجالها الجوي ، كما قدمت الدعم للحركات المعارضة للحكومة الصومالية ، ومن جانب الصومال فقد استمرت أعمال المقاومة داخل مقاطعة الأنفدي بتشجيع من الصومال[1].

أما إقليم أوجادين فإنه يشكل خمس مساحة إثيوبيا ويشكل سكان الأوجادين 6% من مجموع سكان إثيوبيا. وبسبب الطبيعة الرعوية لسكان الإقليم فإنهم لم يقعوا تحت سيطرة فعلية من إثيوبيا ومنذ البداية فقد أسسوا " جبهة تحرير الصومال الغربي" والتي رفعت شعار تقرير المصير بهدف الاستقلال بالإقليم والانضمام للصومال. وقد قادت الجبهة حركة تحرير شاملة وناجحة في عام 1977م حيث استطاعت استرداد 80 ـ 90% من أراضي الأوجادين ، إلا أن موقف الاتحاد السوفيتي من النزاع ، ووقوفه إلى جانب إثيوبيا ، وإدانته للصومال ، وقطع شحنات السلاح إليه وتقديمه لمختلف أنواع الأسلحة إلى إثيوبيا ، أدى ذلك إلى تراجع الصومال ، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي والأوربي عامة والذي رفض تقديم أي سلاح للصومال بحجة أن هذه

(1) المرجع السابق ، ص 168 ـ 171.

الدول لا ترغب في تغيير الحدود القائمة ، كذلك لم يجد الصومال دعماً أفريقياً لأن مؤتمر القمة الأفريقي عام 1964م ألزم الدول الأفريقية باحترام الحدود القائمة ، وعدم السعي إلى تغييرها ، لذلك جاء الموقف الأفريقي مسانداً لإثيوبيا فانتهت الحرب لصالح إثيوبيا. لكن الصومال ورغم خسارته للحرب لم يعترف بحدود إثيوبيا الحالية وظل يطالب بحق شعب الأوجادين في تقرير مصيره[1].

(1) المرجع السابق ، ص 171 . 179.

الخريطة رقم (5) توضح

مناطق انتشار الصوماليين في القرن الأفريقي (داخل وخارج جمهورية الصومال)

المصدر : عبد السلام إبراهيم بغدادي : الوحدة الأفريقية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000م ، ص 178.

وهكذا تضرر الصومال من التقسيم العشوائي الذي قسم جماعته الوطنية بين ثلاث دول ، في ذات الوقت يعاني الصومال من الانقسامات العشائرية الحادة فمع التجانس العرقي الذي يميز الصومال ، أدت العشائرية إلى انهيار الدولة فيه، الأمر الذي لم يحدث في الدول الأخرى التي تعاني مشاكل عرقية أكثر حدة وتعقيداً ، مما يثير التساؤل حول الأسباب التي قادت إلى هذه الحالة المتأزمة في الصومال.

ويمكن تلخيص المشكلة الصومالية في قوة الانتماء العشائري ، إذ ينقسم الصوماليون إلى مجموعتين بشريتين هما : الصامال والساب وتضم الأولى أربع عشائر هي : الدير والإسحاق والهوية ، والدارود ، أما الساب فينقسمون إلى الديجل والرحانوين . وتعتبر هذه التقسيمات أساساً جيداً لمعرفة ما يدور في الصومال من صراعات[1].

وتعتبر العشيرة هي أساس المجتمع الصومالي ، فهي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقوم على رابطة الدم مما يقوي شعور التماسك والتضامن بين أعضائها. وتمتاز العشيرة الصومالية بأنها ذات نزعة قومية ضعيفة، وذلك لأن الوعي السياسي مقيد بحدود العشائر. والعشيرة تحمي مصالح أعضائها وتوفر لهم الاحتياجات المادية ، كما أنها ذات ثقافة ومصالح مشتركة، وتتحدث ـ عادة ـ بلغة واحدة وتخضع لزعيم واحد[2].لذلك توصف العشيرة الصومالية بأنها (دولة داخل دولة) يدفعها إلى ذلك واجب الدفاع عن كيانها والتغلب على غيرها.

---

(1) نجوى أمين الفوال ، " دولة الصومال : ولادة جديدة" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 262 ، ديسمبر 2000 ، ص 138 ـ 139.

(2) أنظر : علي حسن محمد علي ، "العشائرية وأزمة الحكم في الصومال في الفترة من 1960 ـ 1995م" ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة النيلين ، 2001م ، ص 26.

هذه الانقسامات العشائرية ، إضافة إلى شعور الشماليين بالغبن جراء سيطرة العناصر الجنوبية على الأوضاع السياسية بالصومال ، قادت إلى صراعات حادة حول السلطة ، وجعلت الشماليين يراجعون موقفهم من الوحدة مع الجنوبيين.

خريطة رقم (10) توضح
الحدود بين العشائر الصومالية

المصدر : علي حسن محمد علي : العشائرية وأزمة الحكم في الصومال في الفترة من 1960 . 1995مم ، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، جامعة النيلين ، 2001م ، ص 33.

وعلى الرغم من محاولة محمد سياد بري ، بعد وصوله السلطة الحد من النفوذ القبلي ، إلا أنه هو نفسه استخدم نفوذه لتمكين أهله وعشيرته من السلطة، الأمر الذي ألب عليه الجماعات الأخرى (الماجرتين والهوية والإسحق).

ومما أثار حفيظة هذه الجماعات على نظام بري أن النظام قد انتهج سياسة اقتصادية غير عادلة، فركز المشروعات التنموية في جنوب البلاد ، وأهمل الأطراف والوسط من هذه المشروعات ، كما استغنى تدريجياً عن العناصر الشمالية في الجيش والإدارة بصورة عامة . وقدمت النخبة الحاكمة سياسات اقتصادية هدفت منها إلى تعزيز سيطرتها ، ولم تكترث بعدالة التوزيع[1].

ونتيجة لهذه السياسات التعسفية تكونت المعارضة لنظام بري من عدة جبهات مثل : الحركة القومية الصومالية (SNM) ، وجبهة الخلاص الديمقراطي ، وقادتا معارضة أطاحت بحكم بري. إلا أن هذه الجماعات التي وحدها الصراع ضد نظام سياد بري ، فشلت في أن تكون سلطة بديلة ، إذ دبت الخلافات بين قياداتها مما أدى إلى انهيار الدولة في الصومال لفترة ثماني سنوات ، وانقسمت الصومال منذ نهاية عام 1992م إلى خمسة أجزاء هي : الشمال الذي أعلن انفصاله منذ عام 1991م ويخضع لسيطرة الحركة القومية الصومالية ، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي ، والعاصمة مقديشو وما حولها تحت سيطرة حركة المؤتمر. أما المناطق الجنوبية الغربية فقد توزعت بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية ، بالإضافة للقوات الموالية لسياد بري، على أن هذه التكتلات جميعاً كانت تفتقر إلى السلطة الحقيقية وتعاني من الانقسامات الداخلية حول السلطة[2].

---

(1) منى محمد طه ملة أيوب ، " مشاكل التعدد العرقي والثقافي وأثره في بناء الدولة الحديثة" ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 13 ، مارس 1998م ، ص 135.

(2) المرجع السابق ، ص 137.

وقد أثار انهيار الدولة في الصومال اهتماماً واسعاً بسبب الموقع الاستراتيجي للقرن الأفريقي ، وبسبب الفوضى التي عمت كل الصومال ، وتدهور الأوضاع الأمنية ، والنقص الحاد في الغذاء نتيجة للمجاعة التي تزامنت مع انهيار الدولة.

وكانت الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الباردة منتصرة تريد تكرار سناريو " عاصفة الصحراء" في منطقة الخليج تأكيداً لسيادتها وريادتها على العالم، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في عملية " استعادة الأمل في الصومال" ، وخسرت عدداً مقدراً من الضحايا ، مما أثار عليها الرأي العام الأمريكي واضطرها للانسحاب من الصومال بعد أن تعرضت لنقد حاد من الكونغرس الأمريكي.

وعلى الرغم من أن عملية إعادة الأمل في الصومال قد تمت إعمالاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتحت مظلتها ، إلا أن الصراع قد نشب بين الولايات المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة نتيجة لمحاولات أمريكا للهيمنة على عملية التدخل الدولي في الصومال.

وبعد فشل جهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في حل المشكلة برز الحديث عن الحل الأفريقي ، وانهمرت المبادرات التي بلغت (12) مبادرة لم تنجح منها أية واحدة ، ثم جاءت مبادرة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلي باعتبارها المبادرة رقم (13) (أدناه جدول يوضح اتفاقات المصالحة الوطنية في الصومال خلال الفترة 1991م إلى 2001م).

وفي 1999/9/22م القى رئيس جيبوتي خطاباً ضافياً عن الأزمة الصومالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دعا فيه المجتمع الدولي للاضطلاع بدوره ، متهماً القادة الصوماليين بالفشل في حل مشكلتهم ، واصفاً إياهم بأنهم " سادة حروب" وتقدم بمبادرته التي تضمنت مجموعة من المقترحات والتدابير يتم تطبيقها على مراحل. وجدت هذه المبادرة ترحيباً حاراً من جانب الجمعية العامة. وفي 2/مايو 2000م

افتتح الرئيس قيلي مؤتمر المصالحة الصومالية في مدينة عرتة بجيبوتي (تقع على بعد 40 كيلو متر من جيبوتي العاصمة).

شارك في المؤتمر نحو 450 مندوباً صومالياً واستمر هذا المؤتمر لما يقارب الأربعة أشهر ، وأخيراً تمخض المؤتمر عن انتخاب برلمان مؤقت من 245 عضواً، وقام البرلمان في 25/أغسطس 2000م بانتخاب عبد القاسم صلاد رئيساً للبلاد ، وقد كلف البرلمان الرئيس بتشكيل حكومة مؤقتة تعمل على وضع حد للنزاع المسلحة وإعادة بناء مؤسسات الدولة واعمار الصومال[1].

على أن مما تجدر الإشارة إليه ، هو أن المؤتمرين قاموا بتقسيم مقاعد البرلمان المؤقت على الأساس العشائري حيث أصبح لكل من التقسيمات العشائرية الكبرى (الدارود والديجل والدير والهوية) 44 نائباً ، وخصصت 24 مقعدا للعشائر الصغيرة ، بالإضافة إلى 20 نائباً يعينهم الرئيس ، وحصلت النساء على 25 مقعداً[2].

إن هذا يؤكد بجلاء سيادة العشائرية في الصومال ، حيث أنها لا تزال تمثل الأساس لممارسة السلطة ، وعلى الرغم من أنها كانت سبباً في الحرب التي أودت بالدولة ، لم يجد المؤتمرون بداً من استخدام النظام العشائري كأساس لتوزيع السلطة السياسية.

---

(1) نجوى أمين الفوال ، مرجع سابق ، ص 137.

(2) المرجع السابق ، ص 152.

جدول يوضح اتفاقات المصالحة الوطنية في الصومال

خلال الفترة 1991 . 2002م

المصدر : أحمد إبراهيم محمود ، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2005م ، ص 388.

لكن تنفيذ اتفاق جيبوتي واجه معوقات داخلية وخارجية كثيرة تمثلت أهم المعوقات الداخلية في رفض الفصائل الصومالية لنتائج المؤتمر بسبب تحجيم دورهم في عملية المصالحة والاعتماد على الزعماء التقليديين والمقيمين وعناصر التجمع المدني. كذلك أسهم الخوف من إمكانية إلقاء القبض على أمراء الحرب بتهمة ارتكاب جرائم حرب في موقفهم من المؤتمر. لذلك عملت الفصائل على تصعيد موقفها ضد البرلمان المؤقت وحكومة الرئيس عبد القاسم صلاد وقد اتخذ التصعيد أحياناً شكل المواجهة ومحاولات خطف المسؤولين الجدد. كذلك واجهت سياسة الحكومة الرامية إلى نزع سلاح المليشيات معارضة من قبل الفصائل مع شح في الإمكانيات اللازمة لتنفيذ ذلك رغم أولوية ذلك بالنسبة للحكومة بحسبانه مما يتعلق بالأمن والاستقرار الذي أولته الحكومة الاهتمام الأكبر. كذلك أسهمت مواقف بعض دول الجوار في تعويق تنفيذ مقررات مؤتمر عرتة خاصة إثيوبيا وكينيا فقد كانت إثيوبيا تمارس سياسة مزدوجة حيث كانت تظهر بأنها مع هذه المقررات وأنها ستدعمها بينما كانت تعمل في الخفاء لزعزعة الأمن والاستقرار في الصومال خاصة بعد أن أدركت أن سياسة الحكومة الجديدة ربما لا تضمن مصالح إثيوبيا في الصومال. والتقت في ذلك مع كينيا التي ترمي هذ الأخرى إلى إضعاف الصومال حتى لا يطالب بأراضيه المتمثلة في المقاطعة الشمالية الشرقية ولا شك أن دوافع إثيوبيا لتعويق تنفيذ مقررات عرتة تتمثل في سعيها لإضعاف الصومال حتى لا يطالب بإقليم الأوجادين.

مؤتمر الدوريت للمصالحة الوطنية الصومالية بنيروبي :

وعلى الرغم من أن اتفاق جيبوتي فتح الباب أمام إحلال السلام في الصومال ورغم الترحيب الدولي والإقليمي الكبير الذي وجده الرئيس صلاد وحكومته ، فإن العقبات التي أشرنا إليها حالت دون نجاح حكومة صلاد في تنفيذ التزامها على النحو المطلوب مما دعا منظمة الإيقاد إلى طرح مبادرة جديدة لعقد مؤتمر للمصالحة.

بـدأت الجولـة الأولى مـن مـؤتمر المصـالحة في 2002/10/15م في مدينـة الـدوريت بكينيـا بحضـور رؤسـاء كينيـا والسـودان وأوغنـدا ، بالإضـافة إلى الأمـين العـام للاتحـاد الأفريقـي ومبعـوث الأمـين العـام للأمـم المتحـدة ومبعـوث الأمـين العـام لجامعـة الدول العربية. وبلغ عـدد المشاركين في هـذا المؤتمر 300 عضـواً. ورغـم الصعوبات التي واجهت المؤتمر إلا أن المفاوضات نجحت في الوصول إلى اتفاق متكامل بشأن ترتيبات الفترة الانتقالية التي حددت بخمس سنوات ، وتم انتخاب برلمان انتقالي ورئيس انتقالي ، ثم تعيـين رئيس حكومـة انتقاليـة ، لكـن الصـراعات لا تـزال موجـودة حـتى بـين هـذه الأجهزة مما يشير إلى إمكانية تفجر الصراعات مرة أخرى.

على أن ممـا تجـدر الإشـارة إليه هـو أنـه إذا كانـت الصـومال الـتي تعتـبر نموذجـاً للجماعة الوطنية المتجانسة في أفريقيا ، قد شـهدت انهيار مؤسسة الدولة بسبب تمكن الروح العشـائرية فيهـا ، فإن هـذا يؤكـد بجلاء خصوصية الإثنية الأفريقية وخطورتها على الاسـتقرار السياسـي ويفـتح البـاب واسـعاً أمـام كافـة التوقعـات بشـأن مسـتقبل الـدول الأفريقية.

بوروندي " نماذج الجماعة الوطنية القطبية " :

تقـع بورنـدي في وسـط القـارة الأفريقيـة وهـي أقـرب إلى الجانـب الشـرقي ، تبلـغ مسـاحتها حـوالي 28 ألـف كلـم2. تحـدها تنزانيـا مـن الشـرق ، وروانـدا مـن الشـمال ، وبحيرة تنجانيقـا مـن الجنـوب. عاصـمتها بوجمبرا وأهـم اللغـات السـائدة فيهـا الكيرونديـة، والفرنسية والسواحلية[1].

تاريخيـاً خضـعت المنطقـة المعروفـة باسـم روانـدا أورنـدي للاسـتعمار الألمـاني منـذ مؤتمر برلين 1885م وحتى الحرب العالمية الأولى. وبعد هزيمة المانيا في الحرب وضع هـذا

---

(1) فاطمة إبراهيم محمد ، "صراع التوتسي والهوتو في البحيرات العظمى وتأثيراته على المنطقة (1986 - 1996م)" ، مجلـة أبحـاث السـلام والتنميـة ، جامعـة جوبـا ، الخرطـوم ، المجلـد الثـاني العـدد (1) ، يونيـو 1991م ، ص 41.

الإقليم تحت الانتداب البلجيكي إلى أن استقل بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي وافقت على استقلال الإقليم على أن ينقسم إلى جمهورية رواندا ، ومملكة بورندي ، وأعلن ذلك رسمياً في يوليو 1962م.

تصل نسبة التجانس اللغوي في بورندي إلى 96% إذ لا توجد فيها مشكلة لغوية فأغلب السكان يتحدثون لغة (Kirundi) ، كما لا توجد فيها مشكلة دينية ، فالتقسيم الديني لا يتطابق مع التقسيم القبلي وقد أعطى الدستور حريات واسعة للأديان ولم ينص الدستور على دين رسمي للدولة. كذلك لا يوجد صراع عرقي إذ أن كل الجماعات البورندية تنتمي إلى العنصر الزنجي[1].

وعلى الرغم من هذا التجانس ، شهدت بورندي صراعات حادة ومذابح مروعة بسبب الطابع القبلي لسكانها. وكما ذكر آنفاً ، فإن هذه الدولة تعتبر مثالاً جيداً للجماعة الوطنية القطبية الوسطى ، إذ توجد في بورندي قبيلتان رئيسيتان هما : الهوتو Hutu والتوتسي Tutsi ، بالإضافة إلى مجموعة هامشية تعرف باسم التوا Twa أو الأقزام والذين لا تتعدى نسبتهم 1% من مجموع السكان.

والهوتو عبارة عن مجموعة من القبائل التي تنتمي إلى جماعة عرقية تعرف باسم "البانتو" ، ويشكلون حوالي 85% من السكان في بورندي ويوجدون كذلك في رواندا ويشكلون أغلبية هناك أيضاً ، حيث يشكل الهوتو في رواندا ما بين 80 ـ 89% من مجموع السكان. يمارس الهوتو حرفة الزراعة حيث يزرعون البن والشاي. أما التوتسي فهم من القبائل النيلية التي تنتمي للجنس الحامي ، وتعيش في الهضبة الأثيوبية وعلى الساحل الإريتري، والصومال ، وشرق السودان ، ويمثل التوتسي 14% من عدد

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 123 ـ 214.

السكان في بورندي[1]. وعلى الرغم من اتفاق الروايات حول أصل الهوتو، إلا أن هنالك اختلافاً كبيراً حول أصل التوتسي ، وتؤكد بعض المصادر أن كلا الطائفتين (التوتسي والهوتو) تنتميان إلى قبيلة البانتو من جنوب شرق أفريقيا وأنه نتيجة لخلاف بين شاكا (زعيم الزولو) وشقيقه سوميز أليكازي ، اتجه اليكازي وجماعته شمالاً فاستقر بعضهم في زيمبابوي ، بينما سارت البقية حتى وصلت منطقة البحيرات العظمى فاستقروا بها وعرفوا باسم الهوتو والتوتسي[2].

ورغم التجانس بين الهوتو والتوتسي من الناحية اللغوية والعرقية والثقافية وكثير من القيم الاجتماعية ، إلا أن هنالك بعض الاختلافات الطبيعية التي تتجلى في المظهر الخارجي حيث يتميز التوتسي بطول القامة التي تصل أحياناً إلى ستة أقدام، مع نحافة وطول في الوجه ونعومة ولمعان في البشرة، أما الهوتو فيتميزون بقصر القامة وامتلاء الجسم وسواد البشرة بينما يتميز التوا بقصر القامة الشديد لكونهم أقزام[3].

يشكل التوتسي رغم كونهم أقلية صغيرة (14% من مجموع السكان) قوة اقتصادية وسياسية كبيرة ، فاقتصادياً يمتلك التوتسي معظم الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية ، بينما يعمل الهوتو (عبيداً) في الأرض التي تمتلكها الأقلية التوتسية. كذلك يسيطر التوتسي على النشاط السياسي بالبلاد من خلال حزب (UPRONA) ، ويسيطرون على الجيش والجهاز الإداري وبصورة عامة على 85% من المواقع الهامة بالدولة[4].

---

(1) الشفيع محمد المكي ، " الصراع في منطقة البحيرات العظمى : أسبابه وتداعياته" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر أركويت الثالث عشر (جامعة الخرطوم بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية) ، الخرطوم ، 2000م ، ص 5.

(2) فاطمة إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 103.

(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 215.

(4) المرجع السابق ، ص 218.

لقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في تقنين تلك الحالة فقد أبقى على سيطرة التوتسي في إطار سياسة " فرق تسد" حيث قام الاستعمار البلجيكي بتقوية مركزهم بأن " خصهم بالتعليم وبتعيينهم في المناصب القيادية في الخدمة المدنية"[1].

على أنه وفي إطار نفس السياسة . عمد في أواخر أيامه إلى مناصرة الهوتو ضدهم ودعمهم بهدف تمكينهم من الوصول إلى السلطة ، إلا أنه ونتيجة للتنظيم المحكم للتوتسي فقد استمرت سيطرتهم إذ أصبح ملكهم ملكاً على عموم بورندي ، ورغماً عن فوز مرشحي الهوتو في الانتخابات التي أجريت عام 1964م ، رفض الملك تعيين وزراء من الهوتو مما دفعهم للقيام بانقلاب تم القضاء عليه وراح ضحيته حوالي 5.000 شخص من قبيلة الهوتو[2].

حاول الملك تهدئة الخواطر بتعيين مجلس ملكي لتنظيم العلاقة بين القبيلتين ولخلق توازن قبلي في البلاد ، إلا أنه أجبر على التنحي لصالح ابنه الذي أعلن ملكاً في البلاد تحت اسم نتار الخامس في عام 1966م ، لكن قائد الجيش " موتشمبيرو" الذي عينه الملك نتار الخامس انقلب علي الملكية وأعلن الجمهورية الأولى في بورندي في نوفمبر 1966م. وقام موتشمبيرو بحملة تطهير واسعة للهوتو في أجهزة الدولة المختلفة واستبدلهم التوتسي ، وشكل مجلس قيادة الدولة من 27 عضواً على النحو التالي : 23 عضواً من قبيلة التوتسي ، وعضوان يمثلان أمراء التوتسي ، وعضوان فقط يمثلان قبيلة الهوتو. وكرد فعل على هذه السياسات المتعسفة قام الهوتو بانقلاب آخر في عام 1972م. فشل الانقلاب وأعقبته مذابح وحشية راح ضحيتها 200.000 إلى 250.000 شخصاً من قبيلة الهوتو[3].

---

(1) فاطمة إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 103.

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مصدر سابق ، ص 218.

(3) مني محمد طه أيوب ، مصدر سابق ،ص 140.

على أن الأحداث قادت هذه المرة إلى انقسام في أوساط التوتسي أنفسهم والذين انقسموا إلى قسمين : المتشددين المتمركزين في مقاطعة " روتوفوا" والبرجوازيين المعتدلين والمتمركزين في محافظة " بروري" جنوب العاصمة "بوجمبرا"[1].

قام الجنرال جان باتستا باجازا (أحد التوتسي المعتدلين) بانقلاب أطاح بالرئيس موتشمبيرو. بذل باجازا جهداً كبيراً لإرضاء الهوتو فمثلاً أعطاهم حق شراء وامتلاك الأراضي وقد كانوا محرومين من ذلك في الماضي ، كما قاد برنامجاً للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وسمح بعودة اللاجئين الهوتو من الدول المجاورة ، كما قام بتعيين بعض عناصر الهوتو في المناصب الرسمية وأعاد الديمقراطية للبلاد ، وأجرى استفتاء على الدستور الجديد للبلاد عام 1982م كما أجريت انتخابات عامة بالبلاد[2].

لكن سيطرة الأقلية التوتسية استمرت حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه ومن بين 26 وزيراً في حكومة باجازا كان هنالك 22 وزيراً توتسياً ، وأن الجمعية الوطنية تألفت من 58 نائباً توتسياً من مجموع 65 نائباً[3].

وعلى كل ، فقد شهد عهد باجازا هدوءاً وتصالحاً بين الهوتو والتوتسي ولم يشهد هذا العهد مذابح بين الطرفين مما جعل البعض يعتبره أفضل الفترات في تاريخ بورندي الحديث. إلا أن معاداة باجازا للكنيسة واتهامه لها بتحريض الهوتو ضد الحكومة ، بالإضافة إلى النظام المركزي الصارم الذي اتبعه قادت إلى الإحاطة به من خلال انقلاب عسكري قاده الجنرال بيار بيويا (توتسي) في سبتمبر 1987م[4].

ورغم السياسة المعتدلة والحكمة التي انتهجها بيويا والانفتاح على العالم الخارجي وكسبه لثقة الكنيسة ، إلا أن الهوتو قاموا في عهده بمجازر بشعة ضد التوتسي

---

(1) أنس مصطفى كامل ، مصدر سابق ، ص 50.

(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، مرجع سابق ، ص 221.

(3) المرجع السابق ، ص 223.

(4) فاطمة إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 104.

قابلتها حكومة بيويا بعنف بالغ حيث قدر عدد القتلى من الهوتو بحوالي 24.000 شخص مع تشريد أعداد هائلة من الهوتو للدول المجاورة[1].

وفي يونيو 1993م أجريت أول انتخابات عامة بالبلاد خسرها بيار بيويا الذي حصل على 39% فقط من أصوات الناخبين ، بينما حصل منافسه ميلكور نداذي على 60% من أصوات الناخبين ، ويعتبر نداذي هو أول رئيس من الهوتو لبورندي ، لكن نداذي لقي حتفه بعد أربعة أشهر من انتخابه رئيساً في محاولة انقلابية فاشلة قادت إلى انفراط عقد الأمن وإلى مجازر بشعة بين الهوتو والتوتسي.

خلف نداذي الرئيس سابرين نتراياميرا الذي لقي حتفه في حادثة تحطم طائرة، وتم اختيار سلفستر نتيبا نتونقاريا (من الهوتو) رئيساً للبلاد. لكن ضعف حكومة الهوتو في مواجهة عناصر التوتسي المسيطرة على الجيش أدت إلى استمرار الصراع بين الطرفين ، مما أدى إلى حدوث انقلاب قاده بياربيويا في عام 1996م ضد حكومة سلفستر ، وقد واجه نظام بيويا في بداية عهده معارضة قوية من الهوتو ، إلا أنه استطاع تخطيها. ويتضح من خلال هذا السرد التاريخي شكل الصراع الحاد بين الهوتو والتوتسي والذي أدى إلى مجازر بشرية مروعة ولا تزال منطقة البحيرات العظمى فتيل بارود يمكن أن يشتعل تحت أي لحظة بسبب الاختلافات الإثنية بين الجماعات الموجودة هناك.

إثيوبيا : أنموذج الجماعة الوطنية المتشرزمة :

اشتهرت إثيوبيا بالتعددية الإثنية إلى درجة أطلق عليها اسم "متحف الشعوب" مثالاً واضحاً للتشرذم ، إذ تشير المصادر الرسمية

---

(1) المرجع السابق ، ص 105.

فيها إلى وجود ما يزيد على مائة مجموعة عرقية في إثيوبيا ، وسيقوم الكاتب هنا بإلقاء الضوء على أهم الجماعات الإثنية في إثيوبيا ووضع هذه الجماعات على الخريطة السياسية لإثيوبيا.

أ/ الأرومو أو الجالا :

يعتبر الأرومو (Oromo) أو الجالا (Galla) أكبر القوميات الإثيوبية على الإطلاق ، إذ يشكلون حوالي 40% من مجموع سكان إثيوبيا ، وتشير مصادرهم إلى أن نسبتهم تصل إلى 50% وعلى الرغم من انتشار الأرومو في أنحاء إثيوبيا، إلا أنهم يتمركزون بشكل أساسي في الأجزاء الوسطى والجنوبية والشرقية من إثيوبيا ، وتقدر المساحة التي يسكنها الأرومو بأكثر من نصف مساحة إثيوبيا ، وتشمل عدة أقاليم مثل أيلوابابور ، أرسي ، بالي ، شوا ، هرر ، سيدامو ، ولو وغيرها[1]. يتحدث الأرومو لغة خاصة بهم هي " الأرومية" ويدين حوالي 80% منهم بالإسلام ، كما توجد أقلية تعتنق المسيحية وأخرى تدين بأديان تقليدية.

بدأ الأرومو بتنظيم أنفسهم ضد سيطرة الأقلية الأمهرية الحاكمة منذ الستينات ، وظهرت عدة تنظيمات منها : ميتشا ، وجبهة تحرير الأورومو اليسارية ، وجبهة تحرير الأورومو الإسلامية تحت قيادة عبد الكريم إبراهيم حمد المشهور ب (جارا). قامت هذه الحركة بانتفاضة قوية واستطاعت تحرير عدد من المدن ، إلا أنها انهزمت أمام السلطة الإثيوبية التي وجدت دعماً من الاتحاد السوفيتي لمواجهة الحركة[2].

ب/ الأمهرا (Amhara) :

---

(1) مواهب محمد أحمد " القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية ، " مجلة دراسات استراتيجية " ، العدد 5 يناير 1996م ، ص 112.

(2) المرجع السابق ، ص 112 . 113.

ينحدر الأمهرا من أصول سامية حيث هاجر أجدادهم من الجزيرة العربية إلى إثيوبيا قبل عدة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام، وعلى الرغم من كونها أقلية صغيرة ، ظلت جماعة الأمهرا تسيطر على الأوضاع السياسية بإثيوبيا لعدة قرون. يعتبر الأمهرا أنفسهم سادة إثيوبيا الحقيقيين ويعتقدون بتفوقهم العرقي والثقافي على سائر القوميات الأخرى. يعتنق الأمهرا الديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية ، ويتحدثون الأمهرية التي اعتبرت طوال فترة حكمهم اللغة الرسمية في البلاد.

ج/ التقراي :

يشترك التقراي مع الأمهرا في كثير من الخصائص والصفات ، فهم أيضاً من أصول سامية ويعتنقون المسيحية الأرثوذكسية القبطية ، ويشاركون الأمهرا كذلك في الروح الاستعلائية والاعتقاد بنقاء عرقهم وأصالتهم.

اشتهر التقراي بعدائهم للأقلية الأمهرية الحاكمة وقد قادوا عدة محاولات للقضاء على سيطرة الأمهرا منذ الأربعينات ، ففي عام 1945م قاموا بانتفاضة ووياني الشهيرة ، إلا أن هيلا سيلاسي تمكن من القضاء عليهم بمعاونة البريطانيين.

وفي عام 1975م تكونت (الجبهة الشعبية لتحرير التقراي) والتي تمكنت من تحرير إقليمها في عام 1990م وتحالفت مع : المنظمة الديمقراطية لشعب الأرومو ، والحركة الديمقراطية الوطنية لشعب الأمهرا ، وحركة الضباط الثوريين الديمقراطيين لتكون هذه التنظيمات مجتمعة (الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا) وقد تمكنت هذه الجبهة من إسقاط حكومة منقستو هايلي ماريام وإقامة حكومة بديلة في عام 1992م برئاسة ملس زناوي.

كذلك توجد في إثيوبيا جماعات أخرى مثل : السيداموا (9%) ، والشانكيلا (4%) والعفر (4%) والقراقي (2%).

خريطة رقم (12)
التوزيع الإثني في إثيوبيا وإريتريا

المصدر : عبد السلام إبراهيم بغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000م ، ص 41.

وبالإضافة للتعدد الإثني فإن ما يميز إثيوبيا هو تسييس هذا التعدد حيث لوحظ أن الأحزاب التي خاضت الانتخابات التي أجريت عام 1995م خاضتها على أساس قبلي وأن كل هذه التنظيمات السياسية نشأت أولاً كحركات تحرير في أقاليمها تطالب بالانفصال عن الدولة الأم (إثيوبيا) (1).

خلاصة :

نخلص مما تقدم إلى أن أزمة الاندماج الوطني التي تعاني منها القارة الأفريقية نتجت أساساً بسبب الحدود الاصطناعية التي رسمتها القوى الأوربية الاستعمارية للقارة في مؤتمر برلين 1885م أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا. وقد تم في هذا المؤتمر تقسيم القارة وفقاً لمصالح المستعمرين ودون مراعاة لأوضاع أفريقيا الإثنية. كذلك فقد عمل الاستعمار على تكريس هذه المشكلة في إطار المبدأ الاستعماري المعروف " فرق تسد" (Divide and Rule) فقام بتركيز المشاريع التنموية في أجزاء معينة من القطر مع إهمال الأجزاء الأخرى. كما عمل على دعم بعض الجماعات القبلية الموجودة أصلاً في إطار نفس السياسة. كذلك فإن موجة التحديث قد قادت إلى احتكاك الجماعات الإثنية مع بعضها البعض مما أظهر الفوارق بينها وقاد إلى صراعات أثنية. بالإضافة إلي ذلك فإن الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير مقترناً بالرياح الديمقراطية التي هبت على القارة الأفريقية بعد نهاية الثنائية القطبية ، قاد إلى صحوة إثنية في البلدان الأفريقية وقاد في كثير من هذه البلدان إلى صراعات دموية ومجازر بشرية بشعة.

ورغماً عن أن ظاهرة التعدد العرقي هي سمة ملازمة لغالبية الدول الأفريقية إلا أن هنالك اختلافاً في درجة التلاحم أو التنافر بين الجماعة الوطنية في الدول الأفريقية ، ويمكن التمييز بين أربعة نماذج في هذا الصدد هي : الجماعة الوطنية المنسجمة ، والجماعة الوطنية القطبية الوسطى ، والجماعة الوطنية المتشرذمة ، والجماعة الوطنية التعددية ، وقد تناول الكاتب مثالاً لكل من هذه الأنواع عدا النوع الأخير (الجماعة

---

(1) المرجع السابق ، ص 112.

الوطنية التعددية) ، وذلك لأن السودان يعتبر مثالاً لهذا النوع وإن ثلاثة فصول من هذا الكتاب ستفرد للحديث عن السودان والمشكلة العرقية فيه.

الفصل الرابع
التطور التاريخي للهوية السودانية ومظاهر التعددية

تمهيد :

يوصف السودان في كثير من الأحيان بأنه (أفريقيا المصغرة) للدلالة على التنوع الشديد الذي يميزه. ويرجع هذا التنوع الذي يمتاز به السودان إلى عدة أسباب نذكر منها ـ على سبيل المثال ـ إن اتساع مساحة البلاد أدت إلى تنوع مناخي ونباتي أثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي ، ثم أن موقع السودان الوسيط، ومرور النيل داخل أراضيه جذب المهاجرين إليه من أفريقيا وشبه الجزيرة العربية على نحو قاد إلى تعددية إثنية واضحة . كذلك فإن انتشار المسيحية والإسلام بالبلاد، بالإضافة إلى بعض الجماعات الوثنية قاد إلى تعددية دينية. وفوق كل هذا فإن العلاقات بين الجماعات السودانية المختلفة ما زالت حديثة نسبياً، ولم تتح لها ـ بعد ـ فرص التعايش والانصهار ، ذلك أن السودان بحدوده الحالية لم يوجد إلا حديثاً ، ولم تتعايش الجماعات الموجودة داخل حدوده اليوم مع بعضها البعض في إطار دولة واحدة إلا مع العهد التركي المصري بالسودان مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي. قادت هذه الأسباب ، بالإضافة إلى الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية في مؤتمر برلين 1885م ، والتي تأثر بها السودان كواحدة من الدول الأفريقية ، إلى تعددية عرقية وثقافية ولغوية واقتصادية.

ويعاني السودان ـ أكبر الأقطار الأفريقية ـ من مشكلة تعتبر نمطية باعتبارها مشكلة تعاني منها أغلب دول القارة الأفريقية، وهي مشكلة التكامل القومي أو أزمة الاندماج الوطني كما يشار إليها في بعض الأحيان ، ولفهم ظاهرة التعددية في السودان , لابد من تتبع المسار التاريخي لإشكالية الهوية في السودان والتطورات التي قادت إلى تبلور هذه الظاهرة بشكل أدى إلى تهديد الكيان السوداني بالتمزق والتفتت.

وعليه فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين: الأول يتناول التطور التاريخي للقومية السودانية أما الثاني فإنه يسعى إلى رصد مظاهر التعددية في السودان.

المبحث الأول

التطور التاريخي للقومية السودانية

أ/ العصور القديمة :

أثبت الحفريات التي أجريت في أوائل القرن العشرين أنه ، ومنذ فجر التاريخ، وجدت حضارة ذات طابع متميز في المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى الشلال السادس. وطبقاً لآراء المؤرخين فإن أقدم الممالك في هذه المنطقة هي مملكة إثيوبيا التي امتدت من مشارف الشلال الأول إلى أقاصي الحبشة ، وقد انقسمت هذه المملكة إلى قسمين هما : إثيوبيا العليا: وتضم أغلب مناطق إثيوبيا الحالية وعاصمتها أكسوم. وإثيوبيا السفلى : وقد شملت المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى الشلال السادس، وسادت فيها مملكتا نبتة ومروي وكانتا تشملان معظم مناطق السودان الشمالي ووسطه[1].

وعلى كل فقد كان اسم إثيوبيا الذي أطلقه الإغريق على هذه المنطقة ، والتي اعتبروها تمثل أقاصي جنوب العالم ، يشمل السودان وإثيوبيا الحاليتين معاً ، إلا أن اسم إثيوبيا والذي يعني باللغة اللاتينية (الوجه الشديد السمرة) ، قد أصبح يعني لاحقاً مملكة أكسوم.

وقد أطلق المصريون على المناطق الواقعة جنوب مصر اسم (تانحسو) وتعني بالهيروغلوفية (أرض السود). كما ورد اسم كوش في العهد القديم للإشارة إلى هذه المنطقة. واستخدم الاسم للدلالة على السكان الموجودين في هذه المنطقة والذين يعتقد أنهم من سلالة سيدنا نوح الذين هاجروا إلى أفريقيا بعد الطوفان[2].

---

(1) شوقي الجمل ، تاريخ سودان وادي النيل (الجزء الأول) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1969م ، ص 4.

(2) مصطفى محمد خوجلي ، ''مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ'' ، مجلة دراسات أفريقية ، العدد 23 ، نوفمبر 2000م ، ص 9.

كذلك أطلق الفراعنة على هذه المنطقة اسم تاسيتي (Ta seti) وتعني (أرض الأقواس) ، وكما هو معروف فإن النوبة قد اشتهروا ببراعتهم في رمي السهام حتى لقبهم العرب ب (رماة الحدق) كناية عن مقدرتهم الفائقة في التصويب ، إلى الدرجة التي تمكنهم من إصابة الشخص في حدقة عينه.

إلا أن أشهر الأسماء التي عرفت بها هذه المنطقة هي اسم (بلاد النوبة)، ويرى بعض المؤرخين أنه كلمة (نوبة) مشتقة من الكلمة القبطية (نوبت) وتعني يضفر وذلك في إشارة إلى الشعر المضفر أو المجعد الذي يتميز به سكان المنطقة ، كما ربط البعض بين (النوبة) و(نابو) تعني في لغة الفراعنة (الذهب) وبالتالي فإن اسم بلاد النوبة يعني (بلاد الذهب) [1].

ويؤكد المؤرخون على أن بلاد النوبة الشمالية سكنتها قبائل من الجنس الحامي الذي ينتمي إليه معظم سكان أفريقيا الشمالية ابتداء من البحر الأبيض المتوسط وحتى الصومال، وإلى الجنوب من ذلك توجد قبائل زنجية*، وقد كانت هذه القبائل الزنجية على درجة متفاوتة من الاختلاط بالقبائل الحامية[2].

ولابد من التأكيد في هذا المقام على أن الممالك والجماعات التي وجدت بالسودان قبل القرن السابع لم تكن معزولة عن العالم الخارجي ، إذ يحدثنا التاريخ أن نوبيا (بلاد النوبة) قد تمكنت في القرن الثامن قبل الميلاد من غزو مصر والسيطرة على الجزء السوداني المصري من وادي النيل إلى أن هزمها الآشوريون عام 663ق.م ، وتم

---

(1) المرجع السابق ، ص 11.

* الزنوج قوم يتميزون بسمات فيزيقية معينة مثل : البشرة السوداء ، القامة المديدة ، الشعر المجعد ، الأنف الأفطس والشفاه الغليظة، ويعتقد أن القارة الأفريقية هي الموطن الأساسي لما يعرف بالزنوج الحقيقيين (True Nigros) على الرغم من وجود بعضهم حالياً خارج القارة الأفريقية.

(2) شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص 32.

دحر النوبة ، ويذهب البعض إلى أنه وقبل 3000 عام ق.م، أخضع فرعون الأسرة الأولى في مصر وادي حلفا الأمر الذي مكن المصريين من الإقامة والتوغل جنوباً[1].

وحينما قدم العرب المسلمون إلى السودان في القرن السابع الميلادي كانت تقطن السودان ثلاثة مجموعات عرقية رئيسية هي : النوبيون في الشمال (من جنوب مصر وحتى أواسط السودان) وقبائل البجة بين النيل والبحر الأحمر ، والزنوج الذين يجوبون المناطق في غرب وجنوب السودان الحالي ، ويقيم بعضهم في مملكة علوة المسيحية[2].

القبائل الجنوبية :

لا يعرف الكثير عن تاريخ الجنوب قبل 1821م حينما غزت القوات التركية المصرية السودان. حتى ذلك الوقت ، لم يكن الجنوب جزءا من السودان الحالي حيث حالت المستنقعات والحشرات دون توغل العرب في تلك المناطق، وشكلت هذه المستنقعات والسدود حواجز طبيعية حتى بين الجماعات الجنوبية نفسها.

إن الاهتمام بأمر الجنوب وتاريخه بدأ مع الرحلات التي قام بها الأوربيون لاكتشاف منابع النيل تحت قيادة القبطان سليم سنة 1839م ، وما كتبه الأوربيون الذين رافقوا القبطان سليم في رحلته المثيرة وعن أهمية المنطقة المكتشفة كمصدر للعاج. لقد كانت مذكرات الأوربيين عن هذه الرحلة سبباً في اهتمام الدوائر العلمية والكنسية والتجارية بأمر اكتشاف جنوب السودان ومنابع النيل ، وتضافرت الجهود لتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك. وكانت ممارسات التجار الأوربيين، الذين اتجهوا إلى الاتجار

---

(1) Mohammed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan. Barnes and Noble 1974 PP2 -3.

(2) محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م، ص 34.

في الرقيق بعد أن نضبت مصادر العاج، من الأسباب المباشرة في زرع بذور الشك وعدم الثقة بين الجنوب والشمال[1].

أما عن المجموعات التي سكنت جنوب السودان القديم فلا تزال الدراسات حول هذا الموضوع غير متوفرة بالدرجة الكافية ، لكن الثابت هو أن مجموعتين كبيرتين قد سكنتا منطقة الجنوب وهما : مجموعة القبائل النيلية Nilotic ومجموعة القبائل السودانية Sudanic وتحوي كل واحدة من هاتين المجموعتين في داخلها عدداً من القبائل[2].

1/ القبائل النيلية Nilotic Tribes :

ويقسم البعض القبائل النيلية إلى مجموعتين هما النيليون Nilotic والنيليون الحاميون Nilo – Hamities .

أ/ **النيليون** :

ويشملون الدينكا ، والنوير ، والشلك ، والأنواك (الذين يقطن أغلبهم إثيوبيا) ويقطن بعضهم في بحر الغزال وأعالي النيل وهم إما يعملون بالزراعة أو تربية المواشي حسبما تتطلب البيئة التي يعيشون فيها.

ب/ النيلون الحاميون :

يشمل النيليون الحاميون المورلي والديدنجا ، واليويا ، والتوبسا ، واللاتوكا ويقطن غالبيتهم في الاستوائية ، وهم كالأنواك ليسوا قاصرين على السودان حيث يقطن بعضهم في يوغندا وكينيا[3].

---

(1) المصدر السابق ، ص 48.

(2) (Beshir Mohammed Said , The Sudan Crossroad of Africa. The Bodley ltd London. 1965. P 14.

Ibid P. 14 – 15. (3)

ج/ القبائل السودانية :

تشمل القبائل السودانية قبائل صغيرة ومتعددة تقطن الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السودان وتعتبر قبيلة الزاندي هي أهم هذه القبائل ، أما القبائل الأخرى مثل المنداري وبيانقوارا ، فاجولو ، مورو ، لولويا فهي خليط من المجموعات النيلية ، والنيلية الحامية والسودانية(1).

وبجانب الاختلافات المشار إليها ، يتميز جنوب السودان باختلافات لغوية ودينية واضحة. فمن الناحية اللغوية تستخدم في جنوب السودان 12 لغة لا تملك أي منها أن تكون هي اللغة السائدة ، وتعتبر اللغة العربية الدارجة أو ما اصطلح على تسميته باسم " عربي جوبا" هي الأكثر انتشاراً في مناطق الجنوب ويشير الجدول أدناه إلى اللغات الرئيسية المستخدمة في جنوب السودان.

جدول رقم (4) يوضح

اللغات الرئيسة في جنوب السودان

المجموعة الرئيسة	أهم اللغات التي تشملها
1/ اللغات النيلية	الدينكا ، النوير ، الشلوك ، الأشولي ، البورنو
2/ اللغات البارية	باري ، لا توكا
3/ اللغات الديدنجية	ديدنجا ، توبوسا
4/ اللغات المارية	ماري ، مورو
5/ اللغات الأزاندية . الغربية	موندي ، كريش

المصدر : حمدي عبد الرحمن " مشكلة جنوب السودان : دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع" ، في : مصر وأفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996م ، ص 195.

---

(1) Mohamed Omer Beshir. The Southern Sudan,: Background to Conflict C Hursl and co. London 1968 . P P 5 6 .

أما من الناحية الدينية، فإن أغلب القبائل الجنوبية تدين بأديان محلية الطابع تختلف من قبيلة إلى أخرى هذا بجانب الإسلام والمسيحية على أن معظم القبائل الجنوبية تؤمن بوجود إله أعلى ، لكنها تختلف حول طبيعة هذا الإله وتصورها له، حيث تطلق عليه قبيلة الدينكا اسم "دينجديت" أو " نياليخ" بينما تسميه قبيلة الشلك اسم "جودك" وتلعب " أرواح الأسلاف" دوراً هاماً في حياة هذه القبائل أكثر من الإله الأعلى[1].

وهكذا يتأكد أن الجنوب لا يمثل وحدة عرقية ولا دينية ولا لغوية وهو في ذلك يختلف عن الشمال الذي وحده الإسلام والعربية إلى درجة كبيرة. وفوق هذا فإن هذه القبائل الجنوبية لم تنشأ أصلاً في السودان ، ولم تقض جل حياتها فيه ، فقد أكدت الدراسات التاريخية أن الشلك جاءوا إلى موطنهم الحالي في أواخر القرن الخامس عشر قادمين من شرق بحيرة فكتوريا ، وقدم الدينكا من منطقة البحيرات العظمى في شرق أفريقيا ، وفي القرن التاسع عشر وصلت قبيلة الأزاندي من أواسط أفريقيا ، ويعتقد أن القبائل السودانية جاءت من المناطق القريبة من بحيرة تشاد في القرن السابع عشر الميلادي[2].

وبالتالي فإن القول بأن الجنوبيين هم سكان السودان الأصليين قول لا يسنده دليل ولا تؤكده بينة ، بل أن العكس هو الصحيح لأن سكان السودان الشمالي كالنوبة والبجا قد وجدوا على أرض السودان قبل عدة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام بل أن تاريخ العرب أقدم بعدة قرون من تاريخ القبائل الجنوبية

---

(1) Beshir M. Said . Op. Cit. P. 7.

(2) Mohamed Omar Beshir, Background to Conflict, op. cit. P6.

فمنذ القرن السابع الميلادي دخل العرب السودان في هجرات كثيفة واستوطنوا فيه وتزاوجوا مع سكانه المحليين.

العصور الوسطى :

دخول العرب السودان :

على الرغم من احتكاك السودان بالعالم الخارجي منذ عدة قرون قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام ، إلا أن دخول العرب المسلمين كان يمثل نقطة تحول كبرى في التاريخ السوداني ، ذلك أن هذه الهجرات قد قادت إلى تحول شمال السودان من المسيحية إلى الإسلام ، مما كان له أكبر الأثر على الأوضاع فيه ليس فقط في الشمال وإنما على نطاق القطر كله.

وكما هو معروف في التاريخ فقد تسربت المسيحية إلى السودان أولاً من مصر بسبب هجرة المسيحيين المصريين إلى السودان هروباً من ضغط الرومانيين. وبسبب إقامة هؤلاء وسط النوبة ، انتشرت الديانة المسيحية في منطقة بلاد النوبة. ثم أرسلت الإمبراطورية الرومانية المبشرين الرسميين مما عاظم من انتشار المسيحية ، فقامت ثلاث ممالك مسيحية بالسودان هي : علوة والمريس والمقرة وقد توحدت المريس والمقرة في وقت لاحق تحت اسم مملكة النوبة ، وقد دانت هذه الممالك التي قامت على أنقاض مملكة مروي بالمسيحية ، واعتبرت المسيحية هي الديانة الرسمية في هذه الممالك ، وتوغلت حتى منطقة سنار ووصلت شرقاً حتى منطقة البجا وقد ازدهرت المسيحية حتى غدت مظهراً من مظاهر القومية السودانية[1]. إلا أن دخول العرب إلى السودان بعد الإسلام ، شكل بداية النهاية للعهد المسيحي في السودان الشمالي حيث حل الإسلام محل المسيحية وقضى على ممالكها تماماً.

---

(1) ج فانتيتي ، تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث ، الخرطوم 1987م ، ص 69.

بدأ دخول العرب المسلمين إلى السودان منذ القرن السابع الميلادي والذي شهد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية ، حيث بدأت مجموعات من العرب في الهجرة إلى السودان من مصر والحجاز ومن المغرب وشمال أفريقيا ، كانت هذه الهجرات سبباً في انتشار اللغة العربية والديانة الإسلامية في السودان. على أن ذلك لم يكن هو الاتصال الأول بين العرب والسودان خاصة الأجزاء الشمالية منه إذ يحدثنا التاريخ عن اتصال بين مملكتي سبأ وحمير والساحل الأفريقي الشرقي ، كما تشير بعض الروايات إلى أن الملك الحميري أبرهه ذو المنار قام بغزو الحبشة بما في ذلك السودان في القرن الثاني قبل الميلاد[1]. ورغم ذلك فإن الهجرات التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ السودان هي تلك التي قام بها العرب إلى السودان بعد الإسلام.

إن هجرة العرب إلى السودان اقتضتها أسباب متعددة مثل التجارة ، والبحث عن المراعي الخصبة ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، إضافة إلى بعض الضغوط السياسية التي تعرض لها العرب وكانت حافزاً لهم على الهجرة كما حدث للعرب في مصر في زمن المماليك ـ لكن أهم الأسباب التي أدت إلى نقل العنصر العربي للسودان هو الحملات الحربية التي جاءت من مصر إلى شمال السودان حيث توجد مملكة النوبة ، وإلى شرقه حيث توجد المجموعات البجاوية.

1/ الهجرات العربية إلى شمال السودان (مملكة النوبة) :

سادت بالسودان آنذاك مملكتان مسيحيتان هما علوة والنوبة كما سبق القول، وقد اعتادت هاتان المملكتان خاصة مملكة النوبة على مهاجمة مصر كلما سنحت لها الفرصة ، مما دعا عمرو بن العاص ـ حاكم مصر يومئذ ـ إلى إرسال حملة إلى بلاد النوبة لوقف اعتداءاتهم على مصر ، إلا أن الحملة فشلت في تحقيق هدفها المتمثل في تأديب النوبة حيث تصدى لها النوبة ببسالة نادرة وأظهروا خلال المعركة مقدرة كبيرة على القتال ، وبراعة فائقة في رمي السهام حتى لقبهم العرب بـ " رماة الحدق". وفي عام

(1) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 42 ـ 43.

652م أرسل عبد الله بن أبي السرح ، الذي خلف عمرو بن العاص على حكم مصر ، حملة أخرى إلى بلاد النوبة. وبسبب تفوق سلاح العرب والمتمثل في المنجنيق والذي استخدم في ضرب كنيسة دنقلا ، فقد طلب النوبة الصلح هذه المرة[1]. وبالفعل توصل الطرفان إلى ما عرف باسم " معاهدة البقط".

لقد جاء في اتفاقية " البقط" تدخلوا بلادنا مجتازين غير مقيمين فيها ، وندخل بلادكم مجتازين غير مقيمين فيها. وإن عليكم رد كل آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين. وعليكم حفظ المسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم ، ولا تمنعوا منه مصلياً ، و لا تعرضوا لمسلم قصده وجاور فيه إلى أن ينصرف عنه ، وعليكم كنسه وإسراجه وتكرمته".

وتمضي الاتفاقية " وعليكم في كل سنة ثلاثمائة وستون رأساً تدفعونها إلى إمام المسلمين من أواسط رقيق بلادكم غير المعيب " وأنه إذا" آو يتم عبداً لمسلم ، أو قتلتم مسلماً أو معاهداً ، أو عرضتم للمسجد الذي ابتناه المسلمون في فناء مدينتكم بهدمه ، أو منعتم شيئاً من الثلاثمائة والستين رأساً ، فقد برئت منكم هذه الهدنة والأمان ، وعدنا نحن وأنتم على سوء حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين"[2].

وعلى الرغم من أن المعاهدة نصت على عدم دخول العرب إلى أرض النوبة إلا عابري سبيل ، ومنعتهم من الإقامة بالمنطقة إلا أن العرب شرعوا في شراء الأراضي من النوبيين والإقامة فيها. احتج ملوك النوبة على عملية البيع واعتبروها باطلة بحجة أن المواطنين النوبيين لا يحق لهم بيع الأرض لأنهم لا يملكونها ، فهم عبيد الملك . وبالتالي . فهم وأرضهم ملك خاص للملك ، لكن الأمر انتهى لصالح العرب حينما رفض النوبة بإيعاز من العرب الإقرار بعبوديتهم للملك وأخيراً ثبت حق العرب في استغلال هذه

---

(1) شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص 26.

* تعني البقط أو البقت، بلغة النوبة : الجزء أي المعاهدة الجزئية التي جاءت مكملة لغيرها.

(2) ج فانيتي ، مرجع سابق ، ص 69 . 70.

الأرض كيفما شاءوا بعد أن عرضت القضية على حاكم أسوان الذي رفض ادعاءات النوبة ، وأكد على صحة البيع[1].

لقد كانت هذه الواقعة علامة فاصلة في تاريخ العرب بالسودان ، لأنها أعطتهم حق الإقامة في منطقة النوبة ، وبالتالي ألغت بنداً أساسياً من بنود البقط ، وهو المتعلق بمنع الإقامة ، فبيع الأهالي لأراضيهم وشراء العرب لهذه الأراضي أعطاهم حق الإقامة رغم ما جاء في الاتفاقية ، لأن امتلاك الأرض آنذاك كان يعني اكتساب حق المواطنة ، ولا شك أن إقامة العرب وسط النوبيين وتزاوجهم معهم كان له أكبر الأثر في تعريب وأسلمة ذلك الجزء من البلاد بل وعلى كل أجزاء السودان كما سيتضح لاحقاً.

بعد أن استوطن العرب في بلاد النوبة شرعوا في التزاوج مع السكان المحليين بمنطقة النوبة ، وصاهروا الأسرة الحاكمة بدنقلا ، ذلك أن "مكانة العرب المتميزة ، وثقافتهم الأكثر حداثة ، وهيمنتهم الاقتصادية ، منحتهم موقعاً ممتازاً لا ينافسون عليه. الأمر الذي جعلهم طبقة مرغوبة للتزاوج مع الأسر السودانية القائدة[2]". فمن ناحية كان العرب قد اكتسبوا مكانة سامية بعد ظهور الإسلام في جزيرة العرب التي تحولت إلى مركز إشعاع ثقافي وحضاري بفضل الإسلام، ومن ناحية أخرى فقد واكب ظهور الإسلام نهضة ثقافية وعمرانية واقتصادية انعكست على مكانة العرب باعتبارهم رواد الإسلام الأوائل على الرغم من عمومية رسالته، ولأن العرب لم يصحبوا معهم نساءهم في هجرتهم إلى بلاد النوبة ، ولأن الإسلام يمنع زواج المسلمة بغير المسلم ، ويبيح زواج المسلم بغير المسلمة فقد كان التزاوج في اتجاه واحد. وعن طريق نظام الإرث الأمومي

(1) مصطفى محمد مسعد ، الإسلام والمسيحية في العصور الوسطى : بحث في تاريخ السودان وحضارته حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1960م ، ص 129.

(2) فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان : أسس التكامل القومي ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999م ، ص 8 . 9.

(Matrilineal descent) الذي كان سائداً عند النوبة ، انتقل الحكم إلى العرب[1]. ففي عام 1316م استولى عبد الله برشمبو على عرش النوبة كأول ملك نوبي مسلم خلفاً لخاله الملك داؤود ، ثم تغير النظام كله لتبدأ مرحلة سيادة النظام الأبوي فتعززت سلطة العرب.

وقد صادف انتقال الحكم للعرب في السودان ، احتدام الصراع بين العرب والمماليك في مصر ، فهاجر بعض العرب جنوباً إلى السودان، كما دخل بعضهم عن طريق الشرق وتوغلوا جنوباً حتى وصلوا إلى منطقة الجزيرة والبطانة ، ثم اتجهوا غرباً ناحية كردفان واستقروا في هذه المناطق وتزاوجوا مع السكان المحليين.

إلا أن المناخ الاستوائي الذي يختلف عن المناخ الصحراوي الذي ألفه العرب، وانتشار الحشرات ، وغزارة الأمطار ، وغير ذلك من الأسباب الطبيعية بالإضافة إلى مقاومة مواطني الجنوب للعرب ، حالت دون توغل العرب في الجنوب فوقفت المؤثرات العربية والإسلام على أعتاب الإقليم الجنوبي[2].

---

(1) المرجع السابق ، ص 8.

(2) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان ، ترجمة د. عوض حسن ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999م ، ص 13.

خريطة رقم (13) توضح
الممالك النوبية بالسودان حوالي عام 550م

المصدر : ج : فانتيني ، تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث وزارة الثقافة والإعلام ، الخرطوم ، 1978م ، ص 22.

2/ الهجرات العربية إلى شرق السودان :

في مطلع القرن التاسع الميلادي أرسل العرب حملة بقيادة عبد الله بن الحبحاب إلى منطقة البجا فتمكن الحبحاب من هزيمة البجا وعقد معهم اتفاقاً يقضي بأن يدفع البجا للمسلمين في مصر ثلاثمائة جمل سنوياً. ويسمح . بالمقابل . للبجا بالدخول إلى مصر للتجارة بشرط أن لا يقيموا فيها. إلا أن عدم وجود سلطة مركزية بمنطقة البجا حالت دون تنفيذ الاتفاق ، فتكررت اعتداءات البجا على مصر ، فقاد عبد الله بن الجهم حملة على منطقة البجا وصلتها عام 831م وتوصل إلى اتفاقية مع زعمائها تشبه إلى حد كبير معاهدة " البقط" هدفت الاتفاقية إلى احترام الدين الإسلامي بالمنطقة ، وتأمين سلامة المسلمين ، وفي عام 855م وقعت اتفاقية أخرى سمح بموجبها للعرب بالتعدين في المنطقة . استقر العرب بعد هذه الاتفاقية بين المجموعات البجاوية مما كان له أثراً عظيماً في انتشار الدين الإسلامي بين المجموعات البجاوية[1].

قيام الممالك الإسلامية :

وحينما انفتح باب الهجرة واسعاً أمام العرب ، وتكاثرت أعدادهم في منطقة الجزيرة وسوبا ، تحالفوا مع الفونج وتمكنوا من القضاء على مملكة علوة المسيحية وإنشاء مملكة الفونج التي عرفت باسم " السلطنة الزرقاء"[2].

وتختلف الآراء حول أصل الفونج فبينما يقول البعض بأنهم من الشلك[3] ، يؤكد الفونج أنهم من بني أمية على الرواية التالية :

---

(1) مصطفى محمد مسعد ، مرجع سابق ، ص 133.

(2) يوسف فضل حسن ، " مفهوم الأمة السودانية ، منظور تاريخي " ، في : العجب أحمد الطريفي (محرر) ، دراسات في الوحدة الوطنية ، مركز دراسات الحكم الإقليمي (جامعة الخرطوم)، 1988م ، ص 45.

(3) عبد اللطيف البوني " الهوية السودانية : مدخل تاريخي" ، سلسلة أوراق استراتيجية رقم (2) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م ، ص 27.

حينما تغلب العباسيون على الأمويين في الشام ، ونزعوا ملكهم سنة 132هـ الموافق 750م ، فر من تبقى من الأمويين وتوزعوا في البلاد ، فقامت جماعة منهم بالفرار إلى أسبانيا وأسسوا الأندلس ، وذهب آخرون إلى السودان وأسسوا مملكة سنار . وقيل أنهم لجأوا أولاً إلى الحبشة ، فطالب بهم العباسيون نجاشي الحبشة الذي أمرهم بالخروج من بلاده فخرجوا وسكنوا الجبال التي في أعلى جزيرة سنار[1]، لكن الأقرب إلى الصواب هو أنهم خلاسيون ، أي خليط من كبراء العرب وملوك الزنوج السودانيين.

وعلى كل فقد نشأت هذه المملكة نتيجة لتحالف العرب بقيادة عبد الله جماع القاسمي وعمارة دنقس زعيم الفونج ، كما دخل في هذا الحلف عدد مع المشيخات مثل : مشيخة خشم البحر بين النيل الأزرق والروصيرص ، وبني عامر بين البحر الأحمر وخور بركة ، والحلنقة في جبال كسلا ، والشنابلة على النيل الأزرق شمال سنار ، والجعليين بين حجر العسل والدامر ومركزهم شندي ، والميرفاب شمال منطقة الجعليين ومركزهم الدامر ، والرباطاب فيما وراء أبي حمد وغيرهم[2].

كما قامت سلطنة الفور في دارفور وترجع أصولها إلى العرب أو البربر القادمين من المغرب العربي أو مصر على اختلاف بين المؤرخين ، وقد تزاوج هؤلاء الفور مع السكان المحليين وأنشأوا مملكتهم في القرن السابع عشر ، وارتبطت مملكة الفور مع ممالك غرب أفريقيا باعتبارها معبراً للحج لهذه الممالك كما ارتبطت تجارياً مع مصر عن طريق الأربعين وتميزت بصلاتها القوية والمتميزة مع الإمبراطورية العثمانية[3].

---

(1) نعوم شقير ، تاريخ السودان القديم (الكتاب الثاني) ، بدون تاريخ ، ص 182.

(2) أحمد محمد حسين ، "الهوية السودانية بين الجذب العربي والأفريقي" ، بحث مقدم لكلية الدفاع الوطني ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الدولة السادسة (88-1989م) ، الخرطوم ، ص 19.

(3) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص 44.

قامت هذه الممالك بالإضافة إلى مملكتي تقلي والمسبعات على أنقاض الممالك المسيحية ، بل حل الدين الإسلامي مكان المسيحية بعد أن تعايشا جنباً إلى جنب لفترة طويلة كانت الغلبة في نهايتها للإسلام.

لقد كان الإسلام في السودان آنذاك مختلطاً بالكثير من المظاهر الجاهلية والوثنية ، وساد الجهل بإحكام الدين والجوانب الفقهية إلا أن الإسلام تعزز بفضل العلماء الذين وفدوا إلى السودان لاحقاً من أمثال الشيخ غلام الله بن عائد جد الركابية القادم من اليمن ، والذي " هبط دنقلا في أواخر القرن الرابع عشر لأنها كانت في غاية الضلالة والحيرة لافتقادها للعلم والعلماء ، فعمر غلام الله المساجد وعلم أبناءه وتلاميذه من أبناء المسلمين تلاوة القرآن والعلوم الأخرى"[1]. وبعد فترة ظهر في نواحي أبي حليمة أولاد عون السبعة وليس من المستبعد أن يكون من أبناء غلام الله من انتقل من جهات دنقلا إلى جهات النيل الأزرق في أواخر القرن الخامس عشر حيث أنشأوا المساجد للعبادة والتدريس[2].

ثم قدم إلى السودان عدد من المتصوفة أولهم تاج الدين البهاري وانتشرت الطرق الصوفية كالقادرية والسمانية والشاذلية وغيرها. لعبت هذه الطرق دوراً مقدراً في إضعاف الروح القبلية التي كانت قد تبلورت في المجتمع السوداني ، فالطريقة الصوفية تجمع بين أفراد ينتمون إلى عدد من القبائل ، كما لعب مشايخ الطرق الصوفية دوراً مقدراً في حل الكثير من النزاعات باعتبارهم موضع احترام وتجلة بين الحكام والقبائل[3]. وكان الإسلام الصوفي أهم مقومات القومية السودانية، وساهم في دعم الاتجاه الوحدوي الذي أرسى دعائمه وقوته الطرق الصوفية[4].

---

(1) مصطفى محمد مسعد ، مرجع سابق ، ص 211.

(2) نفس المرجع ، ص 212.

(3) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص 42.

(4) نفس المرجع .

على أن دور الصوفية في إضعاف الروح القبلية في السودان اقتصر بالطبع على الأجزاء المسلمة من السودان والتي تنحصر في الشمال والوسط ، وحالت وثنية بعض القبائل السودانية في الجنوب والغرب دون الاستفادة من روح التصوف في هذا الجانب.

ج/ العصور الحديثة :

العهد التركي المصري بالسودان :

يعتبر الحكم التركي المصري هو بداية تاريخ السودان الحديث ، وقد بدأت هذه المرحلة بدخول الأتراك السودان في عام 1821م وذلك حينما أرسل محمد علي باشا ـ حاكم مصر ـ ابنه إسماعيل لغزو السودان ، وقد استطاع إسماعيل رغم المعارضة القوية التي واجهها في السودان من التوغل في الأراضي السودانية حتى تجاوز الحدود التي وقف عندها العرب بسبب الظروف الطبيعية التي ذكرت آنفاً ، فشملت سلطته المناطق الاستوائية جنوب خط عرض (11) درجة شمالاً وامتدت غرباً فشملت سلطنة تقلي وكردفان ، وامتدت شرقاً فشملت منطقة البجة ووضع السودان بحدوده الجديدة تحت سلطة مركزية تدار من الخرطوم، وهكذا انفتح

الجنوب للمؤثرات الوافدة من الشمال لأول مرة ، وكانت هذه المرحلة هي بداية استصحاب الجنوب في إطار الدولة السودانية.

هدف محمد علي من غزوه للسودان إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت في جلب الرقيق الأقوياء لدعم الجيش في إطار استعداده للتوسع في منطقة الشرق الأوسط ، والبحث عن الذهب بعد أن تواترت الشائعات عن وجوده بكميات كبيرة في السودان ، واكتشاف منابع النيل بهدف السيطرة عليها ، وذلك نسبة لما يمثله النيل من أهمية بالغة بالنسبة لمصر[1].

لقد اهتم محمد علي اهتماماً كبيراً بموضوع الرقيق ، ففي رسالتين متشابهتين إلى ابنه إسماعيل وصهره الدفتردار كتب يستحثهما على الاهتمام بإرسال أكبر عدد من الرقيق إلى مصر وطالب كل منهما بإرسال خمسة إلى ستة آلاف من العبيد. وأمرهما بغزو الجهات التي يرجى فيها وجود العبيد ، وختم رسالته إلى إسماعيل قائلاً : " يجب أن تعتني بإرسال كثيراً من العبيد . وأن تملأ ثكنات أسوان هذه السنة بالعبيد بفضل الله تعالى وأن تهتم بهذا الأمر أكثر من كل شأن"[2].

وفي رده على محمد علي ، اعتذر الدفتردار عن تقصيره في العام الماضي في إرسال العدد المأمول من العبيد وذلك بسبب (قلة الخبرة) واعداً بأن تكون حصيلته هذا العام أكبر ، موضحاً أنه سيذهب إلى " المحل الذي يقال له شلك تحقيقاً لهذا الغرض"[3].

نجح محمد علي في تحقيق هدفه الأول المتمثل في جلب الرقيق إذ تفيد الإحصائيات أنه ، وخلال خمسة أشهر فقط من عام 1824م أرسل إلى مصر حوالي أربعة آلاف شخص كرقيق[4]. إلا أن محمد علي فشل في تحقيق هدفه الثاني المتمثل في الحصول على الذهب ، مما جعله يركز على تحقيق هدفه الثالث المتمثل في اكتشاف

---

(1) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 48.

(2) مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادي النيل ، دار الثقافة ، بيروت ، 1965م ، ص 337 ـ 338.

(3) المرجع السابق ، ص 337.

(4) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 92.

منابع النيل وبالفعل أرسل عام 1839م القبطان سليم لهذا الغرض ووصلت حملة القبطان سليم حتى غندوكرو . إن أهم نتائج هذه الحملة هي أنها كشفت عن وجود كميات كبيرة من العاج في جنوب السودان الأمر الذي قاد إلى انتشار التجار الأوربيين بالجنوب للحصول على العاج ، مما أدى إلى إصدار محمد علي قراراً يقضي باحتكار الحكومة لتجارة العاج ، ورغم احتجاج قناصل الدول الأوربية بالقاهرة على احتكار محمد علي لتجارة العاج فقد أصر على موقفه ، وتحت ضغوط الحكومات الأوربية أصدر السلطان العثماني فرماناً ألغى بموجبه قرار محمد علي القاضي باحتكار الحكومة لتجارة العاج[1].

وعندما نضبت مصادر العاج حاول التجار التوغل جنوباً وكانت هذه هي بداية تجارة الرقيق المنظمة في الجنوب ، ثم تطورت هذه التجارة حتى ظهر ما يعرف بنظام "الزرائب" حيث تم تجميع الرقيق في زرائب كبيرة لحين ترحيلهم وتصديرهم.

لا تزال دعاوى الرق والاتهام بممارسة تجارة الرقيق تلاحق السودان لكن الواقع هو أن الشمال ليس له علاقة بتجارة الرقيق، فالشمال لم يعرف الجنوب قبل الحكم التركي المصري ، وكما سبق القول فإن العرب قد توقفوا في هجراتهم على مشارف الجنوب ولم يدخلوه. وكان أول من طرق باب الجنوب هو الحكم التركي المصري. وكان الهدف الأساسي من دخوله للجنوب هو جلب الرقيق الأقوياء ، وكما وضح من رسالة محمد علي فإنهم يستهدفون منطقة " الشلك" كمصدر للرقيق . لكن غزوات الرقيق كانت تأتي من جهة الشمال كما أن بعض الشماليين شاركوا في حملات الرق كجنود بجانب الأتراك. وقد استغل الاستعمار البريطاني ـ فيما بعد ـ مشاركة بعض الشماليين في حملات الرقيق وسلط الأضواء على دورهم في هذه التجارة[2]. هدف الاستعمار من

(1) نفس المرجع ، ص 93 ـ 94.

(2) البوني ، مرجع سابق ، ص 14 ـ 15.

ذلك إلى غرس بذور الفرقة والشتات بين أبناء الوطن الواحد في إطار سياسة " فرق تسد " Divide and Rule) .

وبالفعل قاد ذلك إلى أزمة ثقة بين الشمال والجنوب وبات الجنوبيون ينظرون إلى أهل الشمال كغزاة معتدين وتجار للرقيق ، يقول فرانسيس دينق :

" رسخت المقاومة لغزوات تجار الرقيق من العرب والأتراك لدى الجنوبيين شكوكاً عميقة وكراهية لأي أجنبي قادم من الشمال ، لقد رأوا فيهم جميعاً غزاة معتدين ، وحتى السير صمويل بيكر الذي كلفه إسماعيل باشاً حاكم مصر عام 1869م بإقامة سلسلة من القلاع لمقاومة تجارة الرقيق والعبودية لم يجد التعاون من الجنوبيين[1].

كان الأتراك قد اضطروا تحت ضغط حكومة بريطانيا التي نشطت فيها جمعيات محاربة الرق إلى التعهد بالعمل على وقف هذه التجارة ، واتخذت الإدارة التركية قرارات صارمة ضد بيع السود الذين لا يصلحون للجندية. ففي رسالة إلى حاكم السودان بتاريخ 5 رجب 1259هـ يقول محمد علي : " نلفت نظركم إلى وجوب عدم بيع هؤلاء العبيد بأي حال من الأحوال ، إنما عليكم أن تعملوا على إعادتهم إلى أوطانهم ، لأن بيعهم يثير ثائرة الإفرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد، فإياكم وبيعهم ، فلو فعلتم ذلك ما قبلنا منكم أي عذر"[2].

وعلى كل فقد كان لهذه الفترة أثرها العميق في خلق حالة التوتر التي تسود علاقة الشمال والجنوب بالسودان حتى اليوم. هذا التوتر الذي أذكته الحكومة البريطانية الاستعمارية لاحقاً حينما صورت شخصية الزبير باشا التاجر الشمالي كرمز لتجارة الرقيق حتى تؤكد على دور الشماليين في استرقاق أخوانهم الجنوبيين بما يساعد في تحقيق أهدافهم الرامية لفصل الجنوب.

---

(1) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مرجع سابق ، ص 73

(2) مكي شبيكة ، مرجع سابق ، ص 179.

وهكذا يتضح أنه ، وعلى الرغم من أن الحكم التركي المصري هو الذي وحد الجنوب والشمال في إطار وحدة سياسية واحدة لأول مرة في التاريخ ، إلا أن هذا العهد نفسه، شهد بداية العلاقة المتأزمة بين الجنوب والشمال. ويرجع ذلك إلى السياسات التي اتبعها الأتراك والأهداف التي حركتهم . ابتداء . لغزو السودان مثل الحصول على الرقيق. ولا شك أن ازدهار تجارة الرقيق التي رعاها الأتراك وشجعوها قد تسببت في أزمة في علاقة الشمال والجنوب. كذلك فإن الأتراك لم يتعاملوا مع الجنوب إلا بحسبانه مصدراً للثروة المتمثلة في الرقيق والعاج يقول د. محجوب الباشا :

" لم يبذل خلال ذلك العهد (التركي) جهد يذكر لتحقيق التقارب الضروري لصهر شقي البلاد في بوتقة واحدة. إن الجنوب كان في أغلب الأوقات تحت إدارة شبه مستقلة لحكام أوربيين مسيحيين بينما ظل الشمال تحت السيطرة المباشرة للأتراك والمصريين. وإذا ما أضفنا لذلك ضعف المواصلات ووسائل الاتصال بين الإقليمين نخلص إلى أنهما كانا في الواقع مستقلين عن بعضهما البعض. إن العهد التركي قد شهد ازدهار تجارة الرقيق والعنف في التعامل مع الأهالي مما كان يمثل الإرهاصات بميلاد مشكلة مستعصية بين الشمال والجنوب. ويكمن السبب وراء كل ذلك لعدم اهتمام حكومة الخديوي بالجنوب إلا بقدر ما يمثل من مصدر للثروة ومدخل للسيطرة على منابع النيل"[1].

الثورة المهدية (1885 . 1918م) :

اقترن العهد التركي في السودان بمثالب كان أهمها الضرائب الباهظة التي فرضها الحكم التركي على الأهالي دون مراعاة لمقدرتهم المالية والطرق الوحشية وغير الإنسانية التي اتبعت في جمعها ، إلى درجة "أنه لم يعرف أهل القرى والبوادي عن الأتراك غير الضرائب الباهظة ، واستخدام السوط وأدوات التعذيب لجبايتها . ولم يتبينوا في الحاكم

(1) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 100 . 101.

التركي الرابطة الدينية التي تربطهم به ولم يحسوا في أنفسهم أثراً للنفوذ الديني لسلطان تركيا وخليفة المسلمين[1]".

إن المهدية فكرة قديمة في التاريخ الإسلامي تقول بأن المهدي يظهر في وقت ينتشر فيه الجور والظلم على المسلمين حيث يقوم المهدي بالقضاء على الظلم ويملأ الأرض عدلاً. وفي ذلك الظرف التاريخي الذي عرف بالظلم والفساد والضرائب الباهظة التي أثقلت كاهل الأهالي ، والطرق الوحشية التي استخدمت في جمعها ، كل ذلك جعل بعض السودانيين يشعرون أنهم يمرون بمرحلة الجور التي تسبق ظهور المهدي ، وربما كان المهدي نفسه أحد الذين تأثروا بالفكرة مما جعله يتخذها سنداً لدعوته.

وبعد إعلانه لدعوته ، أيدته أعدادٌ كبيرة من الشعب السوداني الذي أرهقه الحكم التركي ومع أن المهدية كانت تهدف أساساً لبعث إسلامي يعيد للدين أبعاده الحقيقية على نطاق العالم أجمع ، فإنها أبرزت أيضاً ما يدعم النزعة القومية في السودان[2].

تجاوب بعض الجنوبيين مع الثورة المهدية تجاوباً كبيراً ورأوا فيها خلاصهم من الحكم التركي وعملوا على تبني المهدية واستيعابها في إطار ثقافاتهم المحلية يقول فرانسيس دينق :

"كانوا يعتقدون بأنه (المهدي) ظهر ليحرر سكان البلاد من الاضطهاد الأجنبي. وألفت قبيلة الدينكا بعض الترانيم الدينية* التي صورت المهدي رمزاً يمثل الروح دينج ، إلههم المرتبط بالبرق والمطر اللذين يعتبران دليلاً على القدرة الإلهية. لقد صلوا من أجله لإنقاذهم من عذابهم الطويل على أيدي الغزاة المتتابعين . كان المهدي رمزاً للقوة الروحية والعدالة وكان يعرف لديهم بابن دينق[3].

---

(1) مكي شبيكة ، مرجع سابق ، ص 641.

(2) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص 48.

* من الترانيم التي تليت في مدح المهدي قولهم :

كـان الجنوبيـون الـذين آزروا المهـدي مـدفوعون . إلى حـد كبـير . بكـراهيتهم للأتـراك لتأييـد المهـدي الـذي حـاربهم دون هـوادة . وكـان الـدينكا في بحـر الغـزل ونسبة لقـربهم مـن كردفـان مركـز الصـراع بـين التركيـة والمهـدويين ، معجبـون غايـة الإعجـاب بانتصـارات المهديـة علـى الأتـراك وكـانوا يهللـون ويكـبرون أثنـاء المعـارك أسـوة بمـا تفعلـه قـوات المهديـة ، كمـا أنهـم كـانوا يحـاربون تحـت رايـة خضـراء أرسـلت لهـم مـن المهـدي[1]. لكـن هـذه العلاقـة لم تسـتمر علـى هـذا المنـوال إذ سـرعان مـا تـدهورت إلى الدرجـة الـتي أطلق فيهـا الجنوبيـون علـى العهـدين " التركـي والمهـدي" . دون تمييـز بينهمـا اسـم " الأيام الـتي فسـد فيهـا العـالم"[2]. واسـتخدموا ترانيم مضـادة في محاربـة جيـوش المهديـة.

وفي الواقـع هنـاك عـدة أسـباب قـادت إلى سـوء العلاقـة بـين الطـرفين لعـل أهمهـا هـو مفهـوم المهـدويين للجنـوبيين علـى أنهـم فقـط "كفـار" كـذلك فـإن اسـتعانة المهديـة ببعض تجـار الرقيـق وجنـودهم قـد باعـدت بيـنهم وبـين الجنـوبيين الـذين ارتبطـت هـذه العناصـر في أذهـانهم بالـرق ، كمـا سـاءت العلاقـة بـين الطـرفين بسـبب غـارات الأنصـار المتكررة علـى الأهـالي لنهـب الطعـام خـلال فـترة المجاعـة الـتي ضـربت الـبلاد في عهـد الخليفـة عبد الله التعايشي[3].

أنه المهدي ابن دينق . نصلي له نحن النمل، على الأرض دينقنا ، نتضرع لإله العشيرة وكذا دينق.

قد ظل الرجال التعساء ثماني سنوات ما ضرنا وأساءنا هو في الماضي الذي تحدث عنه الأعظم ، من أعلى ، أنه المهدي بن دينق نصلي له على الأرض ، دينقنا ، نتضرع لإله القبيلة طويلاً طويلاً. (فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص38).

(3) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مرجع سابق ، ص 73 . 74.

(1) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 102.

(2) فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان ، مرجع سابق ، ص 39.

(3) محجوب الباشا ، مرجع سابق ، ص 102 . 104.

وبصورة عامة فإن الوحدة الوطنية التي تحققت في عهد المهدي لم يكتب لها الاستمرار وذلك نتيجة لسياسة الخليفة عبد الله الرامية إلى هيمنة قبيلة التعايشة والتي أضعفت الشعور القومي بين أفراد الأمة السودانية بصورة عامة.

وفي نهاية الأمر فإن الصراعات الداخلية الحادة بعد وفاة المهدي والمجاعة الطاحنة التي اجتاحت البلاد في عهد الخليفة عبد الله ، والحصار الخارجي الذي أحكمته الدول الاستعمارية على الدولة المهدية ، بالإضافة إلى عجزها الفكري عن مواكبة الواقع ، كل هذه الأسباب مجتمعة عجلت بنهاية الدولة المهدية على يد الجيش الإنجليزي المصري الذي هاجمها وقتل معظم قادتها في كرري وأم دبيكرات سنة 1898م وبسقوط دولة المهدية وقع السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري لمدة سبعة وخمسين عاماً تشكلت خلالها الملامح الرئيسية لسودان اليوم .

المبحث الثاني

مظاهر التعددية في السودان

إن التطور التاريخي للسودان والهجرات العربية المتتالية على أراضيه ، والتي استمرت لفترة طويلة من الزمن ، غيرت الخريطة الديمغرافية فيه وانعكست آثار تلك الهجرات على الأوضاع العرقية واللغوية والدينية فيه بشكل واضح ، فمن الناحية العرقية ظهر في السودان ـ نتيجة لتلك الهجرات والتزاوج الذي تم بين العرب الوافدين والسكان المحليين ـ عنصر (هجين) يحمل سمات العروبة والأفريقية ، وقد تأثرت بعض المناطق ـ مثل شمال السودان ـ بذلك أكثر من المناطق الأخرى ، ورغم ذلك فإن كل سكان السودان لم يتأثروا بالعروبة والإسلام بنفس الدرجة ، ولكن بصورة عامة، كلما اتجهنا جنوباً كلما قل أثر هذا التمازج حتى نصل إلى جنوب السودان الحالي والذي لم يتأثر بالهجرات العربية لأسباب سيتطرق لها البحث آنفاً.

أما من الناحية الدينية ، فعلى الرغم من أن الهجرات العربية للسودان تمتد لقرون عديدة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام ، فإن الهجرات المكثفة والتي تركت بصماتها على السودان ، هي تلك التي قام بها العرب للسودان بعد ظهور الإسلام في جزيرة العرب ، وكان العرب الذين وفدوا إلى السودان عن طريق الشمال والشرق من المسلمين واستوطن هؤلاء العرب وسط السكان المحللين وتزاوجوا معهم مما كان له أكبر الأثر في انتشار الإسلام في البلاد ، فانحسرت المسيحية تدريجياً ليحل محلها الإسلام.

وكان لهذا الاستيطان والتزاوج ـ كذلك ـ أثراً ملحوظاً في انتشار اللغة العربية في السودان بشكل مكثف ، حتى غدت ـ برغم وجود عدد كبير من اللغات واللهجات المحلية ـ هي الأكثر انتشاراً في السودان إلى درجة أصبحت معها اللغة المشتركة لكل سكان السودان على اختلاف لغاتهم ولهجاتهم.

إن هذا لا يعني ـ بالطبع ـ أن السودان قد أصبح عربياً من الناحية اللغوية والعرقية أو مسلماً من الناحية الدينية بشكل كامل. فعلى الرغم من الانتشار الواسع

للغة العربية والإسلام في السودان ، فإن أعداداً مقدرة ـ خاصة في جنوب السودان ـ لم تعتنق الإسلام. كذلك فعلى الرغم من انتشار اللغة العربية بشكل واضح بالسودان ، إلا أن هنالك ما يزيد على المائة لغة ولهجة أخرى بالسودان والتي تنتشر في كافة أنحاء السودان بحيث يصعب تحديد اللغات على الأساس الجغرافي.

وهكذا يتميز السودان بتعدد أعراقه ، وأديانه ، ولغاته ، إلى درجة أصبح يعرف معها بأنه " أفريقيا المصغرة " لما فيه من التعدد العرقي والديني واللغوي.

لقد قادت هذه الحقائق إلى استقطاب حاد بالسودان ، انعكس على أوضاعه السياسية والاجتماعية بشكل عام ، وأدت إلى تجاذب حول العديد من المسائل المختلف عليها ، سواء أكان ذلك متعلقاً بمسألة الأوضاع الاقتصادية أو التنموية أو الثقافية.

أولاً : التعددية العرقية :

إن المشاكل السياسية الناجمة عن التعدد العرقي تعتبر هي الأوضح في السودان، حيث يصنف الإنسان في السودان أولاً على الأساس العرقي ، ثم تأتي بقية التصنيفات القائمة على أساس الدين ، أو الوضع الاقتصادي ... الخ.

إن مناقشة موضوع التعددية العرقية والثقافية تعتبر مسألة هامة للغاية إذ على أساسها تتحدد هوية السودان ذلك أن " التنوع العرقي والثقافي والبيئي يكون هو محور النقاش عندما يحاول الكاتب أن يحدد هوية السودان كقطر ، وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تتجاذبها تيارات مختلفة[1]".

لقد أصبحت مشكلة الهوية من أكثر المشكلات إثارة للجدل والحوار بين المفكرين والسياسيين السودانيين. فهناك من يقول بـ " عروبة السودان وهناك من ينادي بـ أفريقية السودان" . يثور الخلاف حول هذه النقطة في إطار الحديث عن الهوية

---

(1) عبد الغفار محمد أحمد ، السودان بين العروبة والأفريقية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1995م ،ص7.

السودانية ، لعدة أسباب فمن ناحية لابد للسودانيين أن يعرفوا من هم ؟ وإلى أي جماعة ينتمون ؟ وفي ذات الوقت فإن الإجابة على هذا السؤال تترتب عليها عدة مسائل تتعلق بالسياسة العامة للدولة وعلى رأسها السياسة الخارجية لها.

لقد انعكس أثر ذلك الخلاف على رؤية الفريقين للسياسة الخارجية السودانية، فبينما يقول دعاة العروبة بضرورة اتجاه السودان بعلاقاته الخارجية ناحية العالم العربي لكونه جزء منه يتأثر به ويؤثر فيه ، يرى دعاة الأفريقية ضرورة تمتين علاقات السودان مع جيرانه الأفارقة . ولعل هذا ما يفسر دعوة الحركة الشعبية عقب انتفاضة أبريل 1985م إلى إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا باعتبار أن ذلك دليل على ارتباط السودان بجيرانه العرب أكثر من الأفارقة ، وهو ما يشير إلى حسم مسألة الهوية في اتجاه العروبة ، مما يعني ضمناً أن السودان بلد عربي فينعكس ذلك سلباً على أوضاع الأقليات غير العربية فيه.

وبرغم الجدل المحتدم حول هذه النقطة ، يمكن القول بأنه ليس هنالك ما يستدعي الصراع حول هذا الموضوع فليس هنالك تناقض بين العروبة والأفريقية ، ويمكن القول بأن السودان قطر " عربي أفريقي" فهو عربي من الناحية اللغوية والثقافية ، وأفريقي من الناحية الجغرافية ، ذلك أن " العروبة ليست صفة عنصرية بل رابطة ثقافية. ولو كانت العروبة غير ذلك لخرج من نطاقها معظم العرب المحدثين في آسيا وأفريقيا معاً، بما في ذلك سكان السودان الشمالي جميعاً وكما أن العروبة رابطة ثقافية حضارية لا عنصرية ، فإن الأفريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية تجمع بين سكان القارة الأفريقية على اختلاف أجناسهم[1]".

إن العروبة بالمفهوم العرقي إذ جاز القول قد لا تنطبق على كثير من الجماعات التي تدعي العروبة بالسودان ، لكن من الناحية الثقافية واللغوية يمكن تصنيف السودان

(1) مدثر عبد الرحيم الطيب ، مشكلة جنوب السودان : طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، الدار السودانية ، الخرطوم ، 1970م ، ص 15.

على أنه دولة عربية لكون غالبية سكانه يتحدثون باللغة العربية ، مع التأكيد على أن الواقع اللغوي في السودان لا يتطابق مع الواقع الجغرافي ، فرغم الحديث عن الشمال العربي ، إلا أن أعداداً مقدرة من سكان السودان الشمالي يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل النوبة والنوباويون والبجة ... الخ كما أن اللغة العربية توجد أيضاً في جنوب البلاد على الرغم من المفهوم السائد في الجنوب على أنه (غير عربي).

إن العروبة كرابطة ثقافية تعتبر هي أقصر الطرق للانتساب للعرب لكون غالبية أهل السودان يتحدثون بها ، أما العروبة كرابطة عرقية فإنه بالإضافة إلى خطئها من الناحية العملية كما سبق. فإنها لا تنطبق على كل سكان السودان اليوم. وفي قصيدته المشهورة (فكر معي ملوال) يلخص الشاعر صلاح أحمد إبراهيم الأمر بقوله :

حقيقة كبيرة ، عارية كالفيل ، كالتمساح ، كالمنيف فوق كسلا ، سليطة الجواب.

كذاب الذي يقول في السودان : إنني الصريح ، إنني النقي العرق ، إنني المحض ، أجل كذاب[1].

إن مأزق العروبة والأفريقية في السودان جعل جماعة من المثقفين والشعراء السودانيين في ستينات القرن الماضي يتحدثون عن ضرورة المواءمة بين " الغابة والصحراء" حيث ترمز الغابة لأفريقيا والصحراء للعالم العربي ، كما ثار الحديث عن (الأفروعربية) وذلك لإزالة التناقض بين العروبة والأفريقية.

إن الحديث عن الثنائية في السودان بين " العرب " و " الزنوج" حديث يفتقر إلى الدقة ولا يعكس طبيعة الأوضاع فيه حيث تشير الدراسات إلى وجود 56 جماعة إثنية تنقسم إلى 597 جماعة فرعية . وإذا كان بالإمكان تحديد هوية بعض المجموعات الفرعية استناداً إلى مناطق إقامتها واستقرارها (مثل البجا والنوبة ..الخ) ، فإن الجماعات الأخرى تتداخل وتتفرق في العديد من المناطق مثل العرب والدارفوريون[2].

---

(1) صلاح أحمد إبراهيم ، ديوان غضبة الهبباي ، بيروت ، 1965م ، ص 46.

(2)إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق ، ص40 .

لقد أكدت دراسات علماء الاجتماع على أن خمسة من الأجناس المعروفة وهي: البشمن والمنغول والقوقاز والزنوج والأقزام قد عاشت في أفريقيا ، وأن أربعة من هذه الأجناس على الأقل قد سكنت السودان في مرحلة من المراحل[1].

لقد تضرر السودان كغيره من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية والعشوائية التي رسمت في مؤتمر برلين 1885م ، فبالإضافة إلى هذا الكم الهائل من القبائل والجماعات الموجودة داخله ، فإن هذه الحدود قد قسمت بعض جماعاته بين أكثر من دولة ، فعلى سبيل المثال : فصلت الحدود السودانية المصرية قبائل النوبة والبشاريين .. وفصلت حدود السودان الشرقية قبائل البجا بين السودان وإريتريا ، وانقسم الفور والنوباويون بين السودان وتشاد وغرب أفريقيا ، وكذلك للقبائل السودانية في الجنوب صلات وروابط عرقية مع قبائل أخرى تعيش في الدول المجاورة للسودان مثل : الاتشولي والمادي والذين يعيشون بين السودان ويوغندا ، والزاندي بين السودان والكنغو ، والأنواك بين السودان وإثيوبيا ... الخ.

ثانياً : التعددية الدينية :

يعتبر الدين من أهم مقومات بناء الأمة باعتباره عامل توحيد لمعتنقيه ، وليس أدل على ذلك من بقاء الأمة الإسلامية على الرغم من زوال دولة الإسلام ، وبقاء القومية اليهودية لآلاف السنين على الرغم من الظروف التي مر بها اليهود. على أن ذلك لا ينفي دور الاختلافات الدينية في تهديد الوحدة الوطنية بين الوثنية والمسيحية. لقد قاد الصراع بين الوثنية والمسيحية إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية، بل كان اختلاف المذهب الديني هو

(1) محجوب الباشا ، مصدر سابق ، ص 33.

السبب في تقسيم الإمبراطورية الرومانية الغربية نفسها (على أساس المذاهب الدينية في إطار المسيحية) بين أمم كاثوليكية وأخرى بروتستانتية[1].

ولحساسية الدين لجأت الدول في مراحل التاريخ المختلفة لاستغلاله في تدمير الأمم ، من خلال إشاعة الصراعات بين الجماعات الدينية فيها. لكن الدين في السودان لم يكن مصدراً للصراع في كل مراحل التاريخ السوداني حتى وصول الاستعمار الإنجليزي المصري ، والذي عمل ـ ابتداء ـ على خلق واقع ديني جديد من خلال رعايته لجمعيات التبشير المسيحي في الجنوب لتقوم اختلافات دينية بين جنوب البلاد وشمالها حيث يسود الدين الإسلامي هناك.

لقد تسرب الدين الإسلامي للسودان تدريجياً مع رحلة التجارة والحج وغيرها ، إلا أن إقامة العرب في السودان وتزاوجهم مع السكان المحليين كان له أكبر الأثر في انتشار الإسلام. وتعايش الإسلام مع المسيحية جنباً إلى جنب لعدة قرون دون أن تحدث صراعات بينهما.

لكن الاستعمار البريطاني عمل على استغلال الدين لتمزيق الوحدة الوطنية في السودان ، فحملات التبشير المسيحي في السودان كانت تعمل ـ بالإضافة إلى نشر المسيحية في الجنوب ـ للتحريض على الدين الإسلامي وتصويره على أنه ديانة شريرة وعنصرية فقد : " وجهت الإرساليات مناهج التعليم إلى منحى يشيع كراهية الإسلام والمسلمين ، فالكتب المدرسية حوت سبا للإسلام ، واتهاماً للنبي محمد صلى الله عليه وسلم بالكذب وقطع الطرق وسفك الدماء ، وأن الإسلام دين احتقار واضطهاد لغير العرب والمسلمين ، ولم تكن أمثال تلك الكتب وقفاً على المدارس ، بل أن المكتبات العامة في جوبا كانت تذخر بالكتب المناهضة للإسلام[2].

---

(1) لتفصيل ذلك أنظر : عون الشريف قاسم " الدين والوحدة الوطنية" في : العجب أحمد الطريفي (محرر) ، دراسات في الوحدة الوطنية ، مركز دراسات الحكم الإقليمي ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم، 1988م ، ص 126 ـ 127.

لقد أصبحت الاختلافات الدينية في السودان أحد أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، حيث أدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الإسلامية . دين الأغلبية . إلى معارضة الأقليات غير المسلمة خاصة في جنوب السودان ذلك أن السياسة الاستعمارية التي سبقت الإشارة إليها أدت إلى أن يكون الجنوب " مكون من أغلبية تدين بأديان قبلية ، وفئة مسلمة وصفوة جنوبية مثقفة ترى في أفريقيتها وثقافتها الإنجليزية عاصماً من الاستعراب ، وفي مسيحيتها عاصماً من الإسلام ، وفيهما معاً هوية مميزة))[1].

تعارض هذه الأقليات مبدأ تطبيق الإسلام في الجانب السياسي بحجة أن ذلك سيضر بمصالحها السياسية لأنه يحرم غير المسلمين من الوصول إلى أعلى مراتب السلطة ويحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم ، وأنه مهما كانت درجة الديمقراطية السائدة في الدولة الإسلامية ، فإنها لن تخلو بأي حال من بعض أوجه التمييز على أساس الدين[2]. وتقف هذه الأقليات بشدة ضد أي محاولة لتطبيق الشريعة الإسلامية بالبلاد ، وتؤكد على ضرورة (استبعاد الدين نهائياً عن المسائل السياسية لضمان المساواة بين المواطنين) [3].

على أن مما تجدر ملاحظته هو أن الدعوة لفصل الدين عن السياسة لم تعد قاصرة على الجماعات غير المسلمة في السودان ، وإنما تدعو كذلك الأحزاب

---

(2) د. عبد اللطيف البوني ، البعد الديني لقضية جنوب السودان (1900-1989), مركز الدراسات الاستراتجية الخرطوم 1996م, ص 31.

(1) الصادق المهدي ، " مستقبل الإسلام في السودان" ، في جماعة الفكر والثقافة الإسلامية ، الإسلام في السودان ، دار الأصالة للطباعة والنشر ، الخرطوم ، 1982م ، ص 388.

(2) Abel Gaffar Mohamed Ahmed' Management of The Crisis in The Sudan University of Bergen 1989. P 15.

Abel Allier , Southern Sudan : Too Many Agreements (3)
Dishonoured , Ithaca Press, England, 1990, P192.

والجماعات العلمانية إلى الفصل بحجة حماية حقوق الأقليات وصيانة الوحدة الوطنية، وهم بذلك يستخدمون حجة الأقليات غير المسلمة لتسويق المشروع العلماني.

تحاول الأحزاب العلمانية الترويج لمثل هذه الأفكار ، بل هناك من يرد تمرد الحركة الشعبية إلى إعلان قوانين الشريعة في عهد النميري على الرغم من عدم صحة ذلك حيث أعلنت الشريعة في سبتمبر 1983م ، بينما قام التمرد في أبريل من ذلك العام أي قبل خمسة أشهر من إعلان الشريعة الإسلامية بالبلاد. بل أن ما يؤكد عدم صحة مثل ذلك القول أن التمرد اندلع في الجنوب ابتداءا في أغسطس 1955م واستمر التمرد منذ ذلك الوقت وحتى 1972م على الرغم من أن الحكومات التي تعاقبت على كراسي السلطة طوال تلك الفترة كانت حكومات علمانية دون استثناء.

إن القول بأن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان يتعارض وحقوق الأقليات غير المسلمة ليس صحيحاً ، وذلك أن الجماعات والحركات الإسلامية الداعية لتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان تنادي باستثناء الجنوب من القوانين الإسلامية لكونه غير مسلم. ولما احتج الجنوبيون بأن تطبيق الشريعة الإسلامية يحول دون وصول القيادات غير المسلمة إلى أعلى مراتب السلطة جاء رد دعاة الحكومة بأن تكون " المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات" ولا يضار أي مواطن
أو يحرم من تولي منصب عام بسبب لونه أو عرقه أو دينه[1]". وقد تم التأكيد علي ذلك في اتفاقية السلام الشامل التي وقفت بين الحكومة والحركة الشعبية مطلع العام 2005م .

---

(1) أنظر الجبهة الإسلامية القومية ، ميثاق السودان ، 1987م ، ص 3 ـ 6.

* يقصد بالتداخل اللغوي " تأثير اللغة الأم في اللغة الأجنبية حينما يتحدث بها المتكلم أي بالأخيرة ويتولد التداخل اللغوي حينما يعيش شعبان أو أكثر في رقعة واحدة ، لكل منهما لغة ، فإن كل منهما سيؤثر في لغة الآخر ، فتتغلب لغة على الأخريات فتؤثر في غيره وهو ما يقصد بالتداخل اللغوي (أنظر جابر محمد جابر) التنوع الثقافي والتداخل اللغوي ، دار جامعة القرآن الكريم امدرمان، 2000م ، ص 201.

إن العدالة تقضي بأن يعطي المسلمون الحق في التعبير عن قيم دينهم إلى أقصى حد ممكن خاصة وأن ذلك يعتبر جزء من الدين في الإسلام وأن الجماعات غير المسلمة لن تضار من ذلك بعد التأكيد على أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. وليس من العدل أن تخضع الأغلبية إلى رأي الأقلية ، على الرغم من عدم وجود حجة موضوعية تمنع تحكيم المسلمين لدينهم وشئونهم العامة.

على أنه ورغم وضوح كل ذلك ، تساهم الاختلافات الدينية في إزكاء الصراع السياسي في السودان ، ويعتبر الصراع العلماني الإسلامي من أهم مميزات السياسة السودانية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ثالثاً : التعددية اللغوية :

يتميز السودان في هذا المجال بميزتين هما : كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية ، والتداخل اللغوي* من ناحية أخرى وتشير الدراسات إلى وجود 115 لغة ولهجة للتخاطب في السودان[1]. إن ما يؤكد التعددية اللغوية المميزة للسودان هو ما أورده جوزيف جدنبيرج Joseph Jodenburge من أن هنالك أربع مجموعات لغوية في أفريقيا هي : اللغات الكنغو ـ كردفانية واللغات النيلية ـ الصحراوية ، واللغات السامية الحامية أو الأفروآسيوية ، واللغات البانتوية ، وأن لغات السودان تشمل جميع هذه المجموعات اللغوية[2]. وإن بعض أبناء الشمال (حيث أغلبية اللغة العربية) يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل النوبة والبجا ، بينما نجد في جنوب السودان (حيث الأغلبية غير عربية) من يتحدث العربية ، بل تعتبر اللغة العربية الدارجة أو ما يعرف باسم (عربية جوبا) هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها وتختلف .

---

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين ، مصدر سابق ، ص 40.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن ، " مشكلة جنوب السودان" دراسة في الأطر وديناميتات الصراع في : مصر وأفريقيا ، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة ، 1996م ، ص 195.

" إن عربية جوبا هي اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها، إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات الجنوبية. واللغة الأكثر سرياناً كلغة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان. كذلك هي لغة التخاطب السياسي السائدة والأوفر حظاً للاستجابة والقبول لدى الجمهور متباين اللغات الذي يؤم الندوات السياسية[1].

إن انتشار هذه اللغة الخلاسية بالجنوب يرجع إلى وجود التجار والجنود الشماليين بمنطقة الجنوب في فترات مختلفة (قبل إصدار قانون المناطق المقفولة وبعد استقلال السودان). وهذا يعني أنه لو لا قانون المناطق المقفولة والسياسات الاستعمارية الرامية إلى إبعاد المؤثرات العربية عن الجنوب ، لما وجدت مشكلة لغوية بين شمال البلاد وجنوبها ، ويرجع ذلك إلى المدارس التي أنشأت بعد الاستقلال في الجنوب والتي اعتمدت اللغة العربية لغة للتعليم. بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار هذه اللغة يعكس سهولتها وسلاستها مقارنة بلهجات الجنوب التي تتميز بالتعقيد إلى درجة جعلت الجنوبيين يفضلون استخدامها لهذا السبب أكثر من لهجات أخوانهم الجنوبيين من القبائل الأخرى.

إن هذه الحقائق جعلت البعض يذهب إلى أن " السودان كله يمكن اعتباره منطقة تداخل لغوي لما فيه من التنوع والتعدد اللساني"[2]. إن اللغة العربية تمكنت من

---

(1) عشاري أحمد محمود ، " جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان " ، في: العجب أحمد الطريفي ، مرجع سابق ، ص 154.

(2) جابر محمد جابر ، " مفهوم التداخل اللغوي من منظور وحدوي ، " سلسلة أوراق استراتيجية رقم (2) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ن الخرطوم ، مايو 1998م ،ص 65.

* جاء في دستور جمهورية السودان لعام 1998م ما يلي : اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان ، وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخر ى " أنظر دستور جمهورية السودان ، الباب الأول ، ص 3".

الانسياب التلقائي إلى كل بقاع السودان حتى غدت هي اللغة المشتركة لكل أهله ، ولذلك لم يكن غريباً أن تعتمد كلغة رسمية في السودان دون أن يثير ذلك حساسية الجماعات الأخرى.

التعددية الاقتصادية :

يعاني السودان ـ كذلك ـ من تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد وحرمان أطرافها من التطور الاقتصادي . ففي إطار سعي الاستعمار للاستفادة من خيرات البلاد ، عمد إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن. ووقع اختياره على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة الواسعة والتي تغطي سهولها حوالي خمسة ملايين فدان بالإضافة إلى توفر المياه للري من النيلين الأبيض والأزرق.

إن قيام مشروع الجزيرة في أواسط البلاد وما تبعه من خدمات صحية وتعليمية ، جعل هذه المنطقة أكثر " نمواً " من المناطق الأخرى في السودان. وهكذا كان لاستثمار الحكومة في زراعة القطن أثراً كبيراً على التنمية التي انحصرت في وسط البلاد حيث يزرع القطن.

إن التنمية غير المتوازنة سمة تميز كل أطراف السودان حيث تعاني هذه الأطراف ـ بلا استثناء ـ من قلة المشاريع التنموية . وقد عبرت الحركات الإقليمية عن مظالمها الاقتصادية مثل حركة سوني في الغرب ، ومؤتمر البجا في الشرق ، كما عبر أهل الشمالية باستمرار عن إهمال الحكومات المتعاقبة على حكم السودان لمناطقهم.

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن الجماعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية ، يقل ولاؤها للدولة وللحكومة القائمة التي ترى فيها الجماعة سبباً في تخلفها وتدني أوضاعها الاقتصادية. وفي السودان حيث تتداخل هذه الجوانب الاقتصادية مع الأوضاع العرقية يكتسب التخطيط التنموي بعداً سياسياً واجتماعياً خطيراً إذ من شأنه تهديد الوحدة الوطنية بالتمزق.

لقد استمرت الحكومة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال في تركيز المشاريع بمنطقة الوسط ، وكان أكبر الإنجازات التنموية بعد الاستقلال هو امتداد مشروع المناقل الذي أضاف 800 ألف فدان للمشروع. إن ما يؤكد استمرار السياسات التنموية على ذات النهج القديم هو ما جاء في تلك الخطة أنه " من الأجدى التركيز على تنمية القطاع الحديث المتركز بصورة واضحة في أواسط البلاد"[1]. وقد برر ذلك بأن هذا القطاع يمتلك خاصية النمو السريع لأنه أكثر تطوراً في البنيات الهيكلية والخدمات وأكثر حظاً في وسائل المواصلات.

وفي الواقع هناك اختلاف في وجهات النظر حول أيهما أفضل : توزيع المشاريع التنموية على كل أنحاء الدولة بحيث تتساوى كل أطرافها في هذه المشروعات ؟ أم يتم تركيز المشروعات التنموية في المناطق التي تتوافر فيها فرص نمو أكبر ثم يوزع عائد هذه المشروعات على كل المناطق؟

وفي السودان لم توزع المشروعات على أساس الطريقة الأولى حيث يتم تقسيم المشروعات على أساس جغرافي. ولا على الطريقة الثانية إذ تشكو الأطراف من أوضاعها الاقتصادية المتدنية ونقص الخدمات فيها.

ومع ذلك فلا يمكن القول بأنه لم تقم أي مشروعات في الأطراف ، فقد أنشأت عدد من المشروعات هناك مثل : مصنعي تعليب الفاكهة في كريمة وواو ، ومصنع البصل والكرتون في كسلا وأروما ، ومصنع تجفيف الألبان ببانوسة ، لكن الاستثمارات في هذه المشروعات لم تتعدى الـ 6% من جملة استثمارات الخطة العشرية البالغة 565 مليون جنيه[2]. ولا تزال قضايا تنمية الأقاليم من أهم المشاكل التي تواجه السودان ومن أكثرها إثارة لنزعات التمرد ، وأكثرها تردداً في برامج الحركات الإقليمية.

---

(1) محمد هاشم عوض " السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية" ، في : العجب أحمد الطريفي ، مرجع سابق ، ص 110.

(2) المرجع السابق .

إن على الدولة السعي لردم الفجوة بين الوسط والأطراف من خلال إعطاء أولوية لمشاريع التنمية في أطراف البلاد ، وأن يخطط لذلك في صميم الخطط القومية ، وأن تقوم الحكومة المركزية بتقديم الدعم والتسهيلات للولايات الفقيرة ، خاصة وأن السودان يعاني أصلاً من الانقسامات العرقية والقبلية التي ستكون التنمية غير المتوازنة حافزاً لها بما ينعكس سلباً على استقرار البلاد.

خلاصة :

إن موقع السودان الوسيط ، وخصوبة أراضيه ووفرة مياهه ، وتسامح أهله ، قد جعله مركز جذب لكثير من المهاجرين من الشمال والغرب والشرق ، وكانت نتيجة الهجرات المتتالية على أراضيه والتزاوج بين المهاجرين والسكان المحليين ، وجود اختلافات في الجوانب العرقية والدينية والثقافية حتى غدت التعددية هي أهم ما يميز السودان ، مع ملاحظة أن هنالك تداخل واضح في هذه الجوانب فهنالك جماعات تتوحد في الأصل العرقي ولكنها تختلف في الدين ، وأخرى تتوحد في الجوانب الدينية وتختلف في الأصل العرقي أو اللغة التي تتحدث بها ، وهكذا.

إن الأوضاع المعقدة في السودان تحتاج إلى سياسة رشيدة تسمح لكل هذه الاختلافات بالتعبير عن نفسها ، ولابد للدولة أن تقوم بالتوفيق بين مظاهرة هذه التعددية من خلال السياسات التي تصدر عنها.

إن التعددية العرقية والثقافية والدينية تعتبر خاصية عامة تميز كل مناطق السودان دون استثناء ، ومع ذلك فإن هذه الجماعات لم تكن تعبر في السابق عن اختلافاتها عن طريق القوة باستثناء منطقة الجنوب التي عرفت التمرد وحمل السلاح منذ الخمسينات حينما تمردت الفرقة الاستوائية عام 1955م.

إن تدهور الأوضاع في الجنوب يرجع بشكل رئيسي إلى التناقضات الواضحة بينه وبين الشمال في الجوانب العرقية واللغوية والدينية والثقافية بشكل عام ، كما يرجع إلى أن الجنوب نفسه لم يصبح جزءاً من الدولة السودانية إلا في مطلع العقد الثالث من

القرن العشرين ، ولم تتح له – بعد – فرص التعايش مع الشمال أو الاحتكاك الذي يتولد عنه التفاعل والترابط. وهكذا كانت مشكلة الجنوب هي أوضح الأمثلة على التعدد العرقي في السودان وأثر هذا التعدد على الاستقرار السياسي ، الأمر الذي يجعل من الضروري الوقوف عند هذه المشكلة لكشف جوانبها المختلفة كنموذج للمشاكل الناجمة عن التعددية العرقية والعرقية والثقافية في السودان والجهود التي بذلت لحلها خلال النصف قرن من الزمان حتى توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاق السلام الشامل مطلع عام 2005م.

الفصل الخامس

مشكلة جنوب السودان : الأسباب والتداعيات ومبادرات الحل

تمهيد :

قاد التطور التاريخي للسودان كما اتضح من خلال السرد السابق ، إلى تعددية عرقية ولغوية ودينية واضحة ، إلى درجة جعلت منه صورة مصغرة للواقع الأفريقي. ومع أن السودان يموج بالجماعات العرقية والثقافية ومع ظهور الحركات الإقليمية والجهوية والعرقية في كل أنحاء القطر ، إلا أن مشكلة الجنوب ظلت هي الأكثر حضوراً في السياسة السودانية عبر المراحل المختلفة والأكثر تعقيداً من المعضلات التي واجهته منذ الاستقلال ، بل يمكن القول بأن مشكلة الجنوب السوداني تعتبر من أوضح الأمثلة لأثر التعدد العرقي على الاستقرار السياسي ليس فقط في السودان ، بل في القارة الأفريقية بصورة عامة. لهذا السبب سيكون التركيز في هذا الفصل لمعرفة أثرها على الاستقرار السياسي للبلاد وبالتالي فإن الوقوف المتأني عند هذه المشكلة من شأنه الإسهام في حل مشاكل المناطق الأخرى من السودان ، بل والإسهام في حل مشاكل الدول الأخرى المشابهة.

يهدف هذا الباب إلى الوقوف على أسباب وتداعيات هذه المشكلة ، والجهود التي بذلت منذ الاستقلال لوضع حد لحرب الجنوب التي أزهقت الأرواح وبددت الموارد. وبالطبع ليس هناك ما يستدعي الوقوف عند جذور المشكلة بالتفصيل ، ذلك أن الدراسات التي تناولت هذا الجانب أكثر من أن تحصى ، إلى درجة أن أحد الباحثين في جذور مشكلة الجنوب قد أشار إلى أن أكبر المشكلات التي واجهته في دراسته هي كثرة المصادر والمراجع حول الموضوع . "فما راودتني فكرة أو جالت بنفسي خاطرة ، إلا ووجدت من سبقني إليها[1]".

---

(1) محمود محمد جامع " جنوب السودان: الأزمة الحالية والمستقبل" ، بحث مقدم لكية الدفاع الوطني (الأكاديمية العسكرية العليا) ، الخرطوم ، الدورة رقم (15) ، 2000م ـ 2001م ، ص 5.

وعليه سيتم التعرض في هذا المقام بصورة مقتضبة لجذور هذه المشكلة والسياسات التي أتبعت إزاء الجنوب عبر مراحل التاريخ السوداني المختلفة ، وأثر تلك السياسات ، سلباً أو إيجاباً على تطور المشكلة. ولما كان الفصل الرابع قد تناول وضع الجنوب منذ دخوله في إطار الدولة السودانية وحتى نهاية الدولة المهدية ، يقتصر دور المؤلف في هذا الفصل على تناول فترتي الحكم الثنائي (الإنجليزي ـ المصري) ، والحكم الوطني. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين : الأول ، بعنوان جنوب السودان خلال فترة الحكم الثنائي ، ويتناول وضع الجنوب خلال تلك المرحلة ، والسياسات المختلفة التي اتخذت بشأنه ، وأثرها على تبلور المشكلة العرقية بالبلاد، حيث يرى المؤلف في سياسات الحكومة الاستعمارية الأساس لمشكلة الجنوب التي تفجرت عشية الاستقلال. وذلك بسبب سياساته التي وسعت الفجوة ودائرة الخلاف الموجودة أصلاً بين الشمال والجنوب بسبب الاختلافات العرقية.

أما المبحث الثاني ، وهو بعنوان : جنوب السودان في ظل الحكومات الوطنية، فإنه يتناول سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة تجاه الجنوب وجهودها لحل هذه المشكلة وأثر سياساتها على تطور المشكلة سلباً كان ذلك أو إيجاباً.

المبحث الأول

جنوب السودان خلال فترة الحكم الثنائي

انتهت الدولة المهدية بالغزو الإنجليزي المصري للسودان في عام 1898م ودخل السودان مرحلة ما يعرف بالحكم الثنائي (Condominium Rule). وعلى الرغم من تسمية هذا العهد باسم الحكم الثنائي ، فالواقع أنه كان حكماً بريطانياً وكان دور المصريين شكلياً وهامشياً ، فالحاكم العام كانت بيده كل السلطات ، وقد احتكر البريطانيون هذا المنصب طوال هذه الفترة وكل الذين تعاقبوا على هذا المنصب كانوا من البريطانيين ولم ينل أي مصري هذا المنصب طوال فترة ما عرف باسم الحكم الثنائي منذ عهد اللورد كتشنر أول حاكم عام على السودان عام 1898م وحتى عهد السير روبرت هاو والسير توكس هالم آخر الحاكمين للسودان خلال ذلك العهد. قام الحكم الإنجليزي على أساس المبدأ الاستعماري المعروف " فرق تسد" (Divide and Rule) ، وكانت سياسة الحكم الاستعماري خلاف فترته الممتدة من (1899 ـ 1956م) تقوم على هذا الأساس وتستند إلى هذا المبدأ.

ولأن الحكم الاستعماري قام على أنقاض دولة دينية ، ولإدراكه لأهمية الدين في حياة السودانيين ، فقد بنى استراتيجيته على أساس هذه الحقيقة ، وقد قامت استراتيجية الحكومة الاستعمارية في هذا المجال على : مهاجمة الدولة المهدية وتشويه صورتها في أذهان السودانيين ، منافقة الشعور الديني لأهل البلاد ، قمع الحركات الدينية واستخدام أقصى درجات العنف في القضاء عليها ، والتوسل بالقيادات الدينية للوصول إلى العمق الشعبي[1].

---

(1) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان (1951 ـ 1958م) ، دار الجيل ، بيروت 1992م ، ص 68 ـ69.

وكما لاحظ القدال ، فإن خير شاهد على استراتيجية الحكومة الاستعمارية لمواجهة فكرة المهدية ، هو المنشور الذي وجهه كتشنر إلى أهل السودان قبل وصوله[1].

هاجم المنشور الدولة المهدية هجوماً عنيفاً ووصفها بأنها ثورة دموية أفضت إلى ملك جائر وأن المهدي والخليفة قد فسرا القرآن على هواهما ومنعا الحج ، ذلك فضلاً عما يأتيه الخليفة من تفريق لكلمة الإسلام وهتك الأعراض وظلم الفقراء "وهدم المساجد" ثم يمضي المنشور ليؤكد أنه قد أخذت الخديوي عباس الشفقة على المسلمين من تصرفات هذا الطاغية (يقصد الخليفة عبد الله) فأرسل الجيوش لإنقاذهم وإقامة حكومة شرعية تبني المساجد وتعين على نشر الدين القويم[2]. كما حرض المنشور القبائل والجماعات الدينية للثورة على النظام المهدي ، وهكذا لجأ الاستعمار إلى التفريق بين الجماعات السودانية المختلفة تمهيداً لضرب الدولة المهدية والقضاء على فكرها.

والملاحظ هو أن منشور كتشنر قد كتب بعناية فائقة ليناسب شعب السودان والظرف التاريخي الذي أعقب المهدية ، ففي وصفه لحكم الخليفة بالملك الجائر محاولة للتشكيك في شرعيته كنظام إسلامي وذلك لتجريد الخليفة عبد الله من صفة الخليفة أو الإمام المسلم الذي يصارع المستعمرين (الكفار) طبقاً لمفهوم المهدية ، وقد عدد المنشور الممارسات التي زعم بأن المهدي والخليفة قد قاما بها ، والتي تتعارض مع الإسلام مثل منع الحج وهتك الأعراض ، وهدم المساجد كما يلاحظ أن كتشنر حاول الاختباء خلف اسم الخديوي عباس حتى لا يثير الجماعات السودانية المتأثرة بالفكر المهدوي ، وحتى لا يكشف عن طبيعة المستعمرين وفكرهم المخالف تماماً للفكر المهدوي.

---

(1) نفس المرجع ، ص 71 ـ 72.

(2) نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، بيروت ، 1967م ، ص 1207.

وبالطبع لم تكن المهدية ثورة دموية كما جاء في المنشور ، بل كانت ثورة وطنية ضد الاحتلال الأجنبي وهو أمر مشروع ، أما ما جاء في المنشور من حديث عن ظلم الفقراء وهتك الأعراض وتفسير القرآن على الهوى فهي اتهامات لم يقم المنشور عليها دليلاً ، ولا تعدو كونها وسيلة من وسائل التحريض ، أما القول بهدم المساجد ، فإنه حتى إذا صح ذلك ، فلن يكون مقبولاً من الناحية العقلية أن يكون كتشنر أحرص على المساجد من الأنصار.

على أن مما تجدر الإشارة إليه هو أن سياسة الخليفة عبد الله في أواخر عهد الدولة المهدية والمحاباة لأهله ، ومشاكله المتكررة مع الأشراف ، بالإضافة إلى المجاعة التي أطبقت على البلاد في عهده ، وبعض ممارسات الأنصار تجاه الأهالي مثل السلب والنهب في أوقات المجاعة ، كل ذلك قد أوغر الصدور على الحكم المهدوي الذي أصبح ينظر إليه على أنه يمثل " أولاد الغرب" وغيرها من الأفكار التي سادت آنذاك.

أما استراتيجية الحكومة إزاء الحركات الدينية فهي أوضح ما تكون في حديث ونجت باشا ـ حاكم عام السودان بعد كتشنر ـ حيث حذر من خطورة هذه الحركات قائلاً : " لا ينبغي أن نقلل حذرنا للحظة واحدة في حماية أنفسنا من هذه الحركات ، والسبيل الوحيد لذلك ـ حسب إمكاناتنا المحدودة ـ هو سحقها بلا رحمة في مهدها"(1). كما تتضح هذه السياسة من الإجراءات الصارمة والعقوبات الشديدة وغير العادلة التي اتبعتها الحكومة ضد الحركات التي قامت في بداية الحكم الثنائي وتستند على أفكار المهدية مثل : حركة علي عبد الكريم ، وحركة الشريف مختار الهاشمي، وحركة عبد القادر ود حبوبة ، فقد قامت الحكومة بإعدام قادتها ونفت كثيراً من الضالعين فيها.

---

(1) الطيب زين العابدين ، " التيار العلماني وأثره في السودان " في : الإسلام في السودان ، دار الأصالة للطباعة والنشر ، 1982م ، ص 307.

وبما أن الحكومة الاستعمارية كانت تنافق الشعور الديني لأهل البلاد فقد عملت على إبادة هذه الحركات تحت ستار التعصب مؤكدة أنها ليست ضد الدين وإنما ضد التعصب الذي يتدثر بالدين. ولتأكيد ذلك فقد قامت الحكومة بمساعدة السيد علي الميرغني لبناء مسجد الختمية بكسلا ، والذي تعرض للهدم أيام الدولة المهدية . هدفت الحكومة من ذلك إلى كسب ثقة السيد على الميرغني , وأرادت من خلال ذلك إغراء القيادات الدينية والقبلية الأخرى للتعاون معها. كما أرادت أن تؤكد أنها ليست ضد الدين الإسلامي .

وفي حديث إلى جمهور شمالي عام 1914م أكد الحاكم العام على أن سياسة حكومته تقوم على دعم وتشجيع الإسلام حيث قال " أشهد الله أننا تفقدنا الأماكن المقدسة في الخرطوم الأسابيع القليلة الماضية ، وإننا دعمنا وساعدنا رجال الدين ، وبنينا وساعدنا في بناء مساجد في كل أنحاء القطر ، وأن القضاة وغيرهم قد تلقوا تعليماً مجانياً وشاملاً في القرآن والعقائد المحمدية"[1]. على أن هذه السياسة واجهت أزمة فيما يتعلق بالنظام القانوني حيث اكتشفت الحكومة أنه ليس هناك حكومة إسلامية يمكن أن تفصل الجانب الدنيوي من الجانب الديني في حين كان القانون الجنائي الذي أوجده المستعمر هو تكييف للقانون الهندي ، المستمد هو الآخر من القانون الإنجليزي حتى يتناسب وظروف السودان.

كذلك فإن الحكومة الاستعمارية استعانت بالقيادات الدينية للوصول للشعب ، فقد علق سايمز على دور هذه القيادات قائلاً " إن الإدارة مدينة بنجاحها في الأيام

(1) فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في جنوب السودان : أسس التكامل القومي ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999م ، ص 28 . 29.

الأولى للاتصالات التي تمت مع الأهالي عن طريق ممثليهم من زعماء الطوائف والقبائل(1).

ومن خلال تقريب بعض الجماعات وتهميش الجماعات الأخرى ، وأسلوب الحكم غير المباشر Indirect Rule خلق الاستعمار البريطاني نوعاً من التنافس والصراع بين هذه الجماعات بما يشتت جهودها ويمنعها من التوحد ضد المستعمر يقول محمد بشير حامد أن الاستعمار قد " اعتمد على تشجيع ودعم الزعامات الطائفية والقبلية وعلى إذكاء التنافس بينها لتشتيتها"(2).

لا شك أن للقيادات الأهلية دوراً كبيراً في استقرار أية سلطة سياسية لمعرفتهم بطبائع الناس وللنفوذ الكبير الذي تتمتع به هذه القيادات وسط قواعدها, لذلك تعامل معها الاستعمار بازدواجية ، فبينما عمد إلى الاستفادة منها في ضبط سلوك قواعدها ، عمل على تشتيت هذه القيادات والتفريق بينها ، ذلك أن اتحادها يعني ذهابه أو على الأقل تهديد سلطته.

وفي عهد السير جون مافي ، صدر قانون سلطات المشايخ لعام 1927م وقانون المحاكم الأهلية لعام 1928م ، وقد قال في تقريره لعام 1926م أنه يجب "أن تدفع للمشايخ رواتب تكفي لتزويدهم بالقدر المطلوب من المكانة والعزة"(3). وبدأت الحكومة في الإغداق على بعض الزعماء الدينيين والتجار السودانيين وتوسيع دائرة نشاطهم ، وكان ذلك كله بغرض خلق طبقة متميزة ترتبط مصالحها بالنظام الاستعماري القائم.

---

(1) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، (1900 ـ 1969م) ، الدار السودانية للكتب ، بدون تاريخ ، ص 162.

(2) محمد بشير حامد ،" الشرعية السياسية وممارستها : دراسة في التجربة السوداني المعاصرة "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 94 ، ديسمبر 1986م ، ص 41.

(3) محمد هاشم عوض ، '' السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية,, في : دراسات في الوحدة الوطنية ، مرجع سابق ، ص107.

وكذلك ، بصورة عامة ، عمل المستعمرون على تركيز المشاريع الإنتاجية في وسط البلاد ، بينما عانت الأطراف من عدم وجود مشاريع تنموية مما قاد إلى مشكلات كبيرة عانت منها الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستعمار.

على أن هذه السياسات كانت أكثر وضوحاً في جنوب السودان في إطار ما يعرف بسياسة الجنوب ، والتي هدفت إلى فصل الجنوب تدريجياً وإلى خلق نوع من الخصوصية (Particularism) القبلية فيه. وكما في الشمال فقد كان الهدف الأساسي هو عرقلة أي اتجاه للتجانس والتماسك الوطني[1]. عملت الإدارة الاستعمارية ـ في إطار هذه السياسة ـ على تقسيم السودان إلى قسمين وتعاملت مع كل منهما بشكل مغاير ، وكانت الإدارة الاستعمارية تعمل على الحيلولة دون وصول المؤثرات العربية الإسلامية إلى جنوب السودان ، كما هدفت منها إلى منع وصول تأثير الحركة الوطنية المتنامية في الشمال إلى الجنوب ، واتخذت الحكومة لعزل جنوب البلاد عن شمالها عدة وسائل وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

بمجيء الإنجليز إلى البلاد ، دخل جنوب السودان مرحلة جديدة من تاريخه أسهمت في صياغته بصورة جديدة ، ووضعت حجر الأساس لما سمى اليوم بمشكلة جنوب السودان. لقد مرت السياسة البريطانية في جنوب السودان بثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :

المرحلة الأولى (1899 ـ 1919م) :

استمرت هذه المرحلة منذ بداية الحكم الثنائي سنة 1899م وحتى قيام الثورة المصرية عام 1919م. وقد تميزت هذه المرحلة بعدم التدخل من جانب الحكومة في شئون أهل الجنوب إلا بالقدر الذي تمليه ضرورات حفظ الأمن والنظام. وقد كان فقر الحكومة الاستعمارية وضعف مواردها في تلك المرحلة هو السبب وراء هذا الإحجام.

---

(1) (P.M. Holt and P. W.Dali . The History of The Sudan: From the Coming of Islam to the preset day. London, P139.

إن ما يؤكد الضائقة المالية* التي كانت تعانيها حكومة السودان آنذاك هو ما أورده مدثر عبد الرحيم من أنه عند ضم إقليم اللادو إلى السودان بعد وفاة ملك بلجيكا سنة 1910م وانتهاء الاتفاقية التي كان بموجبها ذلك الإقليم جزء من مستعمرة الكنغو البلجيكي ، أنه وبدلاً من الابتهاج بتلك المناسبة وكانت أواسط أفريقيا ومنطقة أعالي النيل موضع نزاع بين الدول الأوربية آنذاك عبر التقرير الرسمي عن جزع المسئولين بسبب الزيادة المتوقعة في منصرفات الحكومة للقيام بإدارة الإقليم الجديد وحمايته(1). وللخروج من هذه الأزمة تقرر زيادة المعونة المصرية بمقدار 45.000 ج لمقابلة تكاليف ضم منطقة اللادو. إن هذه الضائقة جعلت المسؤولين يوافقون على السماح للجمعيات التبشيرية بمزاولة نشاطها في جنوب السودان بغية إحداث نوع من التحسن العام في أحوال السكان واكتساب ولائهم للحكومة الجديدة(2).

لكن المبشرين كانوا مدفوعين بحماستهم الدينية ، ويصرون على التبشير في كل أنحاء البلاد لتنصير جميع السكان ، بما فيهم مسلمي الشمال ويرجع ذلك بالإضافة لحماسهم الديني ، إلى جهلهم بطبيعة سكان الشمال ، ومدى تمسكهم بدينهم بل وبطبيعة الدين الإسلامي نفسه الذي لا يمكن لمن دخل فيه وعرف بقيمه وتعاليمه أن يتحول عنه إلى دين آخر مهما كانت الوسائل المستخدمة في التبشير.

لقد أشار اللورد كرومر إلى هذه الحقيقة في خطاب خاص بعث به إلى لورد لانزداون بتاريخ 9/مارس/1900م حيث جاء فيه " إنني ما زلت أحاصر حصاراً عنيفاً يحيط بي من كل الجهات كيما أصرح بالتنصير في السودان. فالكاثوليك ومن

---

*كان دخل حكومة السودان عام 1899م هو 1263569 جنيهاً ثم ارتفع إلى 1.104.599 في سنة 1909م ثم إلى أقل من خمسة ملايين عام 1939م (أنظر مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، ص 33).

(1) مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان : طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، 1970م ، ص 34.

(2) المرجع السابق ، ص 35.

خلفهم الحكومة النمساوية والكنيسة الإنجليزية يدعمها عدد من الآباء ذوي الجاه والنفوذ ، والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية كلهم ينعقون بنفس الشعار " ثم يمضي كرومر ليوضح موقفه من ذلك '' إنني لا أمانع في السماح للمبشرين بمزاولة نشاطهم بين الوثنيين من سكان الأقاليم الاستوائية ، أما أن يطلق لهم العنان (في الوقت الحاضر) ! بين مسلمي الشمال المتمسكين بإسلامهم فتصرف أحمق يوشك أن يكون جنوناً صريحاً"[1].

بناء على ذلك ، قسم كرومر مصر والسودان إلى ثلاث مناطق تبشيرية على النحو التالي :

المنطقة الأولى :

تضم هذه المنطقة مصر وغالبية سكانها من المسلمين الذي من بينهم فئة كبيرة على مستوى عال من التعليم ، مع وجود فئة غير قليلة من المسيحيين.

المنطقة الثانية :

تشمل الجزء الشمالي من السودان ، وغالبية سكانه من المسلمين وهم أبعد عن المدنية بالنسبة لرصفائهم من المسلمين المصريين ، وليس بينهم طبقة مثقفة.

المنطقة الثالثة :

وتنحصر هذه المنطقة في جنوب السودان وغالبية سكانها من الوثنيين الذين ينظرون للإسلام من خلال تصرفات الأنصار في عهد الخليفة وغاراتهم لنهب الطعام[2].

شكلت هذه الخلفية سياسة كرومر للنشاط التبشيري " ففي الوقت الذي يرى فيه كرومر أنه بالإمكان تطبيق سياسة أكثر حرية وتسامحاً في المنطقة الأولى ، كان

---

(1) أنظر المرجع السابق ، ص 35 ـ 36.

(2) إبراهيم عكاشة ، التبشير النصراني في جنوب سودان وادي النيل ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 1982م ، ص 60 ـ 61.

يعتقد أنه من المستحيل تطبيق نفس السياسة في شمال السودان دون أن يترتب عليها مخاطر جسيمة. أما فيما يتعلق بالمنطقة الثالثة التي حددها بجنوبي فشودة فإنه يرى عدم أهمية وضع أية قيود للنشاط التبشيري بها ، وإنما ينبغي على الحكومة مساعدة الإرساليات في هذه المنطقة"[1].

وطبقاً لمحمد عمر بشير ، فإن الحكومة الاستعمارية لم تشجع نشاط المبشرين منذ البداية ، ولكنها وافقت على ذلك تحت الضغوط. ويرى بشير أن ذلك يرجع للآتي[2]:

1. لم يكن التبشير أو الدعوة للمسيحية جزءاً من سياسة الحكومة البريطانية في المستعمرات ، حيث كانت الحكومة تلتزم ، عادة بالإشراف والمراقبة لعمل جمعيات التبشير لضمان عدم استخدام وسائل غير مشروعة في التبشير للدين المسيحي.
2. كانت سياسة الحكومة البريطانية إزاء النشاط التبشيري في البلدان الإسلامية التابعة لها هي إقناع أبناء هذه البلدان بأن العمل التبشيري ليس أداة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة المدنية.
3. أنه من الممكن أن يرتكب المبشرون أخطاء فادحة في الوقت الذي كان فيه المسلمون الشماليون مهيئون تماماً لموجة من الانفعال الديني ، كما أن اللورد كرومر كان قد قطع عهداً مع أعيان السودان بعدم التدخل في شؤونهم الدينية.
4. كانت الإدارة البريطانية تخشى من أن يكون السماح بمثل هذه النشاطات التبشيرية مادة تستغلها العناصر الداعية للوحدة الإسلامية بين الموظفين المصريين في السودان لخلق متاعب للحكومة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 61 . 62.

(2) Mohamed Omer Beshir ,The Southern Sudan : Background to Conflict. Hurst and Co. London 1968 P21.

5. إن مناطق الجنوب لم يكن قد تم إخضاعها بعد ، وبالتالي لم يكن الوقت مناسباً للقيام بنشاط تبشيري.

إن النتيجة النهائية التي لا خلاف حولها هي أن جمعيات التبشير المسيحية وصلت إلى الجنوب وباشرت نشاطها لتنصير الجنوبيين على علم ودعم الحكومة الاستعمارية ، لكن ما يستحق الذكر هو النقاط التي أوردها بشير ، مع وجاهتها ، فإنها لا تدعم حجته بأن الحكومة لم تشجع المبشرين. فما جاء في خطاب كرومر الذي ورد أعلاه يؤكد على أن اعتراضه لم يكن على مبدأ التنصير بل على (أن يطلق لهم العنان في الوقت الحاضر)! بين مسلمي الشمال المتمسكين بإسلامهم مما يعني أن المسألة تتعلق فقط بالتوقيت ، خشية أن تقود عملية التبشير إلى صراعات ومواجهات بين جماعات التبشير والسكان المحليين ، في وقت لا يزال الحكم الاستعماري في بدايته ولم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار ، بل أن ذلك هو ما أكده بشير نفسه من خلال النقاط الثلاث الأخيرة التي أوردها. على أن الحكومة نفسها قد رأت في جهود المبشرين تسهيلاً لمهمتها في الحكم لأنهم يعملون على " تعليم هؤلاء الهمج المتوحشين مبادئ التفكير السليم ، وحسن السلوك ، وطاعة سلطان الدولة[1]".

وعليه وافقت الحكومة على السماح للجمعيات التبشيرية بالعمل في الجنوب لعلمها بحساسية الوضع في الشمال ودرجة تمسك المسلمين الشماليين بدينهم. وبالفعل بدأت جمعيات التبشير في إنشاء الكنائس والمدارس في جنوب السودان، ومنعت الجمعيات التبشيرية من ممارسة أي نشاط تبشيري في الشمال في هذه المرحلة ما عدا إنشاء كنيسة إنجيلية وبعض المدارس في الخرطوم بحجة وجود بعض المسيحيين في هذه المناطق. واشتركت في أعمال التبشير والتعليم في الجنوب . الذي تم تقسيمه إلى مناطق نفوذ للكنائس . عدة جمعيات هي : جمعية آباء فيرونا الإيطالية للروم الكاثوليك ، والجمعية الإنجيلية الأسقفية ، والجمعية الأمريكية المتحدة. كما شاركت في وقت لاحق

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 39.

(عام 1913م) الجمعية الإرسالية الاسترالية ، والجمعية النيوزيلندية[1]. إلا أن جمعية آباء فيرونا كانت هي الأكثر تأثيراً بسبب خبراتها السابقة بالعمل في الجنوب ومواردها المالية الضخمة.

---

(1) Basir Mohamed said. The Sudan : Crossroads of Africa, The Bodley Head LTD. London, 1965 PP 166 -168.

خريطة رقم (14)

توضح حدود نفوذ الإرساليات العاملة في جنوب السودان عام 1904م

المصدر : إبراهيم عكاشة ، التبشير النصراني في جنوب سودان وادي النيل ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 1982م ، ص 80.

أساليب الجمعيات التبشيرية للدعوة في الجنوب :-

استخدمت الجمعيات التبشيرية أساليب مختلفة في الدعوة ، فبالإضافة إلي وسيلة الإقناع الفردي العام في الكنائس والأماكن العامة للتعريف بالمسيح وتعاليمه ، فقد انتهجت الكنيسة وسائل حديثة في التبشير مثل الدعوة عن طريق العلاج والتعليم وغيره .

1/ التبشير عن طريق العلاج :

كان من رأي بعض المبشرين من أمثال جيمس دمبس " إن جنوب السودان ليس في حاجة إلي وعاظ من الفصحاء أو إلي رجال لاهوت أكفاء أو متحمسين بقدر ما هو في حاجة إلي مبشرين أطباء " [1] .وبناء علي ذلك فقد أقيمت مستشفيات في الجنوب مثل مستشفي لوي ومستشفي لر ومستشفي جيابور بالإضافة إلي ثمانية مستوصفات في المراكز التبشيرية المختلفة وذلك خلال عهد الثلاثينات . والجدول التالي يوضح مساهمة الإرساليات في العلاج بالجنوب .

جدول رقم (5) يوضح

إسهام الإرساليات في العلاج بجنوب السودان (1942م- 1944م)

العام	رجال	نساء	ممرضات	المساعدون من الأهالي	عدد الأسرة	نزلاء المستشفيات	المترددون	تكاليف العلاج
1923م	1	...	...	..	20	...	12702	180 جنيه
1927م	2	...	...	5	20	900	12704	229
1934م	2	...	...	13	43	3242	52570	1168
1938م	2	...	...	13	59	893	138928	1570
1945م	1	1	...	45	64	1114	152.60.6	2374
1948	1	3	...	53	64	1216	57916	3406

المصدر : إبراهيم عكاشة ، التبشير النصراني في جنوب سودان وادي النيل ، دار العلوم للطباعة والنشر ، 1982م ، ص169 .

---

(1) إبراهيم عكاشة ، مرجع سابق ، ص164 .

2/ التبشير عن طريق التعليم :

كانت الجمعيات التبشيرية ترى أنه " ليس ثمة وسيلة للتأثير على مواطنين أفضل من جمع أبنائهم في حجرات للدراسة " وبالتالي كانت الجمعيات تعول كثيراً على التعليم كوسيلة من وسائل نشر المسيحية وكان ذلك يتفق مع توجهات الحكومة التي تعتقد أن الجمعيات تساعد من خلال نشر التعليم على " تمدين الأهالي وتعليمهم احترام القانون واتباع السلوك الحسن"[1].

وتحقيقاً لهذه الغاية أنشأت الجمعيات التبشيرية عدداً من المدارس يمكن تقسيمها إلى نوعين : المدارس الأولية ، ومدارس الأحراش التي تعتبر مدارس تمهيدية للمدارس الأولية تلقن فيها مبادئ الديانة المسيحية. والجدول التالي يوضح درجة هيمنة الجمعيات التبشيرية على التعليم في جنوب السودان

جدول رقم (6) يوضح

المدارس في جنوب السودان عام 1953 ـ 1954م

نوع المدرسة	عدد التلاميذ في المدارس التبشيرية	عدد التلاميذ في المدارس الحكومية	الجملة
مدرسة قرية	17.721	194	17.915
مدرسة أولية للأولاد	8.096	2.851	10.947
مدرسة للبنات	3.026	731	3.757

(1) المرجع السابق ، ص 172.

مدارس فنية تجارية	253	160	213
مـــدارس تـــدريب علـــى اللهجات المحلية	423	82	505
مدارس تدريب معلمين أولية	110	9	119
مدارس أولية	388	669	1057
مدارس ثانوية عليا			187

المصدر : حسن مكي محمد أحمد ، السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان ، المركز الإسلامي الأفريقي (شعبة البحوث والنشر)، الخرطوم 1983م ، ص 23.

ورغم العقبات والمشاكل التي واجهتها جمعيات التبشير المسيحية والمتمثلة في صعوبة المواصلات ، واتساع المساحة ، وانتشار الأمراض ، وهجرات الجنوبيين المتوالية بسبب المراعي ، وتعدد اللهجات المحلية بالجنوب ، ونقص الموارد المالية للجمعيات ، إلا أن المحصلة النهائية هي أن أعداداً مقدرة من الجنوبيين اعتنقت الدين المسيحي مما ساهم ، إلى جانب اختلافاته العرقية مع الشمال ، في تهيئة الجنوب لتطور مختلف تماماً عن الشمال.

المرحلة الثانية (1919 . 1945م) :

كانت بريطانيا تتعامل مع موضوع السودان حتى عام 1919 . على الأقل ظاهرياً . على أنه جزء لا يتجزأ من مصر من الناحيتين : المالية والإدارية وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها في الآتي :

1/ إن ذلك يتماشى مع ما كان عليه الوضع في السودان قبل المهدية وأن (إعادة الفتح) التي جرت للسودان ينبغي أن تعيد الأمور إلى سابق عهدها.

2/ إن الحكم الثنائي جاء على أنقاض دولة دينية (الدولة المهدية) ، لذلك لم يشأ البريطانيون أن يستفزوا أهل البلاد ، وقد تمت الإشارة في الفصل السابق إلى أن

كتشنر عمد إلى منافقة الشعور الديني للسودانيين ، متوارياً خلف اسم الخديوي عباس الذي " أخذته الشفقة على المسلمين من ظلم الخليفة)) . فأرسل الجيوش لإنقاذهم.

3/ إن القول بوحدة مصر والسودان يبرر صرف الأموال المصرية على حكومة السودان التي كانت تعتمد ـ بالكامل ـ على الخزينة المصرية آنذاك.

4/ إن ذلك يدفع عن بريطانيا التهم التي وجهتها لها القوى الاستعمارية المنافسة ، بأنها تسعى إلى الاحتفاظ بالسودان لنفسها.

إلا أن قيام ثورة 1919م المصرية غير من سياسة البريطانيين تجاه السودان تغييراً جذرياً ، فبعد الثورة المصرية خاف البريطانيون من انتقال عدوى الثورة من مصر إلى السودان ومنه إلى مستعمراتها في شرق أفريقيا مما يهدد مصالحها بشكل مباشر. وقد أوصت لجنة ملنر ، التي أنيط بها البحث في أسباب الثورة المصرية ، والتي زار بعض أعضائها السودان، لدراسة أحواله المرتبطة بمصر ، أوصت بفصل السودان عن مصر مالياً وإدارياً حتى لا تتسرب إليه الأفكار التحررية من مصر ، كما أوصت ـ في ذات الوقت ولنفس الأسباب ـ بفصل الجزء الجنوبي (الزنجي) عن الإقليم الشمالي (العربي) من السودان حفاظاً على " ممتلكات " بريطانيا في شرق أفريقيا[1].

هدفت سياسة الحكومة الاستعمارية بعد قيام ثورة 1919م المصرية ، إلى فصل جنوب السودان عن شماله على الرغم من عدم وضوح الرؤيا حتى لدى الإدارة الاستعمارية نفسها حول مصير الجنوب حيث تأرجحت الآراء بين تطويره في اتجاه إعطائه الاستقلال كدولة قائمة بذاتها ، أو ضمه إلى كينيا أو يوغندا. وبناء على ذلك فقد شرعت الإدارة الاستعمارية في اتخاذ عدد من الإجراءات التي تهدف إلى عزل الجنوب عن الشمال ريثما يتقرر مصيره ، الذي كان ـ أثناء هذه الإجراءات ـ موضوعاً " قيد الدراسة".

---

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 39.

بـدأت الحكومـة في تطبيـق سياسـة الفصـل بإصـدار قـانون الجـوازات لعـام 1922م والذي منح الحاكم العام سلطة إعلان أي منطقة من مناطق السودان منطقة مغلقة كلياً أو جزئياً. واستناداً إلى ذلك أصدرت الحكومة الاستعمارية مرسوماً أعلنت بموجبه دارفور والاستوائية وأعالي النيل وبعض أجزاء من المديريات الشمالية ، وكردفان والجزيرة وكسلا مناطق مقفلة(1). لم تكن هنالك أسباب موضوعية لجعل الجزيرة وكسلا مناطق مقفولة ولكن هدف الاستعماريون إلى التمويه وصرف الأنظار عن سياستهم في الجنوب.

واستناداً إلى مرسوم تصاريح التجارة الذي صدر عام 1925م ، والذي منع ممارسة أي شخص من غير أبناء المنطقة للتجارة بالجنوب ما لم يحصل بتصريح على ذلك ، مورست أشد الضغوط على التجار الشماليين الذين اضطر عدد كبير منهم لمغادرة الجنوب ليحل محلهم السوريون واليونانيون الذين شجعتهم الحكومة الاستعمارية على العمل في المديريات الجنوبية بديلاً لـ " الجلابة".

لقد جاء هذا الإجراء في سياق السياسة الاستعمارية الرامية إلى عزل الجنوب عن المؤثرات العربية والإسلامية ، ولا شك أن وجود تجار شماليين مسلمين بالجنوب من شأنه التأثير على الثقافة واللغة والدين فيه ، الأمر الذي كانت الحكومة الاستعمارية تعمل على محاربته.

وفي عام 1930م وضع سير هارولد ماكمايكل مذكرة عن سياسة الجنوب أوضح من خلالها أن سياسة الحكومة تجاه الجنوب تهدف إلى بناء وحدات عرقية أو قبلية تقوم على العادات والتقاليد والمعتقدات المحلية ، موضحاً أن على سلطات المديريات اتباع الخطوات الآتية لتحقيق ذلك :

1/ إعداد الكادر الإداري والفني الكافي من العناصر غير العربية.

---

(1) إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجيل (بيروت) و دار المامون (الخرطوم) ، بدون تاريخ ، ص 589 . 590.

2/ السيطرة على هجرة التجار الشماليين وتقييدها ، وتشجيع التجار السوريين واليونانيين.

3/ اقتراب الموظفين البريطانيين من عادات ولغات ومعتقدات القبائل التي يعيشون وسطها.

4/ استعمال اللغة الإنجليزية حين يتعذر استعمال اللغات المحلية وعرقلة اتجاه جعل اللغة العربية لغة رسمية(1).

لقد كانت هذه المذكرة استمراراً لسياسة الاستعمار في جنوب البلاد ، إلا أنها قد أفصحت بشكل واضح عن استراتيجيته الرامية لفصله عن الشمال من خلال إبعاد المؤثرات العربية والإسلامية عنه ، فإعداد الكادر الكتابي من العناصر غير العربية يهدف للاستغناء عن خدمات الشماليين هناك لتفادي احتكاكهم بمواطني الجنوب. كما أن الحد من هجرة الشماليين واستعمال اللغة الإنجليزية بديلاً للغة العربية تهدف كلها إلى منع التواصل بين شمال البلاد وجنوبها.

أولت المذكرة أمر محاربة اللغة العربية اهتماماً كبيراً ، وأبدت قلقها من شيوع اللغة العربية وانتشارها في الجنوب خاصة في واو مؤكدة أن ذلك يستوجب المعالجة السريعة وتحدثت المذكرة عن ضرورة جعل اللغة الإنجليزية لغة التخاطب بين رجال الجيش والبوليس حتى يجئ الوقت الذي تنعزل فيه اللغة العربية انعزالاً تاماً وتتقوض ، وعلى الموظف الذي لا يستطيع التكلم باللغات المحلية أن يحاول استعمال الإنجليزية عند التخاطب مع شيوخ القبائل والأفراد العاديين والعمال والخدم وفي أسوأ الظروف فإن الاستعانة بالمترجمين أفضل من استعمال العربية لحين يتم تعلم اللغة المحلية(2).

---

(1) تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1994م ، ص 145.

(2) المذكرة الصادرة من مكتب السكرتير في 25 يناير 1930م في : مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 83 ـ 90.

إن عمليتي إطلاق يد الجمعيات التبشيرية ومحاربة اللغة العربية في الجنوب تكملان بعضهما البعض. فاللغة العربية هي " لغة القرآن" وفي محاربتها إبعاد لشبح الإسلام من الجنوب ، كما أن محاربة اللغة العربية تتماشى وسياسة الاستعمار الرامية إلى منع التواصل بين الشمال والجنوب بعد أن رسم الاستعمار استراتيجيته لفصلهما. لذلك عمد المستعمرون إلى محاربة اللغة العربية في الجنوب وفرض الإنجليزية كلغة تعلم هناك. باعتبارها لغة المستعمر ، مما يسهل تعامل الإداريين مع المواطنين في الجنوب ، كذلك شجع الاستعمار اللغات واللهجات المحلية مثل الدينكا والنوير والشلك والباري واللاتوكا ووجه النصح إلى زعماء القبائل الجنوبية للتخلي عن أسمائهم العربية واستبدالها بأسماء محلية ، كما منعت السلطات الاستعمارية صناعة الملابس العربية وبيعها بالجنوب واقترحت تفصيل قمصان (ذات ياقة وفتحة أمامية على الطريقة الأوربية ، وليست بأعناق مستديرة كقمصان البقارة من أهل دارفور) كما منعت في راجا (صناعة الطواقي التي تلف عليها العمائم كما عند القبائل العربية) [1].

كذلك منعت الحكومة التزاوج بين الشماليين والجنوبيين ، إلا بإذن خاص من مأمور المركز ، وفي حالة قيام مثل هذا الزواج ، يشترط أن ينسب الأبناء إلى أمهم وليس إلى أبيهم [2]وذلك لأن غالبية الزيجات بين الطرفين كانت تتم بين رجال من الشمال ونساء جنوبيات ولم يحدث العكس إلا نادراً.

عملت الحكومة على منع الاتصال بين القبائل العربية والقبائل الزنجية المتجاورة ، فمنع أهالي دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال ، كما منع أبناء بحر الغزال من الدخول إلى كردفان ودارفور. بل قامت الحكومة في بعض الأحيان بترحيل بعض

---

(1) أنظر مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 49 ـ 50.

(2) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 114.

القبائل الجنوبية المجاورة للعرب منعاً للاختلاط بين الطرفين ، ومن أمثلة ذلك ترحيل قبائل باندا ودونجو ، وكريش ، وفروج ونياجوالجولي[1].

واستناداً إلى فكرة مدير مديرية منجلا ، والداعية إلى تكوين فرقة عسكرية استوائية نظراً '' للدور الحضاري والعظيم للجيش '' فقد تم في عام 1917م إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب وكونت فرقة عسكرية من أبناء الجنوب سميت باسم الفرقة الاستوائية ، لأن بقاء جيش قوامه العرب في الجنوب ، من شأنه التأثير على ثقافته ودينه ولغته ، وربما أوضاعه العرقية إذا ما حدث تزاوج بين الجنود الشماليين والنساء الجنوبيات خاصة وقد حدثت مثل هذه الزيجات آنذاك.

ومنذ عام 1921م سمح لمديري المديريات الجنوبية بالتغيب عن اجتماع المديرين بالخرطوم بحجة صعوبة المواصلات ، وسمح لهم بإمكانية عقد اجتماعاتهم في الجنوب ، والاتصال برصفائهم في كينيا ويوغندا ، على الرغم من أن سفرهم إلى يوغندا أو كينيا يعتبر أكثر صعوبة من وصولهم إلى الخرطوم وقد كان في ذلك تمهيد لضم الجنوب إلى تلك الدول مستقبلاً.

لقد كان لهذه الإجراءات التعسفية : سن قانون المناطق المقفولة وطرد التجار الشماليين من الجنوب ، وإطلاق يد البعثات التبشيرية في الجنوب ، ومحاربة اللغة العربية والأزياء والأسماء العربية في الجنوب ، وترحيل القبائل الجنوبية المجاورة للعرب لمنع التواصل بين الطرفين ..الخ ، أسوأ النتائج على مستقبل القطر ووحدته. لقد أضافت هذه السياسات عراقيل جديدة في طريق التكامل القومي وزادت الفجوة ، الموجودة أصلاً بسبب الاختلافات العرقية واللغوية والتاريخية في السودان. وقد مضت الإدارة الاستعمارية في تنفيذ هذه السياسات بطريقة تعسفية واضحة. لقد تعرضت سياسة الحكومة في الجنوب للنقد ليس فقط من قبل الشماليين ، وإنما كذلك من قبل الجنوبيين ، بل ومن الموظفين البريطانيين الذين قاموا على أمر تنفيذها.

---

(1) المرجع السابق ، ص 116 . 117.

فعلى مستوى القادة الجنوبيين عبر أبيل الير ، أحد أبرز القادة الجنوبيين عن معارضته لتلك السياسات قائلاً : " مهما يكن ، فإنه يتعذر الدفاع عن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية ، والطرق التي قامت بتنفيذها بها ، ذلك أن محاربة اللغة العربية والاتهامات العشوائية لكل الشماليين بممارسة تجارة الرقيق ، ومنح امتيازات للهيئات المسيحية التبشيرية للدعوة في الجنوب دون السماح لعلماء المسلمين بنشر الإسلام هناك ، جعل سياسة الإدارة البريطانية تبدو سخيفة ومتعسفة"[1].

كما أن الصرامة والتشدد الذين تم بهما تطبيق هذه الإجراءات في الجنوب قد جعل بعض الموظفين البريطانيين ينظر إليها كإجراءات تعسفية وغير واقعية لكنه كان ينفذها كسياسة رسمية. وقد علق مفتش راجا على سياسة الجنوب واصفاً إياها بأنها (مفتعلة مضحكة لا يقدر أحد على مجاراتها بإخلاص وقلب سليم)[2]. أما على الصعيد الشمالي فقد احتج مؤتمر الخريجين في مذكرته للحاكم العام سنة 1942م على سياسة الحكومة تجاه الجنوب ، مطالباً بإلغاء قانون المناطق المقفولة ورفع القيود عن حركة التجارة والمواطنين داخل الدولة ، وإلغاء امتيازات الجمعيات التبشيرية ، وتوحيد مناهج التعليم في شمال البلاد وجنوبها[3].

شكلت مذكرة مؤتمر الخريجين المشار إليها تحدياً كبيراً للإدارة الاستعمارية لأنها أوضحت ، وبشكل حاسم أن استمرار الإدارة الاستعمارية في سياستها القديمة تجاه الجنوب ، سيؤدي حتماً إلى ارتفاع موجة العداء للإدارة البريطانية مما يعني ارتباط الحركة الوطنية السودانية بمصر ، الأمر الذي كانت تخشاه بريطانيا وتعمل للحيلولة دون حدوثه في إطار سياستها الرامية إلى منع عودة النفوذ المصري للسودان مرة أخرى.

---

(1) أبيل الير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ، 1993م ، ص 24.

(2) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 47 ـ 48.

(3) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 210 ـ 211.

6 . 1 . 3 المرحلة الثالثة 1946 . 1956م :

أدركت الإدارة البريطانية ، رغم رفضها لما جاء في مذكرة مؤتمر الخريجين وما أعقب ذلك من مواجهات بين الطرفين ، أن الأوضاع السياسية العالمية وميثاق الأطلنطي الذي أكد على حق الشعوب المستعمرة في الحرية والديمقراطية كانت لها آثارها على الأوضاع في السودان وفي مطالب الخريجين والحركة الوطنية بصفة عامة. مما يتطلب تغيير السياسة القديمة تغييراً جذرياً في اتجاه إشراك السودانيين في شؤون بلادهم ولكن بصورة " استشارية" فقط فجاء تكوين " المجلس الاستشاري لشمال السودان".

لقد وجد المجلس الاستشاري معارضة قوية في السودان خاصة من حزب الأشقاء الذي تكون في ذلك العام ، والحكومة المصر التي رأت فيه محاولة لفصل السودان عن مصر ، وجنوب السودان عن شماله بينما أيده أتباع الإمام عبد الرحمن المهدي*.

لقد تعرض المجلس الاستشاري لنقد حتى من قبل أولئك الذين اشتركوا فيه من عدة وجوه(1):

أولاً : من حيث طبيعته : لأن المجلس وظيفته استشارية فقط وبالتالي فإنه لا يحقق ما يدعيه الإنجليز من أنه خطوة نحو الحكم الذاتي لأن رأي المستشار ليس ملزماً للجهة التي استشارته فلها أن تأخذ به أو تدعه ، وبالتالي فإن ما يتمخض من آراء عن المجلس ليس ملزماً للحكومة مما يقدح في مشاركة أعضائه في السلطة من الناحية الفعلية.

ثانياً : من حيث تكوينه : فهو عبارة عن مجلس معين من قبل الحاكم العام وأغلب أعضائه هم ممثلو الإدارة الأهلية من مشايخ ونظار وعمد ، لكن النظار والعمد لم تكن

---

* يروى أن السيد عبد الرحمن المهدي برر ذلك بقوله " إن الشخص الذي يطلب ديناً على آخر لا يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه ، بل يأخذه ويطلب الباقي ، وهكذا يجب أن نقبل المجلس الاستشاري ونطالب بباقي حقوقنا".

(1) أنظر في هذا الصدد : إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 24.

لـديهم المـؤهلات والكفـاءة اللازمـة لممارسـة مهمـة التشـريع بالصـورة المطلوبـة. وكـان بإمكان الحكومة الاستعمارية لو أرادت لهذا المجلس مشاركة حقيقية في صنع القرارات ، أو تـدريباً لأعضـائه علـى ممارسـة الحكـم ، أن تسـتعين بالخـريجين لكـونهم أكثـر تأهـيلاً واقتداراً من رجالات الإدارة الأهلية الذين يمكن أن يلعبوا دوراً أكبر على المستوى المحلي ووسط مجموعاتهم، أكثر من ممارسة التشريع على المستوى القومي.

ثالثاً : إن اقتصار المجلس على المديريات الشمالية الست ، فيه حرمان للجنوبيين من اكتساب الخبرة ، كما ينبئ عن اتجاه الإنجليز نحو فصل الجنوب عن الشمال ، فحتى ذلك الوقت كان موضوع الجنوب (قيد الدراسة) ولم يتحدد مصيره بشكل قاطع ولكن الاتجاه الغالب وسط الإنجليز هو أن لا يكون متحداً مع الشمال في إطار دولة واحدة.

وبالطبع ، كان التدرج ضرورياً وكان بالإمكان تقليص صلاحيات المجلس في البداية ، على أن تتوسع هذه الصلاحيات تدريجياً وبهذه الطريقة يتدرب السودانيون على ممارسة الحكم ، أما بالطريقة التي تم بها فلا يمكن تحقيق هذه الغاية لأن السودانيين لم يشتركوا فعلياً في إدارة السلطة وممارستها كما ادعت الحكومة الاستعمارية.

وإزاء الضـغوط الـتي واجهتهـا الإدارة الاسـتعمارية في وقـت تأكـد فيـه فشـل المجلس الاستشاري في تمثيل السودان بعد مقاطعة القوى السياسية والخريجين له ، أصدر الحاكم العام أمراً بعقد مؤتمر الإدارة الأول لدراسة الخطوات المؤدية لإشراك السودانيين في إدارة بلادهـم بصـورة أوسـع ممـا هـو معمـول بـه في المجلس الاستشـاري وانعقـد مـؤتمر الإدارة عام 1947م وأوصى بالآتي :

1 . تعـديل دسـتور المجلـس الاستشـاري لشـمال السـودان ليصـبح جمعيـة أكثـر تمثيلاً للشـعب ، وليضـطلع بمسؤوليات أكـبر مـن مسـؤوليات المجلس الاستشـاري كخطـوة في طريق التطور نحو الحكم الذاتي.

2ـ ضـرورة أن يكـون للسـودان صـوته الخـاص وذلـك بإنشـاء هيئـة يكـون لهـا الحـق الدستوري في أن تتحدث باسم القطر كله.

3. إن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري وجعله أكثر قدرة على تمثيل الشعب هو تشكيل جمعية ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالإشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام الحالي.

4. يجب أن تشمل سلطات الجمعية الجديدة القطر بأكمله (شمالاً وجنوباً) (1).

ولما كان الاقتراح القاضي بتكوين جمعية تشريعية واحدة تضم الشماليين والجنوبيين في صعيد واحد ، يتعارض مع استراتيجية الحكومة الرامية لفصل جنوب السودان عن شماله ، فقد تقرر عقد مؤتمر (بمدينة جوبا) لمناقشة أمر تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة بعد أن أوعزوا للجنوبيين بعدم قبول المشاركة مع الشماليين في الجمعية التشريعية(2).

انعقد المؤتمر بمدينة جوبا في يومي 12 و 13 يونيو 1947م برئاسة السكرتير الإداري ، وعضوية مديري المديريات الجنوبية الثلاث ، ومدير شؤون الخدمة ومساعد السكرتير الإداري وجميعهم من البريطانيين ، بالإضافة إلى ثمانية عشر عضواً يمثلون المديريات الجنوبية وخمسة أعضاء يمثلون الشمال.

وخلال جلسة المؤتمر الأولى ، أكد الجنوبيون الذين اشتركوا في المؤتمر من أمثال جيمس طمبرة وكلمنت أمبورو على عدم رغبتهم في إرسال مندوبين للمشاركة في الجمعية التشريعية ، وطالبوا بتكوين مجلس استشاري للجنوب. وفي اليوم الثاني تغير موقف الجنوبيين تماماً حيث أمنوا على ضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب مؤكدين أن أية محاولة لفصلهما ستضر بالشمال والجنوب سياسياً واقتصادياً ، وأن الجنوب لا يستطيع الاستقلال بشؤونه ولا يرغب في الاتحاد مع يوغندا. لعب القانوني المعروف محمد صالح الشنقيطي دوراً مقدراً في إقناع الجنوبيين بالمشاركة في الجمعية التشريعية وقد ذكر السكرتير الإداري آنذاك (السير جيمس روبرتسون) في مذكراته أن الشنقيطي قد

---

(1) Beshir M. Said Op. Cit. P 48.
(2) Ibid, P P. 49 – 50.

قضى الليل كله في إقناع الجنوبيين بفكرة الانضمام للجمعية التشريعية في الشمال[1]. وهذا ما أكده جيمس طمبرة . أحد الأعضاء الجنوبيين المشاركين في المؤتمر . حينما سأله رئيس المؤتمر عن سبب تغيير رأيه حيث قال " لقد قال القاضي الشنقيطي أننا إذا لم نفعل ذلك فسوف لن يكون لنا الحق في إبداء الرأي في الحكومة القادمة ، وقد فكرت في الأمر ملياً ليلة أمس فاقتنعت بالفكرة"[2]. وبالتالي أقر المؤتمر مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة مع إخوانهم الشماليين.

عند عرضه لتوصيات المؤتمر بمجلس الحاكم العام ، أكد السكرتير الإداري على ضرورة تأمين الذات الجنوبية ثقافياً واجتماعياً في مواجهة أية حكومة ذات أغلبية شمالية ، واقترح إعطاء سلطات استثنائية من خلال قانون الجمعية التشريعية للحاكم العام تعطيه حق إلغاء أي قانون يرى أن من شأنه إلحاق الضرر بالجنوب ومصالحه[3].

إن الحديث عن تأمين الذات الجنوبية في مواجهة الشمال حديث غريب ويكشف عن مدى إصرار الإدارة الاستعمارية على المضي في استراتيجيتها لفصل الجنوب عن الشمال حتى بعد مؤتمر جوبا 1947م . إن الواجب يقضي بعد أن اختار ممثلو الجنوب في المؤتمر الوحدة مع الشمال . أن تتاح الفرصة الكاملة للثقافات المختلفة لتتلاقح فيما بينها بما يقود إلى خلق أرضية مشتركة بين سكان السودان جميعاً ، الأمر الذي يدعم الوحدة الوطنية ويقوي عراها.

لقد أبدى السكرتير الإداري في مذكرته لمجلس الحاكم العام امتعاضه للنتائج التي خرج بها المؤتمر مؤكداً على ضرورة حماية الجنوب " فبدون حماية لا يستطيع

---

(1) السير جيمس روبرتسون ، السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال ، تعريب مصطفى عابدين الخانجي ، دار الجيل ، بيروت ، 1996م ، ص 171.

(2) إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص31.

(3) Mohamed Omer Beshir, Southern Sudan Op. Cit PP 2.

الجنوبيون أن يتطوروا تبعاً لتقاليدهم ، كما أن الشمال سوف يبتلعهم ويطغى عليهم ، وسوف يتدهورون ليصبحوا مجتمعاً من الخدم[1].

وهكذا ، وبسبب الظروف السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، والضغوط التي مارسها الوطنيون في السودان والحكومة المصرية التي عارضت ، وبشدة ، اتجاهات البريطانيين لفصل جنوب السودان وإلحاقه بالمستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ، اضطر الإنجليز إلى تغيير سياستهم الرامية إلى فصل الجنوب ، والعمل على أن يشكل الجنوب مع السودان الشمالي ، وحدة سياسية واحدة في المستقبل. كان أمام البريطانيين ثلاثة خيارات بشأن مستقبل الجنوب تتمثل في : ضمه إلى الشمال ليشكلا معاً وحدة سياسية واحدة ، أو ضمه إلى شرق أفريقيا (كينيا أو يوغندا) ، أو تقسيمه بين الشمال وشرق أفريقيا ، وأخيراً وقع الاختيار على المقترح الأول القاضي بضمه إلى الشمال.

ولما كان البريطانيون يصرون على ضرورة توافر بعض الضمانات للجنوب تمنع سيطرة الشمال عليه ، فقد برزت أفكار تنادي بالحكم الذاتي ، أو النظام الفيدرالي ليتمكن الجنوبيون من تقرير أمورهم بأنفسهم ، والتعبير عن ثقافتهم المختلفة عن ثقافة المجتمع الشمالي.

إن الوصول إلى الاستقلال لم يكن ممهداً ، بل جاء استقلال السودان بعد مخاض عسير ، وكان قدر الوطنيين في الخمسينات من القرن الماضي أن يديروا معركتين في آن واحد : معركة النضال ضد المستعمر لإجلائه عن البلاد ، ومعركة التصدي للمشاكل الناجمة عن سياسة الإنجليز تجاه الجنوب والتي بدت آثارها تطفو إلى السطح والسودان يخطو نحو الاستقلال.

فاستناداً إلى قانون الحكم الذاتي ، شكلت في فبراير 1954م (لجنة السودنة) التي أنيط بها سودنة الوظائف الإدارية والعسكرية وغيرها من الوظائف الهامة. باشرت

---

(1) السير جيمس روبرتسون ، مرجع سابق ، ص 172.

اللجنـة عملهـا اسـتناداً إلى معـايير الأقدميـة والخـبرة والمـؤهلات في عمليـات التعيـين والترقيـات ، ولمـا كانـت غالبيـة أبنـاء جنـوب السـودان تفتقـر إلى هـذه المواصـفات والمؤهلات بسبب سياسات الإنجليز التي أدت إلى جهلهم وتخلفهم ، فقد جاء حظهم بائساً في هذه الوظائف مما أغضبهم في وقت كانت لا تزال ذكرى تجاوزهم في المحادثات الـتي جـرت في القـاهرة عـام 1952م (قبـل توقيـع اتفاقيـة الحكـم الـذاتي) تـتردد في أذهانهم. وقد برر البريطانيون ذلك بعدم وجود أحزاب جنوبية لإرسال مندوبين عنها إلى القـاهرة ، علـى الـرغم مـن ضـعف هـذه الحجـة ، وكـان بالإمكـان إرسـال بعـض الجنوبيين على الرغم من عدم وجود أحزاب وقد اعترف السكرتير الإداري بأنه اقتنع من خلال مناقشات مؤتمر جوبا أن بالجنوب كوادر سياسية لا تقل حنكة عن السياسيين الشـماليين ، ولم يكـن هنالـك مـا يمنـع إرسال هـؤلاء السياسـيين الـذين شـاركوا في مـؤتمر جوبا من أمثال جيمس طمبرة ، وكلمنت أمبورو لتمثيل الجنوب في تلك المحادثات.

في ذات الوقـت نشـط المبشـرون والبريطـانيون في الجنـوب محـذرين مـن اسـتعمار العرب الشماليين للجنوب بعد مغادرة البريطانيين ، وأوغرت الصدور ضد الشـماليين ، وبات الجو مشحوناً بالتوتر هناك. وفي هذا الأثناء فصل مشروع (أنزارا) أكبر مشـاريع الحكومـة بمنطقـة الزانـدي ثلاثمائـة عامـل مـن أبنـاء الجنـوب لأسـباب اقتصـادية ممـا أدى لقيام مظاهرة قتل فيها ستة أشخاص. كل هذه الأحداث عملت على تدعيم الدعاية التي بثها المبشرون المستعمرون في أوساط الجنوبيين. وفي عام 1955م زور أحد الكتبة الجنوبيين بجوبا برقية باسم رئيس الوزراء بالخرطوم ، يطلب فيهـا مـن الإداريين بالجنـوب عدم الالتفات إلى (شكاوى الجنوبيين الصبيانية) ويأمرهم باضطهاد الجنوبيين وإسـاءة معاملتهم. تم توزيع هـذه البرقية على نطاق واسع وعقد اجتماع ضم أعداداً كبيرة من الجنود الجنوبيين ، وعرضت عليهم البرقية المزورة وأقسم المجتمعون على قتل كل الضباط الشـماليين الذين يحاولون إساءة معاملتهم . وفي هـذه الأثنـاء ونتيجـة لهـذه الشـائعات ،

قامت الفرقة الاستوائية في توريت بتمردها الشهير في أغسطس 1955م والذي راح ضحيته 261 شمالياً و75 جنوبياً[1].

برغم الأحداث الدامية فإنه ، وعندما تقرر إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19/ديسمبر 1955م ، ساند النواب الجنوبيون قرار إعلان الاستقلال، بعد أن تلقوا وعداً من النواب الشماليين بإعطاء التقدير الكافي لمطلب الجنوبيين المتمثل في الحكم الفدرالي عند وضع الدستور الدائم للسودان[2].

كُوِّن الحزب الجنوبي قبيل الانتخابات بوقت قصير وخاض الانتخابات العامة وتحصل على 7 مقاعد في الدوائر الجغرافية ، كما فاز عدد من الجنوبيين كمستقلين حيث بلغ عدد الفائزين المستقلين 12 نائباً كان معظمهم من الجنوبيين[3].

وفي نهاية الأمر استمر الجنوب رغم سعي الاستعمار لعزله عن الشمال جزء مكملاً له ، إلا أن سياسة الحكومة الاستعمارية الرامية إلى فصله عن الشمال ، والتي امتدت لما يقارب الثلاثة عقود من الزمان ، قد تركت آثاراً سالبة على قضية الوحدة الوطنية ، وأصابت جدارها بشروخ لا تزال القوى الوطنية تسعى لترميمها.

---

(1) أنظر : تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب ، أغسطس 1955م ، ص 82.

(2) Beshir M. Said. OP. Cit. PP. 82 – 83.

(3) بيتر ود وارد ، السودان : الدولة المضطربة (1898 . 1989م) ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، الطبعة الأولى ، 2002م ، ص 104.

المبحث الثاني
الجنوب في عهد الحكم الوطني

في الأول من يناير 1956م احتفل باستقلال جمهورية السودان دولة موحدة تضم الشمال والجنوب ، وبإجلاء الجيوش الأجنبية عن السودان وقيام الحكومة الوطنية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهري ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ السوداني. وكما اتضح سابقاً ، فقد تم الاتفاق بين النواب (الجنوبيين والشماليين) على إعطاء الجنوب حكماً فيدرالياً يمكنه من التعبير عن ثقافته المختلفة عن ثقافة المجتمع الشمالي ، إلا أن مطلب الجنوبيين المتمثل في النظام الفيدرالي ، قد تم تجاهله تماماً من قبل الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان. ففي سبتمبر 1956م كونت لجنة لوضع مسودة الدستور وتقديمها للجمعية التأسيسية ، وبعد جدل واسع بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم 46 عضواً ، من بينهم فقط ثلاثة جنوبيين ، رفضت اللجنة خيار الحكم الفيدرالي، بل ذهب فرانسيس دينق إلى أنه " أصبحت المطالبة الجنوبية بنظام حكم فيدرالي فيما بعد خروجاً على القانون وجريمة يعاقب عليها . وبنهاية عام 1958م كان مصير الجنوبيين المؤيدين لمبادئ الفيدرالية "أما السجن أو اختيار اللجوء[1]".

لقد كان هنالك خطأ كبير وواضح في تكوين لجنة الدستور ، فمن بين أعضائها الـ 46 لم يكن هنالك سوى ثلاثة فقط من الجنوبيين ، ولم يجد هؤلاء الأعضاء الثلاثة الذين عارضوا اتجاهات أعضاء اللجنة الآخرين لفرض نظام الدولة البسيطة (الموحدة) ورفض الفيدرالية ، سوى مقاطعة اللجنة. وقد أصرت الحكومة على تبني آراء لجنة الدستور وتعاملت مع دعاة الفيدرالية باعتبارهم خارجين على القانون والنظام.

---

(1) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان ، ترجمة د. عوض حسين ، مركز الدراسات السودانية (القاهرة) ، 1999م ، ص 131.

ارتكزت سياسة الحكومة الوطنية إلى أن مشكلة الجنوب تعتبر نتاجاً لسياسات الاستعمار البريطاني الذي أطلق يد البعثات التبشيرية في الجنوب وحارب اللغة العربية والدين الإسلامي مما أوجد فجوة دينية ولغوية وثقافية بين شطري البلاد وأن الحل يكمن ،من ثم ، في انتهاج سياسة مناقضة تماماً لسياسة الاستعمار السابقة وعليه فقد وضعت الحكومة الوطنية استراتيجية جديدة تقوم على الأسلمة والتعريب لتصفية آثار السياسة البريطانية الانفصالية في الجنوب وفرض الوحدة الوطنية بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة ، وقد كانت كل سياسات الحكومة الوطنية تجاه الجنوب تسير على هذا النحو وبناء على هذه الاستراتيجية.

الجنوب في عهد الفريق عبود :

في السابع عشر من نوفمبر 1958م استولى الجيش على السلطة في البلاد بقيادة الفريق إبراهيم عبود بدعوة من رئيس الوزراء عبد الله خليل الذي تأكد من سقوط حكومته عند افتتاح البرلمان ، لتبدأ مرحلة جديدة في الصراع الشمالي الجنوبي. لقد انتهج نظام عبود سياسة تجاه الجنوب تقوم على ذات الأسس التي استندت إليها الحكومة الديمقراطية الأولى من أن مشكلة الجنوب تعتبر صنيعة استعمارية هدفت إلى عزل الجنوب عن الشمال ، وأن المدخل لحل المشكلة هو فرض الوحدة بين الشمال والجنوب بكافة الوسائل المتاحة وابتدأ النظام ، استناداً إلى ذلك حملات واسعة للأسلمة والتعريب في الجنوب كمدخل لتحقيق الوحدة.

وعملت الحكومة على نشر اللغة العربية في جنوب البلاد لتكون هي لغة التخاطب وافتتحت معهد مريدي لتدريب المعلمين في الخرطوم ليزداد الطلاب الجنوبيون معرفة باللغة العربية. كما أنشأت فصولاً للتعليم الديني الإسلامي في واو وجوبا ومريدي

وعدد من الخلاوي لتعليم القرآن وصل عددها في عام 1963م إلى أكثر من مائة خلوة[1].

وفي فبراير 1960م قرر مجلس الوزراء اعتبار الجمعة يوم عطلة في جنوب البلاد بدلاً عن الأحد. إن قرار عطلة الجمعة اتخذ بناء على طلب من مدير المديرية الاستوائية والذي استند على عدة مبررات يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ إن نسبة موظفي الحكومة المسلمين فوق الدرجة 11 أكثر من عدد المسيحيين في نفس الدرجة ، حيث يبلغ المسلمين 227 موظفاً ، بينما يبلغ عدد المسيحيين 213 موظفاً.

2/ إن صلاة المسيحيين يوم الأحد غير مرتبطة بميعاد محدد ويمكن أن تؤدى في أية ساعة في اليوم.

3/ إن أعمال القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى مرتبطة برئاساتها وبعض الجهات بالشمال ، واختلاف أيام تعطلها يؤدي إلى عدم إمكانية إجراء الاتصالات اللازمة في أي لحظة كما يستدعي الموقف بالجنوب.

4/ إشعار الكنائس التي تشعر بأن لها نفوذاً بالجنوب أن حكومة القطر مسلمة وليست مسيحية وأن نفوذها فوق كل نفوذ.

5/ إن عطلة الجمعة قد طبقت من قبل بالجنوب إلى أن أوقفت في 1930/2/28م[2].

إن النقاط التي آثارها مدير المديرية الاستوائية هي بلا شك نقاط موضوعية إذ لابد من الأخذ في الاعتبار ديانة غالبية العاملين عند تحديد العطلات الرسمية. كذلك

(1) عبد اللطيف البوني ، البعد الديني لقضية جنوب السودان ،(1900 ـ 1989م) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1996م ، ص 25 ـ 26.

(2) عبد الوهاب محمد بكري ، دورة الحرب والسلام في جنوب السودان (الجزء الأول) ، شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع ، الخرطوم ، بدون تاريخ ، ص 93.

فإن ارتباط القوت المسلحة برئاساتها ، مع تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب يتطلب توحيد العطلات ، أما النقطة المتعلقة بالنفوذ الكبير الذي أصبحت تتمتع به الكنيسة بالجنوب فإن الضجة التي أحدثتها هذه البعثات التبشيرية لاحقاً . في إطار صراعها مع الحكومة . قد كشف بشكل جلي عن القوة التي تتمتع بها هذه الجمعيات ، كما كشفت المواجهات بين الطرفين الارتباطات الخارجية لهذه الجمعيات حيث هبت عدد من المنظمات والجمعيات الدولية لتدافع عن الجمعيات التبشيرية ولتصوير الحكومة السودانية على أنها حكومة عربية عنصرية تعادي الديانة المسيحية وتنتهك حقوق الإنسان في الجنوب.

وفي عام 1962م أصدر النظام قانون الجمعيات التبشيرية والذي حد من الصلاحيات الممنوحة للهيئات التبشيرية العاملة في الجنوب كما أعطى القانون مجلس الوزراء الحق في رفض أو تجديد التصاريح ، ومنع القانون تجنيد أي جمعية تبشيرية لأي شخص دون الثامنة عشر من عمره دون موافقة ولي أمره على ذلك. كما منعت جمعيات التبشير ، بموجب القانون من تبني أو الصرف على متشرد دون موافقة سلطات المديرية[1].

وفي مارس 1964م قام نظام الفريق عبود بطرد الجمعيات التبشيرية لأنها ''تخطت حدود رسالتها المقدسة ... لقد استغلت الجمعيات التبشيرية اسم الدين لبث الكراهية وبذر الخوف والعداوة في عقول الجنوبيين ضد أبناء وطنهم الشماليين مع هدفها الواضح بتشجيع قيام كيان سياسي منفصل للمديريات الجنوبية معرضة بذلك سلامة ووحدة الوطن للخطر ''[2].

وعلى الرغم من حسن نوايا القائمين على أمر هذه السياسة حيث هدفوا إلى تحقيق الوحدة الوطنية بين طرفي البلاد ، إلا أن سياستهم قادت إلى مزيد من التعقيد

(1) فرانسيس دينق ، مرجع سابق ، ص 132.

(2) المرجع السابق ، ص 133.

للمشكلة ، وأدت إلى زيادة حدة الصراع بين الشمال والجنوب حيث هرب بعض المثقفين الجنوبيين إلى دول الجوار في يوغندا وكينيا والكنغو وأفريقيا الوسطى ، وشرعوا في تنظيم الجنوبيين المقيمين بمعسكرات اللاجئين في هذه الدول لمواجهة حكومة (العرب) في الشمال. وقد وجدوا دعماً من إسرائيل وألمانيا الغربية وبريطانيا والفاتيكان حيث أمدتهم هذه الدول بالأموال والأسلحة ، وساعدتهم في طرح مشكلتهم خارجياً وخاصة في أوربا الغربية ، ولعب المبشرون المطرودون دوراً بارزاً في تقديم القيادات الجنوبية المعارضة إلى الدول الغربية كضحايا لـ (الهيمنة العربية في السودان). إن الإجراءات الصارمة وعدم اتباع أسلوب التدرج والاعتماد على القوة العسكرية وحدها لفرض النظام ، كل ذلك قاد إلى نتائج عكسية وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تسعى من خلال تلك الإجراءات إلى تحقيق التكامل القومي إلا أن سياستها كانت سبباً أساسياً في تبلور الحركة الانفصالية في الجنوب.

وأسس بعض المثقفين الجنوبيين ، رابطة السودان المسيحية كما تم تأسيس الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة بالسودان الأفريقي Sudan African Closed Districts National union (SAC DNU) (SANU) وقد تغير لاحقاً ليصبح الاتحاد الوطني للسودان الأفريقي(S A NU) Sudan . African National Union نادى حزب سانو بفصل الجنوب ، وقدم مذكرة بهذا الخصوص إلى مؤتمر دول الاتحاد الأفريقي في الفترة من 25 ـ 27 مارس 1962م مضمونها أن استقلال السودان بالنسبة للجنوب لا يعني سوى تغيير السادة (Changing of Masters). وقدم مذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة يطالب فيها باستقلال الجنوب بعد فشله في الحصول على الفيدرالية وذلك في 1962/5/9م مطالباً الأمم المتحدة بالتدخل وإرسال لجنة للتحقيق فيما

يـدور في الجنـوب . وقـد قـدمت هـذه المـذكرة بواسـطة هيئـة عالميـة تعـرف باسـم (International Rescue Committee) ومقرها لندن[1].

كما قام خلال هذه المرحلة بعض العسكريين الجنوبيين بتأسيس (جيش تحرير الأرض) والذي أطلق عليه لاحقاً اسم الأنيانيا*. أعلنت الأنيانيا الكفاح المسلح ضد النظام العسكري ، وشهد عام 1964م مواجهة عنيفة بين المتمردين والسلطة مما قاد إلى تدهور الأوضاع في الجنوب بشكل مريع.

كـان النظـام العسـكري قـد اسـتعدى عليـه كـل القـوى السياسـية ومنظمـات المجتمـع المـدني ، فقـد قـام النظـام بحـل الأحـزاب السياسـية ومنـع التجمـع وصـادر حـق التنظيم السياسي ، مما جعل القوى السياسية كلها تقف في خندق واحد ضده ، وحتى الأحزاب السياسية التي أيدت الانقلاب في بادئ الأمر ، تحولت إلى العداء السافر له مثل حزب الأمة بقيادة السيد الصديق عبد الرحمن المهدي ، ودخل النظام العسكري في صراع مرير مع العمال حيث حل اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال ومنع قيام المؤتمرات العمالية إلا بعد موافقة وزارة الاستعلامات على ذلك ، كما ألغى المؤتمر العمالي الذي كـان مـن المقـرر عقـده في منتصـف أغسـطس 1964م ، فنشـطت الكـوادر الشـيوعية التي تقـود اتحـاد العمـال في تعبئتهم ضد النظام العسكري ، وكـان للعصيان المدني الذي دعا له الاتحاد العام لنقابات عمال السودان القدح المعلى في زعزعة النظام العسكري ، كمـا قـام اتحـاد المـزارعين بإضـراب في عـام 1963م احتجاجـاً علـى رفـض الحكومـة الاستجابة لمطالبهم ، مما اضطر النظام العسكري إلى الاستجابة لبعضها تحت الضغوط ، وتوترت العلاقة بين الطرفين فرفض المزارعون اختيار مرشح الحكومة ليمثلهم في مجلس إدارة مشروع الجزيرة ، وقاموا باختيار عضو آخر ، وكـذلك الطلاب الـذين استخدموا أسلوب النـدوات في معارضـة النظـام وكانـت الحكومـة تتبـع أسـلوب القـوة مـع الطـلاب

---

(1) عبد الوهاب محمد بكري ، مرجع سابق ، ص 69.

* الانيانيا اسم لحشرة سامة بالجنوب.

فتأمر بإلغاء ندواتهم وتتدخل لفضها بالقوة كما حدث في ندوة الأربعاء الشهيرة بجامعة الخرطوم في 10 أكتوبر 1964م. وهكذا استحكم العداء بين الحكومة والقطاعات الهامة من فئات الشعب.

كذلك فإن تدهور الأحوال الاقتصادية في العامين 1963 ـ 1964م كانت من أسباب قيام ثورة أكتوبر. ففي العام 1963 ـ 1964م هبط محصول القطن بشكل كبير مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية للبلاد واضطر الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات بغرض تغطية العجز[1].

كما شهد ذلك العام ارتفاع أسعار السكر في الأسواق العالمية مما انعكس على السودان. وقد أفقد هذا الارتفاع في أسعار السكر الحكومة حصيلة ضخمة من الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها من هذه السلعة[2].

وتحت ضغط الرأي العام الشمالي الذي طالب بإيجاد تسوية عاجلة لمشكلة الجنوب ، قام النظام بتكوين لجنة لدراسة المشكلة وتقديم المقترحات الكفيلة بحلها. وفي محاولة من اللجنة للاستعانة برأي الشعب نظمت ندوة بجامعة الخرطوم لمناقشة المشكلة. لكن المتحدثين في الندوة حاولوا الربط بين الأوضاع المتدهورة في الجنوب وموضوع الحريات في القطر كله ، وحاولت السلطة وقف الندوة التي تخطت ـ في نظرها ـ الخطوط الحمراء مما قاد إلى اشتباكات أغتيل على أثرها الطالب أحمد القرشي طه. وتطورت الأوضاع بشكل سريع مما أدى في النهاية إلى سقوط النظام العسكري كله إثر ثورة شعبية عارمة في أكتوبر 1964م لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان.

مشكلة الجنوب خلال الفترة 1964 ـ 1969م :

---

(1) إبراهيم محمد حاج موسى ، مرجع سابق ، ص 274.

(2) المرجع السابق .

عقب سقوط النظام العسكري برز اتجاهان رئيسيان حيال مشكلة الجنوب ، الأول : ويرى ضرورة حل المشكلة من خلال التفاوض والحوار بين الطرفين ، باعتبار أن الحل الذي يتم التوصل إليه بهذه الصورة هو الأفضل لأنه يقوم على قناعة أطراف المشكلة ، وبالتالي فإنه الأقدر على الاستمرار والديمومة أكثر من الحلول المفروضة بالقوة ، لأن مثل هذه الحلول تمثل دائماً رأي ومصلحة الطرف الأقوى ويظل الطرف الآخر ينتظر الفرصة المناسبة لنسف هذا الحل ومحاولة فرض حل آخر يتوافق ومصلحته.

والثاني ، يرى ضرورة الحسم العسكري للمتمردين بحسبانهم جماعة خارجة عن القانون تحمل السلاح في وجه السلطة الحاكمة والجماعات الأخرى داخل الدولة، وأنه ما من حركة متمردة حملت السلاح في مواجهة السلطة الحاكمة ثابت إلى رشدها إلا بعد أن تعرضت لخسائر عسكرية فادحة جعلتها تدرك أن حمل السلاح ليس هو الوسيلة الأفضل للمطالبة بالحقوق ، ومن ثم فإن حل هذه المشكلة لابد من فرضه بقوة السلاح جنباً إلى جنب مع المجهودات السياسية.

هذا على صعيد الرأي العام الشمالي ، ولم يكن الجنوبيون بعيدين عن الانقسام حيث انقسمت الآراء في الجنوب بين جماعة تدعو إلى الانفصال عن السودان وإقامة دولة الجنوب المستقلة بعد فشل جهود التعايش بين الطرفين مثل منظمة الأنانيا وجبهة الجنوب وجبهة تحرير أزانيا•. وبين جماعة أخرى ترى أن الجنوب غير مؤهل ليكون دولة مستقلة بذاتها ، وأن الأفضل له هو الاندماج مع الشمال في إطار دولة فيدرالية تتيح له فرصة التعبير عن واقعه ودينه وثقافته ، وأنه من الممكن حصول الجنوب

• كان هنالك تنسيق بين هذه المنظمات الثلاث ، فالأنانيا تقوم بالعمليات العسكرية وتقوم أزانيا بالدعاية بالخارج وجمع الأموال من الغرب وإسرائيل والجمعيات المسيحية وتسعى للحصول على الأسلحة والمعدات الحربية ، بينما كانت جبهة الجنوب تعمل بالداخل بصفة شرعية ولها صحيفة يومية تصدر باللغة الإنجليزية باسم (Vigilant).

على مطلب الفدرالية من خلال التفاوض مع السلطة السياسية ، وأن لا يؤخذ نقض الحكومة الوطنية الأولى لعهدها مع الجنوبيين ورفضها للفدرالية كدليل على عدم قبول الشمال بالخيار الفدرالي بصورة عامة وكان حزب سانو بقيادة وليم دينق أشهر المنادين بهذا الحل.

وإزاء هذه الاختلافات والانقسامات ، تبنت الحكومة الانتقالية برئاسة سر الختم الخليفة رئيس الوزراء . آنذاك . والذي عمل في الجنوب واشتهر بمعرفته بمشاكل وأحوال الجنوب ، الدعوة إلى مؤتمر حول مائدة مستديرة•* لمناقشة المشكلة واقتراح الحلول السياسية لها.

وفي واقع الأمر كان حزب سانو هو صاحب فكرة المائدة المستديرة فعقب ثورة أكتوبر مباشرة ، بادر حزب سانو بالاتصال بالحكومة الانتقالية مشيداً بالثورة وقادتها ، مؤكداً أن صفحة جديدة قد فتحت بسقوط النظام العسكري فيما يتعلق بأمر الجنوب ، واعداً بالعودة من المنفى لإدارة حوار مع القوى الشمالية حول المشكلة ، مشترطاً الشروط التالية عربوناً لعودته :

1/ إصدار عفو تام من جانب الحكومة عن الجنوبيين اللاجئين في الأقطار المجاورة ، وتقديم الضمانات اللازمة لحمايتهم.

2/ الاعتراف بحزب سانو والسماح له بممارسة نشاطه بالداخل.

3/الدعوة إلى مؤتمر مائدة مستديرة يضم ممثلي أحزاب الشمال ، وأحزاب الجنوب، لمناقشة العلاقات الدستورية بين طرفي البلاد ، يدعى لها ممثلون من الهيئة القضائية وجامعة الخرطوم والنقابات واقترحت المذكرة النظام الفدرالي كحل للمشكلة ، كما

• * المائدة المستديرة تشير إلى استواء الأطراف المتفاوضة حيث لا يوجد مكان معين لجلوس الرئيس (كرسي الرئاسة) وقد يستدعي الأمر إذا كان الصراع محتدماً بين الطرفين أن يدخل كل وفد من باب مختلف وفي لحظة واحدة ، ومؤتمر المائدة المستديرة في السودان كان يؤكد على استواء الأطراف المشاركة فيه : حكومة ومعارضة وقد قبلت الحكومة ذلك كنوع من إجراءات إبداء حسن النية.

اقترحت دعوة مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية وبعض دول الجوار الأفريقي لحضور المؤتمر[1].

ورغم ظهور الكثير من المشكلات التي اعترضت سبيل انعقاد المؤتمر مثل مكان المؤتمر ، والانقسامات بين الجنوبيين أنفسهم حول الانفصال أو الفدرالية ، واستمرار اعتداءات قوات الأنانيا رغم مناشدة حزب سانو وجبهة الجنوب للأنانيا بوقف النشاط العسكري، إلى غير ذلك من العقبات ، إلا أن وصول وليم دينق• وثمانية من أعضاء حزبه الخرطوم في 27/ فبراير 1965م حسم أمر مكان انعقاد المؤتمر ، فوصول دينق الخرطوم عنى ضمناً الموافقة على الخرطوم مكاناً لإنعقاد المؤتمر وكان سانو حزباً مؤثراً في المعادلة السياسية ، كما أن دينق قد نشط فور وصوله في الاتصال بالأحزاب السياسية والتفاوض حول الخطوات اللازمة لقيام المؤتمر ، وتغلبت الحكومة وحزب سانو على كافة العقبات التي واجهت المؤتمر ، وحدد يوم 16/ مارس موعداً لبدء المؤتمر. وبالفعل انعقد المؤتمر في الفترة من 16 ـ 19/ مارس ، وضم المؤتمر الأحزاب الشمالية والجنوبية بالإضافة إلى ممثلي الهيئة القضائية وجامعة الخرطوم والنقابات .ومراقبين من الدول الأفريقية.

انعقد المؤتمر برئاسة د. النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم كمؤسسة مستقلة . ولدور الجامعة المقدر في ثورة أكتوبر ، حضر المؤتمر 45 عضواً• كما حضر مراقبون من يوغندا ، وكينيا ، وتنزانيا ونيجيريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة.

أكد المؤتمرون على دور الاستعمار وجمعيات التبشير وأخطاء الحكومات السابقة ، والمتمثلة في استخدام القوة وسيلة لحل المشكلة كما فعل نظام عبود مثلاً ،

---

(1) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ، ص 188.

• وليم دينق سياسي جنوبي ، أصبح رئيساً لحزب سانو الذي اشتهر بدعوته للفدرالية كحل لمشكلة جنوب السودان ، عرف بالوطنية والبراعة وبمواقفه الثابتة من الوحدة الوطنية ، لقي مصرعه إثر حادث حركة بالجنوب سنة 1966م.

• * 18 منهم يمثلون أحزاب الشمال ، و 27 يمثلون أحزاب الجنوب.

في تدهور العلاقة بين الشمال والجنوب. كما أكدوا على ضرورة النظر إلى مشكلة الجنوب بروح جديدة تتجاوز سلبيات الماضي ، وتدين استخدام العنف علاجاً للمشكلة أو وسيلة للمطالبة بالحقوق.

ورغم تشعب الآراء بين المؤتمرين وظهور بعض الآراء المنادية بالانفصال من داخل المؤتمر ، لكن المؤتمرين اتفقوا بالاجماع على المسائل المتعلقة باللاجئين والمجاعة ، والأمن ، والسودنة ، والتعليم ، وحرية الأديان ..الخ . ففيما يتعلق باللاجئين قرر مؤتمر المائدة المستديرة تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان ويوغندا بشأن اللاجئين وكفالة استقرارهم والاتصال بحكومات البلدان الأخرى المجاورة بغرض التوصل إلى اتفاقيات مماثلة بشأن اللاجئين . وفيما يتعلق بالمجاعة تقرر أن يطلب من الحكومة محاربة المجاعة في المناطق المتأثرة بها في الجنوب والتحقيق في الأسباب المزمنة للمجاعة فيه واتخاذ الخطوات الضرورية بشأنها، ولتدارك أخطاء لجنة السودنة ، تقرر اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم لشغل وظائف ضباط شرطة وضباط حربيين وضباط صحة ومساعدين طبيين .. الخ وملء وظائف الإدارة والبوليس والسجون وأجهزة الإعلام بالجنوبيين متى توافرت فيهم الكفاءة لذلك. كما تقرر بشكل عام المساواة في فرص العمل وفي الأجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر. وفي مجال التعليم تقرر نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة . آنذاك . بالشمال إلي الجنوب ، وفتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعية بملكال ، وإعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا والمركز البيطري بملكال وملء كل وظائف نظار المدارس بجنوبيين أكفاء ، وإنشاء جامعة في الجنوب ، وفي مجال التنمية تقرر العمل على إيجاد عمل للعاطلين وتكوين مجلس اقتصادي قومي تتبعه وكالة فرعية في الجنوب لدراسة مشاريع تنموية

بالجنوب ، والعمل على إحياء مشروع الزاندي ، وإعطاء الأولوية في استغلال الأرض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم[1].

ورغم شيوع الرأي القائل بفشل مؤتمر المائدة المستديرة في الوصول إلى أهدافه فقد دافع المرحوم البروفيسور محمد عمر بشير ، سكرتير المؤتمر ، واصفاً المؤتمر بأنه أبعد ما يكون عن الفشل وأنه حقق النجاحات التالية[2] :

1/ هيأ المؤتمر الفرصة للقادة السياسيين في الشمال والجنوب للالتقاء ولمدة أسبوعين وتبادل وجهات النظر حول مشكلة الجنوب.

2/ أدت المناقشات العلنية في المؤتمر إلى وعي جماهير الشعب السوداني بالمشكلة ، والمظالم التي يشكو منها الجنوب . وأثارت الاهتمام بالمشكلة على نطاق القطر كله.

3/ إن مؤتمر المائدة المستديرة ، وخلافاً لمؤتمر جوبا 1947م لم يكن فيه عضو أجنبي ، وحتى القادة الأفارقة الذين حضروا كمراقبين قد جاءوا بروح الإخاء الأفريقي يحدوهم الأمل في وحدة السودان ، وكان لتدخلهم في النقاش اثراً كبيراً في تهدئة وتلطيف المشاعر المتأججة بين الطرفين.

4/ تبني المؤتمر المسائل المتعلقة بالمجاعة ، واللاجئين ، والأمن ، السودنة وحرية الأديان ، والتطور الاقتصادي والتعليمي ، بالإجماع مما يعتبر في حد ذاته انتصار عظيم.

5/ إنه وعلى الرغم من عدم إجماع المؤتمرين على المسائل الدستورية والإدارية المختلف عليها ، إلا أن المؤتمرين اتفقوا على تعيين لجنة الإثني عشر لوضع الهيكل الإداري والدستوري بين الشمال والجنوب.

6/ أنه وعلى الرغم من أن ممثلي الجنوب لم يقبلوا بالنص صراحة على أن لجنة الإثني عشر لن تبحث مسألة الانفصال ، إلا أن الاتفاق السري المدون في 29/مارس

---

(1) أنظر دار الوثائق القومية ، ملفات مؤتمر المائدة المستديرة ، (قرارات مؤتمر المائدة المستديرة) ، الخرطوم 1965م .

(2) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص 278 ـ 284.

1965م قد أكد على ذلك ، حيث جاء فيه أن الشروط التي تعمل بموجبها اللجنة لا تشتمل على تناول المطلبين المتطرفين : انفصال الجنوب عن الشمال أو استمرار الوضع السائد.

إن هذا المؤتمر قد أكد بشكل واضح على وحدة السودان ، فما جاء في الاتفاق السري من عدم مناقشة الوضعين المتطرفين : الانفصال أو استمرار الوضع السابق يؤكد أن الجنوبيين الذين شاركوا في المؤتمر برغم التصريحات الحادة التي صدرت عنهم لم يكونوا انفصاليين حقيقة وإلا لما وقعوا على هذا الاتفاق الأمر الذي يفسر أقوالهم في المؤتمر على أنها لا تعدو كونها موقف تفاوضي . كذلك اعترف المؤتمر بفشل السياسة السابقة تجاه الجنوب والقائمة على أساس الاستيعاب حيث اتفق على عدم استمرار الوضع السابق وضرورة معالجة ذلك في إطار دولة السودان الموحدة ، وترك للجنة الاثني عشر الفرصة لإيجاد الصيغة التي تحقق ذلك.

لجنة الإثني عشر :

نسبة لعدم الوصول في المائدة المستديرة إلى اتفاق بشأن الهياكل الإدارية والدستورية بين الشمال والجنوب ، فقد قرر المؤتمرون في 29/مارس 1965م تكوين لجنة الإثني عشر• لتواصل المفاوضات والنقاش حول المواضيع المختلف حولها مؤكدين في البيان السري على أنه ليس من صلاحيات هذه اللجنة النظر في الوضعين المتطرفين وهما : الانفصال ، أو استمرار الوضع الحالي وحددت مهمتها في الآتي :

1/ بحث الوضع الدستوري والإداري بين الشمال والجنوب.

2/ أن تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات المتفق عليها.

• سميت بلجنة الإثني عشر لأنها ضمت اثني عشر عضواً ، منهم 6 أعضاء يمثلون الجنوب ، ومثلهم يمثلون الشمال وجاء توزيع اللجنة على النحو التالي: (3 أعضاء يمثلون جبهة الجنوب ، 3 أعضاء يمثلون حزب سانو ، وعضو واحل لكل من الحزب الوطني الاتحادي ، حزب الأمة ، حزب الشعب الديمقراطي ، جبهة الميثاق الإسلامي ، والحزب الشيوعي ، بالإضافة إلى ممثل المهنيين).

3/ أن تعمل اللجنة على إعادة الأحوال في الجنوب إلى الأوضاع العادية وتدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ في الجنوب ، واستتباب الأمن وحكم القانون[1].

ونسبة لانشغال الأحزاب السياسية والحكومة بالانتخابات العامة تأخر تشكيل اللجنة وكان هذا أحد أسباب مشاكلها. عقدت اللجنة اجتماعها الأول في 1965/5/27م (بعد حوالي شهرين من انفضاض مؤتمر المائدة المستديرة) وعقدت اللجنة 48 اجتماعاً استمعت فيها إلى آراء خبراء في بعض الموضوعات ودعت رئيس الحكومة الانتقالية (سر الختم الخليفة) ، ورئيس الوزراء المنتخب (مرتين) لتقديم تقارير عن حالة الأمن في الجنوب وتنفيذ قرارات المؤتمر باعتبار أن ذلك جزءاً من مهمة اللجنة. إلا أن اللقاءات بين اللجنة ورئيس الوزراء المنتخب السيد/ محمد أحمد المحجوب ، قد كشفت عن اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة واللجنة ، حيث أكد المحجوب أن موضوع تطبيق قرارات المؤتمر يتوقف على إعادة الأمن وإيقاف أعمال العنف من قبل المتمردين ، وانقسمت اللجنة نفسها بين فريقين : فريق يرى أن إعادة النظام وحكم القانون هو خطوة تسبق بالضرورة تنفيذ القرارات التي أصدرها مؤتمر المائدة المستديرة مثل المسائل المتعلقة باللاجئين والسودنة والمجاعة ...الخ ، وفريق يرى أن الأصح هو تنفيذ قرارات المؤتمر باعتبار أنها السبيل الوحيد لإعادة النظام وحكم القانون[2].

كذلك برز خلاف بين أعضاء اللجنة حول إدانة أعمال العنف ، فعلى الرغم من اتفاق الأعضاء على إدانة العنف من حيث المبدأ ، إلا أنهم اختلفوا حول من تقع عليه التبعة في ذلك ، فبينما رأى الأعضاء الشماليون ضرورة إدانة حركة الأنانيا لقيامها

---

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 181.

(2) المرجع السابق ، ص 180.

بأعمال إرهابية ، كان الجنوبيون يؤكدون بأن أعمال العنف في الجنوب ليست قاصرة على الأنانيا ، فالحكومة أيضاً ترتكب الكثير من أعمال العنف هناك[1].

ومع عدم اتفاقهم حول موضوع الإدانة فإنهم أكدوا على أن مسألة الاستقرار هي مسؤولية الحكومة في المقام الأول ورأوا أن الحكومة غير متعاونة في هذا المجال، وأنه ما لم تتعاون الحكومة مع اللجنة في هذا الصدد فإنه يتعذر على اللجنة تحقيق أي نجاح في موضوع الرقابة ، وبالتالي أوضحت اللجنة في مذكرتها لرئيس الوزراء أنه ولهذه الأسباب رأت اللجنة أن تقصر دورها على الموضوع الأساسي هو بحث الوضع السياسي والإداري بين الشمال والجنوب . وبعد نقاش مستفيض أوصت اللج،نة فيما يتعلق بشكل العلاقة بين المراكز والإقليم الجنوبي بالآتي :

أولاً : سلطات الحكومة المركزية :

1/ الدفاع الوطني.

2/ الشؤون الخارجية.

3/ العملة.

4/ المواصلات السلكية واللاسلكية.

5/ التجارة الخارجية.

6/ الجنسية.

7/ الجمارك.

8/ التجارة بين الأقاليم.

ثانياً : سلطات الحكومة الإقليمية :

1/ الإدارة الإقليمية المحلية.

2/ خدمات الإعلام الإقليمية.

---

(1) المرجع السابق .

3/تطوير السياحة.

4/ المتاحف وحدائق الحيوان.

5/ المعارض.

6/ المشروعات : الطرق المحلية ، صيانة الطرق الرئيسية ، وتخطيط المدن والقرى.

7/ وقاية النباتات والمحاصيل والمراعي (طبقاً للتشريعات القومية).

8/ وقاية الثروة الحيوانية والتنمية الحيوانية (طبقاً للتشريعات القومية).

9/ الاستفادة من الأراضي والتعمير الزراعي حسب مقتضيات الخطة القومية للتنمية.

10/ دراسة وتطوير اللغات والثقافات المحلية.

11/ التجارة والصناعة : الصناعات المحلية ، تنظيم الأسواق ، الرخص التجارية ، تكوين الجمعيات التعاونية.

ثالثاً : السلطات المشتركة :

1/ قوات الأمن والشرطة.

2/ التعليم.

3/ الصحة.

4/ الآثار.

5/ العمل.

تأثرت اللجنة بالخلافات بين جناحي حزب الأمة (الإمام ـ الصادق) بشكل واضح. فبينما كان رئيس الوزراء (محمد أحمد المحجوب) يرى أن اللجنة قد فشلت في مهمتها ، أعلن الصادق المهدي بعد توليه رئاسة الوزراء ، أن اللجنة تعتبر هي الإنجاز الوحيد خلال المرحلة السابقة كلها.

لم تصل لجنة الإثني عشر إلى اتفاق حول نقطتين هما :

1/كيفية اختيار رئيس الجهاز التنفيذي في الإقليم الجنوبي.

2/ التقسيم الجغرافي للأقاليم.

ورفعت اللجنة تقريرها بذلك إلى الحكومة التي قررت عقد مؤتمر الأحزاب السياسية.

مؤتمر الأحزاب :

بدأ مؤتمر الأحزاب أعماله في 1966/10/8م وتم انتخاب السيد/ محمد صالح الشنقيطي رئيساً له ، وقد أدير نقاش مستفيض حول النقطتين المذكورتين ورفع مؤتمر الأحزاب توصياته حولها فكانت على النحو التالي :

أولاً : كيفية اختيار رئيس الجهاز التنفيذي في الإقليم :

استغرق النقاش حول هذه النقطة تسع جلسات برز خلالها رأيان :

1/ تعيينه بواسطة الحكومة المركزية لأنه يمثل رأس الدولة ، ولتفادي المؤثرات الحزبية والسياسية ونقص المؤهلات في الإقليم.

2/ أن ينتخب بواسطة الجمعية الإقليمية التي تقدم شخصين للحكومة المركزية لتختار من بينهما وذلك لمعرفة الأقاليم بأبنائها أكثر من الحكومة المركزية ، ولا يمكن للهيئة الإقليمية أن تختار شخصاً ناقص الكفاءة كما أن انتخابه بواسطة الجمعية الإقليمية تمكنها من محاسبته.

إن الاقتراح الأول يعني أن تكون السلطة الحقيقية بيد الحكومة المركزية فهي التي تعين حاكم الإقليم وتحاسبه ولها حق عزله ، بينما يعنى الاقتراح الثاني أن تكون السلطة بيد البرلمان الإقليمي فهو الذي يرشحه ويكون حاكم الإقليم محاسباً لديه.

وفي نهاية المداولات اتفق ممثلو الأحزاب بالإجماع على الآتي :

" تقدم الحكومة المركزية إلى الإقليم قائمة تحتوي على عدد لا يقل عن ثلاثة أسماء لأشخاص يختار الإقليم واحداً ممن تحتويه هذه القائمة ، وفي حالة عدم موافقة الإقليم على واحد ممن تحتويهم هذه القائمة ، تقدم الحكومة المركزية قائمة أخرى يصبح الإقليم

ملزماً باختيار أحدهم. على أن يعاد النظر في طريقة التعيين هذه في فترة أقصاها دورة برلمانية واحدة[1].

في الاجتماع الثاني اعترض عضو جبهة الجنوب الذي كان غائباً في الاجتماع الذي أجيز فيه هذا القرار ، فطلبت منه رئاسة المؤتمر كتابة مذكرة بذلك لمناقشتها وبالفعل نوقش اعتراض العضو (ممثل جبهة الجنوب) وعدل القرار ليقول في نهايته " إن هذا النظام الخاص بانتخاب رئيس الجهاز التنفيذي يعاد النظر فيه برمته بعد مضي دورة برلمانية واحدة أو انقضاء خمس سنين أيهما أقل".

ثانياً : التقسيم الجغرافي للأقاليم :

وظهرت ثلاثة آراء حول موضوع التقسيم الجغرافي للأقاليم :

1/ الإبقاء على التقسيم الحالي للمديريات وساند هذا الرأي حزب الأمة والوطني الاتحادي وحزب الوحدة السوداني وجبهة الميثاق الإسلامي.

2/ دمج المديريات الجنوبية الثلاث في إقليم واحد وأيد هذا الرأي جبهة الجنوب وحزب سانو.

3/ تقسيم بعض الأقاليم مثل دارفور حيث قضى الاقتراح بتقسيمها إلى (شمال دارفور وجنوب دارفور) وكردفان إلى (كردفان وجبال النوبة) وكسلا (البحر الأحمر وكسلا) وتقدم بهذا الرأي اتحاد جبال النوبة ومؤتمر البجة مؤكدين عدم تمسكهما بهذا الرأي في سبيل الوصول إلى اتفاق عام وقرر المؤتمر الآتي :

" ينبنى تقسيم أقاليم السودان على أساس المديريات التسع الحالية على شرط أن عدد الأقاليم أو اندماجها أو تقسيمها أو الإبقاء عليها يجب أن يعاد النظر فيه بعد دورة برلمانية واحدة أو مضي خمس سنوات أيهما أقل وعند طلب من إقليم أو عدة أقاليم".

---

(1) مؤتمر الأحزاب ، تقرير الأحزاب ، 8 أكتوبر 1966 . 10 أكتوبر 1967م.

وتحفظ حزب سانو وجبهة الجنوب على أنه " بعد انقضاء فترة الخمس سنوات أو انتهاء دورة برلمانية واحدة أيهما أقل يتكون من الأقاليم الجنوبية الثلاثة إقليم واحد تلقائياً.

كما أثير موضوع دعوة مؤتمر المائدة المستديرة للانعقاد ورأى المؤتمرون أن دعوة مؤتمر المائدة المستديرة لا تخدم غرضاً مفيداً[1]. وذلك لأن مؤتمر المائدة المستديرة لم ينجح في الوصول إلى اتفاق حول المسائل الجوهرية المتعلقة بالهياكل الدستورية بين الشمال والجنوب ، وذلك بسبب كثرة عدد أعضائه وتشعب الآراء فيه، وكان من المتوقع أن تصل اللجنة إلى اتفاق حول القضايا المعنية بسبب عضويتها المحدودة. لهذا السبب رأت اللجنة عدم جدوى انعقاد المؤتمر مرة أخرى.

كما أوصى حزب سانو ووافقت كل الأحزاب الأخرى على تشكيل لجنة دائمة لمراقبة تنفيذ القرارات التي تم الاتفاق عليها.

وقد جاءت توصيات اللجنة القومية للدستور حول النظام الإقليمي في 16/ ديسمبر 1967م مؤيدة ومتطابقة مع توصيات مؤتمر الأحزاب السياسية حول النقطتين المشار إليهما.

فحول النقطة الأولى المتعلقة باختيار رئيس الجهاز التنفيذي جاء في الباب السابع . الفصل الثاني (2) ما يلي :

" يعين رئيس الجمهورية محافظاً لكل إقليم ، الشخص الذي يزكيه مجلس الإقليم من ثلاثة أشخاص من الإقليم يرشحهم رئيس الجمهورية ، أو من بين ثلاثة آخرين من الإقليم يرشحهم رئيس الجمهورية إذا لم يزك المجلس أياً من الثلاثة الأوائل. وإذا لم يزك مجلس الإقليم أياً من الأشخاص الذين رشحهم رئيس الجمهورية في المرة الثانية ، في مدى شهر من تقديمهم إليه يعين رئيس الجمهورية واحداً منهم ليكون محافظاً للإقليم".

---

(1) المرجع السابق .

وحول النقطة الثانية المتعلقة بالتقسيم الجغرافي جاء في الباب السابع (الفصل الرابع .1) ما يلي :

" تنقسم جمهورية السودان إلى تسعة أقاليم وفقاً لحدود المديريات السائدة عند إجازة هذا الدستور[1].

في خطاب الحكومة أمام الجمعية التأسيسية أوضح محمد أحمد محجوب (رئيس الوزراء) سياسة حكومته نحو الجنوب قائلاً :

" ستسير حكومتي في سياسة الحل السلمي الديمقراطي في إطار وحدة السودان، وفي معالجتها لمشكلة الجنوب مهتدية بوحي قرارات مؤتمر المائدة المستديرة ، ولكنها ستنبذ سياسة الاسترضاء واللين في معاملة الخارجين على القانون".

وأوضح المحجوب أن حكومته " ستأمر بنزع السلاح نزعاً تاماً ، والقضاء الكامل على العصابات الإرهابية التي تعبث بالأمن ، وستأمر القوات المسلحة بتعقب المجرمين وإعادة سيادة القانون والنظام وتأديب المتمردين[2]". وأعطى رئيس الوزراء مهلة خمسة عشر يوماً للمتمردين للاستسلام.

لم تنجح سياسة القوة بالطبع ، في حل المشكلة لأن سياسة القوة وحدها لا تصلح علاجاً لمشكلة معقدة وذات جذور بعيدة في التاريخ مثل مشكلة جنوب السودان، ومع أن حسم المتمردين يعتبر ضرورياً وواجباً في نفس الوقت. لكن لابد لسياسة الحسم أن يتبعها سعي لحل المشكلة ، وإظهار لحسن النية ، والتعامل الموضوعي مع القضية ، والتركيز على التنمية في الجنوب بما يقنع القواعد الجنوبية بحسن نوايا الحكومة وجديتها في تحسين أوضاعهم ، ومن ثم بعدم جدوى التمرد الأمر الذي يؤدي إلى عزلهم وتجفيف مصادرهم. ولما لم تفعل الحكومة ذلك، استمر تدهور الأوضاع

---

(1) مدثر عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص

(2) محضر جلسات الجمعية التأسيسية ، ملخص الدورة الأولى . الجلسة رقم (2) ، بتاريخ السبت 29/ يونيو 1965م ، ص 47.

بالجنوب ، خاصة وقد صرفت الحكومة اهتمامها عن الجنوب خلال فترة الصراع بين السياسيين وخاصة بين جناحي حزب الأمة ، مما قاد إلى تدهور الأوضاع في البلاد بشكل عام وأدى إلى تغيير النظام السياسي نفسه أواخر مايو 1969م.

في الخامس والعشرين من مايو سنة 1969م ، استولت مجموعة من الضباط بقيادة العقيد/ جعفر محمد نميري على السلطة بالبلاد ، وفي بيانه الأول أشار النميري إلى أن الأحزاب السياسية والحكومات الحزبية ظلت تتاجر بقضية الجنوب، مشيراً إلى أن من بين الأسباب التي جعلته وزملاءه الضباط يستولون على السلطة فشل الأحزاب والحكومات السابقة في حل مشكلة الجنوب.

وفي 9 يونيو 1969م أي بعد أسبوعين من الانقلاب أذاع النميري (بيان التاسع من يونيو) الذي تضمن رؤية النظام الجديد لحل مشكلة الجنوب. أشار النميري في هذا البيان إلى أن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب وهي مصممة على المضي قدماً لإيجاد تسوية نهائية لها. وتحدث عن دور الاستعمار في غرس بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد من خلال التنمية غير المتوازنة التي قصد بها الاستعمار التفريق بين أبناء السودان ، كما أشار البيان إلى فشل القوى التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال في أن تجد حلاً مقبولاً لمشكلة الجنوب. كما أوضح أن القادة الجنوبيين أنفسهم قد ساهموا في تعقيد المشكلة لتحالفاتهم مع القوى " الرجعية " رائدهم في ذلك الكسب الشخصي.

لعل أهم ما في البيان هو اعترافه (بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب) وتأكيده على حق الجنوبيين في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم في إطار (السودان الاشتراكي الموحد) ، كما أعلن عن قرار مجلس الثورة والوزراء بالعمل على تبني نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد ، وأعلن عن مد فترة قانون

العفو العام ، ووضع برنامج ثقافي اجتماعي للجنوب ، وتعيين وزير لشئون الجنوب ، وتدريب كادر متمرس لتولي المسؤولية[1].

وقام النميري في أغسطس سنة 1969م بجولة شملت أغلب مناطق الجنوب لشرح سياسة النظام تجاه الجنوب ، بدعوة القادة الجنوبيين للعودة والمساهمة في إحلال السلام بالبلاد.

وفي سعيه لإبداء حسن النية تجاه الجنوب ، خصص النظام المايوي في عام 1970م بعض المبالغ لدعم برنامج تنمية عاجل للجنوب ، وأعاد فتح عدد من المدارس والمستشفيات التي دمرتها الحرب ، وعين عدداً من الجنوبيين في سلك الشرطة والجيش . كما كون لجنة للتخطيط الاقتصادي بجوبا وأنشأ مصلحة الشؤون الدينية المسيحية بالجنوب[2].

لا يمكن الإدعاء بأن الجنوبيين كانوا خلال هذه المرحلة موحدين حول قضيتهم في مواجهة الشمال. فعلى عكس ذلك تماماً ، كانت الصراعات هي السمة المميزة للعلاقات بين القوى السياسية الجنوبية ، ومرت الحركة الجنوبية بتطورات هامة خلال عقد الستينات وبداية السبعينات مما جعل من الضروري إلقاء الضوء ولو بصورة مختصرة على هذه التطورات ، والوقوف على القوى السياسة الجنوبية التي أسهمت لاحقاً في الحل المتمثل في اتفاقية أديس أبابا سنة 1972م.

كما اتضح آنفاً فإنه إلى جانب حزب سانو ، وجدت حركة عسكرية هي حركة الأنانيا التي ظهرت إلى الوجود سنة 1963م ومثلت الجناح العسكري لحزب سانو. هذا بالإضافة إلى جبهة الجنوب التي مثلت قيادة سانو بالداخل حتى عودة وليم دينق سنة 1965م للإعداد لمؤتمر المائدة المستديرة ، كما ظهرت جماعات أخرى

---

(1) محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب 25 مايو ، دار الزهراء ، الخرطوم 1989م ، ص 84.

(2) أبيل الير : مرجع سابق ، ص 57 . 58.

كحزب الوحدة السوداني بقيادة سانتينو دينق ، وحركة تحرير الجنوب بقيادة بوث ديو ، والحزب الاشتراكي السوداني الأفريقي بقيادة جوزيف قرنق والذي كان بمثابة فرع للحزب الشيوعي السوداني بالجنوب.

وقد تعرضت قيادة سانو بالخارج إلى انقسامات نتج عنها بروز عدة تنظيمات مثل الحكومة الوطنية المؤقتة بفشودة ، وجبهة المحاربين الأحرار ، وجبهة التحرير الأفريقية.

وفي مايو 1965م تكونت جبهة تحرير أزانيا* بقيادة جوزيف أدوهو وكان أقري جادين قد كون جبهة التحرير السودانية الأفريقية ، فتوحدت الجبهتان تحت اسم (جبهة تحرير أزانيا) برئاسة جوزيف أدوهو ، وأصبح أقري جادين نائباً له وقد تلخصت أهداف الجبهة في الآتي :

1/ خلق قومية مشتركة ولغة مشتركة لقبائل الجنوب ، وتطوير اللغة العربية الدارجة المستعملة في جنوب السودان باعتبارها لغة التخاطب.

2/نشر التعليم وتدريس مبادئ القراءة والكتابة في مناطق الجنوب (المحررة).

3/ بعث الثقة في النفس واستقلال الحركة بمصادرها الخاصة ، وفي حالة استلام معونات من الخارج يجب أن تكون غير مشروطة.

4/ الاستقلال التام عن كل الأحلاف السياسية العالمية. والتعاون مع الدول الأفريقية[1].

في مارس 1996م نشبت الخلافات بين قادة جبهة تحرير أزانيا لعدة أسباب يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ أن تكوين المكتب السياسي لجبهة الأزانيا لم يرض أبناء غرب الاستوائية حيث رأوا أن التمثيل غير مناسب.

---

* أزانيا : اسم لمملكة أفريقية قديمة.

(1) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ، ص 339.

2/ الطريقة التحكمية لقادة الحركة مثل جوزيف أودوهو الذي عمل على إبعاد كل معارضيه وطردهم من الجبهة.

3/ عمل جوزيف أودوهو على إسناد المناصب الهامة في الجبهة لمؤيديه من أبناء أعالي النيل الدينكا (كان أودوهو قد طرد كل من أقري جادين (نائبه) واليالوبي وأزيوني منديري من المكتب السياسي وعين جورج كواناي نائباً للرئيس مما أدى إلى تأليب أبناء غرب الاستوائية وحثهم على الانفصال عن أزانيا وتكوين جبهة بزعامة اقري جادين.

4/ الفساد المالي الواضح والتلاعب بأموال الجبهة من قبل قادتها.

5/ عدم اقتناع الأب ساترنينو بدوره كراع للجبهة وتطلعه للاستحواذ على سلطات أوسع وأن يستشار في كل أمر يخص تنظيم الجبهة[1].

وفي أغسطس 1967م تم اجتماع موسع للقادة الجنوبيين في أنقوري الواقعة بين مريدي وياي بالقرب من الحدود مع الكنغو. تقرر في هذا الاجتماع حل كل المنظمات والهيئات السابقة ، وتكوين (حكومة جنوب السودان المؤقتة) في منطقة (بونقو) على طريق جوبا وياي ، وعين أقري جادين رئيساً للوزراء في حكومة الجنوب (حكومة منفي) وقد جاء تكوين المكتب السياسي لحكومة جنوب السودان الانتقالية على النحو التالي :

م	الوزارة	المسؤول	نائبه
1	رئاسة مجلس الوزراء	أقري جادين	كاميليو دول
2	وزارة الدفاع	أكوت أتيم	أركانجل كوانجي
3	وزارة الداخلية	إيليا لوبي	سلمون دينق
4	وزارة الخارجية	قوردون مابين	كلمنت مورنس
5	وزارة المعارف	أتون داك	رودلف كوانت

(1) عبد الوهاب محمد بكري ، مرجع سابق ، ص 81.

6	وزارة المالية	تاديو بيداي	دانيال كوات
7	وزارة العدل	جبرائيل كاو	
8	وزارة الإعلام	جورج كواتاي	أدنرو ياك
9	وزارة الصحة	مايكل لبقامندي	لازرو لادجور
10	وزارة الزراعة	لورنس وول	ماركو روم
11	وزارة المواصلات	جوزيف أودوهو	ستيفن لام
12	وزارة الثروة الحيوانية	الياد دينق	سيمون موتريس
13	وزارة الشـــئون الاجتماعيـــة واللاجئين	ديفيد كوال	أماديو عوض محمد

وأمام الضغوط على الحكومة المؤقتة ، ونتيجة للصراعات القبلية والمنافسات الشخصية ، هرب أقري جادين إلى نيروبي مما عنى حل حكومة الجنوب المؤقتة لتقوم مقامها (حكومة النيل المؤقتة) برئاسة غوردون مورتات ماين . كانت سيطرة الدينكا على حكومة النيل واضحة ، فمن بين وزارات حكومة النيل البالغ عددها ثماني وزارات ، حصل الدينكا على أربع وزارات بينما حصل النوير على وزارتين والجور على وزارة واحدة ، والباري على وزارة واحدة كذلك[1].

وفي يوليو 1996م أعلن الجنرال تافنق عن حل حكومة النيل المؤقتة وشكل حكومة دولة أنيدي تحت رئاسته إلا أن ذات المشاكل المتمثلة في الصراعات القبلية والتنافس الشخصي بالإضافة إلى سمة التكبر التي تميز بها الجنرال تافنق قادت إلى تذمر الجنوبيين من حكومة تافنق مما حدا بالكولونيل جوزيف لاقو قائد الجبهة الشرقية لقوات الأنانيا إلى إعلان الثورة على تافنق ، وإعلان قيام حركة تحرير جنوب السودان في يوليو 1970م.

---

(1) عبد الوهاب محمد بكري ، مرجع سابق ، ص 82.

أعلنت جميع الأحزاب والفصائل الجنوبية تأييدها لقيادة لاقو ، وتوحدت المعارضة الجنوبية تحت قيادته. وفي وثيقة أصدرها لاقو لجنود الأنانيا بعنوان "ما نقاتل من أجله هو جنوب السودان" حدد لاقو أهداف حركة تحرير الجنوب بقوله :

" إن هدف نضالنا هو حق تقرير المصير لجماهيرنا ، نريد أن تكون جماهيرنا قادرة عبر إرادتنا الحرة ، دون تهديد أو خوف ، على تقرير مصيرها في أن يصبح الجنوب ضمن سودان موحد إقليمياً ذا حكم ذاتي حقيقي ، أو أن لا تكون لنا أية علاقة مع الشمال ، وأن نربط مستقبلنا مع أشقائنا الأفريقيين في دولهم على حدودنا الجنوبية"[1].ومضت الوثيقة لتؤكد أن الحرب التي تقودها حركة تحرير الجنوب ، إنما هي استمرار لانتفاضة 1955م التي قامت بها القوات الاستوائية دفاعاً عن الهوية الجنوبية الأفريقية . إن هويتنا الأفريقية المختلفة عن الهوية العربية تؤهلنا بصورة كاملة لتكوين دولة مع كفالة حق تقرير مصيرنا . وبرفضنا لمحاولات استعراب جنوب السودان ، وتمسكنا بهويتنا الأفريقية وتراثنا ، نمارس حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يعترف بها الجميع عاجلاً أم آجلاً[2].

احتدمت الصراعات بين حركة تحرير جنوب السودان ونظام مايو وتدهورت الأوضاع في الجنوب بشكل واضح ونشطت المنظمات الكنسية والحكومات الغربية وإسرائيل في دعم المتمردين بحجة أن النظام لم يضع مبادئ بيان يونيو في حيز التطبيق ، وأن ممارسته تتعارض مع ما جاء في البيان ، وقد نظرت حركة تحرير الجنوب إلى ميثاق طرابلس بين السودان ومصر وليبيا بارتياب شديد باعتباره يشير إلى اتجاه السودان للاتحاد مع جيرانه العرب برغم ما جاء على لسان الحكومة من أنها تهدف إلى إقامة روابط أوثق مع جيران السودان الأفريقيين.

---

(1) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مرجع سابق ، ص 135.

(2) المرجع السابق.

لكن بارقة أمل جديدة لاحت في الأفق فيما يتعلق بأمر الجنوب بعد أن أدار النميري ظهره للحزب الشيوعي السوداني عقب المحاولة الفاشلة التي قام بها الحزب الشيوعي السوداني للاستيلاء على السلطة في 19/ يوليو 1971م بقيادة هاشم العطا. تدهورت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ونظام مايو عقب الحركة حتى تبادلت الدولتان طرد السفراء ، وهاجم النميري الاتحاد السوفيتي متوعداً بـ " تلقينه الدروس". وكمكافأة للنميري على موقفه من المعسكر الاشتراكي . وكان الصراع بين المعسكرين في أوجه . تضافرت جهود الغرب الرسمية والكنسية لحل مشكلة جنوب السودان.

وبعد المفاصلة بين مايو والحزب الشيوعي وإعدام جوزيف قرنق . وزير شئون الجنوب . بعد أن ثبت تورطه في الحركة الفاشلة ، قام النميري بتعيين أبيل الير وزيراً لشئون الجنوب. لقد كان تعيين أبيل الير كما يقرر فرانسيس دينق هو العامل المحوري في نجاح مفاوضات أديس أبابا[1]".

فما أن تسلم مهامه الوزارية حتى قام أبيل الير بتكوين لجنة لدراسة ووضع التصورات الأساسية للهيكل الدائم لجمهورية السودان والكيان القانوني للحكم الذاتي والإقليمي ، ونوقشت توصيات هذه اللجنة بواسطة اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي السوداني ، وانبثق من هذه المناقشات مشروع قرار الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب[2].

لقد لعبت هذه الخطوة دوراً كبيراً في إزالة الشكوك وخلق ثقة في الحكومة . عززت من هذه الثقة زيارة أبيل الير لقادة التمرد بالخارج ، وتسليمهم مشروع القرار ، كما تم تحديد موعد لعقد لقاء بين الطرفين لإجراء المزيد من المشاورات حول الموضوع.

في أواخر فبراير سنة 1972م تم عقد مؤتمر تداولي بين ممثلي الحكومة وممثلي حركة تحرير الجنوب السوداني في أديس أبابا بإثيوبيا ، وتم التوقيع على اتفاقية أديس

---

(1) المصدر السابق ، ص 153.

(2) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، مصدر سابق ، ص 406 . 407.

أبابا ، وفي 3 مارس 1972م أصدر النميري قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية الذي قنن ما اتفق عليه في أديس أبابا ليدخل السودان مرحلة جديدة من السلام. وتمكن النظام المايوي من وضع حد للحرب الأهلية التي استمرت لسبعة عشر عاماً.

لكن ممارسات النظام اعتباراً من أوائل الثمانينات قادت إلى أزمة ثقة بينه وبين الجنوبيين و أعادت إلى أذهانهم مخاوف الاستيعاب من جديد ، ففي سنة 1980م أصدر النظام قانون الحكم الإقليمي للشمال والذي يختلف عن الحكم الإقليمي للجنوب ، مما أثار شكوك الجنوبيين بأن النظام ضمن نموذج الحكم الذاتي للشمال النموذج الذي يرتضيه لأشكال وهيكل السلطة الإقليمية والعلاقة بينها وبين الحكومة المركزية ، وأن الإقليم الجنوبي هو المستهدف الأساسي من تبني فكرة الإقليمية في الشمال[1].

منذ فترة التعددية الثانية (1965 . 1969م) ظهرت الدعوة للإقليمية في دارفور (جبهة تنمية دارفور) ، شرق السودان (مؤتمر البجا) وكردفان (اتحاد جبال النوبة). ولكن هذه الدعوة لم تجد الاستجابة إلا في أواخر السبعينات من القرن الماضي، ففي مارس 1979م أعدت رئاسة الجمهورية دراسة عن مفهوم الإقليمية كسياسة للنظام الحاكم تحت عنوان (دراسة حول دعم اللامركزية) . تبنت هذه الدراسة الدعوة للإقليمية واستندت في ذلك إلى عدة مبررات تم تلخيصها في الآتي :

1/ اتساع مساحة السودان واختلاف أوضاعه الطبيعية وأطره الاجتماعية ولغات وثقافات سكانه.

2/ الرغبة في إرضاء طموح أبناء الأقاليم المختلفة والقضاء على النعرات العنصرية والقبلية وإذكاء شعورهم بالمواطنة.

---

(1) إبراهيم محمد نصر الدين " الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني" ، المستقبل العربي ، العدد 63 ، مايو 1984م ، ص 48 . 49.

3/ إزاحة الأعباء الإقليمية عن كاهل الحكومة المركزية حتى تتفرغ للتخطيط[1].

وبناءً على هذه الدراسة التي قدمت إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي تم تكوين (اللجنة القومية للحكم الإقليمي) التي عرضت تقريرها على المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي في يناير 1980م الذي أقر فكرة الحكم الإقليمي مبدئياً كما أجاز الأسس العامة لقيامه.

وفي يونيو 1980م عرض الموضوع على مجلس الشعب القومي الذي أجاز تعديل (الدستور الدائم) للسودان لينص على الحكم الإقليمي ، حيث نص التعديل على ما يلي:

1/ تنشأ من جمهورية السودان الديمقراطية الأقاليم التالية :

الإقليم الشمالي ـ الإقليم الشرقي ـ الإقليم الأوسط ـ إقليم كردفان ـ إقليم دارفور.

2/ لا يكون في قيام الحكم الإقليمي مساس بوحدة السودان أو اقتصاده القومي.

3/يكون لكل إقليم حاكم يتولى السلطة التنفيذية ، ويشارك في السلطة التشريعية ويعاونه نائب وعدد من الوزراء الإقليميين.

4/ يكون لكل إقليم سلطة تشريعية تتكون من مجلس الشعب الإقليمي وحاكم الإقليم لتتولى التشريع في الإقليم.

الملاحظ هو أن التعديل الدستوري لم ينص على وضع الإقليم الجنوبي مما عنى استمرار الوضع فيه على ما هو عليه في إطار السودان الموحد.

وفي الواقع يختلف قانون الحكم الإقليمي في الشمال عن قانون الحكم الذاتي للجنوب من عدة أوجه يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ إن قانون الحكم الإقليمي في الشمال لم تدرج بنوده في الدستور كما هو الحال بالنسبة لقانون الحكم الذاتي للجنوب والذي أصبح جزءاً من الدستور الدائم للسودان

---

(1) جمهورية السودان الديمقراطية ، دراسة حول دعم اللامركزية ، الخرطوم ، دار الأصفهاني للطباعة ، 1979م ، ص 63 ـ 83.

الصادر عام 1973م ، مما يجعل أمر تعديل هذا القانون (قانون الحكم الإقليمي في الشمال) أو حتى إلغائه أمراً ميسوراً.

2/ بالإضافة إلى الاختصاصات القومية التي حرم كلا القانونين المساس بها مثل : الدفاع الوطني ، الشؤون الخارجية ، الجمارك ، العملة والنقد ، الجنسية والهجرة ، والمراجعة العامة ، التخطيط التربوي ... الخ ، فإن قانون الحكم الإقليمي للشمال قد حرم الأقاليم الشمالية من المساس باختصاصات أخرى مثل : القضاء والنيابة العامة والمحاماة ، وموارد المياه العابرة ، وشبكة الكهرباء القومية ، وثروات باطن الأرض، والموارد الطبيعية والمعدنية القومية ، ونظم الانتخابات القومية والإقليمية ، حيث جعل التشريع هذه الجوانب من اختصاص السلطة المركزية[1].

3/أقام قانون الحكم الذاتي في الجنوب نظاماً أشبه بالأنظمة البرلمانية ، فقد أعطى القانون مجلس الشعب الإقليمي حق تعيين وعزل رئيس المجلس التنفيذي العالي. طبقاً للقانون ينتخب المجلس رئيس المجلس التنفيذي ويقدمه إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم بتعيينه بناء على انتخابات المجلس الإقليمي. بينما في قانون الحكم الإقليمي للشمال يتم تعيين حاكم الإقليم من ثلاثة أشخاص ينتخبهم المجلس الإقليمي ومؤتمر الاتحاد الاشتراكي الإقليمي في اجتماع مشترك ، ويعين رئيس الجمهورية أحد هؤلاء الثلاثة.

4/ ينتخب كل أعضاء مجلس الشعب الإقليمي للجنوب انتخاباً حراً مباشراً ، بينما يحق لرئيس الجمهورية ـ طبقاً لقانون الحكم الذاتي في الشمال ـ وبناء على توصية حاكم الإقليم ـ أن يعين ما لا يتجاوز 10% من أعضاء المجلس[2].

---

(1) أنظر في ذلك : قلوباوي محمد صالح " تجربة الحكم الإقليمي في السودان : النمط الجديد لتوزيع الاختصاصات بين المستويات القومية والإقليمية والمحلية " ، مجلة السودان للإدارة والتنمية ، العدد 1 ، السنة 14، ص 43 ـ 46.

(2) إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 48.

كذلك فقد أصدر النميري القرار الجمهوري رقم (1) في 5 يونيو 1983م والخاص بتقسيم الجنوب ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم هي :

1/ إقليم بحر الغزال ويضم مديريات البحيرات وشرق بحر الغزال وغرب بحر الغزال وعاصمته واو.

2/إقليم الاستوائية : ويضم شرق الاستوائية وغرب الاستوائية وعاصمته جوبا.

3/ إقليم أعالي النيل : ويضم مديريتي أعالي النيل وجونقلي وعاصمته ملكال.

كذلك أنشأ القرار هياكل تشريعية وتنفيذية إقليمية متمثلة في تكوينها واختصاصاتها مع ما قرره قانون الحكم الإقليمي للشمال . وحدد القرار فترة انتقالية تستمر لمدة 18 شهراً يمنح رئيس الجمهورية خلالها الصلاحيات المطلقة لتعيين وعزل حكام الأقاليم ونوابهم والوزراء الإقليميين ومحافظي المديريات[1].

هنالك عدة أسباب جعلت النظام المايوي يخطو هذه الخطوة منها أن بعض السياسيين الجنوبيين من خارج قبيلة الدينكا رأوا في توحيد الإقليم الجنوبي فرصة لهيمنة قبيلة الدينكا ذات الأكثرية العددية وكان جوزيف لاقو أحد الذين قادوا هذا الاتجاه يقول لادو :

" بعد اثني عشر سنة من اتفاقية أديس أبابا زاد الوضع تفاقماً ولم تصل الأمور إلى الأفضل لأن قبيلة الدينكا ورثت دور الشمال السلطوي ، واستأثرت بالحكم ، فالتقسيم طالب به الذين عانوا من تسلط الدينكا[2].

ومن الأسباب كذلك أن النميري هدف من تقسيم الجنوب لثلاثة أقاليم إلى إضعافه في مواجهة السلطة المركزية وذلك بتوحيد نظام الحكم في كل أنحاء البلاد بعد إصدار قانون الحكم الإقليمي للشمال الذي أراد له أن يكون النموذج للحكم اللامركزي في السودان كله.

---

(1) المرجع السابق ، ص 50.

(2) عبد اللطيف البوني ، مرجع سابق ، ص 70.

لقد كان واضحاً أن هذه الخطوات تتعارض والاتفاقية المبرمة بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان ، إلا أن نميري برر ذلك بقوله أنه ما دام الذين وقعوا الاتفاقية (يقصد نفسه وجوزيف لاقو) قد وافقوا على ذلك ، فليس هناك ما يحول دون تعديلها.

إن تعديل الاتفاقية يتطلب . وفقاً لبنودها . موافقة ثلاثة أرباع مجلس الشعب وموافقة ثلثي مواطني الإقليم ، وبقرار من رئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم ، فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على الآتي:

" يصدر هذا القانون باعتباره قانوناً أصلياً لا يجوز تعديله إلا بأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء يجرى في المديريات الجنوبية الثلاث للسودان". وعلى الرغم من هذا النص الواضح إلا أن قرار التقسيم صدر بأمر رئاسي أو لم يجر استفتاء في المديريات الجنوبية لمعرفة رأي الجنوبيين إزاء موضوع التقسيم كما قالت الاتفاقية.

لقد أدت هذه القرارات بالإضافة إلى اقتراح إقامة مصفاة البترول في كوستي بدلاً عن بانتيو بناء على دراسة (فنية) أعدتها شركة شيفرون الأمريكية ، دون مراعاة للجوانب السياسية وحساسية الوضع في الجنوب . وإعادة ترسيم حدود الإقليم الجنوبي والخلاف حول حفرة النحاس وكفياكنجي ، وقرار شق قناة جونقلي (على الرغم من كونها مشروعاً هاماً من مشاريع التنمية في الجنوب إلا أن بدء شق القناة صاحبته إشاعة تقول بأن النظام يسعى إلى توطين مليون مصري بالجنوب الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات في الجنوب رافضة لهذا الاتجاه). الخ كل هذه العوامل تضافرت لتؤدي إلى انهيار السلام وبدء التمرد من جديد عام 1983م بقيادة جون قرنق قائد (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وفي عام 1985م انهار النظام المايوي لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم التعددي.

مشكلة الجنوب خلال الفترة الانتقالية :

كان من المتوقع أن تبادر الحركة الشعبية بالانضمام إلى القوى التي أسقطت النميري كما فعل حزب سانو عقب ثورة أكتوبر ، وأن يفتح سقوط النظام المايوي المجال للحل السلمي الديمقراطي. إلا أن الحركة الشعبية تعاملت بتعنت واضح مع قادة الحكومة الانتقالية خاصة المجلس العسكري الانتقالي الذي وصفه د. قرنق بأنه يمثل امتداداً للنظام المايوي على الرغم من عدم وجود ما يبرر مثل هذا الاتهام.

ورغماً عن ذلك ، فقد أظهرت الحكومة الانتقالية حرصاً شديداً على تحقيق السلام. ولما كان من أهداف هذه الدراسة الوقوف على المجهودات المختلفة (الداخلية والخارجية ، والرسمية وغير الرسمية) بهدف تقويمها لابد في هذا المقام من استعراض هذه المبادرات والنقاط التي اشتملت عليها هذه المبادرات والرؤى :

مبادرات الفترة الانتقالية :-

1/ مبادرة اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع الانتقالي :

أطلق اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية مبادرته في 1985/5/23م وتتلخص هذه المبادرة في الآتي :

أ/ أكدت المبادرة على أن قرنق لا يقاتل كمتمرد أو انفصالي ، بل يسعى لتحقيق الوحدة الوطنية ومصلحة وأمن السودان.

ب/ الدعوة المفتوحة للقاء بقرنق في أي وقت للتباحث في مصلحة وأمن واستقرار الوطن[1].

هذه المبادرة هي أولى المبادرات بعد انهيار نظام مايو وربما أراد لها صاحبها أن تكون في شكل نداء او دعوة للتفاوض والحوار دون الإجابة على التساؤلات المطروحة أو تقديم حلول معينة تكون أساساً للتفاوض.

---

(1) علاء الدين بشير ، احتمالات السلام في السودان ، الصحافي الدولي ، الملف السياسي ، السنة الثانية ، العدد 426 ، مارس 2001م ، ص 4.

2/ مبادرة د. الجزولي دفع الله (رئيس وزراء الحكومة الانتقالية) :

أطلقت هذه المبادرة بتاريخ 1/ يونيو 1985م وتضمنت النقاط التالية :

أ/ الإقرار بدور الحركة الشعبية في إسقاط نظام مايو ، وأن مكانها الطبيعي هو بين قوى الانتفاضة لتشارك وتحتل موقعها في عملية الحوار الوطني.

ب/ إن ميثاق الانتفاضة الذي تلتزم به الحكومة الانتقالية يؤكد على :

1/ إن قضية الجنوب يجب أن تعالج في إطار حكم ذاتي إقليمي يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة ، تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان.

2/ التزام جميع الأطراف باتفاق أديس أبابا كأساس لإدارة شؤون جنوب الوطن في الوقت الراهن (1986م).

3/ الاعتراف بالخصائص الثقافية لجنوب السودان.

4/ بذل الجهود للارتقاء بالجنوب وتضييق فجوة التخلف.

5/ إذا تم الاتفاق على الجوانب الأخرى لقضية الجنوب ، فإن القوانين الإسلامية لن تقف حاجزاً في طريق الحل.

ج/ توجيه النداء للحركة الشعبية للدخول في هدنة تمكن الحكومة من إغاثة المتضررين من الحرب ، مع الوعد بأن لا تحمل وسائل النقل سوى مواد الإغاثة.

د/ إن السودان هو المكان الطبيعي للتفاوض والحوار ، إلا أن الحكومة لا تمانع في اللقاء بالحركة في أي مكان آخر[1].

على الرغم من أن هذه المبادرة كسابقتها تحدثت عن دور الحركة (كفصيل وطني) في إسقاط النظام المايوي. إلا أنها تختلف عن الأولى في أنها حددت نقاطا عامة يدور حولها الحوار مثل : الحكم الذاتي الإقليمي والالتزم باتفاقية أديس أبابا ، والاعتراف بالخصائص الثقافية للجنوب وبذل الجهود للارتقاء بالجنوب والوعد بالنظر

(1) نفس المرجع.

في أمر قوانين سبتمبر ، لكن الملاحظ هو أن هذه المبادرة أطلقت بعد أسبوع واحد من المبادرة الأولى (مبادرة وزير الدفاع) ، وبالطبع ليست هذه فترة كافية لتلقي رد الحركة مما يعني أن الحكومة تطلق المبادرة ولا تنتظر نتائجها فتقدم مبادرة أخرى. في ذات الوقت فإن هذا دليل على عدم وجود تنسيق بين المجلسين (المجلس العسكري ومجلس الوزراء) فيما يتعلق بالقضايا المصيرية التي تهم البلاد.

2/ البيـــان السياســـي التمهيـــدي حـــول المـــؤتمر القـــومي لمســـألة الجنـــوب (1985/8/25م):

عقد مجلس الوزراء والتجمع الوطني لإنقاذ الوطن اجتماعاً مشتركاً صدر عنه بيان عرف باسم البيان التأسيسي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب وأهم ما جاء فيه :

1/ تأكيد العمل بقانون العفو العام لمن حملوا السلاح ، والعمل على إعادة توطينهم.

2/ تأكيد قرار وقف إطلاق النار من جانب القوات المسلحة

3/ إن مسألة الجنوب لا ينبغي تناولها إلا في إطار القضية الأشمل ، هي قضية تأكيد الوحدة الوطنية في ظل التنوع.

4/الالتزام القومي بانتهاج سياسة تنموية تهدف للقضاء على النمو غير المتكافئ لأقاليم البلاد المختلفة وعدالة توزيع الثروة القومية.

5/ تجاوز الأطر التي طرحت بها المشكلة في الماضي بأنها مشكلة الجنوب ، وإنما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قضايا طبيعة الدولة وتوجهها وقضية الحكم فيها.

6/ الالتزام بما يتوصل إليه الاتفاق من خلال الحوار الوطني حول صيغة الحكم الذاتي الإقليمي وتقنين ذلك في الدستور الدائم للبلاد.

7/ مراجعة بعض تشريعات سبتمبر 1983م وإزالة كل جزء فيها يفرق بين المواطنين[1].

---

(1) نفس المرجع السابق.

يعتبر هذا البيان أكثر نضجاً من المبادرتين السابقتين لأنه نفذ إلى مناقشة القضايا الأساسية العالقة بين الطرفين. ومن إيجابياته تأكيده على العفو العام عن حاملي السلاح مما يساهم في خلق جو مناسب للتفاوض والحوار. كما أكد على وحدة البلاد في إطار التنوع ، ووعد بالتنمية المتوازنة ، وتعامل مع المشكلة بمفهوم واسع يتجاوز الأطر التقليدية القديمة التي طرحت بها المشكلة سابقاً حيث تعامل البيان معها كمشكلة قومية تتعلق بطبيعة الدولة وطريقة الحكم فيها ، وربما كان الجانب السلبي الوحيد في هذا البيان أنه لم يشترط لوقف إطلاق النار من جانب الحكومة ، التزام الطرف الثاني به.

ثالثاً : مبادرات التجمع الوطني نحو السلام في الفترة الانتقالية :

1/ بيان التجمع بتاريخ 1985/4/8م ويحتوي على مناشدة الحركة الشعبية باتخاذ موقف إيجابي نحو السلام والحضور إلى الخرطوم.

2/ الرسائل الموجهة من التجمع للحركة الشعبية في الفترة من 16/مايو 1985م. وإلى 26/فبراير 1986م وقد كانت بمثابة تمهيد للقاء بين وفد التجمع ، والحركة الشعبية.

اجتماع وفد التجمع والحركة الشعبية في 23/فبراير 1986م :

تمخض هذا الاجتماع الذي عقد بين الطرفين عن الآتي :

1/ ترحيب الحكومة بالتفاوض مع التجمع.

2/ الاتفاق على قومية المشكلة ، والاتفاق على حلها عن طريق الحوار الديمقراطي.

إعلان كوكادام :

في آخر عهد الحكومة الانتقالية ، أجرى (التجمع الوطني لإنقاذ البلاد) حواراً مع الحركة الشعبية في 24 مارس 1986م توصل من خلاله الطرفان إلى إطار للسلام عرف باسم إعلان كوكادام ، وقد تم من خلاله الاتفاق بين الحركة والتجمع على الآتي :

أ/ الشروط المسبقة التي تمهد وتساعد على خلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومي الدستوري وهي :

1/ رفع حالة الطوارئ.

2/الالتزام بمناقشة مشكلة السودان الأساسية وليس ما سمي بمشكلة الجنوب.

3/ إلغاء قوانين سبتمبر 1983م وكل القوانين المقيدة للحريات.

4/ العمل بدستور 1956م المعدل لسنة 1964م مع إضافة الحكم الإقليمي ، وأية مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية.

5/ إلغاء الاتفاقيات التي وقعت مع أي أقطار أخرى ، والتي تمس سيادة السودان .

6/ بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لوقف إطلاق النار.

7/ الالتزام بحل الحكومة بعد قيام المؤتمر القومي الدستوري والاستعاضة عنها بحكومة تمثل كل القوى السياسية[1].

أيد حزب الأمة هذا الإعلان بينما رفضته الجبهة الإسلامية لأنه أقر إلغاء قوانين سبتمبر ، دون أن يتحدث عن البديل الإسلامي لها ، كذلك عارض الحزب الاتحادي الديمقراطي الإعلان لأنه لم يشترك فيه.

إن هذا الإعلان يمثل بشكل مباشر وجهة نظر الحركة الشعبية لأنه أكد على مطالب الحركة التي ظلت تنادي بها منذ انهيار نظام مايو ، فقد أكد الإعلان على رفع حالة الطوارئ دون أن يشترط لذلك وقف إطلاق النار ، كما أنه أمن على المطالب المعروفة للحركة والمتمثلة في إلغاء قوانين سبتمبر ، والعمل بدستور 1956م المعدل لسنة 1964م ، وإلغاء الاتفاقيات مع الدول العربية ، وقيام المؤتمر الدستوري ،

(1) سليمان عبد الرازق يوسف ، '' النزاع المسلح في جنوب السودان '' ، بحث لنيل زمالة الدفاع المدني ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الخرطوم ، الدورة رقم 11 ، العام 1994م ، ص 77.

والالتزام بحل الحكومة والاستعاضة عنها بحكومة انتقالية وهي نفس المطالب التي تنادي بها الحركة.

وبالطبع اختلفت رؤية حزب الأمة لكوكادام بعد وصوله للسلطة وأصبحت بعض بنوده تتعارض مع مصلحته كحزب حاكم مثل إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع كل من مصر وليبيا ، وحل الحكومة بعد المؤتمر الدستوري .. الخ . لذلك لم يسع حزب الأمة لتنفيذ الإعلان ، وقد وجد لذلك حجة تتمثل في أن شريكه في الحكم (الحزب الاتحادي الديمقراطي) لم يكن موافقاً عليها. وللخروج من هذا المأزق التقى الصادق المهدي ، بوصفه رئيساً لحزب الأمة فقط ، بقائد الحركة من أجل إيجاد صيغة للسلام تستوعب الحزب الاتحادي والجبهة الإسلامية وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً.

الملاحظ هو أن هذه التحفظات التي أبداها السيد/ الصادق المهدي حول كوكادام انبنت على معارضة الجبهة الإسلامية القومية لهذا الإعلان مثل البند الخاص بإلغاء قوانين سبتمبر والبديل لهذه القوانين ، وذلك لأن الحزب الاتحادي قامت معارضته للإعلان على عدم اشتراكه فيه ولم تكن له اعتراضات معينة حول بنوده.

ثانياً : الجنوب خلال فترة الديمقراطية الثالثة في السودان :

خطاب الحكومة في يوليو 1989م

جاء في خطاب الحكومة خطواتها نحو الحل السلمي كما يلي :

1/ إنشاء وزارة للسلام.

2/ الدعوة مجدداً لعقد المؤتمر القومي الدستوري.

3/ الوعد بإلغاء قوانين سبتمبر 1983م.

4/ رفع حالة الطوارئ بالتزامن مع وقف إطلاق النار.

5/ دعم القوات المسلحة لحماية أمن المواطنين.

6/ إعادة تأهيل وبناء المرافق العامة التي دمرتها الحرب.

7/ انتهاج سياسة عدم الانحياز وسياسة حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1].

جاء خطاب الحكومة متوازياً ، وتحدث عن بعض القضايا العالقة بين الطرفين مثل وقف إطلاق النار ، وعقد المؤتمر الدستوري وتأهيل المرافق ، إلا أنه تجنب الخوض في المسائل المختلف حولها مثل البديل لقوانين سبتمبر ، إلغاء الاتفاقيات مع الدول العربية ، وحل الحكومة بعد المؤتمر الدستوري... الخ. ولعله كان من الحكمة تجنب الحديث عن هذه الموضوعات من خلال خطاب الحكومة وترك ذلك لما تسفر عنه المفاوضات بين الطرفين. إلا أن الحركة لم تستجب لخطاب الحكومة.

5/ لقاء السيد الصادق المهدي بقيادة الحركة الشعبية في أديس أبابا (1986//7/30م) :

أثناء وجوده لحضور مؤتمر القمة الأفريقية هناك ، التقى الصادق المهدي (بوصفه رئيساً لحزب الأمة فقط) بجون قرنق بناء على طلب الأخير الذي رفض الالتقاء به كرئيس للوزراء وأبدى استعداده للقائه باعتباره رئيساً لحزب الأمة ، أوضح الصادق في هذا اللقاء موقفه من بنود كوكادام على النحو التالي :

1/ الاتفاق جملة وتفصيلاً على النقطة الأولى التي تتعلق بتأكيد وإعلان مهمة المؤتمر القومي الدستوري في مناقشة كافة القضايا والمشكلات القومية.

2/ أن ترفع حالة الطوارئ في تزامن مع الاتفاق على وقف إطلاق النار.

3/ الموافقة على البند الخاص بإلغاء قوانين سبتمبر 1983م والقوانين المقيدة للحريات ، على أن تضاف العبارة التالية :

" أن تكون القوانين التي تحل محلها قوانين تراعي حقوق جميع المواطنين المدنية والإنسانية والدينية واستثناء المناطق التي تسكنها الفئات غير المسلمة من القوانين ذات المحتوى الإسلامي "[1].

---

(1) محمود محمد جامع ، مرجع سابق ، ص 81.

6/ الرسالة الشفهية التي أرسلها رئيس الوزراء عبر د. تيسير محمد أحمد بعد حادث طائرة ملكال 1986/8/16م .

وتقول بالآتي :

1/ يلتزم الطرفان بالعمل الجاد لفك الجمود في الحوار.

2/ يلتزم الطرفان بالحد من الهجوم الإعلامي.

3/ يجدد الطرفان التزامهما بمقررات كوكادام.

4/ يلتزم الطرفان بالحديث عن الأهداف المشتركة مثل : السودان الموحد ، القرار السوداني الحر ، ضرورة عقد مؤتمر دستوري[2].

هذه الرسالة بالطبع لا يمكن التعامل معها كمبادرة لكونها شفهية فعلى الرغم من أن رئيس الوزراء السيد/(الصادق المهدي) تحفظ عند لقائه بقائد الحركة على بعض البنود في الإعلان مثل اشتراطه رفع حالة الطوارئ متزامناً مع وقف إطلاق النار ، وأن تكون القوانين التي تحل محل قوانين سبتمبر " تراعي حقوق جميع المواطنين واستثناء المناطق التي تسكنها أقليات غير مسلمة من القوانين ذات المحتوى الإسلامي" إلا أن هذه الرسالة الشفهية تحدثت عن " الالتزام بمقررات كوكادام " دون تحفظ. ولاشك إن الرسالة بهذه الصورة تجب التحفظات التي أبداها رئيس الوزراء في وقت سابق.

7/ مبادرة الحكومة السودانية لسنة 1988م :

في عام 1988م تقدمت الحكومة بمبادرة جديدة أرسلت بواسطة الرئيس الإثيوبي (آنذاك) مانجستو هايلي مريام وتضمن النقاط التالية :

أولاً : عقد اجتماعات تمهيدية لمناقشة :

1/ ترتيبات وقف إطلاق النار.

2/ تنشيط عمليات الإغاثة للمناطق المتأثرة.

---

(1) علاء الدين بشير ، مرجع سابق ، ص 4.

(2) نفس المرجع.

3/ موعد ومكان وأجندة المؤتمر القومي الدستوري.

ثانياً : فيما يتعلق بالمؤتمر القومي الدستوري ، اقترحت المبادرة الآتي :

1/ عقد المؤتمر بأسرع فرصة ممكنة.

2/ أن تشارك في المؤتمر كل من : الحكومة ، والأحزاب السودانية ، الحركة الشعبية ، ومراقبين من الدول المجاورة.

3/ عقد المؤتمر في الخرطوم.

4/ أن تتضمن أجندة المؤتمر الآتي :

أ/ طبيعة الدولة.

ب/ موضوع الدين والسياسة.

ج/ الهوية العربية والأفريقية.

د/ توزيع الثروة ، والتنمية العادلة.

هـ/ المشاركة في السلطة في الإطار الديمقراطي.

و/ أن تشكل قرارات المؤتمر ميثاق الشعب السوداني ، وأن تكون الأساس لصياغة الدستور الدائم للبلاد.

ثالثاً : في حالة نجاح المؤتمر تتخذ الترتيبات التالية :

أ/ إعلان العفو العام لإتمام عمليات التعويض والإصلاح.

ب/ وضع صيغة لمشاركة الحركة الشعبية في الحكومة.

ج/ وضع برنامج لتعويض اللاجئين السودانيين.

د/وضع برنامج لإعادة توطين النازحين.

هـ/ وضع خطة طموحة لإعادة تأهيل وتنمية المناطق المتأثرة بالحرب[1].

رابعاً : مبادرات الأحزاب السياسية :

---

(1) محمود محمد جامع ، جنوب السودان ، الأزمة الحالية والمستقبل ، بحث مقدم لكلية الدفاع الوطني ، الدورة 15 ، 2000م ـ 2001م ، ص 81 ـ 82.

بلورت الأحزاب السياسية السودانية رؤاها حول مشكلة الجنوب بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بحكومة النميري في 6/ أبريل 1985م وطرحت هذه المبادرات على المواطنين في الداخل ، والحركة الشعبية في الخارج ، فبالإضافة إلى مبادرات حزب الأمة التي تمثلت في لقاءات الصادق المهدي بقائد الحركة الشعبية (باعتباره رئيساً لحزب الأمة) ، وتوقيع حزب الأمة على مبادرة كوكادام ، ومواقفه من القضية التي تطابقت مع مواقف الحكومة ، فإن بقية الأحزاب السياسية كانت لها رؤاها حول الموضوع.

1/ مبادرات الحزب الاتحادي الديمقراطي :

أ/ لقاء وفد الحزب بوفد الحركة الشعبية (18 ـ 20/أغسطس 1986م).

تم التأكيد فيه على :

أولاً : ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ، والجلوس إلى مائدة المفاوضات.

ثانياً : مناشدة الأسرة الدولية والمنظمات الإنسانية والخيرية لتقديم المساعدات للمتضررين في كافة أرجاء السودان.

ثالثاً : مناشدة القوى السياسية السودانية للعمل على تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري وتحقيق الاستقرار.

رابعاً : مناشدة الشعب السوداني للتحلي باليقظة وتفويت الفرصة على المتربصين.

خامساً : ضرورة لقاء السيد/ محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجون قرنق وضرورة لقاء الوفدين مرة أخرى.

إن من إيجابيات هذا اللقاء أنه توصل إلى نتائج (عامة) دون الخوض في مناقشة التفاصيل ، كما أنه اهتم بالجوانب التي تمهد للحوار وتخلق الجو المناسب له مثل وقف إطلاق النار والجلوس لمائدة الحوار ، ومناشدة الأسرة الدولية لإغاثة المتضررين .. الخ.

ب/ مبادرة السلام السودانية (16/نوفمبر 1988م) :

وقعها راعي الحزب الاتحادي السيد/ محمد عثمان الميرغني ود. جون قرنق (قائد الحركة الشعبية) وتم فيها الاتفاق على الآتي :

1/ العمل الدؤوب لتهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومي الدستوري وذلك بالآتي :

أ/ تجميد مواد الحدود من قوانين سبتمبر 1983م ، وأن لا تصدر أية قوانين تحتوي على تلك المواد لحين انعقاد المؤتمر الدستوري.

ب/ إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

ج/ رفع حالة الطوارئ.

د/ وقف إطلاق النار.

2/ تشكيل لجنة تحضيرية قومية للإعداد للمؤتمر القومي الدستوري لتضع مشروع جدول أعماله وتحديد مكانه ، وإجراءات انعقاده ، وتعقد اللجنة اجتماعها الأول حال تشكيلها.

3/ وافق الطرفان على أن يعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تحدده اللجنة التحضيرية حيث تتوفر كل الضمانات الأمنية التي ترضي الأطراف المعنية.

4/ اتفق الطرفان على عقد المؤتمر الدستوري في 1988/12/31م في حالة تنفيذ البنود الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

5/ يناشد الطرفان كافة القوى السياسية الوطنية ضرورة الانضمام لهذا الجهد الوطني المخلص للسلام واستقرار البلاد[1].

جاءت هذه المبادرة بعد قيام الحكومة القومية وانضمام الجبهة الإسلامية القومية للحكم. كان الحزب الاتحادي هو أضعف الأحزاب في الحكومة القومية ، وكان يسعى للتأكيد على قوته ومقدرته على أن يلعب دوراً وطنياً بإيقافه نزيف الحرب في البلاد.

---

(1) علاء الدين بشير ، مصدر سابق ، ص 5.

أيد حزب الأمة اتفاقية الميرغني وقرنق وأصدر بياناً رحب فيه بالاتفاق على موعد انعقاد المؤتمر الدستوري وتشكيل لجنة قومية تشارك فيها الأحزاب السياسية والشعبية لتقوم بالتحضير للمؤتمر الدستوري. أوضح البيان أن المواد المختلف عليها في قوانين سبتمبر جمدت بقرار من الجمعية التأسيسية وستبقى كذلك حتى إصدار قوانين بديلة[1].

أما الجبهة الإسلامية فقد عارضت هذه الاتفاقية بشدة (لأنها ألغت القوانين الإسلامية ولم تتحدث عن أي بديل إسلامي قبل المؤتمر الدستوري مما يعتبر تغولاً على حقوق الأغلبية المسلمة من سكان السودان) بل يمكن القول أن هذا الاتفاق كان أحد أهم الأسباب التي قادت إلى قيام ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م حتى لا تسير السياسة السودانية في اتجاه علماني مرة أخرى بعد أن أمكن تحقيق النظام الإسلامي في السودان بإصدار التشريعات الإسلامية في عهد النميري .

2/ مبادرة الجبهة الإسلامية القومية :

1/ تقدمت الجبهة الإسلامية بطرح متكامل لمشكلة جنوب السودان من خلال ما عرف باسم (ميثاق السودان) وقد جاء فيه الآتي :

1/ السودانيون شعب واحد يتحد بقيم التدين والإنسانية الجامعة وبروابط التعايش والتوالي والمواطنة.

2/ السواد الأعظم من السودانيين متدينون ، مما يستوجب مراعاة الآتي :

أ/ توقير الاعتقاد الديني وحق التعبير عن التدين.

ب/ عدم الإكراه في خيار الملة الدينية ، ولا حظر لأي صورة من صور العبادة الدينية.

ج/ البر والقسط والمساواة والسلام بين كل المتدينين.

---

(1) عبد الله محمد قسم السيد ، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان ، مطابع سحر ، الطبعة التاسعة ، 1991م ، ص 177 . 178.

3/ المسلمون هم العدد الأغلب لسكان السودان ولهم " بحكم خيارهم الديني ، وبمقتضى وزنهم الديمقراطي ، وبموجب العدالة الطبيعية أن يعبروا عن أحكام دينهم وقيمه لكل مداها في شؤون الشخص والأسرة أو المجتمع والدولة".

4/ في السودان عدد كبير من أولي الديانات الأفريقية وعدد مقدر من المسيحيين ، وعدد قليل من اليهود ، هؤلاء لهم مللهم الخاصة ولا يؤمنون بالإسلام فلا ينبغي أن يكرهوا أو يضاروا في دينهم لمجرد كونهم أقل عدداً ، فلغير المسلمين إذا أن يعبروا عن قيم دينهم لأي مدى تقضي به مللهم في حياة الفرد أو الأسرة أو المجتمع.

5/ الدولة شأن مشترك وتراعى فيها المبادئ التالية :

أ/ في مجال الحرية والمساواة :

1/ تتاح حرية العقيدة والعبادة للجميع.

2/ تكفل خصوصية الإنسان وحرمة شؤونه الشخصية (يتدين من يشاء بما يشاء).

3/ لا يحرم شخص قانوناً من تولي منصب عام لمجرد انتمائه لملة دينية معينة.

6/ لكل سلطة تشريعية في إقليم غالب سكانه من غير المسلمين ، أن تستثنى الإقليم من السريان العام للقوانين القومية بالنسبة لأي حكم تجريمي أو عقابي يكون مصدره المباشر والوحيد هو نص في الشريعة الإسلامية يخالف الثقافة المحلية وأن تسن مكانه أي قانون يراعي العرف أو الدين الغالب في الإقليم.

7/ تراعى الدولة في تعبيرها وسياساتها الداخلية والخارجية اعتبار ثقافاتها المختلفة وتلاحظ في علاقاتها الخارجية مشاعر الانتماء الثقافي ، والجوار الجغرافي لمختلف سكان السودان. فلا تسمح مثلاً في التعبير الإعلامي أو السياسة السكانية بالتمييز بين المواطنين لأصولهم المختلفة ، ولا تجنح في سياستها الخارجية لإعمار العلاقات العربية دون الأفريقية[1].

---

(1) الجبهة الإسلامية القومية ، ميثاق السودان ، يناير 1987م ، الصفحات 1 ـ 5.

ب/ واقترحت الجبهة الإسلامية قيام مؤتمر تشترك فيه كافة القوى السياسية بما فيها الحركة الشعبية بشرط أن تكف عن أعمال العنف والعدوان.

ج/ إرسال وفد إلى كل من إثيوبيا وكينيا ويوغندا وانجلترا للقاء مندوبي الحركة وشرح وجهة نظر الجبهة.

إن هذه المبادرة كانت من أهم الأطروحات السياسية لحل مشكلة جنوب السودان ، وبينما كانت القوى السياسية تتهم الجبهة الإسلامية القومية بأنها الأكثر عداء للحركة الشعبية والأكثر إصرار على أسلمة كل المجتمع بما فيه الجنوب وأنها تسعى إلى فرض النموذج الإسلامي ، إلا أن هذه الطرح قد أكد بصورة قاطعة خطل مثل هذه الآراء لأن " ميثاق السودان" أكد على ضرورة عدم إكراه غير المسلمين أو تضررهم لكونهم أقل عدداً إذ يجب أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن قيمهم الدينية إلى أقصى حد ممكن ، وأن تتاح حرية العقيدة والعبادة للآخرين ، وأن تكون المواطنة هي أساس الحقوق وأن لا يحرم شخص قانوناً من تولي منصب عام لكونه غير مسلم ويمكن لكل إقليم غالب سكانه من غير المسلمين استثناء نفسه من التشريعات ذات الطبيعة التعبدية ، وأن على الدولة التعبير في سياستها الخارجية عن هذه الاختلافات ، لكنه أكد في ذات الوقت ، على حق المسلمين بحكم خيارهم الديني وبموجب وزنهم الديمقراطي في التعبير عن دينهم وثقافتهم إلى أقصى مدى ممكن.

3/ مبادرة الحزب الشيوعي السوداني :

أعلن الحزب الشيوعي السوداني عن مبادرته في 13/يونيو 1987م واشتملت المبادرة على الآتي :

1/ لا مخرج للسودان من مشاكله إلى عبر ترسيخ النظام الديمقراطي والذي يكفل الحوار لكافة الأطراف السودانية.

2/ لابد من إيقاف الحرب في الجنوب والاتفاق على الحل السلمي الديمقراطي للنزاع.

3/ هناك فرصة لاتفاق كافة القوى السياسية لعقد المؤتمر القومي الدستوري والتعجيل بوضع الحلول المناسبة لمشاكل السودان.

4/ لابد من تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري وما جاء في كوكادام يمثل مرتكزاً لذلك.

5/ لوقف إطلاق النار يقترح الآتي :

أ/ رفع حالة الطوارئ فوراً.

ب/ حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ووقف تسليح القبائل.

ج/ فتح طرق المواصلات وتأمينها.

6/ لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري يقترح الآتي :

أ/ إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وكل الاتفاقيات المشابهة.

ب/ إلغاء قوانين سبتمبر وإعادة العمل بالقوانين التي كان سائدة قبلها.

ج/ عدم البت في أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومي الدستوري(1).

لم تختلف هذه المبادرة كثيراً عن مبادرة كوكادام فقد أكدت على إلغاء قوانين سبتمبر ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر ، وعقد المؤتمر الدستوري بالإضافة إلى بنود أخرى مثل حل المنظمات الصديقة للحكومة وفتح طرق المواصلات ... الخ(2).

خامساً : مبادرة الأفراد والمنظمات :

1/ مبادرة جوزيف لاقو :

تضمنت مبادرة اللواء جوزيف لاقو الآتي :

أ/ الدعوة لإنهاء الحرب عن طريق الحوار.

ب/ قومية المشكلة .

---

(1) محمود جامع ، مرجع سابق ، ص 89.

(2) علاء الدين بشير ، مرجع سابق ، ص 5.

ج/ التأكيد على أن الجنوبيين هم الأكثر تضرراً من الحرب. وعلى الحركة التي تدعي تمثيلهم الإسراع بإنهاء الحرب.

د/ إن الدعوة الاشتراكية التي تتبناها الحركة الشعبية لا تجد القبول والرضى من السودانيين في الشمال والجنوب لتدينهم.

هـ/ اقتراح الإجراءات التالية لحل المشكلة :

1/ وقف إطلاق النار من الجانبين.

2/ قيام حكومة قومية تمهيدية.

3/ تعيين إدارة للجنوب.

4/ إعادة بناء الجيش على أسس نسبية.

5/ أن يكون مجلس رأس الدولة من خمسة أعضاء ، اثنين منهم من الجنوب وأن تكون رئاسة المجلس دورية[1].

لم تطرح هذه المبادرة أسساً للحل بل تحدثت عن مسائل إجرائية في الغالب مثل وقف إطلاق النار ، وقيام حكومة قومية ، وبناء الجيش على أسس نسبية ...الخ، فهي لم تتحدث عن التنمية ولا موضوع الدين والدولة ولا مسألة الهوية.

مبادرة وفد الأساقفة المسيحيين (ديسمبر 1985م) :

اقترحت هذه المبادرة الآتي لإحلال السلام بالسودان:

1/ إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

2/ إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الواضح هو أن وفد الأساقفة تعامل مع المسألة ببعدها الديني ، ولا غرابة في ذلك لأن الوفد يتكون من رجالات الدين المسيحي ، وكان طبيعياً أن يؤكدوا على إلغاء الشريعة الإسلامية كأساس تبنى عليه عملية السلام ، على الرغم من أن قوانين

---

(1) محمود جامع ، مرجع سابق ، ص 89.

الشريعة الإسلامية لم تكن سبباً في الحرب التي بدأت بالفعل قبل عدة أشهر من إعلان هذه القوانين.

5/ ندوة واشنطن :

عقد مركز ودرو ويلسون الدولي للعلماء في الفترة (16 ـ 17 فبراير 1987م) ندوة عن السلام والوحدة في السودان ، شارك فيها عدد من الباحثين والمثقفين السودانيين ، وتبلورت الآراء خلال النقاش حول الآتي :

أ/ التأكيد على الحاجة الملحة للسلام والوحدة والديمقراطية.

ب/ اعتماد الدين كأساس لدستور قومي في مجتمع متعدد الأديان والثقافات ،أمر في غاية الخطورة.

ج/ يشكل إعلان كوكادام أساساً إيجابياً لوقف إطلاق النار وبداية عملية السلام.

د/ رغم وضوح تأثير القوى الأجنبية على مجرى الصراع في السودان ، فإن الرأي الغالب للمشاركين هو عدم استطاعة هذه القوى إجهاض عملية السلام حينما تتفق الأطراف السودانية على وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات.

هـ/ ليس هنالك إمكانية لحسم الصراع عسكرياً.

و/ تشكل ظاهرة المليشيات القبلية المسلحة عاملاً سلبياً يزيد من تفاقم الصراع.

ز/ صياغة دستور يناسب بلداً متعدد الأعراق والهويات ينبنى على القواعد التالية :

1/ أن يكفل الدستور معياراً ليبرالياً لحكم إقليمي يتوافق مع ضرورة حكم مركزي فاعل في شكل بناء مركب.

2/ أن يحتوي الدستور على نظام للمراجعة والتوازن لمنع تحكم إقليمي أو مجموعة ، وأن تضبط دستورياً سلطات كل حاكم سياسي.

3/ إعادة هيكلة السلطة في المركز.

4/ تمتين العلاقة بين المركز والأقاليم ، وخلق أسلوب لإعادة توزيع الثروة .

5/ أن تكون من أهداف الدستور خلق المؤسسات والمصادر الملائمة لتنمية المجتمعات التقليدية.

6/ خلق الظروف الملائمة لبناء جيش وطني يراعي فيه التمثيل القومي[1].

من إيجابيات هذه المبادرة أنها أثارت نقاط الخلاف بين الطرفين دون إبداء رأي محدد فيها وتركت ذلك للأطراف المعنية إلا في موضوع واحد وهو الفصل بين الدين والسياسة حيث أكدت الندوة خطورة الربط بينهما في مجتمع متعدد الأديان مثل السودان ، على الرغم من أن ذلك يعتبر من الموضوعات المختلف عليها والتي كان ينبغي عدم الخوض فيها قبل المؤتمر الدستوري الذي من حقه تحديد علاقة السلطة بالدين.

مبادرة الجنرال أوباسانجو (أغسطس 1987م) :

تضمنت مبادرة الجنرال أوباسانجو الملاحظات التالية :

1/ إن الأسباب الرئيسية للصراع تتلخص في علاقة الدين بالدولة ، والتوازن الاقتصادي ، والغبن المترتب عليه غياب المساواة في الحقوق السياسية بالإضافة إلى الهوية القومية.

2/ إن كل القوى السياسية تجمع على أن المؤتمر القومي الدستوري هو المنبر الأفضل لإيجاد الحلول للمشاكل التي يدور حولها الصراع.

3/ هنالك عدم وضوح في الرؤيا حول بعض القضايا الحيوية.

4/ هنالك قدر من سوء الفهم بين الطرفين نتيجة للفجوة في الاتصال بينهما.

5/ هناك أزمة مصداقية بين الحكومة والذين هم خارجها.

6/ هناك اختلافات جوهرية في توجهات طرفي النزاع. فالنظام السائد في البلاد هو نظام ليبرالي ديمقراطي ، في حين أن الحركة الشعبية حركة تحررية تتبنى الفكر الاشتراكي ، ولكل مفاهيمه التي تختلف عن الآخر.

---

(1) المرجع السابق ، ص 126.

ب/ هناك اتفاق على الآتي :

أ/ ضرورة كسر حالة الجمود السائدة ، وتنشيط جهود السلام.

ب/ إن الحرب لا يمكن لأي من الطرفين كسبها.

ج/ أن أي انقلاب عسكري لن يقود لحل جذري للمشاكل القومية.

د/ تكوين لجنة قومية شعبية تضم كل الأطراف السياسية لخلق أرضية مشتركة لعقد المؤتمر الدستوري.

كما تقدم الجنرال أوباسانجو ود. فرانسيس دينق بالمقترحات الآتية لكسر حالة الجمود .

أن تقوم اللجنة القومية الشعبية المشار إليها في مبادرة الجنرال أوباسانجو بالآتي :

1/ تهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومي الدستوري بإعادة جسور الثقة وإزالة مخاوف الجماعات الأخرى.

2/ إزالة العثرات التي تقف حاجزاً في طريق السلام مثل قوانين سبتمبر 1983م والاتفاقيات الدفاعية.

3/ تحديد أجندة المؤتمر القومي الدستوري.

4/ إجراء تعديلات دستورية وإدارية لتحقيق مبدأ الوحدة في ظل التنوع[1].

يلاحظ على هذه المبادرة الآتي :

1/ أنها جعلت موضوع الدين هو أساس الصراع على الرغم من عدم صحة ذلك لأن الصراع امتد بين الطرفين منذ بداية الاستقلال ، كانت كل الحكومات التي تعاقبت على السلطة خلال هذه الفترة (مدنية كان او عسكرية) هي حكومات علمانية التوجه ولم يحل ذلك دون استمرار الحرب، كما أن الحركة الشعبية نفسها قامت بالتمرد قبل إعلان نميري لتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، فقد بدأ التمرد في أبريل 1983م

(1) علاء الدين بشير ، مرجع سابق ، ص5.

بينما أعلنت الشريعة الإسلامية في سبتمبر من ذلك العام أي بعد خمسة أشهر من اندلاع التمرد.

2/ إن الغبن الاقتصادي ليس أمراً خاصاً بالجنوب وحده فكل الأطراف (شمال ، شرق ، غرب) تعاني كذلك من التخلف.

3/ إن بعض نقاط المبادرة تناقض البعض الآخر مثل النقطة (5) والنقطة (6) فإذا كان النظام ليبرالياً ديمقراطياً كما تقول المبادرة ، فإن الديمقراطية تتيح الفرصة لاختيار مصداقية الطرف الآخر ، وكان بإمكان الحركة استغلال الحرية التي يتيحها النظام الديمقراطي عادة ، لتكشف عدم مصداقية الحكومة التي أشارت إليها المبادرة.

4/ إن اللجنة القومية الشعبية المقترحة لا يحق لها إزالة قوانين سبتمبر أو إجراء تعديلات دستورية قبل المؤتمر الدستوري كما جاء في المبادرة . إن مثل هذه القضايا المصيرية هي الموضوعات التي ينعقد المؤتمر الدستوري لمناقشتها. أما إذا حسمت مسألة الدين والدولة وغيرها من المسائل المصيرية المختلف حولها قبل قيام المؤتمر ، فليس هناك ما يستدعي قيامه أصلاً.

1/ مبادرة الرئيس اليوغندي (يوري موسفيني) 1987م :

عند لقائه بوفد الأحزاب الأفريقية السودانية في عنتبي ، اقترح موسفيني الآتي لإزالة أسباب الصراع وجذوره :

1/ حسم موضوع الدين والدولة.

2/ المشاركة في السلطة.

3/ موضوع القومية.

4/ معالجة موضوع التنمية غير المتوازنة.

5/ تحقيق العدالة الاجتماعية في السودان[1].

---

(1) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، دار الأصالة للصحافة والإنتاج الإعلامي ، 1990م ، ص 127.

هذه المبادرة وضعت أجندة للتفاوض بين الطرفين وحددت نقاط الخلاف بصورة واضحة دون إبداء رأي معين حول النقاط التي أثارتها ، وبالتالي وعلى الرغم من أنها سعت إلى إظهار الرئيس اليوغندي بمظهر الحياد ، إلا أنه لم تضف جديداً لكون الأطراف المتصارعة تدرك نقاط اختلافها من غيرها.

الملاحظ هو أن جميع هذه المبادرات قد أمنت على الحل السلمي كمخرج وحيد من هذه المشكلة التي يعاني منها السودان منذ الاستقلال . كما أكدت جميعاً على الوضع الخاص للجنوب . والمتمثل في التخلف الاقتصادي والتنموي والاجتماعي ، مما خلق إحساساً بالغبن والظلم لدى بعض المواطنين الجنوبيين عبروا عنه بالتمرد والخروج على القانون وحمل السلاح في وجه الحكومات المختلفة التي مرت على السودان. هذه المبادرات ، وعلى الرغم من اتفاقها حول تشخيص المشكلة . إلا أنها اختلفت حول بعض النقاط الهامة والمتمثلة في :

1/ الخلاف حول البديل لقوانين سبتمبر فبينما رأت بعض الأحزاب أن يكون البديل إسلامياً يتفادى سلبيات التجربة المايوية في هذا الصدد ، رأت أحزاب أخرى أن الوسيلة الوحيدة لضمان وصيانة الوحدة الوطنية وتعزيزها هو وجود نظام علماني يضمن حقوق الأقليات غير المسلمة في السودان.

لقد كان ذلك طبيعياً لاختلاف نظرة الأحزاب السياسية السودانية لهذا الموضوع ضمن أيدلوجياتها ورؤاها الفكرية ، فكان من الطبيعي أن الأحزاب ذات التوجه الإسلامي مثل الجبهة الإسلامية القومية أن تؤكد على أن يكون البديل إسلامياً ، ولم تكن الجبهة نفسها حريصة على استمرار قوانين سبتمبر ، فعلى الرغم من وجود القانونيين المؤهلين من رجالات الحركة الإسلامية ، على رأسهم د. حسن الترابي ، داخل النظام المايوي ، إلا أن النميري عهد بأمر صياغتها إلى قانونيين من خارج جماعة الأخوان المسلمين. وكان للإسلاميين تحفظاتهم على هذه القوانين وبالتالي لم يكونوا حريصين على بقائها بقدر حرصهم على أن يكون البديل إسلامياً يعبر عن تطلعات

الغالبية المسلمة من جماهير الشعب السوداني ، أما الأحزاب ذات التوجه العلماني مثل الحزب الشيوعي وبعض الأحزاب العربية الصغيرة (مثل البعثيين والناصريين واللجان الثورية ..الخ) فقد ساندت فكرة إلغاء القوانين الإسلامية واستبدالها بقوانين غير إسلامية مؤكدة على أن ذلك يحقق الوحدة الوطنية والمساواة بين المواطنين . وبالطبع فإن ذلك لا يحقق المساواة بل أنه يقلب الأوضاع فتكون الأغلبية المسلمة من شعب السودان عاجزة عن التعبير عن دينها في الحياة العامة على الرغم من أن ذلك يعتبر جزء من الدين الإسلامي الذي لا يعرف التمييز بين حياة شخصية وأخرى عامة فترضخ بذلك الأغلبية للأقلية على الرغم من عدم تضرر الأقلية من تحقيق رغبة الأغلبية في الاحتكام لدينها.

2/ الخلاف حول موضوع الطوارئ : فبينما رأت بعض الأحزاب ضرورة استمرارها ، فإن البعض الآخر كان يرى ضرورة رفع حالة الطوارئ فوراً ، إذ ليس هنالك ما يستدعي فرض حالة الطوارئ ، كما أن رفع حالة الطوارئ يهيئ الجو للحوار والوصول إلى حل سلمي للمشكلة في جو ديمقراطي معافى.

3/ الاختلاف حول النظر إلى الحركة ، فبينما رأت بعض الأحزاب أن الحركة الشعبية ورغم ما تدعيه من كونها تمثل كل الشعب السوداني وتسعى لتحريره فإنها لا تعدو كونها حركة متمردة خارجة على القانون ، تحمل السلاح في وجه الحكومة والشعب ، وتهدد الاستقرار السياسي بالبلاد، كانت هنالك أحزاب وجماعات أخرى ترى في الحركة الشعبية حركة وطنية صادقة التوجه ولها قضية تستدعي الوقوف بجانبها للوصول إلى حل بشأنها.

لم تفلح الحكومة الحزبية في وضع حد للتمرد في الجنوب ، بل وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد تمكنت الحركة الشعبية من الاستيلاء على رقعة كبيرة من الأرض في عهد الحكومة الحزبية واتسعت رقعة التمرد لتشمل جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ، وتدهورت الأحوال الأمنية بشكل لافت للنظر أدى إلى تقديم وزير الدفاع (الفريق

أول عبد الماجد حامد خليل) لاستقالته من منصبه في فبراير 1989م احتجاجاً على عجز الحكومة عن توفير المتطلبات الأساسية للجيش بما يمكنه من أداء رسالته بالصورة المطلوبة. لقد قاد التدهور الأمني المريع في الجنوب إلى استيلاء العسكريين على السلطة في 30/يونيو 1989م ، وقيام حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير. وقد وضح اهتمام الإنقاذ بأمر الجنوب منذ بدايتها. ففي بيانه الأول الذي وجهه إلى الشعب السوداني صباح الجمعة 1989/6/30م قال الرئيس البشير :

"كما فشلت حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد ، فشلت أيضاً في تحقيق السلام الذي رفعته شعاراً للكيد والكسب الحزبي الرخيص ، حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة . وكل ذلك يؤثر سلباً على القوات المسلحة في مواقع القتال وهي تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين، ولا تجد من الحكومة عوناً على الحرب أو السلام[1]. وعقدت الحكومة عدة جولات للتفاوض مع الحركة الشعبية كانت على النحو التالي :

1/ جولة المفاوضات الأولى أغسطس 1989م :

في الأيام الأولى للنظام الجديد ، أرسل وفد حكومي إلى إثيوبيا لمقابلة الرئيس الإثيوبي آنذاك (منقستو هايلي مريام) الذي كان يحتضن الحركة الشعبية ويقدم لها الدعم المالي والعسكري مقابل إيواء السودان للمعارضة الإثيوبية ، وذلك بقصد تنويره بما حدث في السودان. والتفاكر حول موضوع الحركة الشعبية وموضوع السلام في السودان ، وتسليم رسالة إلى د/ جون قرنق تدعوه للحل السلمي والانضمام لمسيرة البناء والتعمير[2]. وقد تمخضت زيارة الوفد عن الاتفاق على عقد الجولة الأولى للمفاوضات مع الحركة الشعبية بأديس أبابا في أغسطس 1989م.

---

(1) فرع البحوث العسكرية ، مجلة الدفاع ، العدد 60 ، مارس 2001م ، ص 49.

(2) محمود محمد جامع ، مرجع سابق ، ص 99.

تكون الوفد الحكومي من العقيد الركن/ محمد الأمين خليفة (عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ) رئيساً ، وثمانية أعضاء ، وانضم إليهم في المفاوضات سفير السودان بإثيوبيا السيد/ عثمان نافع والملحق العسكري بالسفارة السودانية بأديس أبابا العميد/ بابكر نصار وقد تلقى الوفد تعليمات محددة تتلخص في الآتي :

1/ عدم إعطاء حركة التمرد أكبر من حجمها الطبيعي.

2/ عدم السماح للحركة بالتحدث باسم الشعب السوداني ، بل يتم التعامل معها باعتبارها شريحة من قبيلة الدينكا.

3/ التأكيد على عدم التزام حكومة الإنقاذ بكل الاتفاقيات السابقة التي وقعتها الحركة مع الأحزاب لأن الإنقاذ لم تكن طرفاً فيها ، مع التأكيد على عدم الممانعة في الرجوع إلى الجوانب الإيجابية فيها[1].

أما وفد الحركة الشعبية فقد كان برئاسة د. لام أكول وعشرة آخرين منهم أربعة شماليين هم : د/ منصور خالد ، ياسر عرمان ، ومحمد سعيد بازرعة وعبد الحميد عباس تمسك وفد الحركة بالاتفاقيات السابقة فجاء طرح الحكومة على النحو التالي :

1/ وقف إطلاق النار قبل بدء المفاوضات.

2/ تنشيط عمليات الإغاثة والسماح بمرورها إلى المناطق المتأثرة.

3/ خلق وسيلة اتصال دائم بين الحكومة والحركة.

4/ وقف الحملات الإعلامية.

توصل الطرفان في النهاية إلى الاتفاق على إصدار بيان مشترك جاء فيه : عقد وفد الحكومة ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعات مشتركة وتبادلا وجهات النظر حول قضية الحرب والسلام ، وكانت المفاوضات جادة ، واتفقا على مواصلة الحوار في وقت لاحق يتفقان عليه[2].

---

(1) المرجع السابق ، ص 102.

(2) المرجع السابق ،ص 102.

ورغم الحدة الواضحة في هذه الجولة من قبل أعضاء الحركة الشعبية وهو أول لقاء بين الحركة والحكومة العسكرية الجديدة ، فإن القبول من حيث المبدأ بالجلوس مع وفد الحكومة الجديدة مباشرة ودون واسطة كان بمثابة اعتراف ضمني بهذه الحكومة كما لاحظ محمد الأمين خليفة [1].

بعد هذه الجولة استقر الرأي على ضرورة الإعداد الجيد قبل المفاوضات في الجولات القادمة فجاءت فكرة الدعوة إلى (مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام) والذي انعقد بقاعة الصداقة بالخرطوم في الفترة (9 سبتمبر ـ 21 أكتوبر 1989م) وقد أوصى المؤتمرون بالآتي :

1/ اعتماد التنوع في السودان من عناصر إثراء الوحدة الوطنية.

2/ اقتسام السلطة والمشاركة فيها.

3/ التوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة.

4/ حسم قضية الهوية الوطنية.

5/ تحديد العلاقة بين الدين والدولة على أساس ديمقراطي يتيح للأغلبية المسلمة حقها في التشريع وفق عقيدتها مع حرية العبادة والاعتقاد للآخرين.

6/ استثناء الولايات من التشريعات ذات الطبيعة الدينية التعبدية ، مع إتاحة المساواة الكاملة للمواطنين جميعاً في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة[2].

جولة المفاوضات الثانية بنيروبي (30 نوفمبر ـ 5 ديسمبر 1989م) :

جاءت هذه المفاوضات بعد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام والذي أصبحت توصياته هي برنامج الحكومة للتفاوض مع الحركة الشعبية ، وقد لعب الرئيس

---

(1) محمد الأمين خليفة ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، الطبعة الثالثة ، 2005م ، ص 54.

(2) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، التقرير الختامي والتوصيات ، قاعة الصداقة ، الخرطوم ، (9 سبتمبر ـ 21 أكتوبر 1989م).

الأمريكي الأسبق جيمي كارتر دوراً مقدراً في جمع الطرفين للتفاوض حيث وافقت الحركة الشعبية . نتيجة لجهوده . بالجلوس للتفاوض دون شروط مسبقة ، ولكنها تقدمت أثناء المفاوضات بنفس الأجندة التي قدمتها في الجولة الأولى بإثيوبيا والتي تلخصت في الآتي :

1/ إلغاء أو تجميد قوانين الشريعة الإسلامية لعام 1983م.

2/ إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان وبعض الدول العربية (مصر ، ليبيا).

3/ رفع حالة الطوارئ.

4/ وقف إطلاق النار.

وزادت الحركة على هذه البنود الآتي :

1/ تكوين حكومة وطنية انتقالية ذات قاعدة عريضة متحررة من الطائفيات المختلفة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الذين لم تثبت إدانتهم ، ورفع الحظر عن النقابات ، والاتحادات المهنية ، والأحزاب السياسية التي تؤمن بالديمقراطية.

2/ إنشاء جيش وطني يتكون من حكومة السودان وجيش الحركة الشعبية.

3/ عقد مؤتمر دستوري تحت إشراف (حكومة الوحدة الوطنية) لمعالجة قضايا الوطن الأساسية استناداً إلى إعلان كوكادام ومبادرة السلام السودانية.

4/ إعداد الحكومة الانتقالية لانتخابات عامة وتشرف على إجراءاتها والموافقة اللاحقة على الدستور الجمعية التأسيسية. ومن ثم تكوين حكومة ديمقراطية.

إن هذه المقترحات التي تقدمت بها الحركة الشعبية هي ذات المقترحات التي كانت تتقدم بها الحركة في مفاوضاتها مع حكومة السيد/ الصادق المهدي ولكنها أضافت إليها موضوعات أخرى مثل : رفع الحظر عن العمل النقابي والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية. لم تحقق الجولة نجاحاً يذكر وتمخضت المحادثات عن البيان المشترك التالي :

" اجتمع وفد الحكومة ووفد الحركة الشعبية في محادثات سلام نيروبي (30 نوفمبر ـ 5 ديسمبر 1989م)لإجراء محادثات حول أجندة السلام التالية :

أ/ القوانين القومية المستمدة من الشريعة.

ب/ التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني حول السلام.

ج/ الاتفاقيات العسكرية.

د/ إجراءات الطوارئ.

هـ حكومة ذات قاعدة عريضة.

و/ الجيش القومي.

ز/ عقد المؤتمر الدستوري.

ح/ الدستور الدائم للسودان.

ط/ وقف إطلاق النار.

وبعد محادثات صريحة في جو أفضل من السابق ، توصلت المحادثات إلى الآتي :

أ/ البند رقم (1) قوانين الشريعة الإسلامية : لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

ب/ البند رقم (2) تقرير مؤتمر الحوار : تم الاتفاق عليه.

ج/ البند رقم (3) الاتفاقيات العسكرية : لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

د/ البند رقم (4) إجراءات الطوارئ : لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

هـ/ البند رقم (5) حكومة ذات قاعدة عريضة : لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

و/ البند رقم (6) الجيش القومي : لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

ز/ البند رقم (7) المؤتمر الدستوري : تم الاتفاق عليه.

ح/ البند رقم (8) الدستور الدائم : تم الاتفاق عليه.

ط/ البند رقم (9) وقف إطلاق النار : لم يتم الاتفاق عليه[1].

---

(1) محمود محمد جامع ، مرجع سابق ، ص 104 ـ 106.

يتضح أنه من بين التسع نقاط التي كانت محوراً للنقاش لم يتم الاتفاق إلا على ثلاث منها فقط وحتى الاتفاق الذي تم حول هذه النقاط (تقرير المؤتمر الدستوري ، الدستور الدائم) كان اتفاقاً مبدئياً ولم يصل الطرفان إلى اتفاق نهائي حولها.

المبادرة الأمريكية (أبريل 1990م) :

تلبية لنداء الرئيس عمر البشير الذي دعا فيه الدول إلى المساعدة في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية ، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرة التالية :

أ/ الإبقاء على السودان موحداً.

ب/ تطبيق الحكم الفيدرالي في السودان.

ج/ أن يكون النظام السياسي في السودان ديمقراطياً حسب ما يقرره الشعب.

د/ الفصل بين القوات تحت إشراف هيئة عسكرية يتفق عليها الطرفان.

هـ/ تقديم المساعدة للنازحين للعودة طوعاً إلى ديارهم.

و/ تعطى الأسبقية للتعاون في مجال نقل وتسليم الإغاثة لضحايا الجفاف والمجاعة والحرب.

ز/ تتم تسوية المشكلة من خلال أربع مراحل هي :

1/ المرحلة الأولى : وقف إطلاق النار بعد مضي 72 ساعة من التوقيع على هذا الإعلان المشترك.

2/ المرحلة الثانية : عقد اجتماع تحضيري في كنشاسا أو أي دولة أخرى يتفق عليها الطرفان.

3/ المرحلة الثالثة : الفصل بين القوات ، خلال ثلاثين يوماً من انتهاء المؤتمر التحضيري يتم الفصل بين القوات وفق القواعد التالية :

أ/ أن يكون الفصل متوازناً بحيث لا تترتب عليه أضرار عسكرية لأحد الطرفين.

ب/ يتفق على فصل القوات مسبقاً ، ويدرج الاتفاق كملحق لهذا الإعلان.

ج/ تشكل لجنة عسكرية مشتركة تقوم بالفصل بين القوات حسب الاتفاق المنصوص عليه في ملحق الإعلان.

4/ المرحلة الرابعة : المؤتمر الدستوري : يبدأ المؤتمر الدستوري أعماله بعد مضي خمسة وسبعين يوماً من تاريخ توقيع هذا الإعلان المشترك.

كما أرفق ملحق لهذا الإعلان المشترك يتضمن الآتي :

أ/ توقف الأعمال العدائية ، وتفصل القوات في مناطق القتال في الأقاليم الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل.

ب/ تبقى كل القوات في المواقع التي تحت سيطرتها عند بدء تنفيذ وقف إطلاق النار ، ولكل طرف الحق في استبدال القوات من وقت لآخر على أن لا يزيد ذلك عددية أي من الطرفين.

ج/ استخدام ممرات متفق عليها لطائرات النقل العسكرية لنقل الإمدادات ، ومنع الطائرات المقاتلة من التحليق فوق أجواء يسيطر عليها أي من الطرفين.

د/ أي مدينة غير مسيطر عليها كلياً ، تنسحب منها قوات الطرفين مسافة خمسة وعشرين كيلو متر خارج المدينة.

هـ/ تنسحب قوات الحركة خمسة وعشرين كيلو متراً من المناطق الدفاعية التي تسيطر عليها الحكومة ، ولا يجوز لقوات الحركة أن تتقدم في الحالات التي يزيد فيها قطر الدائرة الدفاعية عن تلك المسافة.

و/ يجوز لقوات الطرفين الاستمرار في تموين نفسها بالطعام والوقود.

ز/ يكون لكل منطقة دفاعية للقوات الحكومية أحزمة أمن وممرات للإمداد ، ويمكن أن يكون لقوات الحركة عدداً مساوياً من الممرات في مناطقها الدفاعية.

ح/ تعين اللجنة المشتركة عدداً من المراقبين للعمل على فصل القوات والإشراف عليها.

ط/ يشرف المراقبون على طرق الإمداد ، ونقاط الدخول الحدودية في مناطق القتال ولهم الحق في الوصول إلى أية منطقة إذا كان ذلك ضرورياً لتأمين السلام.

ي/ في المناطق التي يوجد بها نشاط لقطاع الطرق تعد قوة حكومية أو قوة من الحركة لحفظ الأمن بصحبة مراقبين.

ك/ تعيين الحكام والإداريين في المراتب العليا للأقاليم الجنوبية ، يتم وفقاً للوائح والقوانين التي تحكم تعيين أمثالهم من أقاليم السودان الأخرى.

ل/ تكون اللجنة العسكرية المشتركة عدداً من اللجان الفرعية المحلية ، وتبدأ في تنفيذ الترتيبات التي وردت في هذا الملحق.

م/ على الحركة إطلاق سراح جميع العسكريين التابعين لحكومة السودان والمحتجزين لدى الحركة مقابل إعلانات العفو العام المتكررة من الحكومة.

أصرت الحركة الشعبية على انسحاب كل قوات الحكومة من الجنوب ، كما أصرت الحكومة على الاحتفاظ بكل قواتها وتأجيل عملية الفصل بين القوات إلى أن يكتمل العمل السياسي ، فلم تحقق المبادرة نجاحاً ولم تثمر اتفاقاً فقام السفير الأمريكي في السودان في 17 سبتمبر 1990م بتقديم مقترح آخر إضافي يتضمن :

أ/ أن يتفق الطرفان على عقد مؤتمر دستوري يشمل كل القوى السياسية السودانية بهدف الوصول إلى حل سلمي للمشكلة.

ب/ أن يسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لوضع المواصفات لذلك المؤتمر[1].

ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول المبادرة الأمريكية.

إن الملاحظ هو أن هذه المبادرة أخذت طابعاً عسكرياً حيث تحدثت عن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات واستبدالها والممرات الآمنة...الخ ولم تهتم كثيراً بالجوانب السياسية إلا في البنود الثلاثة الأولى حينما تحدثت عن (وحدة السودان ، الفيدرالية ، والديمقراطية). وقد استدركت الإدارة الأمريكية ذلك حينما تقدم سفيرها

---

(1) المرجع السابق ، ص 107 ـ 110.

بالخرطوم بمقترح إضافي سياسي الطابع حيث دعا إلى عقد مؤتمر دستوري يمثل كل القوى السياسية لمناقشة المشكلة السودانية.

جولة مفاوضات فرانكفورت (يناير 1992م) :

في مطلع التسعينات من القرن الماضي انهار نظام منقستو في إثيوبيا ، والذي كان يقدم الدعم والسلاح للمتمردين ، مما أفقد الحركة لقواعدها في إثيوبيا ، كما شهدت هذه الفترة انقسامات حادة في صفوف الحركة الشعبية حيث انشقت مجموعة الناصر بقيادة د.رياك مشار . ود. لام أكول الذين اتهما قرنق بالتسلط والديكتاتورية والارتهان ، وإقصاء المثقفين من قيادة الحركة ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، واستخدام الأطفال في الحرب ...الخ.

بعد الانشقاق مباشرة قام وفد حكومي برئاسة د. على الحاج لمقابلة المنشقين وبدء الحوار معهم ، وبالفعل تم الاتفاق على عقد مباحثات بلندن ؛ إلا أن المباحثات أجريت بفرانكفورت (المانيا) بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد الحكومي بدخول بريطانيا[1].

وفي هذا اللقاء الذي انعقد في الفترة من 23 ـ 25 يناير 1992م بين وفد الحكومة برئاسة د. علي الحاج محمد ووفد الحركة الشعبية برئاسة د. لام أكول تم التأكيد على الآتي :

1/ أن تكون هنالك فترة انتقالية تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاقية بين حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية يتمتع خلالها الجنوب بوضع دستور سياسي خاص في إطار السودان الموحد ، يحق بعدها للجنوبيين ممارسة حقهم في اختيار النظام السياسي والدستوري الذي يناسب تطلعاتهم وطموحاتهم.

2/ لتفادي تكرار الصراع بين الحكومة المركزية والمتمردين في الجنوب ، لابد من الاتفاق على سياق قانوني ودستوري يتم الاحتكام إليه في حال النزاع.

---

(1) محمود محمد جامع ، مرجع سابق ، ص 101.

3/ اتفق الطرفان على حضور محادثات أبوجا التي دعا لها الرئيس النيجيري في أسرع وقت ممكن.

4/ اتفق الطرفان على إخضاع الموضوعات الخاصة بنظام الحكم والتي تشمل السلطة ، والموارد والاتفاقيات الأمنية ، والإغاثة ، وإعادة التعمير ، والتوطين , وإعادة البناء إلى مزيد من التفاوض.

5/ اتفق الطرفان على إعلان وقف إطلاق النار في جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب في الشمال وذلك لخلق مناخ ملائم للحوار والتفاوض السلمي[1].

هذا الاتفاق لم يتطرق للمؤتمر الدستوري لمناقشة هذه القضايا ، بل عول على اللقاءات الثنائية بين الحكومة والحركة وحتى القضايا الخلافية التي وردت في البند الرابع فقد اتفق الطرفان على " إخضاعها للمزيد من التفاوض" ، وربما تكون مثل هذه اللقاءات أفضل للوصول إلى حل من المؤتمر الدستوري . فقد فشل مؤتمر المائدة المستديرة من قبل بسبب تشعب الآراء فيه ، في الوصول إلى اتفاق فكلما زاد عدد المؤتمرين ، كلما قلت الفرص للوصول إلى حل من خلاله.

جولة مفاوضات أبوجا الأولى (مايو 1992م) :

بناء على جهود الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا ، انعقدت بأبوجا (نيجيريا) جولة من المفاوضات بين وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة ، وعضوية ثمانية آخرين ، وجناح توريت برئاسة وليم نون وجناح الناصر برئاسة د. لام أكول. أثناء المفاوضات أعلن الجناحان عن توحدهما وقدما وفداً موحداً من تسعة أشخاص برئاسة وليم نون. وبعد عشرة أيام من النقاش توصل المؤتمرون إلى بيان مشترك جاء فيه التأكيد على الآتي :

---

(1) وكالة السودان بالأنباء ، ملف الجنوب ، مباحثات السلام (الجزء الثالث) ، إعداد إدارة المعلومات والبحوث ، ص 54.

1/ مواصلة إجراءات الحل السلمي للصراع تحت رئاسة الرئيس إبراهيم بابنجيدا حتى إذا انتهت فترة رئاسته لمنظمة الوحدة الأفريقية.

2/ أن السودان قطر متعدد الأعراق والثقافات والديانات ، مما يجعل من الضروري صياغة ترتيبات دستورية ، سياسية تشملها كلها.

3/ القيام بعمل ترتيبات مؤقتة لتهدئة الخواطر وإزالة المخاوف وبناء الثقة والتوزيع العادل للسلطة .

4/ اتفق الطرفان على التقسيم العادل للثروة القومية.

5/ ضرورة التوصل للتسوية السياسية الشاملة وخلق حوار إيجابي للمفاوضات.

6/ الاتفاق على اللقاء في وقت تحدده نيجيريا لمناقشة مسألة الترتيبات السياسية للفترة الانتقالية بصورة أساسية.

7/ الشكر والامتنان للرئيس النيجيري وشعبه[1].

لم يحرز هذا اللقاء تقدماً يذكر كما اتضح من البيان المشترك الذي توصل له الطرفان ، بل تحدث عن عموميات مثل التعدد العرقي والثقافي في السودان وضرورة تقسيم الثروة والسلطة ...الخ من المسائل التي لا يوجد حولها خلاف أصلاً.

لقاء نيروبي :

ما بين جولتي أبوجا الأولى وأبوجا الثانية عقد اجتماعان بين الحكومة وحركة التمرد بنيروبي وذلك على النحو التالي :

1/ الاجتماع الأول بين وفد الحكومة برئاسة علي عثمان محمد طه . وزير الخارجية آنذاك . ووفد الحركة بقيادة كاربينو كوانين ، وذلك في 1993/4/23م وصدر عقبه بيان مشترك جاء فيه "إن المباحثات كانت صريحة وجادة ، وتجدد الالتزام بالمبادئ التي

---

(1) علاء الدين بشير ، مرجع سابق ، ص 5.

وضعت في مؤتمر السلام بأبوجا في مايو 1992م باعتبارها الأساس للوصول إلى السلام[1]".

2/ لقاء نيروبي الثاني في 11/مايو 1993م بين وفد الحكومة برئاسة أحمد إبراهيم الطاهر ووفد الحركة الشعبية برئاسة د. لام أكول. لم يتفق الطرفان حول الموضوعات المطروحة وهي :

الفترة الانتقالية ، الإجراءات الأمنية ، موضوع وحدة أو تعدد الإقليم الجنوبي[2].

وهكذا لم تحقق لقاءات نيروبي تقدماً ، وكل ما حققته هو تأكيدها على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر أبوجا 1992م على الرغم من أن مؤتمر أبوجا نفسه لم يصل إلى شيء ولم يتوصل إلى مبادئ تصلح أساساً للسلام لأنه لم يمس القضايا الخلافية وتعثرت المفاوضات في اللقاء الثاني حيث لم يصل المؤتمرون إلى اتفاق حول أي من النقاط المطروحة للنقاش.

جولة مفاوضات أبوجا الثانية (أواخر أبريل 1993م) :

عقدت في مايو جولة جديدة من المفاوضات في أبوجا عرفت باسم " جولة مفاوضات أبوجا الثانية" ترأس الجانب الحكومي فيها السيد/ محمد الأمين خليفة . عضو مجلس قيادة الثورة آنذاك . وترأس وفد الحركة (جناح توريت) وليم نون كما ترأس د. لام أكول وفد (الفصيل المؤقت) . تم التوصل إلى اتفاق حول مبادئ عامة يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ حل المشكلة سلمياً.

2/ السودان قطر متعدد الأعراق والثقافات والأديان.

3/ التوزيع العادل للثروة والسلطة.

4/ الاهتمام بإعادة التعمير ، وإعادة توطين النازحين.

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق .

5/ تقديم الإغاثة للمتضررين بالحرب بواسطة الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

6/ توحيد النوايا حول إقامة سودان موحد تكون المواطنة فيه أساس المشاركة في الثروة والسلطة.

7/ يؤسس النظام الديمقراطي على المؤتمرات الشعبية ، والنظام السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان.

8/ المشاركة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بلا تمييز عرقي ، أو نوعي ، أو ديني. والمواطنة هي أساس الوحدة الوطنية.

9/ إبراز كل الأوجه الثقافية والعرقية ، والقيم الاجتماعية المختلفة ، وإعطاؤها الفرصة للتعبير عن ذاتها دون تعصب أو محاباة.

10/ حرية الاعتقاد والعبادة مكفولة لكل مواطن ، وكذلك حرية تربية النشء وفقاً للقيم الدينية التي يعتنقها الوالدان.

11/ الاتفاق على وحدة الأراضي السودانية ، والحكم اللامركزي ، والعمل على بناء الثقة بالعمل الجماعي ، والعمل على إحلال السلام ، وتعيين لجنة لتوزيع الدخل في الفترة الانتقالية ، وتوزيع السلطات بين الأجهزة الاتحادية والأجهزة الولائية.

كان من المتفق عليه أن يتم التوقيع على هذا الاتفاق في 1993/5/15م إلا أن د/ جون قرنق وصل من واشنطن إلى نيجيريا ، واعترض على هذا الاتفاق ونسف كل ما تم التوصل إليه[1].

إن هذا الاتفاق كان بإمكانه وضع حد للحرب الأهلية بالبلاد ، لأنه أجاب على التساؤلات الأساسية حيث اعترف بالتباين العرقي والثقافي لأهل السودان ، وأكد على أن ذلك يعتبر عامل قوة ، وأن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات وأن لا يضار أحد بسبب جنسه أو لونه أو دينه مما يؤكد على المساواة التامة بين المواطنين في

---

(1) سليمان عبد الرازق يوسف ، مرجع سابق ، ص 126.

السودان. كما أتاح الاتفاق الفرصة لكل الجماعات السودانية لتعبر عن قيمها وثقافاتها من خلال النظام اللامركزي، وعلى الرغم من إعلان النظام الحاكم للفيدرالية ، إلا أنه وافق من خلال هذه الاتفاقية على ترك الباب مفتوحاً لكل خيارات الحكم " اللامركزي".

لقد أوضح محمد الأمين خليفة ، أحد أبرز المفاوضين في الجانب الحكومي آنذاك ، أن جوهر المفاوضات قد دار على أساس ومبادئ لخصها في الآتي :

1/ إن السودان دولة مركبة ، متباعد المسافات ، متنوع الثقافات ، متعدد الأعراق يجمع بين أهله العديد من التقاليد والعادات المشتركة تشدهم الأخوة وحب الوطن والعاطفة النبيلة . ومن خلال هذا لابد من الإقرار بأن القضية ليست عرقية أو دينية أو ثقافية ، بل هي سياسية ويجب أن يتم الحل في الإطار السياسي.

2/ إن أهل السودان متدينون وأغلبهم مسلمون ، وفيهم جماعة مقدرة من المسيحيين ومن معتنقي العقائد الأخرى. وأن النظام العدلي يأخذ شرعيته ومرجعيته ومصدره من الشريعة والعرف.

3/ إن التعددية السياسية الحزبية أخضعت البلاد إلى تكتلات عرقية ودينية وجهوية وتجمعات طائفية ودكتاتورية حزبية لم تساعد كثيراً على حل القضية بل عقدتها أكثر. ولابد من اتخاذ نظام يتيح الحرية بلا إفراط ، ويحافظ على النسيج الوطني دون تفريط.

4/ إن النظام الإداري الأنسب لبلد مترامي الأطراف متنوع الثقافات متعدد الديانات هو النظام اللامركزي. وهذا ما طالب به الإخوة من أبناء الإقليم الجنوبي منذ عام 1947 في مؤتمر جوبا الشهير(1).

كما جاء أعلاه ، فإن القضية ليست عرقية ولا دينية بل هي قضية سياسية كان ينبغي النظر إليها بهذا المنظار ، والتعامل معها على هذا الأساس ، بل كان يجب

---

(1) محمد الأمين خليفة ، السودان وخيار السلام ، مجلة أبحاث السلام والتنمية ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، العدد 1 المجلد 1 ، ص 34.

محاصرة النزاعات الرامية إلى تصوير الصراع على أنه صراع ديني ، في ذات الوقت تقتضي العدالة أن تتاح الفرصة لكل المواطنين بمختلف أديانهم فرص التعبير عن معتقداتهم إلى أقصى حد يرونه. وأن النظام اللامركزي هو أفضل الأنظمة السياسية ملاءمة ، ذلك أنه يمكن الفئات المختلفة من التعبير عن قيمتها وثقافاتها ومعتقداتها على النحو الذي ترتضيه.

برنامج السلام من الداخل :

هذا الكم الهائل من جولات التفاوض بين الطرفين لم يتمخض عن شيء واتضح أن بعض الدول الغربية وبعض دول الجوار الأفريقي تغذي نيران الحرب أما لتعاطفها مع الحركة الشعبية كأقلية أفريقية في محيط عربي ومسيحية في محيط إسلامي ، أو لارتباط مصالحها باستمرار الحرب. لقد كان واضحاً أن كلاً من إثيوبيا وإريتريا ويوغندا تدعم الحركة الشعبية ، ففي عام 1997م قام الإثيوبيون ، بالتعاون مع جيش الحركة الشعبية، بإسقاط مدينة الكرمك . وظلت الحركة الشعبية تتخذ من إريتريا قاعدة لانطلاقها ، كما شاركت يوغندا بقوتها في غزو السودان فيما عرف باسم معركة الميل أربعين والتي أبلى فيها السودانيون بلاء حسناً وتمكنوا من صد الهجوم على الأراضي السودانية. لذلك رأت الحكومة أنه وحفاظاً على الوقت والجهد ، والوصول إلى السلام بأقصر الطرق بعد أن فشلت جهود المصالحة الخارجية، أن تتبنى فكرة " السلام من الداخل" . فانعقد مؤتمر جوبا في 16/مايو 1995م وقد تبنى هذا المؤتمر دعوة السلام من الداخل ، وأقر الموجهات التالية لبرنامج السلام من الداخل :

1/ العمل على إزالة آثار الحرب ، وتطبيع الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة ، وإعادة تأهيل مرافق الخدمات المختلفة فيها.

2/ فتح المجال أمام حرية حركة المواطنين وفتح الطرق والمعابر بين المدن والولايات.

3/ بناء النظام السياسي وأجهزة الحكم الاتحادي بالولايات الجنوبية ، وزيادة فاعلية اللجان الشعبية والمجالس المحلية والريفية ومجالس المدن والسلاطين ، وحفز الحكومات الولائية للاضطلاع بمهامها السياسية والتنفيذية خاصة في الولايات حديثة التكوين.

4/ تكثيف الاتصالات بالقيادات السياسية والعسكرية وقادة المناطق من حركة التمرد، وفتح المجال لمبادرات الحكومات الولائية وقيادات الداخل وتنسيقها مع تحركات واتصالات الحكومة الاتحادية[1].

كما تم إنشاء المجلس الأعلى للسلام ومجالس السلام بالولايات للإشراف على هذا البرنامج ، وشهد العام 1995م تحركات مكثفة للقاء قيادات الحركة ، وقد صادف هذا التحرك ظروفاً مواتية تمثلت في الآتي :

1/ ازدياد حدة الصراع بين الفصائل الجنوبية المختلفة وفشل كل الجهود لاحتوائها.

2/ ظهور بعض التكتلات القبلية والجهوية داخل الفصائل المكونة أصلاً على أسس قبلية.

3/ ظهور بعض جماعات الضغط التي تنادي بإجراء إصلاحات تنظيمية وهيكلية داخل الفصائل نفسها.

4/ زيادة الضغط الشعبي من المواطنين الجنوبيين على الحركة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع السلطة الحاكمة.

5/ هروب عدد من المقاتلين من الميدان ولجوئهم إلى دول الجوار الأفريقي بعد أن فشلوا في استيعاب مرامي الحركة وهدفها من الاستمرار في الحرب.

6/ حالة الإحباط وسط قيادات الحركة لإدراكهم بفشل الحركة في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم[2].

---

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي 1996م ، ص 79 - 80.

(2) المرجع السابق ، ص 80.

عمل المجلس الأعلى للسلام على تنسيق الجهود وتعزيز صرح السلام استناداً إلى الاتفاقيات التي وقعت مع العديد من المجموعات المقاتلة في أوقات سابقة وأهمها:

1/ اتفاقية كتيبة مظلوم مع حكومة ولاية أعالي النيل سنة 1992م والتي تم تطويرها إلى اتفاق سلام شامل مع الحكومة في مارس 1996م.

2/ اتفاقية أبناء الشلك مع الحكومة في سنة 1992م تحت رعاية رث الشلك والتي أمكن بموجبها تأمين الملاحة النهرية بين كوستي وملكال.

3/ اتفاقية الحكومة مع مقاتلي الحركة في بانتيو سنة 1993م لاستقرار ولاية الوحدة وفتح المجرى النهري بين ملكال وبانتيو أمام حركة الملاحة.

4/اتفاقية الحكومة وقوات السلام بقيادة العقيد قبريال تانق سنة 1993م مما فتح الملاحة بين ملكال وفم الزراف.

5/ انضمام أبناء الأنواك للسلام من الداخل في سبتمبر 1994م ، بقيادة سايمون سوري[1] عززت اللقاءات المتكررة بين قادة التمرد وقادة الحكومة والرسائل المتبادلة بين الطرفين الثقة بينهما وتواصل الحوار ليثمر " الميثاق السياسي" في 10 أبريل 1996م ، والذي يعتبر الأساس لاتفاقية الخرطوم للسلام وقد وقع عليه كل من د. رياك مشار رئيس حركة استقلال جنوب السودان ، وكاربينو كوانين . قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان (منطقة بحر الغزال) . كما وقع عليه وفد الشلك بقيادة جيمس أوطو ، وانضم إليه أروك طون أروك ممثلاً لأبناء بور ووقع عليه قائد المجموعة المستقلة كواج مكوي ، كما انضم إليه صمويل أرو ، وكوث ماتيوس الحاكم الأسبق لأعالي النيل[2].

كذلك فقد انسلخت اللجنة المركزية للحركة الشعبية . قطاع جبال النوبة بقيادة محمد هارون كافي ، وانضمت للميثاق السياسي.

---

(1) محمد الأمين خليفة ، مرجع سابق ، ص 36 . 36.

(2) المرجع السابق ن ص 36 . 37.

وبعد أن أخذ الميثاق السياسي الترويج الكافي ، اجتمعت هذه الأطراف لمدة اثني عشر يوماً لمناقشة الأمر ، وتوصلت هذه الأطراف إلى اتفاقية عرفت باسم "اتفاقية الخرطوم للسلام" تم توقيعها بالقصر الجمهوري في 21 أبريل 1997م جاء فيها الآتي :

" نحن أطراف النزاع القائم في السودان ، والموقعين على هذه الوثيقة انطلاقاً من إيماننا العميق بضرورة الانهاء الفوري للنزاع المسلح القائم الآن في السودان من خلال الوسائل السلمية والسياسية ، واقتناعاً واعياً بأن الوصول إلى سلام عادل ودائم يتطلب الجرأة والحركة السياسية والرؤية المتضحة على قدر التحدي من كل الأطراف. واقتناعاً بأن وحدة السودان لا يمكن أن تقوم على القوة أو الإكراه ، ولكن بناء على الإرادة الحرة للشعب ، نتفق على بنود هذه الاتفاقية ونلتزم بها"[1].

لقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين حكومة السودان من جهة والأطراف الجنوبية التالية من جهة أخرى:

1/ جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان وتتكون من :

أ/ حركة استقلال جنوب السودان (SSIM).

ب/ الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية (USAP).

2/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).

3/ قوة دفاع الاستوائية (EDF).

4/ مجموعة جنوب السودان المستقلة (SSIG).

أكدت اتفاقية الخرطوم للسلام على الحقائق التالية :

1/ السودان مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان. والإسلام هو دين الغالبية ، وللمسيحية والمعتقدات الأفريقية اتباع معتبرون ، وتكون المواطنة أساس الحقوق

---

(1) أنظر ملحق رقم (2).

والواجبات ، ويشترك جميع السودانيين على وجه المساواة في المسؤوليات السياسية وفقاً لذلك.

2/ كفالة حرية العقيدة والعبادة وعدم إكراه أي مواطن على اعتناق أي دين أو معتقد.

3/ الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع.

4/ يمارس مواطنو جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي .

5/ تحديد فترة انتقالية (4 سنوات) يكون للجنوب خلالها وضع خاص بالمعنى الوارد في الاتفاقية . ونص الفصل الرابع (المادة 7"أ") على " أن تكون الفترة الانتقالية أربع سنوات ويجوز مدها أو تقصيرها بتوصية من مجلس التنسيق لرئيس الجمهورية عند نشوء الحاجة لذلك".

ناقشت الاتفاقية مواضيع أخرى فقد أكدت على أن " لا يكره أي مواطن على اعتناق أي دين أو معتقد. ويضمن الدستور مساواة المواطنين أمام القانون دون تفرقة ، ولا حصانة لشخص إلا بقانون (الفصل الثالث) وفيما يتعلق بموضوع اقتسام السلطة نصت الاتفاقية على السلطات التي تمارسها الأجهزة الاتحادية (28 بنداً) والسلطات الولائية (29 بنداً) والسلطات المتبقية (3 بنود) كذلك تناولت الاتفاقية موضوع اقتسام الثروة حيث تم الاتفاق على إعطاء الأولوية للولايات الأقل نمواً وتأسيس صندوق خاص لتمويل برامج إسعافية للتنمية والسلام.

وفيما يتعلق بمشاركة مواطني الجنوب في المؤسسات الاتحادية أكدت الاتفاقية على ضرورة " زيادة التمثيل المتوازن في هذه الأجهزة وأن تقوم المشاركة على أساس الكفاءة والاقتدار والأمانة والنزاهة والمسؤولية بالإضافة إلى الفرص المتساوية بين المواطنين ، وفصلت المادة (7 . ج) اختصاصات مجلس التنسيق الذي يقوم بناء على نصوص الاتفاقية بـ " الإشراف على تطبيق السلام ، عودة النازحين والعائدين ، وإعادة التأهيل والتعمير للمناطق التي دمرتها الحرب في الجنوب ، وتعزيز الثقة بين مواطني

السودان ، تعبئة المواطنين لأغراض الاستفتاء (الفصل الخامس). كما حدد الفصل الخامس سلطات المجلس التشريعية والتنفيذية وتحدث الفصل السابع عن استفتاء مواطني الجنوب على خيارين هما : الوحدة أو الانفصال وأن يكون هنالك مراقبون لعملية الاستفتاء مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، جامعة الدول العربية ، الأمم المتحدة ، الهيئات الدينية ، منظمة الإيقاد ..الخ[1].

كذلك أبرمت الحكومة اتفاقاً مع محمد هارون كافي عن (اللجنة المركزية لقطاع جبال النوبة المتحد) ، أمنت الأطراف المعنية في هذا الاتفاق على " وحدة السودان والتنديد بالانفصال والنعرات القبلية" وعلى أن ينال مواطنو جبال النوبة حقهم الإقليمي العادل والوطني المتساوي والمتوازن في إطار السودان الموحد " (الباب الثاني). كما أقرت الاتفاقية أن تكون المواطنة في السودان هي الأساس في الحقوق والواجبات وكفلت الاتفاقية المساواة في التعامل دونما اعتبار خاص أو تمييز بسبب العرق أو المعتقد واتفق الطرفان على أن تكون الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع في السودان. ويجوز للولايات إصدار قوانين مكملة للتشريعات الفيدرالية في المسائل ذات الخصوصية في الولاية وتكفل حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية وحق الدعوة والتبشير (الفصل الأول).

وبموجب الفصل الثاني من الاتفاقية ، تم إنشاء آلية تعرف باسم (المجلس الانتقالي لإنفاذ اتفاقية السلام لعام 1997). وضحت الاتفاقية مهام هذه الآلية مثل : الإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وقف الحرب ومعالجة آثارها ، التخطيط لمسيرة السلام بالمنطقة ، الإشراف على استخدام الموارد... الخ.

تناول الفصل الرابع من الاتفاقية موضوع المشاركة في السلطة حيث تم التأمين على النظام الرئاسي والفيدرالية ، والتمثيل العادل لأبناء المنطقة في الحكومة الاتحادية ، وناقش الفصل الخامس مسألة توزيع الثروة حيث أشار إلى تمويل برنامج إسعافي لإعادة

---

(1) أنظر الاتفاقية.

تأهيل مشروعات التنمية ومرافق الخدمات التي دمرتها الحرب وتقوية البنيات الأساسية . كما تم الاتفاق بين الطرفين على إنشاء صندوق لتمويل التنمية بمنطقة جبال النوبة برأسمال لا يقل عن عشرة مليار جنيه[1].

جدد الطرفان التزامهما بالحل السلمي وبانتهاج أسلوب الحوار وسيلة لذلك ، وجددت الحكومة ، بموجب هذا الاتفاق ، العفو العام عن أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان . قطاع جبال النوبة . وقد أصدر رئيس الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم (26) لعام 1997م والذي اعتمد الصياغة النهائية لاتفاقية جبال النوبة ووضعها موضع التنفيذ.

هذه الاتفاقية تشبه إلى حد كبير اتفاقية الحكومة مع الفصائل الجنوبية حيث جعلت المواطنة أساساً للحقوق والواجبات ، وأمنت على الحل السلمي للمشكلة ونبذ العنف واحترام حقوق الإنسان ، كما أنشأت آلية لتنفيذ الاتفاقية (المجلس الانتقالي لإنفاذ اتفاقية السلام) والذي تشبه مهامه واختصاصاته مهام واختصاصات مجلس تنسيق الولايات الجنوبية الذي انشئ بموجب اتفاقية الخرطوم للسلام مع الفصائل الجنوبية ، مع بعض الاختلافات الناجمة عن اختلاف طبيعة مشكلة الجنوب عن قضية جبال النوبة . إلا أن أهم الاختلافات تتمثل في أن اتفاق جبال النوبة لم يتناول موضوع تقرير المصير بل أكد على وحدة السودان ومعالجة الأوضاع التي استدعت التمرد.

المبادرات الخارجية لحل مشكلة الجنوب :

نتيجة للآثار السالبة للحرب في السودان وانعكاس ذلك على دول الجوار العربي والأفريقي ، فقد أولت هذه الدول مشكلة الجنوب السوداني اهتماماً كبيراً وعلى الرغم من أن هنالك مبادرات كثيرة (شخصية ومؤسسية) مثل مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، والرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا ، ومجهودات الشيخ زايد بن سلطان حاكم دولة الأمارات العربية المتحدة. إلا أن الكاتب سيقوم بتسليط الضوء في

---

(1) أنظر اتفاقية السلام جبال النوبة ، في محمد هارون كافي ، مرجع سابق ، ص 144 . 176.

هذا المقام على مبادرتين هامتين هما : مبادرة الإيقاد والمبادرة الليبية المصرية المشتركة ، لأن هاتين المبادرتين شكلتا حضوراً وعلى أساس مبادرة الإيقاد تم توقيع اتفاقية السلام الشامل التي انهت الحرب بجنوب البلاد مطلع عام 2005م.

أولاً : مبادرة الإيقاد :

ظهرت مبادرة الإيقاد إلى الوجود عام 1993م في اجتماع قمة دول الإيقاد الخمسة (كينيا ، يوغندا ، وإثيوبيا ، وإريتريا والسودان) ، في هذا الاجتماع طلب الرئيس البشير من رؤساء الدول الأربع التوسط لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في جنوب السودان ، وقد وافق الرؤساء الأربعة على هذا المقترح وتكونت لجنة رباعية من كينيا (رئيساً) وعضوية كل من يوغندا وإريتريا وإثيوبيا . وفي مايو 1994م تقدمت هذه الدول بمقترحات محددة كأساس لحل المشكلة ، وأطلق على هذه المقترحات اسم (إعلان المبادئ). وقد تضمن إعلان المبادئ الآتي : .

أولاً : يتطلب الحل الشامل للنزاع السوداني أن تلتزم أطرافه بلا تحفظ بالآتي :

1/ إن تاريخ النزاع السوداني وطبيعته يؤكدان أن الحل العسكري لن يأتي بسلام واستقرار دائمين.

2/ يجب أن يكون الحل السلمي السياسي العادل هدفاً مشتركاً لأطراف النزاع.

ثانياً : التأكيد على حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان لتحديد وضعهم عبر استفتاء.

ثالثاً : على جميع الأطراف إعطاء الأولوية للمحافظة على وحدة السودان بشرط إدخال المبادئ الآتية في صلب التركيبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد :

1/ السودان قطر متعدد الأعراق والديانات والثقافات ، ولابد من تأكيد الاعتراف بهذا التعدد ، والعمل على التوفيق بين مظاهره المختلفة.

2/ يجب ضمان المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين المواطنين قانوناً.

3/ يجب تأكيد حق الإدارة الذاتية على أساس الفدرالية أو الحكم الذاتي أو غيرهما لمختلف القوميات السودانية.

4/ يجب إقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان ، وضمان حرية الاعتقاد ، وممارسة الشعائر الدينية بالكامل لكل المواطنين السودانيين ، كما يجب فصل الدين عن الدولة ، ويجوز أن يكون مصدر القوانين المتعلقة بالأسرة ، الدين والأعراف.

5/ تشكل حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات وتضمن في دستور السودان.

6/ يضمن مبدأ استقلال القضاء في دستور السودان وقوانينه.

رابعاً : في حالة عدم الاتفاق على المبادئ الواردة أعلاه يكون للقوميات المعنية الحق في تقرير مصيرها بما في ذلك الاستقلال عبر استفتاء.

خامساً : يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على ترتيبات انتقالية بما في ذلك طول هذه الفترة والمهام الواجب إنجازها خلالها.

سادساً : تفاوض الأطراف على اتفاق لوقف إطلاق النار يسري مفعوله كجزء من التسوية الشاملة(1).

من الإيجابيات الواضحة لمبادرة الإيقاد تأكيدها على الحل السلمي للمشكلة ، الاعتراف بالتعدد العرقي والثقافي واستقلال القضاء وحقوق الإنسان ..الخ ، إلا أنها اقتصرت على الحركة والحكومة فقط ، وبالتالي فإنه استبعدت المعارضة الشمالية وكذلك الجنوبيين المعارضين لقرنق ، ولا شك أن ذلك يتعارض ومبدأ الحل الشامل للمشكلة السودانية.

وعلى الرغم من أن المبادرة قد جاءت نتيجة لطلب الحكومة ، كما سبق القول ، إلا أن الحكومة رفضت إعلان المبادئ رفضاً قاطعاً واتهمت دول الإيقاد بعدم

---

(1) عدلان أحمد الحاردلو " الرؤى والمبادرات الخارجية حول السلام في السودان " ، سمنار مبادرات السلام في السودان ، قاعة الشارقة (جامعة الخرطوم) 1 ـ 12 يونيو 2001م ، ص 3 ـ 4.

الحياد، وذلك لأن الوسطاء قد تجاوزا حدودهم كوسطاء كان ينبغي أن يركزوا على جمع الطرفين لمناقشة مشكلتهم ، لكن هذه الدول رأت أن تضع إطاراً للتفاوض يحدد نقاط الخلاف ويقترح الحلول ، مما جعل الحكومة ترفض المبادرة وتقاطع منبر الإيقاد لثلاث سنوات (1994 ـ 1997م) . وكبديل لفكرة الإيقاد والحلول الخارجية عملت الحكومة على تبني مشروع " السلام من الداخل".

كان مما قاد إلى توسيع الفجوة بين الحكومة السودانية ودول الإيقاد هو أن أصدقاء الإيقاد " تحولوا إلى شركاء الإيقاد " واكتسبوا نتيجة لذلك دوراً فاعلاً في المبادرة وفي تمويلها وتوجيهها ، الأمر الذي اعتبرته الحكومة السودانية مدخلاً لتدويل المشكلة وفرصة لهذه الدول لتحقيق مطامعها في السودان[1].

المبادرة المصرية الليبية المشتركة :

ونتيجة للصعوبات التي واجهتها مبادرة الإيقاد ولتعذر الوصول إلى حل من خلال منبر الإيقاد للأسباب التي ذكرناها آنفاً ، تقدمت الجماهيرية الليبية بمبادرة من خمس نقاط تمثلت في الآتي :

1/ وقف جميع العمليات العسكرية بين الطرفين ووضع آلية لمراقبة وقف إطلاق النار.

2/ وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين.

3/ الشروع في حوار مباشر مع الحكومة عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني يهدف إلى حل شامل.

4/ تشكيل لجنة تمهيدية للملتقى برعاية الجماهيرية الليبية تتحدد مهمتها بتحديد مكان الملتقى وتاريخه ، والمشاركين فيه ووضع جدول أعمال الملتقى.

5/ تتولى ليبيا الاتصال بدول الجوار بهدف التنسيق معها[2].

---

(1) محجوب محمد صالح " دراسة مقارنة بين مبادرات السلام وإمكانية الدمج " سمنار مبادرات السلام في السودان ، ص 2.

(2) عدلان أحمد الحاردلو ، مرجع سابق ، ص 5.

في هذا الوقت كانت الحكومة المصرية تبذل جهوداً لترتيب لقاء بين الحكومة السودانية وقادة التجمع بعد أن بدأت العلاقات بين السودان ومصر تتحسن بعد فترة من الركود. ونتيجة للتنسيق بين مصر وليبيا ولدت المبادرة المصرية الليبية التي سميت باسم " المشتركة" وتقوم المبادرة المشتركة على المبادئ التالية :

1/ وحدة السودان أرضاً وشعباً.

2/ المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات في السودان.

3/ الاعتراف بالتعدد الديني والعرقي والثقافي للشعب السوداني.

4/ ضمان مبدأ الديمقراطية.

5/ كفالة الحريات الأساسية ورعاية حقوق الإنسان.

6/ إقامة حكم لا مركزي يكفل تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة والسلطة.

7/ انتهاج سياسة خارجية تراعي المصلحة القومية وتؤكد على استقلال القرار الوطني.

8/ تشكيل حكومة انتقالية تمثل فيها كافة القوى السياسية.

9/ الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار[1].

هذه المبادرة تتفق إلى حد كبير مع مبادرة الإيقاد ، إلا أنها تؤكد على وحدة السودان وذلك بعكس الإيقاد التي تبنت مقترح " تقرير المصير" كما أنها خاطبت كل أطراف الصراع (شماليين وجنوبيين) بالإضافة إلى ذلك فإن مصر وليبيا لعبتا دور الوسيط الذي لا يقدم مقترحات محددة للحل كما فعلت الإيقاد.

لقد بذلت جهود مقدرة للتوفيق بين المبادرتين أو دمجهما في مبادرة واحدة ، إلا أن عملية الدمج واجهت صعوبات لوجود اختلافات أساسية بين المبادرتين تتمثل في الآتي :

1/ إن الإيقاد قاصرة على الحركة والحكومة ، بينما المبادرة المصرية الليبية المشتركة مفتوحة لكل أطراف النزاع في السودان.

---

(1) المرجع السابق .

2/ تأكيد المبادرة المشتركة على وحدة السودان وذلك يتعارض مع مبدأ تقرير المصير الذي نصت عليه مبادرة الإيقاد.

3/ سعي شركاء الإيقاد لتحجيم الدول الليبي.

4/ نظرة الجنوبيين للمبادرة المصرية الليبية كمبادرة عربية مما أدى إلى خلق رأي جنوبي معارض لها.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب في السودان :

إن موقف الولايات المتحدة من السودان في عهد الإنقاذ هو أنها دولة ترعى الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان ، وأنه عامل من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. بناءاً على هذا الموقف تعاملت الإدارة الأمريكية مع حكومة السودان حيث ظلت تسعى إلى الضغط بهدف القضاء عليها ـ إذا أمكن لها ذلك ـ أو على الأقل تطويعها.

هذا الموقف تجلى في عدة سياسات اتبعتها الإدارة الأمريكية تمثلت في وضعه ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ، وإقامة حظر اقتصادي عليه بالإضافة إلى تقديم دعم مالي كبير لإثيوبيا وإريتريا لزعزعة الاستقرار فيه... الخ مما جعل البعض يؤكد على أن الإدارة الأمريكية تهدف بذلك إلى فصل جنوب السودان. لكن الواقع يؤكد أن الولايات المتحدة لم تسع إلى فصل الجنوب لعدة أسباب أهمها أن فصل جنوب السودان لن يؤدي إلى قيام دولة مستقرة فيه بسبب النزاعات القبلية الحادة فيه ، ذلك أن الصراعات بين القبائل الجنوبية نفسها لا تقل عن تلك التي بينها وبين الشمال ، كما أن قيام دولة في جنوب السودان سيفتح الباب أمام الحركات الانفصالية في القارة الأفريقية للمطالبة بالانفصال وهو ما لا يرغب فيه أحد ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن فصل الجنوب يضعف الحجة القائلة بضرورة الفصل بين الدين والسياسة في السودان ، لأن السودان سيصبح آنذاك ـ دولة إسلامية بنسبة كبيرة ، مما يعني إمكانية قيام دولة إسلامية فيه ، مع عدم وجود مبرر لقيام نظام علماني بحجة وجود أقليات غير مسلمة

، آنذاك ، وهو ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي اتهمت الولايات المتحدة الحركات الإسلامية بتدبيرها وتنفيذها.
لكن أهمية السودان المتمثلة في موقعه الجغرافي ووضعه الحضاري وتوافر البترول فيه جعل الولايات المتحدة تهتم بأمره وتسعى إلى تشكيل مستقبله بصورة تضمن الثبات لمصالحها فيه.

مقترح فريق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية :

نسبة لأهمية السودان الاستراتيجية والحضارية التي أشرنا إليها ، فقد أولت الإدارة الأمريكية اهتماماً واضحاً بأمر السودان وفي هذا الإطار ، صدرت دراسة عن مركز الدراسات الاستراتيجيةبعنوان " سياسة الولايات المتحدة لإنهاء حرب السودان" ويمكن تلخيص أهم ما جاء في الدراسة على النحو التالي :

1/يجب أن تركز السياسة الأمريكية على هدف إنهاء الحرب في السودان باعتبارها القضية المركزية.

2/ أن ينفذ هذا الهدف عن طريق استراتيجية جماعية منظمة ونشطة بالتعاون مع الدول الأوربية.

3/ أن يعتمد هذا الحلف على إعلان مبادئ الإيقاد ، لأنه يشتمل على القضايا التي يجب أن تناقش.

4/ الاتفاق على ترتيب انتقالي يحافظ على السودان الواحد بنظامين للجنوب والشمال(1).

وعلى الرغم من أن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي ليس جهة رسمية ، لكن ما جاء في هذه الدراسة يتماشى وسياسة الولايات المتحدة تجاه السودان بشكل عام.

---

(1) عدلان أحمد الحردلو ، الرؤى والمبادرات الخارجية حول السلام في السودان ، مجلة محاور العدد السادس ، ديسمبر 2001م ،ص 128.

تقرير دانفورث :

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أدت إلى تدمير عدد من المنشآت الحيوية بالولايات المتحدة مثل مبنى وزارة الدفاع الأمريكي ، ومركز التجارة الدولي ..الخ ، واتهام الولايات المتحدة الحركات الإسلامية بتدبير العمليات وتنفيذها ، عملت الولايات المتحدة على محاصرة الحركات الإسلامية وكان السودان من الدول التي اتجهت لها الأنظار آنذاك بسبب الدعم الذي قدمته حكومة السودان للحركات الإسلامية في وقت سابق من خلال المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي والذي اتخذ من السودان مقراً له ، بالإضافة إلى إقامة أسامة بن لادن لفترة من الزمن بالبلاد.

وبعد أن تأكد للحكومة الأمريكية عدم وجود عناصر إرهابية بالسودان وذلك بعد أن طلبت الحكومة – في وقت سابق . من هذه الجماعة مغادرة البلاد بعد تضرر السودان من وجودها به، عملت الحكومة الأمريكية على حل المشكلة السودانية في إطار الواقع الجديد بعد أحداث سبتمبر ، فقام الرئيس الأمريكي بابتعاث السناتور دانفورث لرفع تقرير عن الأوضاع في السودان في ظل حرب الجنوب. أقام السناتور لفترة من الزمن في السودان متنقلاً بين الشمال والجنوب، وأخيراً قدم تقريره الذي أكد على ضرورة الدور الأمريكي في حل المشكلة ، واقترح التأكيد على وحدة السودان وتقسيم عائدات البترول السوداني بين الشمال والجنوب. وبناء على مقترحات دانفورث أعيد فتح السفارة الأمريكية بالسودان والتي ظلت مغلقة لعدة سنوات بحجة عدم تعاون السودان ورعايته للإرهاب وتهديده للاستقرار في المنطقة.

مفاوضات السلام بمشاكوس (6 يوليو 2002) :

في 6 يوليو 2002م بدأت جولة من المفاوضات بين الحكومة والحركة في ميشاكوس بكينيا للتداول حول مسودة اتفاق لتحقيق السلام في السودان وتكونت مسودة الاتفاق من خمسة أجزاء تحت عناوين : المبادئ العامة ، الترتيبات الانتقالية ، هياكل الحكم ، الأمن ، الضمانات.

وطبقاً للمسودة الأولية التي قدمت للطرفين وقد أجريت عليها تعديلات كثيرة لاحقا ، يعطى الجنوب حق تشكيل حكومة إقليمية بصلاحيات واسعة ودستور خاص بالجنوب في ظل دستور قومي يجسد المبادئ العامة الواردة في الاتفاق. وينص مشروع الاتفاق على إعطاء الأولوية لوحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي ، والعدالة ، واحترام حقوق المواطنين كافة ، بشكل يلبي تطلعات مواطني جنوب السودان . كما نص الاتفاق على حق مواطني جنوب السودان في تقرير مصيرهم في نهاية الفترة الانتقالية 4 سنوات) عن طريق الاستفتاء أو عن طريق أي ترتيبات أخرى يتفق عليها.

وفي النقاط الخاصة بالفترة الانتقالية حدد المشروع مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية التي يتم خلالها وقف إطلاق النار وكل الأعمال العدائية (من 4 إلى 6 أشهر) يتم خلالها إنشاء المؤسسات الانتقالية ، ثم فترة 4 سنوات للمرحلة الانتقالية.

ويتم تأسيس هياكل الحكم هذه خلال المرحلة حسب مبادئ اتفاقية السلام التي سيتم تضمنيها في الدستور.

ونص المشروع على وجود حكومة وطنية (لكل السودان) وحكومة إقليمية لجنوب السودان ، وحكومات الولايات (بما في ذلك ولايات إقليم جنوب السودان). ونص على وجود دستور قومي يحدد واجبات ومسؤوليات الحكومة القومية ، والإقليمية وحكومات الولايات ، وتكوين مجلسين تشريعيين أحدهما يضم ممثلي المجالس التشريعية بالولايات ، كما نص المشروع على وجود دستور خاص بجنوب السودان يتم وضعه بالتشاور وبطريقة ديمقراطية بحيث يتماشى مع الدستور القومي ومبادئ اتفاقية السلام.

حدد المشروع حدود إقليم جنوب السودان بالحدود المعروفة في الأول من يناير 1956م . كما نص على وجود حكومات ديمقراطية في الولايات الجنوبية. وتناول ضرورة وجود أسس عادلة لتوزيع الثروة وتحديد أنصبة الولايات في موارد الثروات التي تستخرج من أراضيها. كما أكد على حق مواطني الجنوب في المشاركة في كل مؤسسات الحكومة القومية ، تضمين مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية في

الدستور السوداني ، كما ناقشت الفقرة الخاصة بالأمن ، ترتيبات وقف إطلاق النار ، وفصل القوات وتشكيل مجلي تنسيق عسكري ، ووضع الأسس الكفيلة بتأسيس جيش وطني يمثل كل البلاد في نهاية الفترة الانتقالية[1].

أكد هذا المشروع على المبادئ التي وردت في مبادرة الإيقاد مثل : الاعتراف بالتعدد الإثني، النظام الديمقراطي ، تقرير المصير للجنوب ، استقلال القضاء ...الخ ، لكن وبينما لم تناقش مبادرة الإيقاد تفاصيل الحكم والعلاقات الدستورية ، فإن المشروع بالإضافة إلى المبادئ العامة تناول مسألة شكل الحكم والعلاقات والهياكل الدستورية بين الشمال والجنوب حيث اقترح وضع دستور خاص بالإقليم الجنوبي. إن وجود دستورين يعني وجود نظامين سياسيين وهذا يتفق ومقترح مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكي والقاضي بوجود دولة واحدة ونظامين كذلك فإن الحديث عن تحديد أنصبة الولايات في موارد الثروات التي تستخرج من أراضيها ، ينسجم مع التوصيات الواردة في تقرير دانفورث والمتعلقة بنصيب الجنب في البترول الذي يستخرج منه ، كل ذلك يشير بوضوح للدور الأمريكي في صياغة هذا المشروع.

بروتوكول مشاكوس :

توصل الطرفان خلال هذه الجولة التي انتهت في 20 يوليو 2002م إلى ما عرف باسم " بروتوكول مشاكوس" ويعد هذا البروتوكول هو الأساس لاتفاقية السلام التي وقعت بين الطرفين لاحقاً بحسبانه هو الاتفاق " الإطاري" الذي أجريت تفاصيل الاتفاق بناء على ما جاء فيه وتفصيلاً لبنوده. وقد ضمن هذا الاتفاق بصورته التي اتفق عليها الطرفان في وثائق اتفاقية السلام الشامل باعتباره جزء من هذه الاتفاقية.

أكدت ديباجة البروتوكول على رغبة الطرفين في تسوية النزاع بينهما بأسلوب "عادل ومستدام" وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع السوداني الذي يعتبر أطول نزاع

---

(1) صحيفة الخرطوم ، العدد 3052 ، 2002/7/6م ، ص 1 .3.

مستمر في أفريقيا. كما اعترفت بأوجه الظلم والتباين التاريخية في التنمية بين مختلف المناطق في السودان التي تحتاج إلى إصلاح.

اتفق الطرفان على أن وحدة السودان ستظل الأولوية بالنسبة للطرفين، ولجنوب السودان الحق في رقابة وحكم شؤونه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية ، وللجنوبيين الحق في تقرير المصير عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً.

اعترف البروتوكول بالتنوع العرقي والثقافي والديني للشعب السوداني، وأكد على إقامة نظام ديمقراطي يأخذ في الحسبان هذا التنوع.

اتفق الطرفان ـ من خلال بنود البروتوكول ـ على ضرورة استبدال الحرب (ليس بمجرد السلام ، بل أيضاً بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السوداني). وأقر البروتوكول صياغة خطة لعودة اللاجئين وإعادة التوطين وإعادة التأهيل.

بالإضافة إلى ذلك أكد الطرفان على ضرورة (تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خياراً جذاباً وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان).

فيما يتعلق بعملية الانتقال أشار البروتوكول إلى أن تكون هنالك فترة ما قبل الفترة الانتقالية مدتها ستة أشهر يتم خلالها إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام ، وإنشاء آليات لمتابعة تنفيذ الاتفاقية والاستعداد لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار ووضع إطار دستوري لاتفاقية السلام.

في نهاية هذه الفترة تبدأ الفترة الانتقالية والتي تمتد إلى ست سنوات، وخلال هذه الفترة تعمل المؤسسات التي أنشئت خلال الفترة ما قبل الانتقالية طبقاً للترتيبات المتفق عليها في الاتفاقية ، وتنشأ مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة الانتقالية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية ، وتتشكل هذه المفوضية من تمثيل متساو لحكومة السودان والحركة الشعبية ، وما لا يزيد عن ممثلين اثنين من كل من الفئات التالية وهي :

1/ الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان (جيبوتي ، إريتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، يوغندا).

2/ الدول المراقبة (إيطاليا ، النرويج ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية).

3/ أية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان.

كذلك اتفق الطرفان على أنه ، وعند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ست سنوات ، يكون هناك استفتاء في الجنوب تحت رقابة دولية يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت للانفصال.

كما دعا البروتوكول إلى امتناع الأطراف عن أي شكل من أشكال إلغاء أو إبطال اتفاقية السلام من جانب واحد.

أما في الجزء المتعلق بالدين والدولة فإن البروتوكول ، بعد أن أقر بالتنوع الديني بالبلاد وأكد على أن الأديان والعادات والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام للشعب السوداني ، وبعد أن أكد على حرية العقيدة والعبادة لإتباع جميع المعتقدات، جاء ليؤكد أن الأهلية لجميع المناصب ـ بما في ذلك رئاسة الجمهورية ـ تكون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين. كما أشار إلى اتفاق الطرفين على احترام عدد من الحقوق المتعلقة بالجوانب الدينية مثل حرية العبادة ، وإقامة أماكن لها ،وتدريس الديانة ، ونشر المطبوعات الخاصة بها ، والتماس وتلقي المساهمات المالية ...الخ.

وفي جزء يتعلق بـ(هياكل الحكم) أكد البروتوكول على أن الدستور القومي ، للسودان هو القانون الأعلى ويجب أن تتوافق جميع القوانين مع الدستور القومي. ويضمن الدستور حرية العقيدة والممارسات الدينية لجميع المواطنين، وأن تشكل مفوضية قومية لصياغة إطار دستوري يحكم الفترة الانتقالية ويكون ذلك في الفترة ما قبل الفترة الانتقالية ، وتتم خلال الفترة الانتقالية مراجعة دستورية شاملة.

كذلك أكد البروتوكول على قيام حكومة قومية تمارس السيادة ، وتصدر التشريعات القومية ، وتراعي في ذلك التنوع العرقي والثقافي والديني بالبلاد. وأن التشريعات التي تسن على الصعيد القومي وتتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان، مصدرها الشريعة الإسلامية والتوافق الشعبي ، وتكون التشريعات التي تسن على المستوى القومي وتطبق في الجنوب مصدرها التوافق الشعبي وقيم وعادات أهل الجنوب.

كما أفرد جزء من البروتوكول لحق تقرير المصير للجنوب ، تناول كيفية تنظيم الاستفتاء في الجنوب والأطراف المشاركة فيه ، والخيارات التي يجري عليها الاستفتاء.

هذا البروتوكول هو الأساس الذي قامت عليه المفاوضات اللاحقة في كارن وناكورو ونيفاشا ، ولم يكن الطريق ممهداً أمام الطرفين بعد توقيع بروتوكول مشاكوس ، فقد كانت قضايا كثيرة محل اختلاف بين الطرفين وتحتاج إلى صبر وإصرار مثل قسمة الثروة والسلطة ، والمناطق الثلاث (أبيي ، وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق) بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية. احتدمت الخلافات حول هذه النقاط ، وانتقل الخلاف إلى ميدان القتال ، حيث استولى الجيش الشعبي على مدينة توريت في سبتمبر 2002م مما أدى إلى تعليق المفاوضات ثم تمكنت الحكومة من استعادة المدينة وتواصلت المفاوضات ، مرة أخرى في 22/يناير في ضاحية كارن حيث دار التفاوض حول قسمة السلطة والثروة ووقف العدائيات[1].

انتهت هذه الجولة بنجاح الطرفين في الوصول إلى مذكرة تفاهم حول وقف العدائيات ، وتكوين آلية للتحقيق في الاتهامات بالإضافة إلى بروتوكول ملامح اقتسام الثروة والسلطة.

أدت أجواء كارن وما تم التوصل إليه في هذه المفاوضات إلى حراك سياسي كبير إذ أدركت الأحزاب المعارضة أن الطرفين بصدد التوصل إلى اتفاق ، وأن هذا

---

(1) محمد الأمين خليفة ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، شركة مطابع السودان للعملة . الخرطوم . الطبعة الثالثة ، 2005م ، ص 314.

الاتفاق ربما يكون اتفاقاً ثنائياً بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى إضعاف موقف هذه الأحزاب وتهميشها ، فتحركت هذه الأحزاب وكانت نتيجة ذلك أن تم لقاء بين د/ جون قرنق رئيس الحركة الشعبية والسيد/ محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي المعارض والسيد/ الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي في القاهرة أصدر القادة الثلاثة إعلاناً أكدوا فيه على دعم المفاوضات الجارية بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني ، وضرورة إشراك القوى السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني السوداني ، وأكد السيد/ الصادق المهدي لاحقاً إن عقد اتفاق ثنائي بين الطرفين يعني التوصل إلى اتفاق ناقص يهمل القوى السياسية الرئيسية الموجودة بالسودان ، كما أجرى المؤتمر الشعبي المعارض جولة مفاوضات مع الحركة الشعبية في يونيو 2003م وتم الاتفاق على خمسة بنود هي : السلام العادل والشامل ، النظام التشريعي والقانوني ، التحول الديمقراطي ، العلاقات الخارجية ، وبرنامج العمل المشترك[1].

وثيقة ناكورو :

بعد هذا التقدم الكبير ، تعثرت المفاوضات فجأة إلى درجة اعتبرها الكثيرون انهياراً تاماً للمفاوضات وما تم الاتفاق عليه آنفاً وكان ذلك إثر الوثيقة التي قدمتها سكرتارية الإيقاد لمعالجة المشاكل العالقة بين الطرفين.

وافقت الحركة الشعبية على الوثيقة كأساس للتفاوض مع الحكومة بضاحية ناكورو بينما رفضتها الحكومة رفضاً قاطعاً باعتبار أنها تتعارض مع مبادئ بروتوكول مشاكوس من عدة جوانب ، كان أبرزها المقترح القاضي بوجود جيش منفصل لجنوب السودان ، وتقليص صلاحيات الرئيس القومي في الجنوب ، واشتراط موافقة رئيس الجنوب على تعيين الولاة بالشمال ، وأن ولاة الجنوب يختارهم رئيس الحكومة الإقليمية بالجنوب وحده كما اقترحت الوثيقة إقامة وزارة الدفاع الإقليمية بالجنوب.

---

(1) المرجع السابق ، ص 215 ـ 216.

اعتبرت الحكومة أن ذلك يتعارض مع بروتوكول مشاكوس في الجزء المتعلق بالمبادئ المتفق عليها حيث جاء في البروتوكول :

" إن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة لجميع مواطني السودان ، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين ، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار".

وجاء في بند آخر الحديث عن " تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خياراً جذاباً".

واعتبرت الحكومة أن ما جاء في الوثيقة يتعارض مع روح البروتوكول الذي يسعى لجعل الوحدة خياراً جاذباً ، بينما تعتبر الوثيقة هي مقدمة لفصل الجنوب كما أوضحت الحكومة في ردها لسكرتارية الإيقاد حول الوثيقة . والذي جاء بعنوان "موقف حكومة السودان حول القضايا البارزة" . أوجه التناقض بين بروتوكول مشاكوس ووثيقة ناكورو التي اعتبرتها الحكومة غير صالحة لأن يتم التفاوض على أساسها ، وأنها لا تنسجم مع مواقف الحركة فحسب بل تتعدى طموحات الحركة في كثير من جوانبها. لقد أدى رفض الحكومة القاطع لهذه الوثيقة إلى توقف المفاوضات لفترة من الزمن ، وكان التعارض بين الوثيقتين كما جاء في المذكرة الحكومية ينصب حول موضوعات : الوحدة ، الدين والدولة ، قسمة السلطة والثروة ، الانتخابات.

اتفاقية نيفاشا :

هناك عدة عوامل أسهمت في كسر الجمود الذي أصاب المفاوضات وحركها من جديد ، وكان أهم هذه العوامل هو الجهود الدولية والإقليمية والمحلية التي تضافرت

للدفع بالمفاوضات ، فعلى المستوى الدولي دخلت الولايات المتحدة بثقلها لدفع عملية التفاوض ، وظهر ذلك في الاهتمام الكبير الذي أبداه الأمريكيون بهذا الملف من خلال جهود وزير الخارجية الأمريكي آنذاك . السيد/ كولن باول ، ومبعوث الرئيس الأمريكي للسلام في السودان (جون دانفورث) ومسؤول ملف السلام بالسودان بالخارجية الأمريكية (دان بيرغر) وغيرهم. لقد عكس اهتمام هؤلاء الرجال .كل من موقعه . الاهتمام الكبير الذي توليه الولايات المتحدة للسلام بالسودان كذلك كان الدور الأوربي واضحاً في السلام السوداني (بريطانيا والنرويج وإيطاليا) بالإضافة إلى جهود الإخوة الأفارقة من دول الجوار الأفريقي خاصة الشقيقة مصر والتي ألقت بثقلها إلى جانب السلام السوداني ، وكذلك الجارة كينيا التي لعب المسؤولون فيها الدور الأكبر في إنجاح عملية السلام التي جرت مفاوضاتها الختامية ووقعت وثائقها الأساسية بمدنها وضواحيها بالإضافة إلى دول الجوار الأفريقي الأخرى مثل إثيوبيا ويوغندا وجيبوتي. كذلك فقد آل ملف التفاوض مع الحركة إلى نائب رئيس الجمهورية السيد/ علي عثمان محمد طه بثقله السياسي الكبير وقد كان هذا بلا شك إضافة إلى العوامل الموضوعية الأخرى . سبباً في الوصول إلى اتفاق للسلام بالسودان مع الحركة الشعبية التي ظلت تحمل السلاح لثلاث وعشرين سنة.

لقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى البترول السوداني الذي تفجر بالبلاد والذي أدى إلى حرص الدول (الكبرى على وجه الخصوص) على تحقيق السلام في السودان لأن ذلك من شأنه توفير الوضع الآمن للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الهام. ومن ثم تمكن الفرقاء السودانيون . استناداً إلى هذه العوامل . من التوصل إلى اتفاقية نيفاشا والتي أطلق عليها اسم " اتفاقية السلام الشامل" وهذا ما سنتوقف عنده بالتفصيل في الفصل السادس .

ونحن نختتم هذا الفصل الذي تناول مشكلة الجنوب والجهود المختلفة لحلها فإن الجدير بالملاحظة والذكر هنا هو أن طول أمد الحرب بالجنوب واختلاف نظرات

القادة السياسيين بالبلاد لهذه المشكلة قد أدت إلى اختلاف مداخل الحل لهذه المشكلة العميقة فكان لكل حكومة من الحكومات التي تعاقبت على كراسي السلطة بالبلاد أسلوبها في التعامل مع المشكلة. فمن حكومة تسعى إلى دمج واستيعاب الجنوبيين في إطار الثقافة العربية الإسلامية قسراً ، إلى حكومات وجماعات ترى في فصل الجنوب واستبعاده من الدولة السودانية الحل الوحيد لهذه المشكلة. إلى أنظمة سياسية أخرى ترى التأكيد على وحدة السودان مع تمكين جماعاته المختلفة من التعبير عن اختلافاتها العرقية والثقافية من خلال نظام سياسي يمكنها من ذلك واقترحت في هذا الصدد عدة نظم سياسية وإدارية تتراوح بين الحكم الذاتي والفيدرالية وحتى الكونفدرالية. وسنقوم في الفصل القادم من الدراسة بتسليط الضوء ـ بصورة مختصرة ـ على التجارب السودانية لحل مشاكل التعدد العرقي عامة ومشكلة الجنوب خاصة حتى نتمكن من تقييم هذه التجارب بإبراز جوانبها الإيجابية والسلبية حتى نتمكن ـ من ثم ـ من اختيار الأسلوب الأمثل لحل هذه الأنواع من النزاعات.

الفصل السادس

التجارب السودانية لتسوية النزاعات

تمهيد :

ظل السودان ، كغيره من دول القارة الأفريقية يعاني من مشاكل التعدد العرقي والثقافي ، غير أن اتساع مساحة السودان والهجرات المتتالية على أراضيه من الدول المجاورة والتنمية غير المتوازنة الناجمة عن سياسات الحكومة الاستعمارية والحكومات الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال ، كل ذلك جعل للسودان خصوصية في مجال التعددية العرقية والثقافية.

لقد حالت هذه المشكلات الناجمة عن التعدد دون استقرار السودان ، وفشلت الحكومات المتتالية في وضع حد لحرب الجنوب ، فانصرف جل همها لمواجهة التدهور الأمني الناجم عن الحرب ، وأهملت بذلك الجوانب التنموية مما انعكس سلباً على حياة المواطن في كل أنحاء البلاد.

رغم طول أمد الحرب ، لم تتوقف الجهود المبذولة لحل المشكلة ، وطرق القادة السياسيون كل الأبواب بحثاً عن السلام وحقناً لدماء أبناء الشعب السوداني ، بيد أن هذه الجهود جميعاً كان مصيرها الفشل التام ، واستمر الشعب السوداني يعاني من استمرار الحرب ومن خسائرها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الملاحظ هو أن الأساليب التي اتبعها القادة السياسيون اختلفت اختلافاً كبيراً ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اختلاف نظراتهم للمشكلة ، مما انعكس على طرق معالجتهم لها على أنه يمكن القول بصورة عامة أن هناك ثلاثة أساليب لجأ إليها القادة السياسيون لكل هذه المشكلة ، وتتلخص في الآتي :

1/ أسلوب الاستيعاب.

2/ أسلوب الاندماج الوظيفي.

3/ أسلوب الاستبعاد

وعلى الرغم من أن الخيار الثالث (خيار الاستبعاد أو الانفصال) قد استبعد في غالب التاريخ الوطني ، واعتبر تجاوزاً للخطوط الحمراء ، وكانت المناداة به ، خاصة من قبل الشماليين ، ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى ، إلا أن تطور المشكلة وتعقدها وتدويلها في الآونة الأخيرة قد جعل الانفصال أحد الخيارات المطروحة في الساحة السياسية السودانية ، ليس فقط على مستوى القيادات الجنوبية بل على مستوى الحكومة والأحزاب الوطنية الأخرى بل ضمن هذا الخيار في إتفاق السلام الشامل مما يحتم التعامل معه كخيار مطروح ووارد. وعليه يقوم الباحث بتسليط الضوء على هذه الخيارات الثلاثة لمعرفة إيجابيات وسلبيات كل خيار ، بهدف تقويمه للوصول إلى أفضل الوسائل لحل هذه المشكلة. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين : الأول يبحث في الخيارات التي يعتقد الباحث أنها تتميز بالتطرف وأنها خيارات فاشلة لحل المشكلة ويقصد بها : خيار الاستبعاد وخيار الانفصال ، والثاني عن الخيار الثالث (الاندماج الوظيفي) حيث يرى الباحث في هذا الخيار الذي يتميز بالسهولة والمرونة ، يكمن الحل لمشكلة الجنوب والمشاكل المشابه وبالفعل قد جاءت اتفاقية السلام الشامل في اطار هذا الخيار .

المبحث الأول

الخياران المتطرفان

نقصد بالخيارين المتطرفين : الاستبعاد والانفصال ، فالأول لا يعترف بخصوصية الآخر ، ويعمل على إلغائه وبالتالي يغض الطرف عن مطالبه وحقوقه ويعتبرها غير مشروعة ، واستناداً إلى ذلك يسعى لدمجه واستيعابه في إطار ثقافته الأغلبية بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة القهرية ، بينما يعترف الثاني باختلاف ثقافة الأقلية عن ثقافة الجماعة الوطنية الشاملة ، ولكنه يرى أن ذلك يحول دون التكامل القومي وتحقيق الوحدة الوطنية ، وأن هذه الاختلافات ليس لها من علاج سوى استبعاد الجماعة العرقية عن الدولة ، وإعطائها الحق في الانفصال لتشكل كياناً سياسياً قائماً بذاته ، أو لتنضم إلى جماعة أقرب إليها من الناحية العرقية أو الدينية أو الثقافية.

أولاً : سياسة الاستيعاب :-

اتجهت غالبية الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار ، في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي ، إلى أسلوب السعي لفرض الاندماج الطائفي. ويقوم هذا الأسلوب على السعي لاستيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة : ثقافياً ودينياً..الخ بكافة الوسائل المتاحة.

إن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية وينتفي فيه تعارض الولاءات ، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية.

لقد ارتبطت سياسة الاستبعاد في التاريخ الأفريقي بنظام الحزب الواحد الاستيعابي ، ونظام الدولة المركزية الموحدة. فالقيادات الأفريقية كانت ترى أن المجتمع الأفريقي يختلف عن المجتمعات الأوربية ، حيث يتميز المجتمع الأفريقي بالتشرزم وسيادة

الروح القبلية والقيم العشائرية ، وأن إتاحة الفرصة للتعددية الحزبية يفتح الباب واسعاً أمام تقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية[1].

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال ، لجأ معظم القادة الأفارقة إلى انتهاج نظام الحزب الواحد . لقد أكدت هذه القيادات على أن التعددية الحزبية لا تناسب أوضاع العالم الثالث عامة وأفريقيا على وجه الخصوص . يقول ماديراكيتا أحد زعماء حزب الاتحاد السوفيتي الحاكم في جمهورية مالي غداة الاستقلال (1960م) :

" في الظروف التاريخية الراهنة في أفريقيا ليست هناك حاجة إلى تعدد الأحزاب ، ولا إلى الانغماس في خضم معركة عقيمة تؤدي إلى قتل الأخ لأخيه. وما دمنا متفقين على الضروريات ، ونسعى وراء تحقيق نفس الأهداف ، فليس هنالك داع لأن نظل منقسمين ، وأن ننشق إلى أحزاب يحارب بعضها بعضاً"[2].

وبالتالي وحفاظاً على بنية المجتمع والحيلولة دون تشرزمه ، عمل قادة أفريقيا على تبني نظام الحزب الواحد بهدف " استيعاب" وحشد كل أفراد المجتمع في إطار نظام سياسي واحد يعبر عن جميع المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والثقافية ، وينعقد له ولاءهم جميعاً. وقد كانت المبررات التي ساقها القادة الأفارقة الذين اتبعوا نظام الحزب الواحد تتمثل في الآتي :

1/ إن التعددية الحزبية أسلوب غربي ليس له جذور في التاريخ الأفريقي ، بل أنه ينافي الإجماع المألوف في مجالس الشيوخ التقليدية ، وان نظام الحزب الواحد هو الأقرب إلى الموروث الأفريقي.

---

(1) أمباي لو ، اشكالية انتقال السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا) ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، 1998م ، ص 118.

(2) المصدر السابق ، ص 126.

2/ إن معظم دول القارة الأفريقية تعاني من القبلية والعشائرية والجهوية ، وأن التعددية في مجتمع كهذا ، ستقود حتماً إلى قيام أحزاب جهوية وقبلية يصارع بعضها بعضاً ، مما يهدد الوحدة الوطنية ويصيب المجتمع بالتفكك.

3/ إن نظام الحزب الواحد أقدر على إثراء الديمقراطية ، والتعددية توصم بالتحيز لمصالح بعض الطبقات دون الأخرى.

4/ إن دول العالم الثالث تحتاج إلى حكومات قوية تضطلع بأعباء التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام الحزب الواحد[1].

ارتبطت سياسة الاستيعاب في القارة الأفريقية عموماً بنظام الحكم المركزي أن نظام الدولة البسيطة ، حيث يكون هناك دستور واحد يسري على جميع أفراد الشعب دون استثناء. إن هذا النوع من أنواع الحكم كما هو معروف ، يصلح في الدول ذات العنصر السكاني المتجانس عرقياً ولغوياً ودينياً حيث يتسنى تطبيق قانون موحد ، أما في حالة المجتمع المتعدد الأعراق والثقافات والأديان يتطلب الأمر وجود أكثر من قانون داخلي للدولة الواحدة ، حتى تتمكن كل جماعة من وضع القانون الذي يتمشى مع قيمها وأعراقها ومعتقداتها ، وبالتالي يقترح عادة ، في مثل هذه الحالة نظام الدولة المركبة إلا أنه وللمفارقة طبق نظام الدولة المركزية في غالب الدول الأفريقية على الرغم من الاختلافات الإثنية الواضحة والتي تميز شعوب القارة الأفريقية.

إن هذا يعكس بجلاء عدم اعتراف القيادات الأفريقية بهذه الاختلافات ، أو على الأقل التغاضي عنها حسباناً منهم بأن الاعتراف بها يقنن لها ويضفي عليها نوعاً من الشرعية ، ويزيد من آثارها السالبة على الدولة والمجتمع. وهكذا اعتبرت هذه القيادات أن إتاحة الفرصة لهذه الاختلافات للتعبير عن نفسها سيهدد الوحدة الوطنية

---

(1) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة العاشرة ، 1998م ، ص 316 ، وأنظر كذلك : مجموعة أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، مبادئ العلوم السياسية ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1990م ، ص 168.

بشكل مباشر ، وعملت ـ من ثم ـ على قمع هذه التوجهات ، وحاولت فرض ثقافة معينة على كل أطراف القطر باعتبارها هي (الثقافة الوطنية)، لكن الملاحظ هو أن هذه الثقافة التي تم فرضها من قبل الدولة ، كانت في غالب الأحيان، هي ثقافة الجماعة الحاكمة ، مما جعل الأقليات تعارضها بشدة وترى فيها مساساً بثقافتها وسعياً إلى تهميشها ، مما أدى إلى عكس النتائج المرجوة منها.

لقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله 1956م وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا 1972م والتي اعترفت بالاختلافات بين الجنوب والشمال ، وأتاحت الفرصة للجنوب لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال وذلك من خلال اتفاقية أديس أبابا 1972م.

وكشأن كل الدول الأفريقية ، ارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة ، فعلى الرغم من أن السودان عرف نوعاً من اللامركزية منذ عهد السلطنة الزرقاء مروراً بالحكم التركي المصري والحكم المهدوي وفترة الاستعمار الإنجليزي المصري ، إلا أن المركزية أضحت هي السمة المميزة لنظام الحكم في السودان بعد الاستقلال. وأن كان هنالك ما يعرف باللامركزية الإدارية.

ورغم الفشل الواضح لسياسة الاستيعاب التي مورست في السودان كما فشلت من قبل في الدول الأفريقية الأخرى ، استمرت الحكومات الوطنية الأولى في هذه السياسة مما ادى إلى توسيع دائرة الخلاف ، وقاد إلى أزمة ثقة بين الشمال والجنوب ، كما أدت سياسة الاستيعاب إلى تهديد الاستقرار السياسي في كل أنحاء الدولة.

إن أهم الحجج التي يستند إليها دعاة الاستيعاب في السودان يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ إن مشكلة جنوب السودان هي مشكلة مفتعلة ومصنوعة ، وقد لعب الاستعمار الإنجليزي الدور الأكبر في صناعتها من خلال البعثات التبشيرية ، ومحاربة اللغة العربية ومنع التداخل بين الشمال والجنوب من خلال قانون المناطق المقفولة ..الخ وأن الحل

يكمن في انتهاج سياسة معاكسة تماماً ، تقوم على طرد (الخارجين على القانون مثيري الخلافات) ، وفرض اللغة العربية ، وتشجيع التزاوج بين الشماليين والجنوبيين ..الخ.

2/ إن الشمال نفسه لم يكن عربياً ولا مسلماً ، وإنما أصبح كذلك بفعل الهجرات العربية له ، والتي ، لو لا الصعوبات الطبيعية ، لتعرض لها جنوب البلاد بنفس القدر ، وأنه لو لا الصعوبات التي حالت دون توغل العرب في الجنوب لما وجد ما يسمى اليوم بمشكلة الجنوب ، ومن ثم فإن الحل يكمن في السعي لإتمام هذه العملية بنقل المؤثرات العربية والإسلامية للجنوب حتى تتحقق وحدته مع الشمال.

3/ إن الجنوب نفسه يعاني من الانقسام الديني واللغوي ، وتختلف عادات أهله وتقاليدهم ، وبالتالي فإن في سياسة الاستيعاب توحيد للجنوبيين فيما بينهم قبل توحيدهم مع الشمال .

4/ إن غالبية سكان السودان اليوم من العرب المسلمين ، وأنه بمنطق الديمقراطية ينبغي أن تسود ثقافة الأغلبية وفرضها لتحقيق الوحدة الوطنية.

5/ لابد من توحيد المواطنين ثقافياً ودينياً ولغوياً حتى يمكن تحقيق الوحدة الوطنية.

لقد قامت سياسة الحكومة الوطنية الأولى على أساس ان مشكلة الجنوب هي نتاج للسياسة الاستعمارية التي أطلقت يد المبشرين في الجنوب خدمة لمصالح الاستعمار ، وأن الواجب هو اتباع سياسة مناقضة لذلك بالسعي إلى محو آثار الاستعمار ، والسعي لتعريب وأسلمة الجنوب ، تحقيقاً للوحدة الوطنية وإزالة أسباب الخلاف والتوتر.

لقد كانت هذه الرؤية أكثر وضوحاً خلال فترة الفريق إبراهيم عبود ، فطبقاً لمفهوم الحكومة العسكرية الأولى " أصبح من المؤكد دون أدنى شك ، أن السياسة البريطانية في السودان كانت تتمحور حول فصل الجنوب عن الشمال". وكانت الإرساليات التبشيرية هي الأكثر استعداداً للقيام بهذه المهمة ، فأطلقت الإدارة الاستعمارية يدها لتمد نفوذها دون رقابة أو منازعة ، ولتقوم باستغلال اختلافات اللغة

والثقافة والعقائد وسط القبائل الجنوبية بشكل فعال لخدمة أغراضها ، والواقع أن الحاكم العام وجه بتبني خط دفاعنا الأول ضد الإسلام في السودان[1]. ومن ثم فإن الواجب الأول للحكومات الوطنية يتمثل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع التكامل الوطني ، وإزالة الفوارق بين أجزاء القطر بهدف تحقيق وحدة وطنية شاملة[2].

لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية لتعزيز الوحدة الوطنية والتي تمت الإشارة إليها بالتفصيل في الفصل السابق : مثل توحيد مناهج التعليم ، وتشجيع اللغة العربية في الجنوب ، وطرد المبشرين المسيحيين ، وإقامة المعاهد الإسلامية..الخ قادت إلى مواجهات عنيفة بين الشمال والجنوب ، ولعبت المنظمات الكنسية دوراً كبيراً في تأجيج المشاعر ، حيث نصبت الكنائس نفسها وصياً على الجنوبيين ، واستلت أقلامها منافحة عنهم كضحايا لهيمنة العرب المسلمين. وصورت الصراع بينها وبين الحكومة على أنه صراع ديني بين الإسلام والمسيحية ، على الرغم من أن الأسباب التي أشار إليها وزير الخارجية ، باعتبارها أسباب لطرد الجمعيات التبشيرية لم يكن من بينها الأسباب الدينية وإنما انصبت على الدور الذي لعبته الكنيسة في إثارة الكراهية وسط الجنوبيين تجاه الشمال ، وفي معارضتها للسلطة الحاكمة ، وتسريبها للجنوبيين عبر الحدود للانضمام لمعسكرات المعارضة ضد النظام في الدول الأفريقية. لقد جاء في مجلة (Nigriza) التي تصدرها جمعية آباء فيرونا أنا نريد إنشاء أمة سودانية قوية موحدة ، ولكن أنظر ماذا ترى؟ لقد قذفت الديمقراطية من النافذة ، السلم يحفظ بالشرطة السرية والجيش ، الجنوبيين غير مقتنعين ، والشماليين يئنون من عسكرية دكتاتورية ثقيلة ، ماذا تريد أن تفعل بنصف قطرك؟ أتريد أن تجعله مستعمرة؟ أرضاً مفتوحة دينياً؟ ألا تعلم

---

(1) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999م ، ص 49.

(2) المصدر السابق .

أيها الجنرال أننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين حيث يناضل الإنسان من أجل الحرية والسلام [1].

لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى عكس ما يريد النظام ، فبدلاً من أن تؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية ، قادت إلى حرب أهلية طاحنة ، فكرد فعل على سياسات النظام أسس بعض الجنوبيين " رابطة السودان المسيحية " للتأكيد على تمسكهم بالمسيحية : وهو الذي تحول إلى "الاتحاد الوطني للمناطق المقفولة بالسودان الأفريقي" ، ويلاحظ من هذا الاسم أن سياسة الاستيعاب أدت إلى تمسك بعض الجنوبيين بسياسات الاستعمار " المناطق المقفولة" . لقد كانت سياسة المناطق المقفولة هي الأسلوب الاستعماري للفصل بين شمال وجنوب البلاد ، وبالتالي فإن إطلاق هذا الاسم على تنظيم سياسي يؤكد الموافقة على هذا الاتجاه " فصل الجنوب" على الرغم من عدم وجود مبرر يجعلهم يقفون مثل هذا الموقف سوى رد الفعل القوي. إن الإحباط الذي تسرب وسط الجنوبيين يظهر من البيان الأول لحركة الأنانيا. "إن صبرنا الآن قد بلغ مداه . نحن مقتنعون بأن اللجوء إلى القوة سوف يؤدي لقرار حاسم. سوف ندخل من اليوم فصاعداً في عمليات . للأحسن أو للأسوأ لا نريد الرحمة ، ولسنا على استعداد لإعطائها[2].

إن الوقع السيئ لسياسة الاستيعاب علي الجنوبيين ترك أثراً سالباً على رؤية بعض المثقفين الجنوبيين للمشكلة . ففي كتابه " صراع الرؤى" " نزاع الهويات في السودان " يقول فرانسيس دينق " نتيجة للعمى الذي أصابهم من تجربتهم الذاتية مع الاستيعاب ، ومن تمجيدهم للنموذج الذي تشكل في الشمال ، افترض الشماليون

---

(1) عبد اللطيف البوني ، البعد الديني لقضية الجنوب (1900 ـ 1989م) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1996م ، ص 29 ـ 30.

(2) فرانسيس دينق ، مصدر سابق ، ص 133 ـ 134.

بشكل عام بأن هويتهم تعتبر هي النموذج القومي ، وأن ما كان سائداً يشكل صورة مشوهة فرضها الاستعماريون[1].

اعتقد بأن ما قاله د. فرانسيس دينق ليس صحيحاً ، إذ لا يمكن القول بأن سياسة نظام عبود كانت تمثل الرأي الشمالي (بشكل عام) . لقد وقف الكثيرون من أبناء الشمال يدافعون عن الجنوب ويعارضون سياسات النظام العسكري فيه حتى سقط النظام من خلال ثورة أكتوبر ، وكانت الشرارة الأولى للثورة هي ندوة الأربعاء الشهيرة بجامعة الخرطوم والتي عقدت لمناقشة مشكلة جنوب السودان. ولم تكن سياسة الاستيعاب ضمن أطروحات الأحزاب القومية السودانية ، ففي مؤتمر المائدة المستديرة تراوحت مقترحات الأحزاب بين الفيدرالية والحكم الذاتي الإقليمي *.

لقد أدركت الأحزاب السياسية الشمالية بشكل قاطع فشل سياسة الاستيعاب فاستبعدتها كوسيلة لحل النزاع القائم في السودان ، وراحت تبحث عن (اندماج وظيفي) يتم بموجبه توحيد الطرفين ، مع التأكيد على ضمان حقوق القوميات المختلفة في داخله. ولما جاء نظام النميري في أواخر الستينات بنى سياسته صوب الجنوب على هدى هذه الأفكار التي تبلورت من مؤتمر المائدة المستديرة.

ثانياً : خيار الانفصال :

أما ثاني الخيارات المتطرفة فهو فصل الجنوب ليكون دولة قائمة بذاتها ، لقد كان هذا الخيار مطروحاً منذ عهد الاستعمار الإنجليزي للسودان ، وكان إنشاء دولة في جنوب السودان يمثل أحد الخيارات الثلاثة للإدارة الاستعمارية وهي : أن يكون الجنوب دولة قائمة بذاتها ، أو ضمه إلى يوغندا أو كينيا ، أو ضمه للشمال. إلا أن

---

(1) المصدر السابق ، ص 141.

* نادي الوطني الاتحادي بالفيدرالية ونادى حزب الشعب الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي بالحكم الذاتي الإقليمي ، واقترح الحزب الشيوعي طريق التطور اللارأسمالي لتطوير الشمال والجنوب معاً ونادى حزب الأمة بتحديد الأخطاء والعمل على تصحيحها ووضع الأمر في يد هيئة قانونية تصوغها في شكل قانون دستوري تجيزه الجمعية التأسيسية.

الاستعمار في أواخر عهده ونتيجة لضغوط الوطنيين ، استبعد خيار تكوين دولة جديدة في جنوب السودان ، ووقع الاختيار على ضمه للشمال في إطار دولة السودان ، إلا أن هذا الخيار لم يمت ، بل ظل يطل برأسه كلما تأزمت علاقة الشمال والجنوب ، وكلما وجدت مناسبة لإثارته. وعلى الرغم من خطورة مالات هذا الخيار على الأمن السوداني والمصري ، وعلى دول الجوار السوداني التي تعيش مشاكل مشابهة ، إلا أنه يمكن القول بأن هذا الخيار ظل حاضراً في كل مراحل التاريخ السوداني.

لقد كانت الشكوك التي أوجدها الاستعمار بين الشمال والجنوب عميقة الغور مما حدا بالجنوبيين لاعتبار الانفصال أحد الخيارات لتأمين الذات الجنوبية ، في هذا الإطار اشترط النواب الجنوبيون للتصويت لصالح استقلال دولة السودان (شمالاً وجنوباً) ، منحهم حكماً فيدرالياً وقد وعدوا بذلك كما سبق القول ، وخلال فترة حكم الفريق إبراهيم عبود الذي ضغط على المتمردين والمنظمات الكنسية العاملة هناك ، والتي لعبت دوراً بارزاً في تأجيج الصراع ، تكونت التنظيمات العسكرية الجنوبية في الدول المجاورة ، وكان هدفها الأساسي هو فصل جنوب السودان بعد أن فشلت في تحقيق مطلبها المتمثل في الفيدرالية ، وكان ذلك واضحاً في الخطاب السياسي لحزب سانو الجنوبي ومنظمة الأنانيا العسكرية ، إلا أن هذه الحركة لم تحقق هدفها المتمثل في الانفصال حتى نهاية حكومة عبود.

وبعد ثورة أكتوبر 1964م انعقد في فترة الحكومة الانتقالية (مؤتمر المائدة المستديرة) بالخرطوم. لقد برزت أصوات جنوبية في المؤتمر تنادي صراحة بالانفصال ففي خطابه أمام المؤتمرين ن قال أقري جادين أحد أبرز القادة الجنوبيين:
" ليس للشمال حق مشروع في حكم الجنوب ، وليست قرارات مؤتمر جوبا المنعقد في سنة 1947م ملزمة للجنوب ، إن مطلب الجنوبيين للاستقلال مطلب عادل (يجد التأييد المتزايد) ‘‘ وأورد أقري عدداً من الأمثلة للتدليل على دعواه بأن الحكومة ظلت تعمل على إبقاء الجنوب متخلفاً ، مؤكداً أن هناك سودانيين لا يمكن أن يتحدا ، لأنه

ليس هناك ما يربط بينهما من حيث العنصر أو العقيدة أو المصالح ووصف سياسات الحكومات الوطنية المختلفة تجاه الجنوب بأنها سياسة مفجعة مؤكداً على أن الجنوب يجب أن ينال استقلاله[1].

وفي ذات المؤتمر تقدم حزب سانو ، وجبهة الجنوب باقتراح يقضي بإجراء استفتاء في جنوب السودان للاختيار من بين ثلاثة بدائل هي :

1/ الاتحاد الفيدرالي .

2/ الوحدة مع الشمال .

3/ الانفصال .

إلا أن الأحزاب الشمالية (الأمة ، الوطني الاتحادي ، الشعب الديمقراطي ، الميثاق الإسلامي ، الحزب الشيوعي ، وجبهة الهيئات) ، عارضت ذلك بشدة ، مؤكدة أن حق تقرير المصير هو للأمة كلها وليس لجزء منها ، وأن إحالة الأمر للاستفتاء إعلان بفشل هذا المؤتمر الذي لم يبدأ بعد في بحث موضوعاته ، وأن هذا الموضوع قد طرح سابقاً ، وأقر برلمان 1953م الذي كان ممثلاً للشعب السوداني تمثيلاً صادقاً ، إعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية المعروفة. ووصفت هذه الأحزاب الاستجابة لهذا المطلب بأنه " هزيمة للحركة السياسية السودانية"[2].

لقد جاء الطرح الانفصالي ، كما سبق القول من قبل الأنانيا عند إنشائها أوائل الستينات من القرن الماضي ، وجبهة تحرير الجنوب أوائل السبعينات ، وبرز في خطاب القيادات المنشقة عن جون قرنق (د. رياك مشار ، لام كول .. الخ) الذين أعلنوا عن تبنيهم لخيار الانفصالئ ، وطرحت الحركة الشعبية الكونفدرالية في مفاوضاتها مع الحكومة واتفق على حق تقرير المصير للجنوب في مقررات مؤتمر أسمرا. ووافقت الحكومة على مبدأ تقرير المصير في إطار اتفاقها مع الجنوبيين من خلال " اتفاقية

---

(1) خطاب أقري جادين في مؤتمر المائدة المستديرة.

(2) مؤتمر المائدة المستديرة ، رد الأحزاب الشمالية على مطلب الاستفتاء.

الخرطوم للسلام" وكذلك في اتفاق السلام الشامل الذي وقع مطلع هذا العام 2005م.

إن كل ذلك يشير بوضوح إلى أن خيار الانفصال قد أصبح خياراً مطروحاً على الساحة السياسية ، وليس مستبعداً كما يحاول البعض تصوير ذلك.

إن أهم ما يستند إليه دعاة الانفصال في دعواهم لفصل الجنوب هو الآتي :

1/ الاختلافات العرقية والثقافية بين الشمال والجنوب إلى درجة يستحيل معها التعايش بين الطرفين في إطار دولة واحدة.

2/ سياسات الحكومات الوطنية المتعاقبة والتي تؤكد على إصرار الشمال على عدم الاعتراف بخصوصية الجنوب ، والسعي لاستيعابه في إطار الثقافة الشمالية بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد بين الطرفين ويتم التراجع عنها من جانب الشماليين.

3/ التنمية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب ، مما أبقى على تخلف الجزء الجنوبي من القطر مقارنة بالشمال.

4/ الاختلافات الدينية ، ومحاولة فرض الشماليين دينهم وثقافتهم على الجنوب من خلال سياسة الاستيعاب.

5/وجود كميات كبيرة من المعادن والنفط بجنوب البلاد ، تستمتع بها الحكومة الشمالية ، وأنه يجب أن يكون للجنوب حق مشروع في استثمار ثرواته ، أو أن يكون له على الأقل نصيباً أكبر من هذه الثروات.

إلا أن الملاحظ هو أن الفصل ليس حلاً للمشكلة ، لأن الحل المقصود هو الذي يبقي على الكيان موحداً وينظم العلاقة بين أطرافه ، أما الانفصال فيعني استبعاد هذا الجزء عن الدولة الأم وبالتالي فهو لا يمكن أن يطرح باعتباره حلاً للمشكلة ، بل هو أسوأ الخيارات وأقصى ما يمكن أن تصل إليه الأحوال بعد تدهورها ، كما أن انفصال الجنوب في الكثير من السلبيات والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ إن جنوب السودان نفسه ليس موحداً إلا في مواجهة الشمال ، لأن الجنوب يموج بالقبائل واللغات واللهجات المحلية ، والأديان المختلفة ، وأن الذي بين الجنوبيين من الاختلافات لا يقل عن تلك التي بينهم وبين الشماليين . مما سيقود إلى صراعات جديدة بين الجنوبيين أنفسهم بعد الانفصال بسبب انتفاء العامل الموحد (الصراع ضد الشمال) من جانب ، والتنافس على السلطة بين القبائل المختلفة من جانب آخر.

2/ أن الجنوب يفتقر إلى العناصر الرئيسية التي تجعل منه دولة : المساحة ، الموارد ، مصادر القوة ، السكان ... الخ.

3/ انفصال الجنوب يثير الحديث حول مصير الجنوبيين الموجودين بالشمال ، والشماليين الموجودين بالجنوب.

4/ إن إعطاء الجنوب حق تقرير المصير ، سيقود بجماعات أخرى ترى في نفسها خصوصية ، وتمايزاً عن بقية السكان للمطالبة بهذا الحق. الأمر الذي يقود إلى تفتيت السودان الشمالي نفسه ، خاصة وأن السودان به أعداداً كبيرة من الجماعات العرقية.

5/ إن انفصال الجنوب سيقود إلى نزاعات في الدول المجاورة ، إذ أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالسودان فقط ، بل هي سمة تشترك فيها كل الدول ، خاصة الأفريقية منها.

6/إن مشكلة التعددية هي مشكلة عامة توجد في أكثر بلدان العالم كما سبق القول ، ولم يكن الانفصال من بين الخيارات المطروحة لحل هذه المشاكل كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا وغيرها.

7/ إن صغر حجم المساحة يفوت على الدولة فرصة تنويع المصادر.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدعوة للانفصال تزداد يوماً بعد يوم ، وبعد أن كانت محصورة في شريحة صغيرة من القادة الجنوبيين (المتطرفين) ، فإن هناك من الشماليين اليوم من يرى في فصل الجنوب حلاً للمشكلة ، وحفظاً للموارد ، والوقت والجهد ، بحيث أصبح خياراً محتملاً عزز منه ارتباط بعض القوى السياسية الجنوبية

المعارضة بإسرائيل ارتباطاً وثيقاً. لقد ظلت إسرائيل تقدم الدعم المالي والعسكري للحركة الشعبية بصورة واضحة ومعروفة.

إن انفصال جنوب السودان يحقق الكثير من المصالح الإسرائيلية الحيوية في المنطقة. لذلك فإن مصلحة إسرائيل ترتبط بفصل الجنوب ، وليس بحل المشكلة الجنوبية في إطار السودان الموحد . وتهدف إسرائيل إلى فصل الجنوب لتحقيق الأهداف التالية :

1/ عزل أفريقيا جنوب الصحراء عن أفريقيا شمال الصحراء (العربية) ، وبالتالي (تحديد) الأفارقة جنوب الصحراء في الصراع العربي الإسرائيلي ، باعتبار أن السودان هو الرابط بين شطري القارة (العربي والأفريقي).

2/ التحكم في مصادر المياه من النيل ، حيث تعتبر المياه من أكبر المشكلات التي تهدد إسرائيل.

3/ تحجيم دور السودان والحيلولة دون تحوله إلى قوة إقليمية ، خاصة بعد أن اتضح حجم الموارد الزراعية ، والمعدنية والبترول ، التي يذخر بها السودان ، والتي تمكنه من أن يصبح قوة إقليمية عظيمة في أفريقيا. خاصة وقد عرف عن السودان مواقفه المعادية لإسرائيل في كل مراحل تاريخه.

4/ تحجيم دور مصر والتي يقارب عدد سكانها المائة مليون ، والتي تشكل مصدر تهديد لإسرائيل ، وذلك من خلال السيطرة على نهر النيل من داخل الأراضي الجنوبية ، مما يمكنها من ابتزاز مصر وتهديدها بالعطش.

5/ القضاء على الإسلام السياسي والحركات الإسلامية في السودان ، بعد أن تأكد لإسرائيل أن هذه الحركات تمثل أكبر المهددات لوجود وأمن إسرائيل ، وبعد أن تلقت أقوى الضربات من الحركات الإسلامية في فلسطين وفي الجنوب اللبناني. وقد وجدت إسرائيل ضالتها في أحداث 11 سبتمبر في أمريكا ، والتي قامت على إثرها الولايات

المتحدة الأمريكية بمحاربة الحركات الإسلامية والعمل على القضاء عليها تحت ستار الإرهاب.

ولتحقيق هذه الأهداف ، عملت إسرائيل منذ الستينات على دعم المتمردين الجنوبيين ، ودفعهم للمطالبة بالانفصال ، وصرف أنظارهم عن البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحهم في إطار دولة السودان والتعايش جنباً إلى جنب مع اخوانهم الشماليين.

ومنذ الستينات– تاريخ تكوين المقاومة الجنوبية –كان لإسرائيل اليد الطولى في دعم المتمردين وفي تقديمهم للغرب باعتبار أنهم يمثلون ضحايا لـ (هيمنة العرب) بالسودان وتمكنوا بمساعدة إسرائيل من استدرار مشاعر وعطف الأوربيين باعتبارهم أقلية مهضومة الحقوق .

أما إيجابيات عدم الانفصال (الوحدة) فتتمثل في الآتي :

1/ توحد الجنوبيين . على الأقل في وجه الشمال سيقود إلى توحدهم تدريجياً.

2/ الاستفادة من مساحة السودان مما يتيح الفرصة لنمو اقتصاد متكامل من خلال تنويع المصادر واتساع الأسواق ، بما يحقق إنتاجية أكبر ، ويمكن السودان من المساومة في تحديد الأسعار في الأسواق العالمية.

3/ مقدرة الدول الكبرى على الاقتراض من الدول الأخرى ، والحصول على المساعدات الخارجية أكثر من الدول الصغيرة.

4/ التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب ، فمنذ أيام الاستعمار أيدت الدراسات التي أجرتها الإدارة الاستعمارية وجهة النظر القائلة بأنه لكي تكون هنالك تنمية في الجنوب ، يجب أن ينظر لاقتصاده ويعامل كمكمل لاقتصاد شمال البلاد وقد قضى تقرير مسح الموارد الطبيعية وفرص التنمية في جنوب السودان لعام 1954م ، بأن يوكل لجنوب السودان القيام بدور إحلال الواردات لشمال السودان مثل توفير السكر

والبن والشاي واللحوم والأسماك[1]. إلا أن قيام الحرب بين الشمال والجنوب حال دون تحقيق ذلك.

5/ تأمين مصادر المياه من المطامع الإسرائيلية بما يعرض البلاد للمساومة.

6/ الحفاظ على وحدة السودان الشمالي نفسه ، إذ أن انفصال الجنوب ربما يقود جماعات أخرى للتمرد لتحصل على ما حصل عليه الجنوبيون مما يؤدي إلى تفتيت السودان.

7/ لا يزال السودان بوصفه الحالي حديث نسبياً ، حيث دخل الجنوب إلى عباءة الدولة السودانية فقط خلال فترة العهد التركي المصري ، وبالتالي لم تتح له فرصة التعايش التي تمكن من الحكم باستحالة العيش بين الشمال والجنوب في إطار دولة واحدة ، وقد اتضح من استقراء التاريخ أن الصراعات في المراحل الأولى لقيام الدولة تعتبر شيئاً طبيعياً ، ولكن ومن خلال التعايش والتفاعل تقل الصراعات تدريجياً.

على أنه مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه على الرغم من وضوح إيجابيات الوحدة وسلبيات الانفصال ، فإن تحقيق هذا الهدف يقضي ببذل جهود خارقة على كافة الأصعدة الاقتصادية (تنمية متوازنة ، وإقامة بنيات أساسية وتعزيز الرفاه). والاجتماعية (التعايش والتداخل والترابط والتفاعل بين الشماليين والجنوبيين بما يقرب بينهم ، ويزيل عن أذهانهم الأفكار الخاطئة تجاه بعضهم البعض) وسياسياً (فتح الباب أمام المشاركة السياسية على أساس العدالة والمساواة ودون اعتبار للأصول العرقية أو الثقافية بما يسهل انعقاد الولاء للوطن).

إن هذا يقودنا إلى الخيار الثالث وهو خيار الاندماج الوظيفي الذي يمكن من التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة ويوحد بينها فما المقصود بالاندماج الوظيفي.

---

(1) روفائيل كوبا بادال ، فرص التنمية في جنوب السودان ، الاستراتيجيات والمعوقات ، ترجمة (زهير محمدين بشار) ، كبحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) ، جامعة الخرطوم ، مايو 2000م ، ص 27.

المبحث الثاني
الاندماج الوظيفي

يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة أو هوية مشتركة ، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية ، كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف[1].

وفي هذا النموذج تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استناداً إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية ، مروراً بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي ، وانتهاءً بالحل الفيدرالي والكونفدرالي.

لقد تراوحت الخيارات السودانية . بعد فشل سياسة الاستيعاب – بين خياري الحكم الذاتي الإقليمي ، والنظام الفيدرالي ، لتمكين الجماعات المختلفة عرقياً وثقافياً من التعبير عن ثقافتها وهويتها في إطار الدولة السودانية.

لقد بدأ تطبيق نموذج الاندماج الوظيفي في السودان مع النظام المايوي من خلال نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا سنة 1972م بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان ، بينما اعتمد النظام الفيدرالي والذي ظل مطلباً جنوبياً منذ الاستقلال في العام 1956م ، بناء على توصيات (مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان) والذي انعقد في الفترة (9 سبتمبر 21 أكتوبر 1989م) بدعوة من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني. كما وقعت الحكومة اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية والقائم على أساس إعطاء

---

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين " الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 63 ، مايو 1984م ، ص 38.

وضع خاص للجنوب فيما عرف باسم (دولة واحدة ونظامان). وسيقوم الكاتب بتسليط الضوء على هذه التجارب بهدف تقويمها واستخلاص نتائجها.

أولاً : تجربة الحكم الذاتي الإقليمي :

في الخامس والعشرين من شهر مايو 1969م قامت مجموعة من الضباط بالاستيلاء على السلطة منهية بذلك عهد الديمقراطية الثالثة التي قامت عقب ثورة أكتوبر 1964م ، أشار البيان الأول لرئيس مجلس قيادة الثورة إلى مشكلة الجنوب وعجز الحكومة الديمقراطية عن حلها. وبعد أسبوعين أذاع النميري بياناً هاماً على الشعب حول مشكلة الجنوب عرف لاحقاً باسم بيان 9 يوليو (تاريخ صدوره). جاء في البيان الذي أذاعه النميري " ان حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع ، إنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب ، وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية. إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافاته وتقاليده في إطار سودان اشتراكي موحد. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعات مشتركة ، وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قررا العمل على خلق الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد[1]. كما أعلن البيان عن مد فترة العفو العام وتعيين وزير لشئون الجنوب.

وفي واقع الأمر لم تكن فكرة الحكم الذاتي الإقليمي ولا فكرة تعيين وزير لشئون الجنوب بجديدة ، فقد نادت (الجبهة المعادية للاستعمار) منذ عام 1954م بالحكم الذاتي الإقليمي ، وظلت الجبهة المعادية للاستعمار ـ الجذر الأول للحزب الشيوعي ـ تردد ذلك في بياناتها وخطابها السياسي خلال الفترة 54 ـ 1956م ، كما أن فكرة إنشاء وزارة للجنوب برزت من خلال مداولات لجنة ستانلي بيكر التي شكلها الحاكم

(1) بيان 9/يوليو 1969م.

العام حيث بحثت اللجنة قراراً في مؤداه أنه " يجب أن تنشأ وزارة لشئون الجنوب برئاسة وزير يكون هو نفسه من الجنوب"[1].

لقد بذل النظام المايوي جهوداً مقدرة لتحقيق السلام بالبلاد ، وطاف رئيس الجمهورية كل مناطق الجنوب متحدثاً عن أهمية السلام وعن مشروعات الثورة لتحقيقه واقعاً في البلاد شارحاً لأهداف الحكم الذاتي الإقليمي مبشراً به حلاً ناجعاً لمشاكل السودان المزمنة.

لكن السودان الذي بشر به نميري لم يتحقق بالسرعة المتوقعة ، وذلك بسبب تفجر الصراعات بين النظام الجديد والقوى الوطنية في الجزيرة أبا، وبين النظام وأعوانه الشيوعين ، الأمر الذي أخذ من وقت النظام وجهده. هذا بالإضافة إلى الصراعات بين الفصائل الجنوبية نفسها والتي أشرنا إليها في الفصل السابق إلى أن توحدت أخيراً تحت قيادة جوزيف لاقو باسم " حركة تحرير جنوب السودان".

وأخيراً ساعدت ظروف الحرب الباردة في تحقيق السلام بالسودان في مارس 1972م من خلال اتفاقية أديس أبابا ، حيث استغل الغرب فرصة المفاصلة بين النظام المايوي والحزب الشيوعي ، وما تبعه من سوء العلاقة بين السودان والاتحاد السوفيتي ، لضم السودان إلى حظيرة الدول الحليفة للغرب ، وكانت اتفاقية أديس أبابا هدية قدمها الغرب للنظام المايوي ، مكافأة له على موقفه من الشيوعية والشيوعيين.

نص قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في المادة (4) على أن تشكل مديريات بحر الغزال ، والاستوائية وأعالي النيل . منطقة حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية وأوضحت المادة (3 . 3) من القانون أن المديريات الجنوبية يقصد بها : بحر الغزال ، والاستوائية ، وأعالي النيل ،

---

(1) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ن دال الجيل بيروت ، ودار المامون ، الخرطوم ن 1983م ، ص 369.

بحدودها عام 1956م وأي مناطق أخرى تعتبر ثقافياً وجغرافياً جزءاً من المركب الجنوبي على نحو ما قد يتقرر عن طريق الاستفتاء.

كما نص القانون على إنشاء مجلس شعب إقليمي عن طريق الانتخاب ، ومجلس تنفيذي عالي عن طريق التعيين ، ويكون رئيس المجلس التنفيذي رئيساً للإقليم ، وجاء في المادة (11) إن من واجبات المجلس أن يسن القوانين الخاصة بالنظام العام ، والأمن الداخلي وتطوير المنطقة الجنوبية ، في مجالات : تعزيز الموارد المالية لتحقيق التنمية. إنشاء وصيانة وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية. سن القوانين استناداً إلى الأعراف المحلية والقانون التقليدي في إطار القانون القومي. إنشاء المدارس . تطوير اللغات والثقافات المحلية ، تخطيط القرى والمدن والمستشفيات العامة ، ودعم التجارة وإقامة صناعة محلية. وإدارة الخدمات الصحية والعناية ببرامج الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض . وإقامة المتاحف والمعارض الثقافية. وتطوير وحماية الغابات ، بالإضافة إلى كافة المسائل الأخرى المفوضة من قبل الرئيس أو مجلس الشعب القومي لإصدار تشريعات بشأنها[1].

وطبقاً لمواد القانون فإن المجلس التنفيذي العالي يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الرئيس ، ويتم تعيين رئيس المجلس التنفيذي العالي من قبل الرئيس بناء على توصية مجلس الشعب الإقليمي ، وكذلك أعضاء المجلس التنفيذي العالي ، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الشعب الإقليمي مسؤولون أمام الرئيس وأمام مجلس الشعب الإقليمي.

كذلك نصت المادة (7) على أنه لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي إصدار تشريع أو ممارسة نشاط فيما يتعلق بالمسائل القومية المتمثلة في (الدفاع القومي ، الشئون الخارجية ، العملة والنقد ، النقل النهري والجوي ، والرسوم الجمركية ، الجنسية والهجرة ، التخطيط التعليمي ، المراجع العام ، التجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود).

---

(1) أنظر اتفاقية أديس أبابا (ملحق رقم (1).

ناقشت المادة (6) موضوع اللغة حيث اعتبرت (اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان ، والإنجليزية هي اللغة الرئيسية في المنطقة الجنوبية) . وفيما يتعلق بمشاركة الجنوبيين في القوات المسلحة أقرت الاتفاقية أن يشكل مواطنو الجنوب نسبة من قوات الشعب المسلحة تتناسب والحجم السكاني للإقليم الجنوبي وجاء في (بروتوكولات التنظيمات المؤقتة) . المادة الثانية من الفصل الثاني أن "تتكون القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية من القوات القومية المعروفة باسم " القيادة الجنوبية " وتضم اثني عشر ضابطاً وجندياً من بينهم ستة آلاف من مواطني الإقليم والستة الأخرى من خارج الإقليم الجنوبي.

وأكدت الاتفاقية بصورة عامة على : حرية الحركة والتنقل وضمان فرص التعليم المتساوية بالإضافة إلى الاستخدام والتجارة وممارسة المهن المشروعة. وعدم تعرض حقوق المواطنين للضرر بسبب العرق أو القبيلة أو الأصل أو الدين أو الجنس أو مكان الميلاد.

وبناء على ما جاء في الاتفاقية وقانون الحكم الذاتي الإقليمي للأقاليم الجنوبية تم تكوين المجلس التنفيذي العالي كالآتي :

1/ أبيل الير رئيساً.

2/ هيلري لوقالي للمالية والنقل.

3/ لويجي أدوك للتعليم.

4/ مادينق ديقرانق للإعلام والثقافة السياسية.

5/ أزيوني منديري للنقل والطرق والمواصلات.

6/ جمعة حسن للزراعة والإنتاج الحيواني.

7/ اليالوب للإدارة الإقليمية.

8/ توبي مادوت للصحة العامة.

9/ جوزيف أدوهو للإسكان والخدمات العامة.

10/ مايكل طويل		للثروة الحيوانية والتنمية الريفية.

11/ صمويل أرو		للخدمة العامة والعمل.

وعلى المستوى القومي تم تعيين ثلاثة وزراء في الحكومة المركزية ، وذلك على النحو التالي :

1/ لورانس وول		الوزير القومي للتخطيط.

2/ بونا ملوال		وزير الدولة للإعلام والثقافة.

3/ صمويل لوياي		وزير الدولة للحكومات المحلية[1].

قوبلت الاتفاقية بترحيب شديد في الداخل والخارج ، ونظم الجنوبيون الأشعار تأييداً للاتفاقية وتعبيراً عن فرحهم بها ، وقد أورد د. فرانسيس دينق بعض أشعار الدينكا التي قيلت في هذه المناسبة في كتابه " صراع الرؤى " في نزاع الهويات في السودان" ورغماً عما يقال عن الحكم الإقليمي من أنه خطوة في اتجاه الانفصال ، فإن الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاقية أكدت على رغبة الجنوبيين في العيش بسلام مع اخوانهم الشماليين في إطار دولة السودان ، مما يؤكد إمكانية تطوير فهم جديد أكثر تحمساً للوحدة القائمة على أساس التوزيع المتكافئ للسلطة والثروة بين الطرفين.

لقد تعززت مشاعر الوحدة الوطنية والانتماء للأرض بعد الاتفاقية ، وربما لا نبالغ إذا قلنا إنها المرة الأولى التي شعر فيها الجنوبيون بالانتماء الحقيقي للسودان ، وهو موقف يناقض تماماً موقف الجنوب قبل التسوية ، وقد عبر جوزيف لاقو . القائد العسكري لحركة تحرير الجنوب . عن هذه الحقيقة بوضوح عقب عودته مباشرة.

" لم أكن انفصالياً يوماً من الأيام . ولم أكن أومن قط بانفصال الجنوب عن الشمال ولا أزال أتمسك بهذا الموقف . هدفي الوحيد تمثل في انتزاع الاعتراف بحقوق

---

(1) محمد عمر بشير ، مصدر سابق ، ص 416.

الجنوب . لم أفكر باستخدام القوة لتحقيق الانفصال. لقد لجأت للقوة لأني لمست أن حكومات الخرطوم المتعاقبة لم تكن راغبة في التسليم بهذه المسألة[1].

لقد تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية لتساعد في الوصول إلى اتفاقية أديس أبابا وطبقاً لمحمد عمر بشير فإن هذه العوامل يمكن تلخيصها في الآتي :

1/ أدرك الطرفان بأن لا سبيل إلى حل المشكلة عن طريق العنف المسلح ، فعلى الرغم من التسليح والتدريب الجيد للجيش ، وتمكنه من الاستيلاء على بعض معسكرات التمرد ، إلا أنه لم ينجح في إزالة كل الأنشطة العدائية ، وتأكد للمتمردين عدم نجاح حرب العصابات إلا بتأييد من الأهالي في الجنوب والذين هجروا قراهم هرباً من ويلات الحرب والدمار.

2/ ظلت العمليات العسكرية تمثل نزيفاً مستمراً لمصادر الدخل في الشمال. وأدركت الحكومة عدم تمكنها من تحقيق التنمية التي وعدت بها في ظل استمرار الحرب.

3/ أقنعت السياسة الجديدة للنظام تجاه الجنوب ، القادة الجنوبيين بأنه لا بديل للحل التفاوضي للمشكلة ، خاصة بعد ظهور بوادر الانقسامات داخل الحركة الجنوبية نفسها حتى بعد توحيدها تحت قيادة جوزيف لاقو.

4/ أسهم مجلس الكنائس العالمي بدور مقدر في التوصل إلى رؤية موحدة حول ضرورة السلام في السودان.

5/ أدت التغيرات ، التي شملت السياسات والهياكل والشخصيات في النظام المايوي عقب إزاحة الشيوعيين ، إلى إزاحة شكوك الجنوبيين في صدق نوايا النظام تجاه مشكلتهم.

6/ عزز جهود السلام برمتها تعيين السياسي المخضرم أبيل الير نائباً للرئيس ووزيراً لشئون الجنوب في أغسطس 1971م[1].

---

(1) فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان : أسس التكامل القومي ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1999م ، ص 99.

تقييم لإتفاقية أديس ابابا:

تميزت اتفاقية أديس أبابا والحكم الذاتي الإقليمي للمنطقة الجنوبية ببعض الإيجابيات وبعض السلبيات والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

1/كان للاتفاقية صدى كبير في الداخل والخارج جعل السودان يتبوأ مكانة عالية في أفريقيا خاصة ، وعلى المستوى الدولي عامة ، حيث أصبح السودان بعد الاتفاقية . ينظر إليه كمثال للتسامح والتعايش والمقدرة على تجاوز الخلافات.

2/كانت المرة الأولى التي يحكم فيها الجنوبيون أنفسهم بأنفسهم ، وكانت المرة الأولى التي يحكم فيها الجنوب تحت إدارة موحدة (المجلس التنفيذي العالي). ولا شك أن ذلك كان فرصة لممارسة حقيقية للسلطة واكتساب المزيد من الخبرات في مجال الحكم والمعرفة بمقدرات البلاد الحقيقية.

3/ التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت الاتفاقية في الجنوب ، ففي مجال التعليم مثلاً ، كانت هنالك ثلاث مدارس ثانوية فقط في الجنوب حتى أوائل السبعينات وبلغ عددها حتى عام 1982م تسع عشرة مدرسة ثانوية ، كما تم إنشاء سبعة معاهد جديدة للزراعة والتنمية الريفية وتربية الأسماك والتكنولوجيا والبيطرة... الخ كما زاد عدد الطلاب الجنوبيين بالجامعات والمعاهد المصرية من 32 طالباً عام 1973م إلى 500 طالب وطالبة وذلك بفضل جهود المجلس التنفيذي العالي ، كما تم إنشاء جامعة جوبا بواسطة الحكومة القومية سنة 1976م.

4/ البداية في شق قناة جونقلي ، وعلى الرغم من عدم اكتمال المشروع ، لكنها تعتبر معلم من معالم الاستقرار الذي أعقب اتفاقية أديس أبابا والحكم الذاتي الإقليمي.

5/ إنها أدت إلى وقف الحرب لمدة احد عشر عاماً ساد فيها الاطمئنان ربوع الجنوب وبدأت فيها مشاريع التنمية ، وتأكدت من خلالها إمكانية التعايش بين الشمال والجنوب في إطار دولة السودان الموحدة.

---

(1) محمد عمر بشير ، مصدر سابق ، ص 438 . 441.

ثانياً : السلبيات :

1/ إن أكثر نقاط ضعف الاتفاقية هي ما جاء في البروتوكول الخاص بالترتيبات المؤقتة الملحق بقانون الحكم الإقليمي الخاص بدمج الأنانيا في الجيش السوداني ، قد واجهت عملية الدمج الكثير من الصعوبات ، وقادت إلى عدة حوادث حيث رفضت قوات الأنانيا في كثير من الأحيان الانصياع للأوامر بالنقل إلى الشمال ، وأطلقت النار على القوات التي جاءت لتحل محلها.

2/ لم تأخذ المفاوضات الوقت الكافي ، ولم تصل إلى القواعد ، بل كانت اتفاقية بين القيادتين ، وقد عبر النميري عن هذه الحقيقة حينما قال " الاتفاقية هي أنا وجوزيف لاقو ونحن نريدها هكذا".

وعلى الرغم من هذه السلبيات التي أشرنا إليها إلا أن المحصلة النهائية كانت إيجابية ، لأنها حققت السلام وحقنت الدماء لأحد عشر عاماً. لكن النزعة الفردية للرئيس الأسبق النميري حالت دون استمرار هذا الوضع ، حيث اتخذ عدة سياسات خاطئة ويناقض بعضها ما تم الاتفاق عليه في أديس أبابا بصورة مباشرة ، مما قاد في نهاية الأمر إلى انهيار الاتفاقية ، واندلاع التمرد من جديد بصورة أشد ضراوة مما كان في السابق ، ففي 5 يونيو 1983م . أصدر النميري القرار الجمهوري رقم (1) حول تنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية والذي نص على تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم هي : بحر الغزال وعاصمته واو ، والاستوائية وعاصمته جوبا ، وأعالي النيل وعاصمته ملكال.

لقد خالف النميري بذلك نصاً دستورياً صريحاً حيث جاء في المادة الثانية من دستور السودان لعام 1973م ما يلي :

" يقوم نظام الحكم الذاتي الإقليمي في الإقليم الجنوبي على أساس السودان الموحد وفقاً لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972م ، والذي يعتبر قانوناً أساسياً لا يجوز تعديله إلا وفقاً للنصوص الواردة فيه".

وطبقاً للقانون المشار إليه فإن التعديل يتطلب موافقة ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان ، في استفتاء عام يجري في ذلك الإقليم.

لكن النميري غض الطرف عن القانون ، والنص الدستوري الواضح ، وأصدر قراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم ، بل صرح النميري بأنه ليس كل ما يرد في الدستور أو الاتفاقية ينبغي الالتزام به[1].

لقد برر النميري هذه الخطوة بأنه ومن خلال زيارته للإقليم الجنوبي أوائل عام 1983م قد تلمس تطلع أبناء الجنوب للتقسيم ، وأن جمهرة كبيرة سدت عليه الطريق مطالبة بالتقسيم. وحقيقة فقد أغضب الجنوبيون سيطرة الدينكا على المواقع القيادية بالإقليم بسبب كثرة عددهم ، وأسبقيتهم في التعليم ، وخبرتهم الإدارية ، وقد شكا الجنوبيون ـ من غير الدينكا ـ من أن قسمة السلطة بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ـ أساس التسوية للنزاع ـ لم تقابله قسم موازية أو مماثلة للسلطة داخل الإقليم مما أخل بالتوازن " العرقي"[2].

ومن الأخطاء التي ارتكبها النظام كذلك ، أنه عندما اكتشف وجود كمية من النفط في الجنوب كان رأي أغلب الجنوبيين أن تقام المصفاة في منطقة (بانتيو) بالجنوب ، إلا أن النميري ، استناداً إلى آراء (فنية) اقترحتها شركة شيفرون الأمريكية العاملة في مجال التنقيب ، قرر إقامة المصفاة في مدينة (كوستي) دون مراعاة للجوانب السياسية المترتبة على ذلك ، وحساسية الموقف بالنسبة للجنوبيين، وأخيراً قرر ـ بعد الجدل الذي أثير حول الموضوع ـ إنشاء خطوط الأنابيب لنقل البترول من بانتيو إلى بورتسودان مباشرة للتصدير.

---

(1) عبد الهادي عبد الصمد ، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي ، مؤسسة العين للطباعة ، 1990م ، ص 88.

(2) نفس المصدر .

لقد اعتبر بعض الباحثين ، أن هذا الموضوع يضاف إلى الموضوعين السابقين (عدم مشاركة الجنوبيين في مفاوضات الحكم الذاتي للسودان 1953م ، وقضية السودنة 1955م) باعتبارها أهم إخفاقات القيادة الوطنية التي قادت إلى أزمة الثقة بين الشمال والجنوب[1].

ومن أسباب فشل الاتفاقية وعودة التمرد ، إن الاتفاقية في الفصل الخاص بالتدابير المؤقتة ، قد تضمنت نصاً يجعل القوات العاملة بالجنوب ،والبالغ عددها 15000 ، مناصفة بين الشمال والجنوب ، وحددت فترة خمس سنوات لسريان هذا القرار ، حتى يتم استيعاب قوات الأنانيا تدريجياً داخل الجيش السوداني. وبعد صمت دام عشر سنوات قرر النظام فجأة نقل الأنانيا إلى الشمال بعد أن وطنت هذه القوات نفسها للعمل في الجنوب. رفضت هذه القوات تنفيذ الأمر ، وقاومت ذلك ، مما قاد إلى مواجهات بينهم وبين القوات المسلحة ، فاضطروا إلى الهروب إلى الدول المجاورة لتنظيم أنفسهم والاستعداد للتمرد من جديد ، وبالفعل ومنذ مارس 1983م دخل السودان مرحلة جديدة من الحرب الأهلية لا تزال مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

في ظل هذه الظروف أعلن النميري في سبتمبر 1983م عن الطوارئ بالبلاد ، وأردفها بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية دون أن يهتم بما يطمئن أهل الجنوب بعدم المساس بحرياتهم ومعتقداتهم. إن صدور القوانين في هذا الظرف ، وبهذه الكيفية ، وبالصورة التي طبقت بها ، استفزت الجنوبيين الذين اعتبروها موجهة ضدهم بصورة مباشرة ، وأنها ستجعل مواطني الجنوب (مواطنين من الدرجة الثانية) داخل بلدهم السودان. وفي مذكرته إلى نائب الرئيس الأمريكي . آنذاك . جورج بوش في 6 مارس 1985م وفي أثناء زيارته للسودان ، أكد جوزيف لاقو " إن الإجراء الأخير لإدخال الشريعة لكي تحكم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لشعب السودان قد أدى إلى احتقار الجنوبيين ووضعهم في مستوى سكان من الدرجة الثانية .. إنهم لم يقبلوا وضع

---

(1) المصدر السابق ، ص 89.

الأقلية مع العلم أنهم يشكلون ثلث السكان ... وبالنسبة لهم فإن القيادة في الشمال ليست جادة نحو وحدة البلاد ، طالما يكون بإمكانهم إدخال قضايا تميل إلى تعقيد الأمور[1].

وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه فإن فساد النخبة في الجنوب ، واحتدام النعرات القبلية ، والصراع حول الوظائف المؤثرة بالجنوب ، وشيوع ظاهرة الاختلاسات ، وسوء استخدام المال العام ، كل ذلك ساهم ، إلى جانب العوامل التي أشرنا إليها ، في إفشال جهود السلام وعودة البلاد إلى الحرب الأهلية ثانية.

ثانياً : تجربة الحكم الفيدرالي :

إن كلمة الاتحادية Federalism يعود أصلها إلى اللغة السنسكريتية ، ومعناها في تلك اللغة يشير إلى الدخول في عملية (توحيد) أي ضم أجزاء متفرقة ومختلفة إلى بعضها البعض لتشكل كياناً واحداً[2]. ويتواجد النظام الاتحادي عندما لا يكون المواطنون راغبون في تسليم جميع السلطات إلى حكومة مركزية واحدة ، على أنه لا يوجد تعريف واحد للفدرالية أو الاتحادية ، لكن أبسط التعريفات يؤكد على وجود مستويين من الحكومة يعتبران متساويين من الناحية الدستورية.

وتنشأ الدولة الاتحادية باحدي طريقتين : إما نتيجة اتفاق دول مستقلة على التوحد في إطار دولة واحدة مع احتفاظها بالحق في اختيار النظام الذي ترتضيه في إطار دولة الاتحاد ، وهذا هو الغالب ، كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية ، وسويسرا وغيرها ، أو تنشأ نتيجة لانفصال الولايات عند دولة موحدة بسيطة مع رغبتها في أن تستمر مرتبطة ببعضها في ظل النظام الاتحادي ، أو تقوم الحكومة المركزية . سعياً لحل مشكلة تتعلق بالتعددية العرقية أو الثقافية أو غيرها .

---

(1) المرجع السابق ، ص 91.

(2) عبد الله جمعة الحاج ، " النظام الاتحادي (الفيدرالي) : الأدبيات والمفاهيم " ، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ، المجلد (26) العدد (2) ، صيف 1998م ، ص 65 . 66.

بإعطاء أقاليمها الحق في تطوير ثقافاتها وحكم نفسها بنفسها في إطار فيدرالي من خلال نصوص دستورية ، تحدد العلاقة بين الطرفين ، وتؤكد على عدم أحقية الولايات في الانفصال ، ويعتبر السودان من هذا النوع الأخير.

إن هذا النوع من الحكومات يصلح في الدول ذات المساحات الكبيرة والتي تعاني من الاختلافات الناجمة عن التعددية الإثنية ، وتقوم أصلاً للتوفيق بين تيارين متضادين : التيار الاتحادي الناشئ من عوامل تدعو إلى الوحدة ، والتيار الانفصالي الناشئ من رغبة الشعوب في التمتع بأكبر قدر من الاستقلال في إدارة شؤونها[1].

لكن التساؤل الرئيسي هنا يدور حول نقطتين هما :

أ/ إلى أي مدى يمكن للاتحادات الفيدرالية أن تحد من الصراعات العرقية التي تقود إلى عدم الاستقرار السياسي.

ب/ هل يمكن للفيدرالية أن تعمل كأداة فاعلة في امتصاص المطالب الانفصالية التي تقوم على أسس عرقية؟

في الواقع ، تعترف الفيدرالية بوجود عدة أجزاء ، وبأن الأمة في مجملها تعيش ضمن حدود الوطن الاتحادي ، وتعترف برفض هذه الأجزاء للانصهار في بوتقة واحدة وكلا المستويين الحكوميين : المركزي والولائي ، غير مستعد للتخلي عن خصوصيته والخضوع للآخر ، مما يؤدي ـ بشكل مستمر ـ إلى صراع بين هويتين : الهوية الاتحادية والهوية الإقليمية ، لكن هذا الصراع مصحوب بشعور واع بالاعتماد المتبادل ، لذلك توصف الاتحادية بأنها " أخوة مشوبة بالصراع " ، وبأنها تعاون مضاد ، بمعنى أنه يمكن للفئات الداخلة في الاتحاد أن تتعاون مع بعضها البعض تعاوناً مثمراً وبطريقة اعتيادية رغم تصرف بعضها حيال الآخر بطريقة توحي بالعداء بخصوص بعض القضايا[2].

---

(1) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مصدر سابق ، ص 223.

(2) عبد الله جمعة الحاج ، مرجع سابق ، ص 83.

لقد ظلت الفيدرالية مطلباً جنوبياً منذ الاستقلال ، فبناء على وعود قطعها القادة الشماليون للجنوبيين بمنحهم حكماً فيدرالياً ، وافق النواب الجنوبيون على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في أواخر سنة 1955م ، وظل الجنوبيون يطالبون بها طوال فترة الحكم الوطني.

وعلى الرغم من أن الحكومة الانتقالية التي خلفت نميري على السلطة ، قد ألغت قرار تقسيم الإقليم الجنوبي ، واعتبرته كأن لم يكن ، إلا أن الحكم الذاتي الإقليمي نفسه لم يعد ملبياً لطموحات الجنوبيين ، ذلك أن " تجربة قوانين سبتمبر 1983م ذات الصبغة الإسلامية طرحت من جديد مسألة العلاقة بين الدين والدولة ، وكيفية التوفيق بين تطلعات المسلمين وحقوق غير المسلمين ، كما أن تجربة استيعاب قوات الأنانيا في القوات المسلحة ، والمحاولات الانقلابية العرقية ، أبرزت أهمية القضاء على الإقليمية والعنصرية في القوات المسلحة ، وإعادة بنائها على أسس قومية ، وأثار اكتشاف البترول في بعض أقاليم السودان مسألة التوزيع العادل لعائده وعائد أي ثروة طبيعية قد تكتشف مستقبلاً"[1].

لذلك طرحت الفيدرالية كصيغة بديلة للحكم الذاتي الإقليمي ، خاصة من قبل الجنوبيين أنفسهم ، ففي رسالة إلى رئيس وزراء الفترة الانتقالية المؤرخ 1/سبتمبر 1985م يقول د. جون قرنق : " إن المؤتمر الذي سيناقش مشكلة السودان ينبغي أن يناقش أولاً القضايا الوطنية الأساسية (مثل نظام الحكم في الخرطوم ... (و) مشكلة الحكومات الإقليمية (اتحادات فيدرالية ، أو استقلالية باعتبارها انعكاسات لبنية الوسط"[2].

لقد أصبح الخيار الفيدرالي واقعاً بعد تجربة النميري في الحكم الذاتي الإقليمي ، وعلى الرغم من أن الحكم الذاتي لم يأخذ وقته الكافي ، إلا أنه قد فرض الفيدرالية

---

(1) الهادي عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص 100.

(2) المرجع السابق ، ص 101 . 102.

كخيار يمكن طرحه في المستقبل ، ذلك أنه وعلى الرغم من تأكيد قانون الحكم الذاتي على الإقليمية في إطار السودان " الموحد" ، إلا أن النظام قد أقام سلطات تشريعية وتنفيذية في كل أقاليم السودان ، ومنح القانون سلطات الأقاليم اختصاصات ، على سبيل الحصر ، لإدارة الشؤون الإقليمية.

وبعد مجئ حكومة الإنقاذ الوطني إلى الحكم في 30/ يونيو 1989م ، دعا الرئيس عمر حسن أحمد البشير إلى حوار ديمقراطي حول قضايا السلام. وانعقد تأسيساً على ذلك ، وبناءاً على قرارات مجلس قيادة الثورة بالأرقام 75/74/73 الصادرة في سبتمبر 1989م (مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان) وذلك في الفترة (9 سبتمبر . 21 أكتوبر 1989م) بقاعة الصداقة بالخرطوم.

انقسم المؤتمرون إلى ست لجان رئيسية هي :

1. لجنة الإعلام برئاسة الأستاذ أحمد عبد الحليم.
2. لجنة أصول المشكلة وتاريخها برئاسة البروفيسور مدثر عبد الرحيم.
3. لجنة بحث المعالجات السابقة برئاسة السيد/ محمد يوسف محمد.
4. لجنة بحث آثار الحرب برئاسة السيد/ أندروويو.
5. لجنة خيارات الحلول برئاسة السيد/ فيليب أبانق.
6. لجنة التوثيق برئاسة بروفيسور/ محمد إبراهيم أبو سليم.

بذلت هذه اللجان ، ولمدة أربعين يوماً ، جهوداً مضنية لدراسة المشكلة من جميع جوانبها ورفعت هذه اللجان توصياتها إلى السيد/رئيس الجمهورية ، ولعل أهم ما جاء في التوصيات هو الآتي :

1/ إن جوهر الصراع في قضية جنوب السودان ، وبقية أقاليم السودان ، هي قضية التنمية التي لم تشهد استقراراً في السودان منذ الاستقلال.

2/ إن الدين كان وما يزال وسيظل منبع الخير والتسامح والمحبة ، ولكن التعصب سواء أكان من المسلمين أو المسيحيين هو الذي يفرق بين الناس.

3/ إن قضية الحكم في السودان هي قضية المشاركة في صنع القرار ، والمشاركة الفاعلة في إدارة شئون الحكم وفق عدل وقسط.

4/ إن مشكلة الجنوب اليوم ليست كقضية الجنوب بالأمس ، حيث أصبحت اليوم قضية دولية بسبب نشاطات الحركة الشعبية ، وتصويرها للصراع على أنه صراع ديني استدراراً لعطف الغرب والمنظمات الكنسية، ومنظمات حقوق الإنسان، مما يحتم وجود إعلام نافذ ، وسياسة خارجية بصيرة ، تحاصر هذه التوجهات ، وتفند دعاوى الحركة.

5/ يجب اعتماد التنوع الثقافي واللغوي والتاريخي ، من حقائق منعة السودان ، وعنصراً من عناصر الوحدة الوطنية.

6/ إن حقائق الواقع السوداني المتمثلة في : اتساع رقعة البلاد ، وضعف وسائل الاتصال ، ورخاوة بناء الأمة لتمايز أهلها في الثقافة والأعراق والدين ، وواقع التنمية غير المتوازنة تستوجب إيجاد شكل للحكم أبعد مدى من صيغة الحكم الإقليمي في استيعاب معطيات التنوع ، وإن النظام الفيدرالي هو أقرب إلى الصيغ التي تحقق هذا.

على أن يتجه تطبيق النظام الفيدرالي لتحقيق المقاصد التالية :

أ/ التدرج نحو بناء أمة سودانية متماسكة.

ب/ توسيع قاعدة الحكم وبسط الشورى وتهيئة أبناء السودان لبناء أقاليمهم وإدارتها.

ج/ إقامة الحكم المحلي لتمكين الجماهير من المشاركة في السلطة.

د/ تفرغ السلطة المركزية للمسائل القومية كالتنمية ، والأمن ، والعلاقات الخارجية.

هـ/ إيجاد معادلة تمكن الأغلبية من التعبير عن معتقداتها دون المساس بحقوق المواطنة الأساسية وفرص التعبير للآخرين.

و/ إيجاد ضمانات دستورية تحول دون تغول السلطة المركزية على السلطات الإقليمية ، وتحمي السلطة المركزية من تعدي الأقاليم على سلطاتها واختصاصاتها.

ز/ إقامة التنمية المتوازنة في صميم الخطط القومية ، وتحفيز الجهد الإقليمي الذي يطور بيئة الإقليم وينمي مقدراته[1].

أصبحت مقررات مؤتمر الحوار الوطني هي برنامج الحكومة في مفاوضاتها مع الحركة الشعبية ، بل عملت الحكومة من جانبها على تطبيق بعض هذه التوصيات مثل موضوع الفيدرالية قبل الوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية ، وصدر مرسوم جمهوري تم بموجبه تطبيق النظام الفيدرالي بالسودان عام 1991م ، وتم تقسيم السودان إلى ست وعشرين ولاية (أنظر الخريطة رقم 15) وفصل العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، وحدد صلاحيات كل منها. وعلى الرغم من أن الفيدرالية ظلت هي المطلب الرئيسي للجنوب منذ استقلال البلاد ، إلا أن الحرب لم تتوقف بل استمرت بصورة أكثر ضراوة بحجة أن الحركة الشعبية لا تتحدث باسم الجنوب فقط ، وبالتالي فإن إعطائها الفرصة لحكم الجنوب لا يلبي مطالبها لأنها تسعى إلى أن تشارك على المستوى القومي وأنها تسعى إلى إزالة الغبن والتهميش عن جميع أطراف السودان.

---

(1) لجنة تسيير مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، التقرير الختامي والتوصبات ، قاعة الصداقة (الخرطوم) ، (9سبتمبر ـ 21 أكتوبر 1989م).

خريطة رقم (15)

التقسيم الإداري للسودان بعد اعتماد الفدرالية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني

لقد تعرضت فكرة تطبيق الفيدرالية كحل لمشاكل التعددية في السودان لانتقادات واسعة يمكن إجمالها في الآتي[1] :

1/ إن التطور المقلوب من الوحدة إلى الفيدرالية والذي حدث في السودان ، فيه إضعاف لعوامل التوحيد ، ودعم لقوى التفتت والتفكك ، يعكسه ظهور دعوات الكونفدرالية والانفصالية والتزايد المستمر في عدد الولايات والمحافظات.

2/ لقد ظل السودان طوال تاريخه دولة موحدة تحكم مركزياً، رغم بطء المواصلات وتعذر وسائل الاتصالات ، الأمر الذي يهدم حجة القائلين بصعوبة حكم قطر شاسع المساحة كالسودان مركزياً.

3/ أثبتت تجربة الحكم الذاتي الإقليمي أن اللامركزية لم تؤد إلى نقل السلطة إلى مواقع البلاد المختلفة ، وإنما أوجدت مركزيات إقليمية حصرت السلطة الإقليمية ومزاياها في عواصم الأقاليم. بل سلبت الحكومات الإقليمية سلطات الوحدات الإقليمية كالمجالس المحلية وركزتها في عواصمها ، ويؤكد ذلك الصراعات التي تفجرت في الولايات حول اختيار العواصم.

4/ إن مطالبة جماهير الأقاليم لم تكن كما تم تصويرها ، بالمشاركة في حكم أنفسهم وإنما بحقهم في المشاركة في الحكم المركزي ، وبنصيبهم العادل في الثروة القومية المركزة في وسط البلاد ، ومن هنا فإنه لا يمكن القول بأن في تمكين أبناء كل إقليم من حكم أنفسهم بأنفسهم ، استجابة لمطالبتهم بالمشاركة في حكم وثروة البلاد القومية.

5/ اعتمدت الولايات ميزانيات جارية تمثل فيها إيراداتها الذاتية 67% من جملة مصروفات الولايات الشمالية ، و11% من مصروفات الولايات الجنوبية للعام 1995/1994م ، وقد أثبتت التجربة أن الإيرادات الذاتية للولايات في دارفور وكردفان والشرق بلغت في الفترة 1988 ـ 1990م نسبة 13% و14% و19%

---

(1) محمد هاشم عوض ، " الدعوة الفيدرالية تحت المجهر" ، في : عوض السيد الكرسني (تحرير) ، الفيدرالية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م ، ص 228 ـ 230.

على التوالي. وهذا يعكس الاعتماد الفعلي للولايات على الدعم المركزي ، مما يخضعها للهيمنة المالية المركزية ، بينما يؤدي اعتمادها أساساً على إيراداتها الذاتية للإبقاء على التوزيع الحالي غير العادل للثروة القومية على ما هو عليه.

لقد أوضح البروفيسور محمد هاشم عوض في بحثه القيم "الدعوة الفيدرالية تحت المجهر" معلومات جوهرية عن الفيدرالية في السودان ، حيث أوضح أن للولايات حقاً في موارد مالية كبيرة يستأثر بها المركز ، ولا يمنح الولايات منها إلا النذر اليسير ، فالولايات الأفقر في السودان ، والتي يقطنها 70% من السكان ، تنال 30% من الناتج القومي من حصيلة الضرائب المباشرة والجمارك ورسوم الإنتاج. ففي العام 1995/1994م حصلت هذه الولايات على 27% من الدعم الاتحادي للولايات (15 مليار جنيه) زائداً الضرائب المحولة (5 مليار جنيه) علماً بأن هذا المبلغ يساوي فقط تسع الضرائب المحولة التي تدفعها الولايات والبالغ قدرها 49 مليار جنيه.

كما أشار إلى موارد تجئ أساساً من الولايات الفقيرة ويصرف معظمها خارجها ، كالزكاة ، فبينما تساهم الأقاليم بنسبة 75% (من خلال زكاة الزرع والأنعام) ، وعلى الرغم من أن القاعدة الأساسية في توزيع الزكاة هي عدم نقلها من منطقة الجباية إلا إذا انعدمت فيها مصارفها ، فإن معظم صرفها يتم خارج الولايات وبينما أسهمت الخرطوم والولاية الوسطى (عام 1412هـ) بحوالي 47% من حصيلة الزكاة أنفق على الرئاسة ومستحقي الزكاة فيها 67% من جملة الإنفاق.

ومثال آخر هو تحويل ودائع البنوك (في الأقاليم) إلى المركز ليتم استثماره فيه ولا يحصل أهل الأقاليم إلا على 42% فقط من مجموع الودائع ، على الرغم من توجيه بنك السودان بأن يتم استثمار ما لا يقل عن 50% من الودائع محلياً[1].

ويتفق الكاتب إلى حد كبير ، مع ما جاء أعلاه ، فقد وضح في الفترة التي أعقبت إعلان الفيدرالية ، علو الأصوات الداعية للانفصال والكونفدرالية ، ونشطت

(1) المرجع السابق ، ص 231 ـ 233.

الحركات الإقليمية مطالبة بتقرير المصير، وطالب جناح مشار الذي انفصل عن الحركة الشعبية نتيجة للاختلافات حول أسلوب القيادة بالانفصال عن السودان وتكوين دولة الجنوب المستقلة ، بل أن (الحركة الشعبية لتحرير السودان) التي ظلت تنكر طوال تاريخها سعيها لفصل الجنوب ، تقدمت في مفاوضات أبوجا بمطلب يتمثل في منح الجنوب حكماً كونفدرالياً (ويعني الانفصال بطريقة مغلفة). لقد جاء في دستور (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ـ الفصل السابع (المادة 12) ما يلي :

" إن الواجب الفوري لحركة تحرير الشعب والجيش الشعبي لتحرير السودان ، هو تحويل الحركة الجنوبية من حركة " رجعية " يقودها رجعيون وتهتم فقط بالجنوب والوظائف والمصالح الذاتية ، إلى حركة (تقدمية) يقودها ثوريون ، وتتجه إلى تحويل القطر (اشتراكياً) ولابد من التأكيد بأن الهدف الأساسي للحركة والجيش الشعبي ليس هو فصل الجنوب. فالجنوب جزء لا يتجزأ من السودان. وقد تمت تجزئة أفريقيا بما فيه الكفاية بواسطة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن المزيد من التجزئة لا يخدم إلا أعداء أفريقيا[1].

إن الكونفدرالية تعني " اتفاق مجموعة من الدول فيما بينها بمقتضى معاهدة دولية على إقامة هيئة مشتركة تمنح سلطات سياسية خاصة تتمكن بموجبها من الإشراف على سياسة حكومات الدول الأعضاء... وتحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي بسيادتها الداخلية والخارجية ، وبالتالي باستقلالها الداخلي والخارجي ، وتحتفظ كل دولة فيه بنظامها السياسي ، وبدستورها ، وتظل متمتعة بشخصيتها الدولية كاملة[2].

---

(1) الوليد مصطفى عبد الرحمن ، تناول القسم العبي بهيئة الإذاعة البريطانية للقضايا السودانية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية (جامعة أفريقيا العالمية) ، 1997م ، ص 150 ـ 151.

(2) فاروق محمد شلبي ، أصول علم السياسة : دراسة مقارنة للنظم السياسية ، 1994م ، ص 200 ـ 201.

ولأن الكونفدرالية تقوم بين أطراف دولية مستقلة يتطلب قيامها وجود دول مستقلة وذات سيادة مما يعني أن تطبيق الكونفدرالية يتطلب ، ابتداءاً فصل الجنوب والاعتراف به دولة مستقلة ذات سيادة ليقوم مثل هذا الاتحاد من الناحية القانونية.

وهكذا قادت الفيدرالية التي طبقت قبل وصول الحكومة لإتفاق مع الحركة إلي أن ترفع الحركة من سقف مطالبها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن القول بحل الصراعات من خلال النظام الفيدرالي ليس دقيقاً ، فإذا كانت الفيدرالية قد حلت . إلى حد ما . الصراع القائم بين المركز والأطراف ، فإنها قد نقلت هذا الصراع إلى داخل الولايات نفسها لأنها أوجدت فرصاً سياسية واقتصادية جديدة راحت الجماعات المختلفة داخل الإقليم الواحد تتنافس بشدة للوصول إليها.

إن مما قيل عن صعوبة حل مشكلة توزيع الثروة والسلطة على المستوى القومي من خلال الفيدرالية هو قول صحيح إلى درجة كبيرة . يقول الدكتور فرانسيس دينق " إنه لمن الصعب التوقع بأن يكون الجنوبيون ، قانعين فقط بالمشاركة الإقليمية دون أن يبدوا اهتماماً بالقضايا القومية والعالمية الكبرى التي تؤثر على هوية السودان[1].

أما الحديث عن الاعتماد شبه الكامل على الدعم المركزي فإنه يشكك في وجود الفيدرالية نفسها في السودان . إن أهم ما يميز الفيدرالية هو وجود سلطة حقيقية في الولايات الأمر الذي يتعذر في ظل اعتماد الولايات على الحكومة المركزية من الناحية المالية ، لأن ذلك سيقود إلى تبعيتها الكاملة للمركز مما يتعارض مع مميزات الفيدرالية بصورة عامة ، ومع أهداف تطبيقها في السودان.

بالإضافة إلى ذلك ، فمن عيوب الفيدرالية بصورة عامة أنها تبرز الاختلافات بين الفئات الإقليمية وتقنن لها ، الأمر الذي يحول دون تجاوز المواطنين لولاءاتهم

---

(1) فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، مصدر سابق ، ص 157 وأنظر كذلك :

Abdel Gaffar M. Ahmed, Management of the Crisis in the Sudan, Khartoum University press 1989.

الإقليمية لينعقد الولاء للاتحاد أو على الأقل تؤدي إلى تجاذب ولاء المواطنين بين المركز والولاية التي ينتمون إليها ، كما أنها ليست مناسبة للتحرك السريع حيال كل القضايا بسبب التضارب بين الأقاليم والحكومة المركزية ، وهي مكلفة مالياً ، وتثير الصراعات حول صلاحيات واختصاصات كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات حول ما يعرف بالصلاحيات " المتبقية" ، والتي لم ترد في حساب المشرع حينما حدد صلاحيات كل طرف ، أو في تفسير القانون أو الدستور حول هذه الصلاحيات.

وعلى كل ، ورغم ما أشرنا إليه من نقاط الضعف في النظام الفيدرالي بصورة عامة وأوجه القصور في تطبيقه في السودان بصورة خاصة فإنه لابد من الإقرار بأن الفيدرالية في السودان قد أصبحت واقعاً فرضته ظروف ومعطيات جديدة في السياسة السودانية ، فبعد فشل سياسة الاستيعاب وفشل نظام الحكم الذاتي الإقليمي في الإجابة على المستجدات في الساحة السياسية التي أفرزتها تجربة النميري ، أصبحت الفيدرالية هي الخيار المتبقي لحل مشكلة التعدد العرقي في السودان ، وبالتالي ينبغي أن يتجه الجهد إلى البحث عن كيفية معالجة مثالب الفيدرالية في التجربة السودانية باعتبار أنها أفضل الطرق التي يمكن بموجبها للجماعات العرقية المختلفة سواء كانت في الشمال أو الجنوب ، التعبير عن اختلافاتها الثقافية والدينية من خلال هذا النظام الذي يمكنها من اختيار النظام الذي يناسبها ويتماشى مع معتقداتها وعاداتها وتقاليدها. وهكذا ورغم السلبيات المشار إليها فإنها هي الأفضل مقارنة بأسلوب الاستيعاب والاستبعاد للأسباب التي سبقت الإشارة إليها ، ويعتقد الكاتب أنه ولنجاح التجربة الفيدرالية في السودان ، لابد من اتباع الخطوات التالية :

1/ الاهتمام بالتنمية المتوازنة في الخطط القومية ودعم جهود الولايات لتطويرها وترقية بيئتها.

2/ دعم الولايات الفقيرة تحقيقاً لتوازن التنمية.

3/ التمثيل العادل للولايات في الحكم على المستوى الاتحادي.

4/ إيجاد معادلة دستورية تحقق التوازن بين سلطة الحكومة المركزية وصلاحيات الحكومة الولائية.

5/ إتاحة الفرصة للجماهير للمشاركة في الشؤون السياسية وذلك بإقامة الحكم المحلي وإقناع الأقليات بحسن نوايا الحكومة تجاه الجماعات المختلفة ،وعدم التمييز بينها ، ومحاصرة النزعات الانفصالية ، وذلك بتحسين العلاقات مع دول الجوار بهدف عزل الحركات الانفصالية التي تسعى لفصل أجزاء من البلاد بحجة التمييز على أساس العرق أو الدين أو ما شاكله.

7/ بذل الجهود الدبلوماسية المكثفة من قبل الدولة لتوضيح سياستها وجهودها لتحسين أوضاع الأقليات .

8/ ترشيد وضبط الصرف . لقد أرهقت حكومات الولايات (المعتمدة أصلاً على المركز) خزينة الدولة حيث توجد في السودان ثمان وعشرون حكومة (26 حكومة ولائية بالإضافة إلى الحكومة المركزية ، وحكومة جنوب السودان) ، ومع الصرف البذخي الذي أصبح سمة من سمات الحكومات الولائية في السودان والتي لا تتناسب ومقدراتها ، فإن جل موارد الدولة ستؤول لتغطية نفقات هذه الحكومات.

اتفاقية السلام الشامل :

كما سبقت الإشارة فقد تم توقيع اتفاق بين الطرفين الحكومة والحركة الشعبية في يناير 2005م , عرف باسم اتفاق السلام الشامل وسنحاول هنا الوقوف عند اهم ملامحها ولا يمكن . بالطبع . الوقوف عند تفاصيل الاتفاقية (طبعت هذه الاتفاقية في 256صفحة من القطع الكبير) ولكن نكتفي هنا بإيراد أهم النقاط التي وردت فيها.

جاءت الاتفاقية في ستة فصول هي (على التوالي) بروتوكول مشاكوس ، تقاسم السلطة ، تقاسم الثروة ، حسم نزاع أبيي ، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل

الأزرق ، الترتيبات الأمنية ، بالإضافة إلى مرفقين هما : 1/ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ والملاحق 2/وسائل التنفيذ وجدول التنفيذ الشامل والملاحق.

أولاً : اتفاق قسمة السلطة :

بالإضافة إلى الفصل الأول والذي يشتمل على بروتوكول ماشاكوس (تم استعراضه في الصفحات السابقة) ، جاء الفصل الثاني من الاتفاقية عن تقاسم السلطة ليؤكد على ما جاء في بروتوكول ماشاكوس بشأن تقاسم السلطة وهياكل الحكم (الحكومة القومية ، حكومة جنوب السودان ، الولايات الأخرى). تم التوصل إلى هذا الاتفاق في 26 مايو 2004م يقوم الاتفاق على الاسترشاد بعدد من المبادئ في توزيع السلطات وإنشاء الهياكل مثل:

1/ الإقرار بسيادة الأمة المجسدة لشعبها وحاجة حكومة الجنوب والولايات الأخرى للحكم الذاتي.

2/ وضع معايير قومية تعكس وحدة الوطن وتنوع شعبه.

3/ السعي إلى تعزيز رفاهية الشعب وحماية حقوقه وحرياته.

4/ الاعتراف بضرورة مشاركة الجنوبيين على كافة مستويات الحكم تعبيراً عن الوحدة الوطنية.

5/ السعي لتحقيق الحكم الراشد ، والخضوع للمساءلة والشفافية والديمقراطية وسيادة حكم القانون.

6/ اعتماد قوانين انتخابية عادلة مع كفالة حرية إنشاء الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بمبادئ الإدارة والصلات بين المستويات الحكومية ، تؤكد الاتفاقية بأن إدارة حكومة الوحدة الوطنية تتطلب احترام عدد من الأحكام مثل :

أ/ قيام حكم لا مركزي تخول له سلطات حقيقية.

ب/ الاحتكام لبنود الدستور القومي.

ج/ أن تراعي الأجهزة الحكومية في علاقاتها مع البعض احترام ذاتية كل طرف ، والتعاون بدلاً عن التنافس ، وعدم التعدي على سلطات الآخر ، وتعزيز التعاون بين مستويات السلطة وتشجيع تسوية النزاعات على أساس سلمي.

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة أن تحترم جمهورية السودان معاهدات حقوق الإنسان مثل العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقيات الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية الاسترقاق لعام 1926م، والاتفاقية الدولية بشأن منع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري ، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وأن تشمل الحقوق والحريات التي يجب التمتع بها بموجب القانون السوداني : حق الحياة ، الحرية الشخصية ، منع الاسترقاق ، منع التعذيب ، المحاكمة العادلة ، الخصوصية ، حرية الفكر والضمير والدين ، حرية التعبير ، حرية التجمع ، الحق في الزواج ، الحق في التصويت ، المساواة أمام القانون ، الحماية من التمييز ، حرية التحرك ، حقوق الطفل ، المساواة بين الرجل والمرأة.

فيما يتعلق بالانتخابات تم الاتفاق على إجراء تعداد سكاني قبل نهاية السنة الثانية من الفترة الانتقالية ، وأن تستكمل الانتخابات العامة على جميع مستويات الحكم بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، وعلى كل المرشحين في الانتخابات احترام اتفاقية السلام والعمل على تنفيذها.

أما عن السلطات والمؤسسات على المستوى القومي فانها وخلال الفترة الانتقالية ـ تتكون من السلطات الثلاث المعروفة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية).

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين : المجلس الوطني ومجلس الولايات، ويتألف مجلس الولايات من ممثلين عن كل ولاية . وإلى أن يتم إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي يتألف المجلس الوطني من أعضاء ممثلين للطرفين وقوى أخرى من الشمال والجنوب لتعزيز الاستقرار وذلك على النحو التالي :

ـ المؤتمر الوطني بنسبة 52%.

ـ الحركة الشعبية بنسبة 28%.

ـ قوى سياسية أخرى من الشمال 14%.

قوى سياسية أخرى من الجنوب 6%.

تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. وفي ما يتعلق برئاسة الجمهورية تنشأ مؤسسة الرئاسة من الرئيس ونائبين ، وإلى حين عقد الانتخابات يكون الرئيس الحالي (أو خلفه) هو الرئيس ويكون رئيس الحركة الشعبية (أو خلفه) هو النائب الأول للرئيس ، وفيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالطوارئ وإعلان الحرب ودعوة السلطة التشريعية للاجتماع أو تعطيل جلساتها، يتخذ الرئيس هذه القرارات بموافقة النائب الأول. أما بعد إجراء الانتخابات حيث (ينتخب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب) يعين الرئيس المنتخب نائبين له أحدهما من الشمال والثاني من الجنوب ، فإذا فاز رئيس من الشمال يكون النائب الأول من الجنوب ، وإذا فاز رئيس من الجنوب يعين النائب الأول له من الشمال.

وقبل إجراء الانتخابات تخصص المقاعد في السلطة التنفيذية بنفس النسب التي قسمت بها السلطة التشريعية (52% للمؤتمر الوطني ، 28% للحركة الشعبية ، 14% لقوى سياسية أخرى من الشمال ، 6% لقوى أخرى من الجنوب). وأن يتم اقتسام المناصب والحقائب الوزارية ـ بما في ذلك الوزارات السيادية ـ على أساس من العدالة.

وفيما يتعلق بالخدمة العامة تم الاتفاق على صياغة سياسة للتدريب والتعيين في الخدمة المدنية تستهدف تخصيص 20% إلى 30% من الوظائف لأبناء الجنوب المؤهلين إذا أكدت نتائج التعداد السكاني تلك النسبة. وضمان ملء ما لا يقل عن 20% من الوظائف المتوسطة من أبناء الجنوب المؤهلين.

فيما يتعلق بجهاز الأمن ، فقد أكدت الاتفاقية على قيام (مجلس أمن قومي) يكون ممثلاً للسكان ، ويعكس الشراكة بين الطرفين المتفاوضين ، وأن يكون هذا الجهاز جهازاً مهنياً يقدم النصح ويركز على جمع المعلومات وتحليلها.

ومن أهم ما اتفق عليه الطرفان إنشاء مؤسسات مستقلة أو قومية تساعد على تنفيذ الاتفاقية مثل :

1/ مفوضية مراجعة الدستور القومي.

2/ مفوضية الانتخابات.

3/ مفوضية حقوق الإنسان.

4/ المفوضية القومية للخدمة القضائية.

5/ المفوضية القومية للخدمة المدنية.

6/ المفوضية القومية المؤقتة لمتابعة الاستفتاء.

7/ مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية.

8/ أية مفوضية / مؤسسة مستقلة أخرى نصت عليها اتفاقية السلام أو اتفق عليها الطرفان.

أما السلطة القضائية القومية فقد جاء في الاتفاقية أن تنشأ على المستوى القومي محكمة دستورية ، ومحكمة عليا قومية ، ومحاكم استئناف قومية ، وأية محاكم أخرى يتعين إنشاؤها بموجب القانون.

وتنشأ مفوضية قومية لمراجعة الدستور تقوم بوضع الإطار القانوني والدستوري على أساس اتفاقية السلام ، ثم يعرض مشرع الدستور على المجلس الوطني لإقراره ، ويعرض كذلك على مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان للموافقة عليه.

تناول الجزء الثالث من هذا الاتفاق (حكومة جنوب السودان) وأكد الاتفاق على أن تنشأ حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة بتاريخ 1956/1/1م وتنشأ من السلطات الثلاثة المعروفة أما السلطة التشريعية لجنوب السودان فإنها : إلى حين إجراء الانتخابات تكون السلطة التشريعية التأسيسية على النحو التالي : (70% للحركة الشعبية ، 15% للمؤتمر الوطني ، 15% للقوى السياسية الأخرى من الجنوب).

أما عن السلطة التنفيذية للجنوب (قبل الانتخابات) فإنها تكون بنفس النسب التي وزعت بها مقاعد السلطة التشريعية.

أما السلطة القضائية فتنشأ على مستوى جنوب السودان محكمة عليا ، محاكم استئناف ، أية محاكم يتعين إنشاؤها وفقاً لدستور الجنوب والقانون. كما فصل الاتفاق اختصاصي المحكمة العليا لجنوب السودان.

أما الجزء الرابع من اتفاق قسمة السلطة فإنه يتحدث عن المؤسسات على المستوى الولائي وهنالك ثلاث سلطات (التشريعية الولائية ، التنفيذية الولائية ، القضائية الولائية).

في السلطة التشريعية الولائية وإلى حين إجراء الانتخابات يكون للمؤتمر الوطني 70% في الولايات الشمالية وللحركة الشعبية 70% في الولايات الجنوبية. أما النسبة المتبقية في الولايات الجنوبية والشمالية فإنها تقسم على النحو التالي :

1/ 10% في الولايات الجنوبية للمؤتمر الوطني.

2/ 10% في الولايات الشمالية للحركة الشعبية.

3/ 20% في الولايات الجنوبية والشمالية يشغلها ممثلو القوى السياسية الجنوبية والشمالية الأخرى على التوالي.

وفي السلطة التنفيذية الولائية تقسم المناصب التنفيذية بنفس النسب التي قسمت بها مقاعد السلطة التشريعية والمشار إليها أعلاه. كما مضت الاتفاقية لتفصيل كيفية تعيين الوالي وصلاحياته ..الخ. أما السلطة القضائية الولائية فقد أكد الاتفاق على ضمان استقلال وحياد السلطة القضائية ، وأن تنص التشريعات الولائية على تعيين وإقالة القضاة المعينين من الولاية. كما نص الاتفاق على ضرورة أن ينص دستور كل ولاية على اختصاص السلطة القضائية في إنشاء محاكم ولائية كلما كان ذلك مطلوباً.

وفي الجزء الخامس من البروتوكول نصت الاتفاقية (على سبيل الحصر) على السلطات القومية والتي حصرتها في 38 بنداً وعلى سلطات حكومة جنوب السودان وحصرتها في 22 بنداً وسلطات الولايات (45 بنداً) بالإضافة إلى السلطات المشتركة المتطابقة (31 بنداً) بالإضافة إلى السلطات المتبقية وأكدت الاتفاقية على أن " تباشر السلطة المتبقية بحسب طبيعتها" وأوضحت أمثلة على ذلك ، كما تضمنت بنداً عن تسوية النزاعات بالنسبة للسلطات (المتطابقة المشتركة).

ثانياً : اقتسام الثروة :

في الفصل الثالث من الاتفاقية وضع اتفاق " قسمة الثروة" وكان قد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في 7/يناير 2004م بضاحية نيفاشا.

اتفق الطرفان هنا على أن تقسم ثروة السودان على نحو متكافئ وأن يكفل هذا التقسيم تعزيز الحياة والكرامة والظروف المعيشية لكل المواطنين ، وأن جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة ليضطلع بأعباء الحكومة الأساسية ويتمكن من بناء الإدارة المدنية ويعيد تأهيل البنية الأساسية ، وأن جنوب السودان ومناطق أخرى مثل جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي والمناطق المتأثرة بالحرب ، يجب أن تصل إلى نفس معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولايات الشمالية ، كما ناقش هذا الاتفاق ملكية الأراضي والموارد الطبيعية وأنشئت بموجب الاتفاق مفوضية قومية للأراضي القومية وفصلت الاتفاقية صلاحياتها ومهامها وتقوم رئاسة الجمهورية بتعيين رئيس المفوضية وأن تنشأ كذلك مفوضية للأراضي بجنوب السودان (عالجت الاتفاقية صلاحياتها ومهامها). كما أكدت الاتفاقية على ضرورة تعاون مفوضية الأراضي القومية ومفوضية أراضي جنوب السودان والتنسيق بينها في مجالات تبادل المعلومات والقرارات الصادرة عن كل منهما. كما يمكن أن تكلف المفوضية القومية مفوضية الجنوب بأداء مهام معينة مثل جمع البيانات أو إعداد البحوث. وإذا حدث خلاف بين المفوضيتين وتعذر حله يحال الأمر إلى المحكمة الدستورية.

ولأهمية البترول فقد جاء في الاتفاقية بند عن إدارة وتنمية قطاع البترول وإنشاء (المفوضية القومية للبترول) والتي تكون رئاستها بالتناوب بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب وهما عضوين دائمين بالإضافة إلى أربعة أعضاء يمثلون الحكومة القومية وأربعة أعضاء يمثلون حكومة جنوب السودان بالإضافة إلى أعضاء غير دائمين لا يتجاوز عددهم 3 أشخاص يمثلون الولاية المنتجة للبترول الذي تجري تنميته. كما نصت الاتفاقية على مهام المفوضية القومية للبترول وصلاحياتها. نص الاتفاق على تخصيص نسبة لا تقل عن 2% من إيرادات البترول للولايات المنتجة للنفط. وبعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص . من بداية الفترة قبل الانتقالية . 50% من صافي إيرادات البترول المستخرج من البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

نص الاتفاق كذلك على اقتسام العائدات غير البترولية ووضح على سبيل الحصر المصادر التي يحق للحكومة القومية إصدار تشريعات وفرض وجمع ضرائب وعائدات منها وكذلك الحال بالنسبة لجنوب السودان وحكومات الولايات.

كما اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية "لضمان الشفافية والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال المحصلة على المستوى القومي للولايات / الأقاليم ولحكومة جنوب السودان" كما نص الاتفاق على المسؤوليات التي تضطلع بها هذه المفوضية.

وفيما يتعلق بالأسس والإجراءات المحاسبية والمساءلة المالية أكد الاتفاق على ضرورة أن تتقيد مستويات الحكم بالأسس والإجراءات المحاسبية المقبولة. كما أقرت الاتفاقية إنشاء ديوانين للمراجعة (على المستوى القومي ، وعلى مستوى جنوب السودان).

اتفق الطرفان كذلك على نظام مصرفي مزدوج في السودان خلال الفترة الانتقالية (نظام مصرفي إسلامي في الشمال ونظام مصرفي تقليدي في الجنوب) وإعادة هيكلة بنك السودان المركزي بما يمثل ازدواجية النظام المصرفي في السودان وينشأ بنك جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية كفرع للبنك المركزي السوداني.

كذلك يعتمد بنك السودان المركزي برنامجاً لإصدار عملة جديدة خلال الفترة الانتقالية وأن يبرز تصميم العملة الجديدة التنوع الثقافي في السودان.

نص الاتفاق .كذلك .على إنشاء (صندوق الإعمار والتنمية لجنوب السودان) بهدف طلب وتعبئة وجمع الأموال من المانحين الدوليين والمحليين وإنفاق هذه الأموال على إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية للجنوب. وينشأ نظام للرقابة والتقويم لضمان الخضوع للمساءلة والشفافية والكفاءة والإنصاف والعدل في استخدام الموارد.

في ذات الوقت ينشأ الصندوق القومي للإعمار والتنمية تحت إدارة (وزارة الخزانة) لتنمية المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً خارج جنوب السودان.

بالإضافة لذلك أقر الطرفان بالحاجة إلى إنشاء صندوقين ائتمانيين للمانحين المتعددين ، احدهما للحكومة القومية والآخر لحكومة جنوب السودان لدعم الحاجات الملحة في الميزانيات الجارية والتكاليف الاستثمارية. ويشرع الصندوق الائتماني مباشرة في دعم المجالات ذات الأولوية مثل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات ..الخ.

ثالثاً : حسم نزاع أبيي :

توصل الطرفان في 26/مايو 2004م بضاحية نيفاشا إلى اتفاق بشأن حسم النزاع حول أبيي. عرف الاتفاق المنطقة بأنها هي (منطقة مشيخات دينكا نقوك التي حولت إلى كردفان في 1905م) وعرفها بأنها جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان. أكد الاتفاق على إعطاء أبيي وضعاً إدارياً خاصاً بأن تدار بواسطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيي. وإلى حين انتخاب هذا المجلس تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس.

اتفق الطرفان على أن تقسم صافي عائدات البترول من أبيي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية بحيث يكون للحكومة 50% ، حكومة جنوب السودان 42% ، بحر الغزال 2% ، غرب كردفان 2% ، محلياً مع دينكا نقوك 2% ، محلياً مع المسيرية 2%.

وأن تقدم الحكومة القومية المساعدة لتحسين مستوى معيشة أهالي أبيي وعند نهاية المرحلة الانتقالية . وبالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان . يدلي أهالي أبيي بأصواتهم بصورة منفصلة للتصويت على خيارين :

أ/ احتفاظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال.

ب/ أن تكون أبيي جزءاً من بحر الغزال.

كما أكدت الاتفاقية على إنشاء صندوق أبيي لإعادة التوطين والإعمار والتنمية تحت رعاية المجلس التنفيذي ، وناشدت الاتفاقية المجتمع الدولي والمانحين لتسهيل عودة وإعادة توطين سكان أبيي. كما فصلت الاتفاقية صلاحيات ومهام مجلس منطقة أبيي.

كذلك . بموجب الاتفاق . تنشئ رئاسة الجمهورية (مفوضية حدود أبيي) لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي حولت إلى كردفان سنة 1905م. كما تنشئ (مفوضية استفتاء أبيي) لإجراء الاستفتاء في المنطقة متزامناً مع استفتاء الجنوب ولكن بصورة منفصلة.

رابعاً : حسم النزاع في جنوب كردفان / جبال النوبة والنيل الأزرق :

توصل الطرفان إلى هذه الاتفاقية في 26/مايو 2004م بضاحية نيفاشا (كينيا). أكد الاتفاق على أن المواطنة هي أساس الحقوق لكل المواطنين السودانيين بصرف النظر عن العرق أو الدين كما اعترف بالتنوع الثقافي والاجتماعي للسودان كمصدر قوة ووحدة شدد الطرفان على ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على

تطوير وحماية التراث الثقافي المتنوع واللغات المحلية لمواطني الولاية وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية بالولاية.

يكون هيكل الولاية ، طبقاً للاتفاق على النحو التالي :

السلطة التنفيذية وتتكون من حاكم (والي الولاية) ومجلس وزراء الولاية والحكومة المحلية بالإضافة إلى الهيئة التشريعية للولاية والهيئة القضائية للولاية وقد حدد الاتفاق مهام السلطات الثلاث بالتفصيل.

أما فيما يتعلق بنصيب الولاية في الثروة القومية فقد أكد الاتفاق على تقسيم الثروة القومية بطريقة عادلة بين مختلف مستويات الحكم وأن الولاية المنتجة للبترول تستحق 2% من عائدات البترول المنتج فيها كما هو محدد في اتفاق قسمة الثروة.

تم الاتفاق على تخصيص 75% من الموارد الإجمالية للصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتأثرة بالحرب خاصة ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق بينما يخصص الباقي (25%) لأقل المناطق نمواً.

أنشأ الاتفاق (مفوضية أراضي الولاية) والتي تقوم بتنظيم حيازة الأراضي واستخدامها بالتنسيق بين الحكومة القومية وحكومة الولاية. كما تشكل مفوضية أراضي ولائية في جنوب كردفان / جبال النوبة والنيل الأزرق وتتعاون مفوضيتا الأراضي (المفوضية القومية والمفوضية الولائية) وتنسقان أنشطتهما لاستخدام مواردهما بكفاءة وتتعاونان في تبادل المعلومات والقرارات.

وفي المرحلة التي تسبق قيام الانتخابات يتكون المجلسان التشريعي والتنفيذي في الولايتين على النحو التالي :

55% للمؤتمر الوطني.

45% للحركة الشعبية.

ويكون هنالك تناوب في شغل منصب الوالي في الولايتين بحيث يملأ كل حزب منصب الوالي لنصف فترة ما قبل الانتخابات في كل من الولايتين.

نص الاتفاق كذلك على الصلاحيات التنفيذية والتشريعية الحصرية للولايتين وكذلك الصلاحيات المشتركة بين الحكومتين القومية والولائية بالإضافة إلى السلطات المتبقية والتي نص الاتفاق على أن تمارس وفقاً لطبيعتها كما حدد الاتفاق مصادر إيرادات الولاية.

خامساً : الترتيبات الأمنية :

في 2003/9/25م توصل الطرفان إلى اتفاق الترتيبات الأمنية وقد جاء في الاتفاق أن الجيش السوداني . في حالة اختيار الجنوبيين للوحدة . يتكون من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وخلال الفترة الانتقالية تظل القوتان منفصلتين ، على أن يتفق الطرفان على مبادئ التخفيض النسبي لقوات كلا الجانبين بعد إتمام ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل. كما نص الاتفاق على وقف لإطلاق النار يكون مراقباً دولياً وتتم دراسة تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار بواسطة الطرفين إلى جانب الوسطاء من الإيقاد والخبراء الدوليين.

فيما يتعلق بإعادة الانتشار أشار الاتفاق إلى أنه فيما عدا القوات المشتركة فإن بقية القوات المسلحة السودانية المنتشرة حالياً في الجنوب يتم إعادة نشرها شمال الحدود الجنوبية / الشمالية تحت مراقبة دولية خلال عامين ونصف من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية ، ومما عدا القوات المشتركة ، فإن بقية قوات الجيش الشعبي المنتشرة حالياً في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق تتم إعادة نشرها جنوب الحدود الجنوبية / الشمالية.

يكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة طول الفترة الانتقالية حسبما هو مشار إليه أدناه :

1/ جنوب السودان : أربعة وعشرون ألفاً (24.000).

2/ جبال النوبة : ستة آلاف (6.000).

3/ جنوب النيل الأزرق : ستة آلاف (6.000).

4/ الخرطوم : ثلاثة آلاف (3.000).

وتتم إعادة نشر قوات الجيش الشعبي من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية الشمالية خلال عام واحد من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية.

كما نص الاتفاق على إنشاء مجلس دفاع مشترك تحت رئاسة الجمهورية ويقوم هذا المجلس بالتنسيق بين القوتين وقيادة الوحدات المشتركة. كذلك نص الاتفاق على عدم السماح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أي طرف بأن تعمل خارج القوتين.

كان لابد من هذه الوقفة الطويلة مع اتفاقية السلام الشامل التي أنهت أطول الحروب الأفريقية المستمرة لأن الحلول التي توصل إليها الطرفان لإدارة الصراع بينهما يمكن أن تكون نموذجاً تهتدي به الدول ذات الظروف المشابهة للنزاع الإثني في السودان كما يمكن أن تكون هذه الحلول بمثابة نموذج لحل الصراعات المشابهة في أجزاء أخرى من البلاد مثل مشكلة دارفور والصراع في شرق السودان وغيرها من الصراعات السودانية. هذا ـ بالطبع ـ مع مراعاة خصوصية كل منطقة من المناطق.

تقييم لإتفاقية السلام الشامل :-

لا شك أنه من الصعب تقديم تقييم شامل لإتفاقية السلام في هذا الوقت المبكر ، فلا يزال أمر تطبيق الإتفاق في مراحله الأولى ، بل يمكن القول . إنه لا يزال في طور (التفسير) توطئة للدخول في طور (التنفيذ) ومع ذلك يمكن ، إستنادًا إلي النصوص المكتوبة ، ورصد بعض ردود أفعال القوى السياسية السودانية . وكتابات المختصين من داخل السودان وخارجه ، تقديم آراء عامة حول هذا الإتفاق . ويقتضي هذا الوقوف عند أهم إيجابيات وسلبيات هذا الإتفاق .

أولاً : إيجابيات الإتفاق :-

(1) لعل من نافلة القول أن مجرد الإتفاق مجرد علي وقف شامل لإطلاق النار في الجنوب يعتبر إنجازًا لا يوازيه إنجاز آخر ، ذلك أن وقف إطلاق النار

يعد هو الخطوة الأولى لتحقيق السلام . لأنه أوقف المعاناة التي عانى منها أهل السودان لنصف قرن من الإقتتال المستمر والتشرد واللجوء والنزوح للسكان المتأثرين بالحرب ، بالتالي فإن وقف القتال ووضع خطة لإعادة اللاجئين وإعادة التوطين والتأهيل والبناء والتنمية (كما نص عليه في الإتفاق) يعتبر إنجازًا ضخمًا للسودان ، وبداية لمرحلة جديدة من التاريخ السوداني وفرصة تاريخية للإنطلاق نحو التنمية وتحقيق الغايات الوطنية المبتغاة .

(2) ومن إيجابيات الإتفاق كذلك هو إعترافه بأوجه الظلم والتباين التنموي بين مختلف المناطق في السودان وتأكيده علي ضرورة إصلاح هذا الخلل .

(3) كذلك إتفق الطرفان علي إقامة نظام ديمقراطي يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي لدي شعب السودان .

(4) ليس ذلك فحسب ، بل نص الإتفاق صراحة علي ضرورة إقامة الحكم الرشيد والخضوع للمساءلة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون علي كافة أصعدة الحكم . كما أكد علي إعتماد قوانين إنتخابية عادلة بما في ذلك حرية إنشاء الأحزاب السياسية .

كما أكد الإتفاق علي أن (تحترم جمهورية السودان معاهدات حقوق الإنسان ... ويشمل ذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التميز العنصري ، وإتفاقية حقوق الطفل ...الخ) .

وعددت الاتفاقية الحقوق والحريات التي يجب التمتع بها بموجب القانون السوداني مثل : حق الحياة ، الحرية الشخصية ، منع الإسترقاق ، منع التعذيب ، المحاكمة العادلة ، إحترام الخصوصية ، حرية الفكر الديني والضمير ، حرية التعبير ، حرية التجمع ، الحق في الزواج وتكون الأسرة ، الحق في التصويت ، المساواة أمام

القانون ، الحماية من التميز ، حرية التحرك ، حقوق الطفل ، المساواة بين الرجل والمرأة ...الخ .

ولا شك أن التأكيد علي هذه الحقوق يعتبر أهم بنود الإتفاقية . ولئن كانت الإتفاقية بين الحكومة والحركة الشعبية كممثل للجنوب ، إلا أن هذه بنود عامة يستمتع بها سائر أهل السودان دون تمييز ، وهو ما يمكن إعتباره إنجازًا لكل أهل السودان .

(5) إن هذا الإتفاق يفترض أن يكون نهاية لحرب الجنوب بصورة نهائية ، وللجنوب أن يختار بعد مضي ست سنوات أن يبقى في إطار الدولة السودانية علي أساس إتفاقية السلام التي تحدد حقوقه وواجباته وعلاقته بالحكومة المركزية ، أو الإنفصال عن الدولة السودانية بالتراضي وإستنادًا إلي ذات الإتفاق ، وبالتالي ، وفي كل الأحوال يفترض أن تكون الإتفاقية قد وضعت نهاية لحرب إستمرت لنصف قرن من الزمان

سلبيات الإتفاق :

ومع ذلك وبرغم الإتفاق بين جميع أهل السودان علي مبدأ السلام ووقف نزيف الحرب ، ومع الإقتناع التام بما أشرنا إليه من إيجابيات للسلام ، فإن هنالك تحفظات من جانب القوى السياسية السودانية وبعض المفكرين السودانيين علي بعض جوانب هذا الإتفاق وهو ما إعتبر من سلبيات الإتفاق ، وسنقوم هنا بتسليط الضوء علي هذه السلبيات المشار إليها .

1/ الثنائية :

عقد هذا الإتفاق بين الحكومة وحزبها الحاكم (المؤتمر الوطني) من جهة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى . وعلى الرغم من إشارة الإتفاقية في كثير من بنودها لـ(القوى السياسية الأخرى) ، إلا أن الطابع العام للإتفاق هو الثنائية .

لقد تناول السيد/الصادق المهدي زعيم حزب الأمة المعارض هذا الأمر في لقاء له مع مركز الأهرام بالقاهرة حيث قال بأن هذا الإتفاق انبى علي أربع فرضيات خاطئة وهي :

1/ إعتبار المشكلة السودانية هي مشكلة جنوبية – شمالية .

2/ إن الحكومة تمثل الشمال والحركة الشعبية تمثل الجنوب .

3/ إن الحركات المسلحة تتبع الحكومة أو تتبع الحركة .

4/ إن القوة السياسية غير المشاركة في الإتفاق ستقبله .

وأعتبر السيد/ الصادق المهدي أن جميع هذه الإفتراضات خاطئة تمامًا وأجمل مقترحاته لحل المشكلة في أربع نقاط هي :–

1/ التصديق (أي التصديق عليها بواسطة أطراف أخرى غير مشاركة في الإتفاق)

2/ التطبيق (للإتفاق وتوضيح بعض جوانبه مثل كيفية تطبيق الشريعة في الشمال كما جاء في الإتفاق ونوعية هذه الشريعة المشار إليها) .

3/ التوضيح (للنقاط التي تحوي قدرًا من الغموض والضبابية) .

4/ التوسيع (بإشراك القوى السياسية الأخرى في الإتفاق) [1].

وذهب المرحوم محمد أبو القاسم حاج حمد إلي أبعد من ذلك حيث قال بأن مشكلة الإتفاق ليس فقط في كونه ثنائيًا .بل في كونه (تحايلاً من الطرفين علي الحلول الاستراتيجية للعلاقة بين الشمال والجنوب والتي تفاعلت لقرن وربع القرن) .

وفي واقع الأمر ، فإن أهم النقاط التي أثيرت ضد الإتفاق ، هي الطابع الثنائي للإتفاق ، ورغم المرونة التي ظهرت في تصريحات قيادات الطرفين الشريكين ، واستعدادهما للتنازل عن جزء من انصبتهما ، ورغم المفوضات التي يقودها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية مع (القوى السياسية الأخرى) . فإن أهم ما يثار حتى الآن ضد الإتفاق هو طبيعتة الثنائية .

---

[1] www.ahram.org.eg/acpss.

(2) الضبابية والغموض في بعض بنود الإتفاق :

من أجل الوصول إلي اتفاق بين الطرفين ، لجأ المفاوضون إلي استراتيجية تقوم علي وضع نصوص فضفاضة (تفسر لاحقًا) وذلك لتجاوز عقبات التفاوض . نجحت هذه الاستراتيجية التفاوضية في أهدافها المرسومة ، وبالفعل تم التوصل إلي اتفاق بين الطرفين ، إلا أن هذه الميزة ربما تتحول عقبة كبيرة في مرحلة التطبيق . وهو ما أشار إليه الدكتور/ مصطفى عثمان إسماعيل — وزير الخارجية آنذاك – عقب الاتفاق بين الطرفين وقبل التوقيع النهائي علي الاتفاقية حيث قال بأن من أهم التحديات التي تواجه الاتفاق هو غموض بعض بنوده والتي يمكن أن تحمل أكثر من تفسير وكان ذلك في محاضرة ألقاها السيد الوزير بمركز دراسات المستقبل بالخرطوم . وكان السيد/ الصادق المهدي قد أشار في ندوته بمركز الأهرام إلي أن الاتفاقات الموقعة بين الطرفين تضمنت (20 نقطة حمّالة أوجه) .

وقد أشار إلي هذه النقطة تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطون حيث أشار التقرير إلي أن تأجيل بعض القضايا وتركها غامضة خلال مرحلة المفاوضات ، قد يؤدي إلي خلافات في وجهات النظر والتفسير ، ومع عدم الثقة بين الطرفين ، فإن الراجح هو تمسك كل طرف بتفسيره وفي ذلك خطورة علي مجمل العملية السياسية بالسودان [1] .

إن هذه النقطة بالذات مما يجب عدم إغفاله ، وتتطلب معالجتها إجراءات ومبادرات لتعزيز الثقة بين الطرفين ، ويقع علي عاتق الحكومة — بإعتبارها الطرف الأقوى — الدور الأكبر في ذلك ، وعليها تقع مسئولية هذه الإجراءات والمبادرات التي تعزز ثقة الطرف الآخر فيها . كما يتطلب ذلك من قيادة الحركة الشعبية التجرد والسمو فوق الولاءات الدنيا (القبلية والجهوية والعرقية) .

---

[1] هاني رسلان ، السياسة الأمريكية تجاه مستقبل السودان (www.ahram.org.eg/acpss)

ومع جدية هذه المخاطر ، فإن التجارب والتحديات التي مر بها السودان في الفترة السابقة مثل : سقوط مروحية قائد الحركة الشعبية (د.جون قرنق) ، وتقرير لجنة الخبراء حول أبيّي ، وحساب إيرادات النفط ...الخ قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن القيادات السودانية تستطيع أن تتجاوز الكثير من العقبات والمشاكل التي يمكن أن تعترض تنفيذ الاتفاق وهو ما يشير إلي بشريات عظيمة تنتظر أهل السودان بتحقيق الوحدة الوطنية ، والإنطلاق نحو آفاق التنمية الرحيبة .

(3) التناقض الفكري والثقافي والسياسي بين طرفي الاتفاق :-

أن مما يجب الإشارة إليه والإعتراف به هو وجود إختلاف كبير بين طرفي الاتفاق في كل الجوانب : العقدية والفكرية والسياسية فقيادة المؤتمر عربية ، مسلمة . وتؤمن بأسلمة كل أوجه الحياة . وقيادة الحركة الشعبية ، في المقابل إفريقية ، ومسيحية ، وعلمانية . وبينما يرغب المؤتمر الوطني في تقوية علاقاته بالعالمين العربي والإسلامي ، تريد الحركة الشعبية الإتجاه بعلاقات السودان نحو القارة الإفريقية وتعزيز العلاقات السودانية الأفريقية ، ولا شك أن الاختلاف في الرؤى والمبنية علي الإختلافات في الجوانب المشار إليها ، يعد من التحديات الأساسية التي ينبغي عدم إغفالها أو الإستهانة بها .

ومع ذلك فيمكن القول بأن الإلتقاء علي الأهداف الوطنية العليا أمر موجود في التجربة السودانية ، وقد تأكد ذلك في الفترة السابقة فعلى الرغم من عدم وجود ناطق رسمي بأسم الحكومة كما كان في السابق ، فالذى لا تخطئه العين هو إنسجام الخطاب السياسي إلي حد كبير إلي درجة أُتهمت فيها بعض قيادات الحركة الشعبية بموالاة المؤتمر الوطني .

إن هذا يعكس بجلاء قدرة القيادة السياسية السودانية علي تجاوز تحديات السلام في المرحلة القادمة ، كما يشير إلي تفهم هذه القيادات للمخاطر التي تحدق

بالبلاد ، وتقاطع مصالحها مع مصالح القوى الكبرى بدرجة تهدد المصلحة الوطنية العليا للبلاد .

لقد كان حادث تحطم مروحية الدكتور/ جون قرنق بعد ثلاثة أسابيع من تسلمه مهامه كنائب أول/ لرئيس الجمهورية ورئيسًا لحكومة الجنوب حدثًا جللاً وحّد القيادة السودانية . ورغم الأحداث التي صاحبت إعلان وفاة الدكتور/ جون قرنق ، إلا أنها كانت إمتحانًا حقيقيًا للقيادة السودانية . لقد كان الخطاب المتوازن للقيادات الجنوبية وسعيها لتوضيح الحقائق ، ونداءاتها المتكررة للجنوبيين بالهدوء وضبط النفس سببًا رئيسيًا في وقف أعمال العنف التي صاحبت إعلان وفاة د/ قرنق في شوارع الخرطوم .

لقد كان توحد القيادة السودانية (شماليين وجنوبيين) إبان تلك الأزمة إمتحانًا حقيقيًا تمكنت القيادة السودانية من تجاوزه بنجاح كبير ، وأشارت بوضوح إلي الفرص الكبيرة للوحدة الوطنية .

(4) إعطاء الجنوب أكثر مما يستحق :-

أشار الكثيرون إلي التنازلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة للحركة الشعبية والمكاسب التي حققها الجنوب بموجب اتفاق السلام الشامل والتي لا يمكن مقارنتها بما حققه الشمال من هذا الاتفاق .

ففيما يتعلق باقتسام السلطة سيطرت الحركة الشعبية سيطرة كاملة علي الجنوب : اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا ، ويستمتع النائب الجنوبي بحق الفيتو بالإضافة إلي سيطرة الولايات الجنوبية علي برلمان الولايات (10 ولايات جنوبية) وهو ما يمكنهم من توجيه السياسات الصادرة عن هذا البرلمان بما يخدم مصلحة الجنوب ، كما أشار البعض إلي أن وجود مفوضيات مثل البترول والمخصصات المالية ...الخ تؤسس لصيغة من المحاصصة الجهوية وتؤثر علي مسار العدالة وكفاءة الخدمة المدنية بأعتمادها علي الجهوية بدلاً عن الكفاءة ...الخ[1]

---

(1) المصدر السابق .

لكن بالطبع فإن ثمن السلام لا يقل عن ثمن الحرب ، وهذه الأموال التي تذهب للجنوب من أجل تحقيق التنمية فيه والنهوض بإنسانه هي أموال لم تذهب هدراً ، وكان الخيار الآخر – في ظل استمرار الحرب – أن تذهب لتمويل العمليات العسكرية لقتل أبناء الشعب وتدمير البنيات الأساسية للبلاد ، وتلويث البيئة ، ووقف التنمية ، وتهجير السكان ، وإنتشار اللجوء والمجاعات والأمية والتخلف والأمراض . فأيهما أفضل ؟ أن تذهب للجنوب : تنمية وعمرانًا وتعليمًا ، أم تذهب للقتل والتدمير والإبادة ؟ .

لا شك أن الإجابة علي هذا السؤال واضحة وضوح الشمس في كبد السماء . وأن الاتفاق ليس فرصة فقط لتنمية الجنوب وإنما كذلك لتنمية الشمال الذي غابت عنه التنمية هو الآخر بسبب الحرب الدائرة في الجنوب . كما أن السلم والاستقرار يوفر الوضع الآمن المستقر الذي يشجع الأموال الأجنبية علي الاستثمار في السودان الذي يذخر بفرص الاستثمار ولكن كان يفتقر إلي الأمن الذي يشجع رؤوس الأموال علي الدخول في الاستثمار بالبلاد .

يمكن القول بأن اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الطرفين في 9/ يناير 2005م تقوم على أساس الاندماج الوظيفي لأنها أكدت على أن يعمل الطرفان لجعل وحدة السودان جاذبة بالنسبة للجنوبيين في ذات الوقت فإنها اعترفت بالتباين التنموي بين الشمال والجنوب وأكدت على ضرورة تجاوز هذا الواقع واستبدال الحرب ليس فقط بمجرد السلام وإنما كذلك بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أي أن الاتفاقية أكدت على وحدة السودان الطوعية مع تنظيم العلاقة بين أطرافه بما يمنع الظلم والتخلف والتهميش.

وعلى الرغم من أن قانون الحكم الذاتي للجنوب الذي أصدره النميري يعتبر نوعاً من الاندماج الوظيفي . إلا أن الجنوبيين . وكذلك الشماليين عملوا هذه المرة على تفادي الأخطاء الماضية فبالإضافة إلى التفصيل الشديد للاتفاقية والذي حاول سد كل

الثغرات , فإن الطرفين اتفقا على مبدأ الرقابة الدولية في تنفيذ الاتفاق ، وكل ذلك من أجل سلام مستدام. ومع التأكيد على أن هذه الخطوة ربما تساعد في ضمان إنفاذ الاتفاقية فإن ذلك اعتبر مؤشراً على سيادة حالة من عدم الثقة بين الطرفين ولا شك أن الثقة هي أهم ضامن لديمومة الاتفاق مما يضع على عاتق الطرفين . خاصة الحكومة . مسؤولية كبيرة لتوفير الثقة بين الطرفين. ولا شك أن أهم مداخل توفير الثقة هو التطبيق الدقيق والأمين لكل بنود الاتفاقية والإخلاص في ذلك إلى أقصى حد ممكن ، لأن هذا هو السبيل الوحيد لإيجاد الثقة بين الطرفين والتي تقود بدورها إلى تحقيق الوحدة الوطنية المنشودة.

الخاتمة

على الرغم من شيوع الرأي القائل بأن الدولة الأمة (Nation – State) التي تتميز بالتجانس العرقي والثقافي في الداخل ، والإحاطة بكل أفرادها داخل حدودها ، هي الصورة المثلى للمجتمعات السياسية ، تؤكد الدراسات العلمية أن هذه الصورة المثالية لم تتحقق على أرض الواقع إلا نادراً إذ لا تتعدى الدول المتجانسة الـ 9%من مجموع دول العالم.

إن هذا يعني أن السمة الغالبة لدول العالم اليوم هي التعددية العرقية والثقافية ، لكن الجدل لا يزال محتدماً حتى هذه اللحظة حول علاقة التعددية العرقية بالاستقرار السياسي. فبينما يؤكد فريق على أن هنالك علاقة عكسية بين التعددية والاستقرار السياسي ، يرى فريق آخر بأن التعددية ليست مصدراً لعدم الاستقرار بحد ذاتها ، وإنما يتوقف الاستقرار وعدمه على السياسة التي تنتهجها الدولة تجاه الأقليات وأوضاع الأقليات نفسها من حيث القوة والضعف.

ولئن كان هنالك اتفاق على الدولة القومية كصورة مثلى للمجتمعات السياسية ، إلا أن هناك خلافاً حول أسس القومية نفسها. وفي هذا الإطار ظهرت عدة آراء تستند على أسس مختلفة ترى فيها الأساس لنشأة القومية ، حيث أشير إلى الأصل العرقي ، واللغة ، والدين ، والتاريخ المشترك ، والتجاور الإقليمي على أنها تمثل أسس القومية. لكن الملاحظ أن كل العناصر المشار إليها تعتبر عناصر مساعدة في تحقيق الوحدة الوطنية ، بينما تعد الرغبة في المعيشة المشتركة أهم الأسس التي تنهض عليها القومية. فمهما توافرت هذه العناصر ، لا يمكننا التحدث عن قومية أو أمة ، إذا لم تكن هنالك رغبة واستعداد للتعايش بين الجماعات المختلفة داخل الدولة.

إن الرغبة في المعيشة المشتركة تكتسب أهمية خاصة كحل لمشاكل التعددية العرقية بعد أن اتضح أن الصفة الغالبة للمجتمعات السياسية هي التعددية في كل الأوجه المشار إليها ، وأن هذه الجوانب (العرقية واللغوية والثقافية والدينية) يقع أغلبها

خارج إرادة الإنسان الذي يكتسبها ـ عادة ـ بحكم المولد والنشأة وفيها ما لا يمكن تخطيه Unbridgeable Gaps مثل الأصل العرقي.

لقد قاد التركيز على الأسس المشار إليها أعلاه باعتبارها أساس القومية إلى صراعات إثنية حادة في دول العالم نتيجة لاختلاف مواطنيها حول هذه السمات ، ولما لم يتوافر فهم عميق لمفهوم التعايش مع الاختلافات العرقية أو ما يشار إليه باسم الوحدة في إطار التنوع ، قادت هذه الاختلافات إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي وأدت إلى مذابح بشرية في كثير من بقاع العالم ، بل أدت إلى انهيار مؤسسة الدولة نفسها في بقاع أخرى.

لقد أوضحت الدراسة أن هذه السمة ليست خاصة بدول العالم الثالث وحده ، إذ توجد في أغلب دول العالم : المتقدم منها والمتخلف على حد سواء ، وقد رصدت الدراسة نماذج للتعددية العرقية في أمريكا الشمالية (كندا) ، وأوربا (يوغسلافيا) ، والشرق الأوسط (مشكلة الأكراد) ، كما تناولت الدراسة الاختلافات الإثنية في القارة الأفريقية وجوانب تميزها ، وتطرقت لنماذج من الصراعات العرقية في أفريقيا (الصومال ، بورندي ، إثيوبيا).

لقد اتضح إن الحدود التي وضعتها القوى الاستعمارية في أفريقيا ، كانت سبباً أساسياً في المشاكل العرقية فيها ، ذلك أن هذه الحدود (العشوائية) لم تراع الخريطة الديمغرافية والأوضاع العرقية ، وإنما قامت على أساس المصالح الاستعمارية فقط ، وكانت النتيجة أن هذه الحدود الاصطناعية قد قسمت جماعات عرقية كانت موحدة إلى عدة وحدات سياسية كما في حدث لإقليمي الأوجادين والأنفدي الصوماليين ، كما أنها جمعت داخل الكيانات السياسية الأفريقية الجديدة بين مجموعات بشرية تختلف أشد الاختلاف ولا يوجد ما يوحد بينها من أصل عرقي أو دين أو لغة أو ثقافة مشتركة ، مما أثار صراع القوميات داخل هذه الدول من ناحية ، وقاد من ناحية أخرى

إلى تطلع الأقليات التي انفصلت عن قومياتها للحاق بها والانفصال عن الدولة التي انتمت إليها بسبب الحدود التي رسمها الاستعمار.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن من أسباب التعدد الإثني في أفريقيا : الفوارق الإثنية التي كرسها الاستعمار من خلال سياسة " فرق تسد" ، التنمية الغير متوازنة ، عملية التحديث ، اختفاء القيادات الكاريزمية التي قادت البلدان الأفريقية إلى الاستقلال من المسرح السياسي ، الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير ، والتحولات في النظام الدولي.

ومن بين الدول الأفريقية التي تعاني من ظاهرة التعددية ، يكتسب السودان أهمية في هذا الجانب لعدة أسباب أهمها : اتساع مساحته ، وتدفق الهجرات على أراضيه من جميع الجهات ، وسياسات الاستعمار البريطاني الذي عمل على تقسيم شطري البلاد (الجنوب والشمال) من خلال قانون المناطق المقفولة ، والسماح بالتبشير المسيحي في الجنوب ، والتنمية غير المتوازنة بين أطراف البلاد ...الخ.

لقد قاد التطور التاريخي والهجرات المتتالية على أراضي السودان إلى خلق تعددية عرقية ولغوية ودينية واضحة ، فمن الناحية العرقية تؤكد الدراسات الحديثة أن بالسودان اليوم أكثر من 700 قبيلة وبطن ، ومن الناحية اللغوية هنالك حوالي 115 لغة ولهجة ، ومن الناحية الدينية يوجد الإسلام والمسيحية بالإضافة إلى الوثنية ، كما يعاني السودان من التنمية غير المتوازنة حيث تتركز أغلب المشاريع الإنتاجية في وسط البلاد بينما تعاني الأطراف عامة من قلة المشاريع التنموية. وعلى الرغم من أن التعددية سمة تتميز بها كل أطراف السودان ، فإن هذا الأمر يبدو أكثر وضوحاً في الجزء الجنوبي من البلاد ، وذلك بسبب أن الجنوب مختلف أصلاً عن شمال البلاد من الناحية العرقية.

لقد لعب الاستعمار الدور الأكبر في صنع مشكلة الجنوب . فمن الناحية الدينية انتشرت جماعات التبشير في جنوب البلاد مع سيادة الإسلام في الشمال فكانت النتيجة أن أصبح الجنوب مكون من مجموعات مختلفة تعتنق الإسلام والمسيحية والوثنية مما أدى إلى اختلافات دينية بين الجنوب والشمال المسلم.

كذلك فقد سن الاستعمار الإنجليزي ما عرف بقانون المناطق المقفولة والذي حرم بموجبه الشماليين من دخول الجنوب إلا بإذن من السلطات ، كما عمل الاستعمار على منع التواصل والاحتكاك بين الشمال والجنوب ، فاستبدل التجار الشماليين " الجلابة " بالتجار اليونانيين والسوريين المسيحيين ، كما منع استخدام اللغة العربية بالجنوب ومنع تفصيل الملابس بالجنوب على النحو الذي يلبسه العرب. ومنعاً للتواصل بين الشمال والجنوب قام بتهجير عدد من القبائل المجاورة للقبائل العربية في مناطق التماس.

وبرغم الحواجز التي صنعها المستعمرون ، وعملهم الدؤوب لفصل جنوب السودان ليصبح دولة قائمة بذاتها أو ضمها إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ، فإن الجنوبيين الذين شاركوا في مؤتمر جوبا عام 1947م وافقوا على الارتباط بالشمال في إطار السودان الموحد.

ومنذ مؤتمر جوبا وحتى استقلال السودان في عام 1956م ، مرت علاقة الشمال والجنوب بأزمات متتالية ، واستشعر الجنوبيون ظلماً وسجلوا احتجاجهم على عدم إشراك ممثلين لهم في المفاوضات التي جرت في القاهرة بشأن الحكم الذاتي ، كما احتجوا على نتائج أعمال لجنة السودنة سنة 1954م وعلى نصيبهم البائس في الوظائف التي تمت سودنتها ، وذلك بسبب المعايير التي اعتمدتها لجنة السودنة والقائمة على أساس المؤهلات والخبرة والتي افتقر لها الجنوبيون آنذاك.

لقد أثارت هذه القضايا شكوك الجنوبيين تجاه الشماليين ، وقادت في نهاية الأمر إلى تمرد كتيبة توريت في عام 1955م والتي راح ضحيتها عدد كبير من الشماليين والجنوبيين. ومع ذلك صوت النواب الجنوبيون لصالح استقلال السودان (جنوباً وشمالاً) ، وأعلنت جمهورية السودان دولة مستقلة في 1956/1/1م.

تعاملت الحكومات الوطنية الأولى (التعددية والشمولية) بمفهوم أن مشكلة الجنوب ليست سوى صنيعة استعمارية ، وأن مهمة الحكومات الوطنية هي أن تنتهج

سياسة معاكسة للسياسة الاستعمارية ، وتعمل على فرض الوحدة الوطنية بين الطرفين بكافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوة ، وقد عرف هذا النوع من السياسات في الأدبيات السياسية باسم (الاستيعاب) ، حيث ترفض الأغلبية الحاكمة الاعتراف بخصوصية الأقليات وتعمل على استيعابها في إطار ثقافتها ودمجها في الجماعات الوطنية ، وذلك من خلال الدولة البسيطة الموحدة التي تطبق قانوناً واحداً يسري على كافة المواطنين دون استثناء حتى إذا خالف هذا القانون قيم وعادات وتقاليد الأقليات. لقد فشل مثل هذا الأسلوب في كل الدول التي طبقته وقاد إلى نتائج عكسية ، وفي السودان جاءت نتائجه على عكس ما أرادت هذه الحكومات ، فمن حيث تريد تحقيق الاندماج الوطني ، قادت استراتيجيتها إلى علو نبرات الانفصال ، ونشاط الحركات المسلحة في جنوب السودان.

لقد أصر النظام العسكري الأول على سياسة الاستيعاب حتى آخر لحظة من عمره ، فكانت مشكلة جنوب السودان ، وتعقدها أو المواجهة الشديدة بين الحكومة والمتمردين ، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والسياسية في كل أنحاء البلاد ، هي الأسباب التي قادت إلى نهاية النظام العسكري الأول في أكتوبر 1964م لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ السودان.

أعقبت الحكومة العسكرية ، حكومة انتقالية مدنية برئاسة المرحوم السيد/ سر الختم الخليفة ، وفي هذه الفترة انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي شارك فيه الشماليون والجنوبيون لمناقشة مشكلة الجنوب نقاشاً مفتوحاً وصريحاً ، وبرزت في المؤتمر آراء تنادي علناً بالانفصال عن السودان ، وتقدم حزب سانو وجبهة الجنوب بمقترح لإجراء استفتاء بجنوب السودان يختار فيه المواطنون الجنوبيون من بين ثلاثة خيارات هي :

1/ الاتحاد الفيدرالي.

2/ الوحدة مع الشمال.

3/ الانفصال.

لكن الأحزاب الشمالية مجتمعة رفضت هذا المقترح باعتبار أن حق الاستفتاء هو للأمة كلها وليس لجزء منها ، وأن الحديث عن الاستفتاء إعلان بفشل المؤتمر الذي لم يبدأ في مناقشة موضوعاته بعد. لقد كان القادة السياسيون يدركون رد الفعل القوي لدى الجنوبيين والناجم عن سياسة عبود الاستيعابية.

ورغم فشل المؤتمرين في الاتفاق على الشكل النهائي للعلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب ، وإحالة الأمر إلى لجنة الإثني عشر ، إلا أن أهم إنجاز للمؤتمر هو أن القادة الجنوبيين قد وافقوا في " الاتفاق السري" على أنه ليس من مهمة لجنة الإثني عشر مناقشة الوضعين المتطرفين : الانفصال واستمرار الوضع السائد. لقد كانت هذه النقطة بمثابة اعتراف من الطرفين بأن الأوضاع السائدة ليست على ما يرام ، ولكن ذلك لا يعني استحالة التعايش بين الطرفين واللجوء إلى الانفصال ، وبالتالي فهو إقرار بالمشكلة واتفاق على حلها. لقد كانت هذه النقطة هي الأساس الذي بنى عليه نظام مايو سياسته تجاه الجنوب والمتمثلة في " الحكم الذاتي الفيدرالي".

لقد لجأ السودان ـ منذ مؤتمر المائدة المستديرة ـ إلى خيار الاندماج الوظيفي باعتباره الحل لمشكلة جنوب السودان بعد أن فشل أسلوب الاستيعاب في حلها وقاد إلى نتائج عكسية أوشكت أن تهدد الوحدة الوطنية للبلاد.

ويقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركة ، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية.

وفي إطار الاندماج الوظيفي جرب السودان نظام الحكم الذاتي الإقليمي في فترة النظام المايوي عقب اتفاقية أديس أبابا سنة 1972م ، كما جرب الفيدرالية التي تبنتها حكومة الإنقاذ الوطني منذ عام 1991م.

فعقب المفاصلة بين النظام المايوي والحزب الشيوعي السوداني ، تضافرت جهود الغرب والمنظمات الكنسية لحل مشكلة جنوب السودان كعربون لصداقة الغرب

مع النظام المايوي ، وتوصلت الحكومة السودانية لاتفاق مع (حركة تحرير الجنوب) من خلال اتفاقية أديس أبابا التي نظمت العلاقة بين الشمال والجنوب وحقنت الدماء لأحد عشر عاماً (1972 . 1983م) ، إلا أن النميري قد تراجع عن الاتفاقية وعمل على تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم ، وقاد هذا المسلك مع أسباب أخرى لاندلاع التمرد مرة ثانية في الجنوب عام 1983م.

في العام 1985م ، انهار النظام المايوي وأعقبته فترة الحكومة التعددية التي لم تحقق أي نجاح على صعيد مشكلة الجنوب ، على الرغم من المبادرات الكثيرة التي تقدمت بها الحكومة السودانية ، والجماعات والأحزاب السياسية المختلفة لحل المشكلة. وبعد وصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى السلطة في يونيو 1989م ، عقدت عدة جولات مع الحركة الشعبية أثمرت في النهاية اتفاقية السلام الشامل التي وقعت مطلع عام 2005م.

وكما فشلت سياسة تجاه الاستيعاب وتم صرف النظر عنها ، فإن للانفصال مساوئ كثيرة تنعكس على الشمال والجنوب وعلى أفريقيا بأسرها ، مما جعله يستبعد كخيار لحل المشكلة. وتتلخص سلبيات الانفصال في الآتي :

1/ أن الجنوب يفتقر إلى مقومات الدولة ، وأن الجنوبيين أنفسهم غير موحدين إلا في مواجهة الشمال ، وأن الاختلافات الموجودة بين الجماعات الجنوبية لا تقل عن الاختلافات بينهم وبين الشمال.

2/ فصل الجنوب سيؤدي إلى تمزيق السودان ، لأن هنالك كثير من الجماعات داخل السودان الشمالي ترى في نفسها خصوصية تجعلها في مصاف الجنوب.

3/ إن فصل الجنوب سيقود إلى صراعات في الدول الأفريقية المجاورة التي تعاني من مشاكل مشابهة.

4/ الحديث عن الانفصال سيثير مشاكل جديدة تتعلق بالحدود بين الطرفين ، ومصير الجنوبيين الموجودين بالشمال والشماليين الموجودين بالجنوب مما يعتبر في حد ذاته مشكلة تحتاج إلى حل.

5/ إن انفصال جنوب السودان سيكون مدخلاً لتحقيق الأطماع الإسرائيلية في المنطقة المتمثلة في :

أ/ عزل أفريقيا جنوب الصحراء عن أفريقيا شمال الصحراء (العربية) الأمر الذي يمكن إسرائيل من الانفراد بالدول الأفريقية جنوب الصحراء.

ب/ الحيلولة دون أن يكون السودان قوة إقليمية.

ج/ الوصول إلى مياه النيل حيث تعاني إسرائيل من نقص حاد في مياه الشرب ويمكن لإسرائيل . بعد فصل الجنوب وإقامة دولة مستقلة فيه . الوصول إلى مياه النيل باعتبار أن الدولة الجديدة ستكون دولة ضعيفة وفي ذات الوقت محايدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وليس بينها وبين إسرائيل عداء كما هو الحال بين إسرائيل والسودان الحالي المحسوب على العالم العربي.

د/ القضاء على الحركات الإسلامية خاصة بعد أن عانت إسرائيل من الناشطين الإسلاميين في فلسطين والجنوب اللبناني.

أما إيجابيات الوحدة فتتمثل في الآتي :

1/ إن بقاء الجنوب في إطار الدولة السودانية يوحد الجنوب نفسه.

2/ إن في بقاء الجنوب ضمن السودان ضمان لوحدة الأراضي السودانية ، حتى لا ينفتح الباب أمام النعرات الانفصالية في الأطراف الأخرى منه.

3/ الاستفادة من مساحة السودان وإمكانياته الكبيرة بتحقيق قدر أكبر من القدرة على المساومة.

4/ التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب.

5/ تأمين مصادر المياه من المطامع الإسرائيلية.

6/ إن المشكلة التي يعانيها السودان ليست خاصة به إذ أنها مشكلة عامة توجد في أكثر بلدان العالم ، ولم تلجأ هذه البلدان إلى فصل أرض الأقليات عن الدولة الأم.

7/ إن الانفصال أصلاً لا يمكن التعامل معه كحل ، ذلك أن الحل يفترض فيه أن يبقى على الكيان ، وينظم العلاقة بين أطرافه ، أما الانفصال فإنه اعتراف بالفشل في إيجاد مثل هذه المعادلة.

وعليه ، ومن بين هذه الخيارات الثلاثة (الاستيعاب ، والاستبعاد ، والاندماج الوظيفي) ، فإن حل مشكلة الجنوب يكمن في الخيار الثالث (الاندماج الوظيفي). وتعتبر الفيدرالية أفضل الحلول للمشكلة ، إلا أن الكاتب يرى أن الفيدرالية تتطلب الآتي لنجاحها :

1/ دعم الولايات الفقيرة تحقيقاً للتنمية ، والاهتمام بالتنمية المتوازنة في صميم الخطط القومية.

2/ التمثيل العادل للولايات في الحكم على المستوى الاتحادي.

3/ إيجاد معادلة دستورية تحقق التوازن بين سلطات الحكومة المركزية من ناحية وصلاحيات الحكومات الولائية من ناحية أخرى.

4/ تطوير الثقافات المحلية لخلق ثقافة وطنية مشتركة.

5/ محاصرة النزعات الانفصالية من خلال التنمية المتوازنة والقوانين العادلة وتنشيط الجهود الدبلوماسية لمواجهة دعاوي التهميش والتمرد .

6/ ترشيد وضبط الصرف ومحاربة الفساد والتزام مبدأ الشفافية والمحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

– الوثائق

1/ الجبهة الإسلامية القومية ، ميثاق السودان ، الخرطوم ، 1978م .

2/ وكالة السودان للأنباء (إدارة المعلومات والبحوث) ، ملف الجنوب ومباحثات السلام ، الخرطوم ، بدون تاريخ .

3/ لجنة تسيير مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، التقرير الختامي والتوصيات ، الخرطوم (9 ديسمبر – 21 أكتوبر 1989م) .

4/ مؤتمر المائدة المستديرة ، وثائق مؤتمر المائدة المستديرة (16– 29 مارس 1965م) .

– الكتب :

1/ إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، دار الجيل (بيروت) ودار المأمون (الخرطوم) ، بدون تاريخ .

2/ إبراهيم عكاشة ، التبشير النصراني في جنوب سودان وادي النيل ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 1982م .

3/ أبو خلدون ساطع الحصري ، ما هي القومية : أبحاث ودراسات علي ضوء الأحداث والنظريات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت) ، 1985م .

4/ أبيل ألير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض ،دار الجيل ، بيروت ، 1993م .

5/ أحمد إبراهيم محمود ، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) ، القاهرة ، 2005م .

6/ إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، (الطبعة الثانية) ، 1985م .

7/ الوليد مصطفى عبد الرحمن ، تناول القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية للقضايا السودانية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية (جامعة أفريقيا العالمية) ، 1997م

8/ العجب أحمد الطريفي (تحرير) ، دراسات في الوحدة الوطنية ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي (جامعة الخرطوم) ، الخرطوم ، 1988م .

9/ أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م .

10/ أحمد سويلم العمري ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (الطبعة الثالثة) ، 1959م .

11/ أحمد عباس عبد البديع ، العلاقات الدولية : أصولها وقضاياها المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون تاريخ .

12/ برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة ، بيروت ، 1979م .

13/ بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة العاشرة ، 1998م .

14/ بيتر ود وارد ، السودان : الدولة المضطربة (1898م – 1989م) ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، امدرمان (السودان) ، الطبعة الأولى ، 2000م .

15/ مجموعة من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، مبادئ العلوم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990م .

16/ مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان : طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، 1970م .

17/ مصطفى محمد مسعد ، الإسلام والمسيحية في العصور الوسطى : بحث في تاريخ السودان وحضارته حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،1960م .
18/ محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م .
19/ محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان : 1651م – 1985م ، دار الجيل ، بيروت ، 1992م .
20/ محمد سعيد القدال ، الحزب الشيوعي السوداني وإنقلاب 25 مايو ، دار الزهراء ، الخرطوم ، 1986م .
21/ محمد عمر بشير ، التنوع والإقليمية والوحدة الوطنية ، ترجمة سلوى مكاوي ، المركز الطباعي ، بدون تاريخ .
22/ محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان : خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلي السلام ، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر ، دار الجيل (بيروت) ، ودار المأمون (الخرطوم) ، 1983م .
23/ محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان : (1900م – 1999م) ، الدار السودانية للكتب ، بدون تاريخ .
24/ نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، بيروت ، 1967م .
25/ نيفين عبد المنعم سعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) ، القاهرة ، 1988م .
26/ سموحي فوق العادة ، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (إنجليزي – فرنسي – عربي) ، بيروت ، 1968م .
27/ عبد الهادي عبد الصمد ، السودان بين الإقليمية والحكم الفيدرالي ، مؤسسة العين للطباعة ، الأمارات العربية المتحدة ، 1990م .

28/ عبد الوهاب محمد بكري ، دورة الحرب والسلام في جنوب السودان (الجزء الأول) ، شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع ، الخرطوم ، بدون تاريخ .
29/ عبدالله إسمايتش ، الصراع في يوغسلافيا ومستقبل المسلمين ، معهد الدراسات السياسية (إسلام أباد) ، 1992م .
30/ عبد اللطيف البوني ، البعد الديني لقضية الجنوب (1900م – 1989م) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1997م .
31/ عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراة (23) ، بيروت ، 2000م .
32/ عوض السيد الكرسني (تحرير) ، الفيدرالية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م .
33/ فاروق محمد شلبي ، أصول علم السياسة : دراسة مقارنة النظم السياسية ، 1994م .
34/ فرانسيس دينق ، مشكلة الهوية في السودان : أسس التكامل القومي ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية (القاهرة) ، 1999م .
35/ فرانسيس دينق ، صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان ، (ترجمة د . عوض حسين) ، مركز الدراسات السودانية (القاهرة) ، 1999م .
36/ روفئيل كوبا بادال ، فرص التنمية في جنوب السودان : الاستراتيجيات والمعوقات ، ترجمة (زهير محمدي بشار) كبحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) ، جامعة الخرطوم ، مايو 2000م ، ص27 .
37/ شبلي العيسمي ، عروبة الإسلام وعالميته ، دار الطليعة ، بيروت ، (الطبعة الثانية) ، 1985م .

38/ شوقي الجمل ، تاريخ سودان وادي النيل (الجزء الأول) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1996م .

39/ تيد روبرت جار ، أقليات في خطر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م .

40/ تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1994م .

البحوث والمقالات العلمية :

أولا البحوث :

1/ الشفيع محمد المكي ، " الصراع في منطقة البحيرات العظمى : أسبابه وتداعياته " ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر أركويت الثالث عشر (جامعة الخرطوم بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 2000م .

2/ أحمد علي أحمد الفكي ، " التطورات السياسية في منطقة القرن الأفريقي وأثرها علي الأمن القومي السوداني " ، بحث مقدم إلي كلية الدفاع الوطني (الأكاديمية العسكرية العليا) ، الخرطوم ، 1996م – 1997م .

3/ حمد محمد حسين ، " الهوية السودانية بين الجذب العربي والأفريقي " ، بحث غير منشور ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الخرطوم ، الدورة السادسة ، 1988م – 1989م .

4/ محجوب محمد صالح ، " دراسة مقارنة بين مبادرات السلام وإمكانية الدمج " ، سمنار مبادرات السلام في السودان ، قاعة الشارقة (جامعة الخرطوم) ، 11 – 12 يونيو 2001م .

5/ محمود محمد جامع ، " جنوب السودان : الأزمة الحالية والمستقبل " ، بحث غير منشور ، الأكاديمية العسكرية العليا ، الدورة رقم (15) ، 2000م – 2001م .

6/ عدلان أحمد الحاردلو ، " الرؤى والمبادرات الخارجية حول السلام في السودان " ، سمنار مبادرات السلام في السودان ، قاعة الشارقة (جامعة الخرطوم) ، 11 – 12 يونيو 2001م .

ثانيا : المقالات العلمية :

1/ إبراهيم أحمد نصر الدين ، " الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني " ، المستقبل العربي ، العدد (63) مايو 1984م .

2/ أحمد ناجي قمحة ، أكراد العراق : الواقع والمستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (126) ، أكتوبر 1996م .

3/ أنس مصطفى كامل ، " الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد " ، السياسة الدولية ، العدد (107) ، يناير 1992م .

4/ لويس عوض ، " معنى القومية " ، الأهرام ، 1987/5/1م .

5/ قلوباوي محمد صالح ، "تجربة الحكم الإقليمي في السودان : النمط الجديد لتوزيع الاختصاصات بين المستويات القومية والإقليمية والمحلية " ، مجلة السودان للإدارة والتنمية ، السنة 14 ، العدد (1) ، 1981م .

6/ جابر محمد جابر ، " مفهوم التداخل اللغوي من منظور وحدوي " ، سلسلة أوراق استراتيجية رقم (22) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، مايو 1998م .

7/ مواهب محمد أحمد ، " القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية " ، دراسات استراتيجية ، العدد(5) ، يناير 1996م .

8/ محمد بشير حامد ، " الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة " ، المستقبل العربي ، العدد (94) ، ديسمبر 1986م .

9/ محمد الأمين خليفة ، " السودان وخيار السلام " ، مجلة أبحاث السلام والتنمية ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، العدد (1) ، المجلد (1) ، فبراير 1998م

10/ محمد الغزالي التيجاني سراج ، " تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة " ، دراسات استراتيجية ، العدد (15) ، أكتوبر 1998م .

11/ منى محمد طه أيوب ، " مشاكل التعدد العرقي والثقافي وأثره في بناء الدولة الحديثة " ، دراسات استراتيجية العدد(13) ، مارس – يونيو 1998م .

12/ مصطفى محمد خوجلي ، " مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ " ، مجلة دراسات إفريقية ، العدد (13) ، يونيو 2000م .

13/ عاطف عبد الحكم إدريس ، " المشكلة الكردية والطموحات التركية " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد(13) ، مارس – يونيو 1998م .

14/ عبدالله جمعة الحاج ، " النظام الاتحادي (الفيدرالي) : الأدبيات والمفاهيم " ، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ، المجلد (26) ، العدد (2) ، صيف 1998م .

15/ عبد اللطيف البوني ، " الهوية السودانية : مدخل تاريخاني " سلسلة أوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مايو 1998م .

16/ عوض السيد الكرسني ، " النزاعات الأهلية في السودان " ، مجلة دراسات حوض النيل ، جامعة النيلين ، العدد (1) ، ديسمبر 1999م .

17/ فاطمة إبراهيم محمد ، " صراع التوتسي والهوتو في البحيرات العظمى وتأثيره علي المنطقة (1986م – 1996م) " ، مجلة أبحاث السلام والتنمية ، جامعة جوبا ، المجلد الثاني ، العدد (1) ، يونيو 1991م .

18/ فاطمة الزهراء عثمان ، " أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا " ، السياسة الدولية ، العدد (106) ، أكتوبر 1991م .

المصادر باللغة الإنجليزية :

1/ Ahmed , Abdel Gaffar Mohammed , Management of the Crisisi in the Sudan University of Bergen , 1989.

2/ Allier , Abel , Southern Sudan : Too Many Agreements Dishonoured, Ithaca Press , England .

3/ Bshir Mohammed Omer , The Southern Sudan : Background to Conflict, C.Hurst and Co.London , 1968 .

4/ Beshir Mohammed Ommer , The Southern Sudan : From Conflict to Peace , Khartoum Bookshoop , Khartoum , 1975 .

5/ Brown Lawrence A., Place , Migration , Development in the Third World , Routledge , Champman and Hall , Inc., 1991 .

6/ Encyclopedia Americana ,International Edition (New York : American Corpration) , 1980 , Volume (19) .

7/ Frost Raymond , The Backward Society , St Martin,s Press , Newyork , 1961.

8/ Holt .P.M, and P.W Daly , The History of The Sudan : From The Coming of Islam to the Present Day , London , 1967 .

9/ International Encyclopedia of Social Sciences , The Mc.Millan Company and the Freepress (Newyork) , Collier Mac Millan Publishers (london) , volumes (7- 11- 13), Reprint edition , 1972 .

10/ Microsoft Corporation , Encarta Encyclopedia , 2000 11/ Said Beshir Mohammed , Sudan : Crossroads of Africa , The Bodley Head I td , London , 1965 .

12/ Seligman .C.G., Races of Africa , Oxford Unversity Press , London , Fourth Edition , 1966 .

13/ Yinger .J.Milton , Aminority Group in Amercan Society , Mc Graw-Hill Book Company , NewYork , 1965.